جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

تقييم أثر انضمام مصر لتجمع بريكس على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي المصري

رقم (374) – 2026

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(سلسلة علمية محكمة)

رقم (374)

تقييم أثر انضمام مصر لتجمع بريكس على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي المصري

2026

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أية جهة أخرى قبل أخذ مو افقة المعهد كتابة"

"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

رئيس المعهد

أ.د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد

لشئون البحوث والدراسات العليا

أ.د. خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

النمر، هدى وآخرون

عنوان البحث: تقييم أثر انضمام مصر لتجمع بريكس على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي المصري

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي،2026، 142 ص.

الكلمات الدالة: تجمع بريكس- الاتفاقيات التجارية بين مصر والبريكس- مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية- آثار انضمام مصر للبريكس- سياسات تعزيز الصادرات لدول بريكس.

رقم الإيداع: 2026/11710

ISBN: 978-977-8848-36-6

مدينة نصر- طريق صلاح سالم- القاهرة- جمهورية مصر العربية

https://inp.edu.eg

معهد التخطيط القومي

rse.unit@inp.edu.eg

الهاتف/(+202) 22627372-22634040

الفاكس/(+202)24011398-22634747

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي، الطبعة الأولى، 2026

تقديم

تُعَد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة لمثل هذه الدراسات المتنوعة، بالإضافة إلى شموليتها، واهتمامها بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية للتنمية، وغيرها من القضايا التنموية الجديرة بالبحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدء إصدارها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تخدم بصفة أساسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأجور والأسعار والتضخم، والحسابات القومية، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والتشغيل والبطالة وسوق العمل، وأسواق رأس المال، والمالية العامة، والحوكمة الاقتصادية والمؤسسية، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، والاتفاقيات الدولية والتمويل الدولي، واقتصاديات الطاقة بأنواعها، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي، والسياسات الصناعية، والثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها، والثورة التكنولوجية واقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي، والسياسات الزراعية، والزراعة الذكية، والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال والتكنولوجيات الناشئة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، واستشراف المستقبل، والبيئة والموارد الطبيعية، والتغيرات المُناخية، وإدارة المخلفات، والاقتصاد الأخضر، والتعليم، والبحث العلمي والابتكار، والصحة، والفقر، والحماية الاجتماعية، والمرأة، والشباب، والهجرة، والأطفال، وذوي الإعاقة،.. إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية ربع سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

أ.د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

فريق البحث

م	فريق البحث	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
1	الباحث الرئيسي	أ.د. هدى النمر	أستاذ	اقتصاد زراعي
2	الباحثون من داخل المعهد	أ.د. نيفين كمال	أستاذ	اقتصاد
3		أ.د. بركات الفرا	أستاذ	اقتصاد زراعي
4		أ.د. عبد الفتاح حسين	أستاذ	محاسبة
5	الباحثون من خارج المعهد	أ.د. جمال صيام	أستاذ	اقتصاد زراعي
6		د. يسري نصر	أستاذ مساعد	اقتصاد زراعي
7		د. شيماء محجوب	مدرس	اقتصاد
8		د. صالح نصر	مدرس	اقتصاد زراعي
9	مساعدو الباحثين	أ.آية السرسي	مدرس مساعد	اقتصاد
10		أ.نهلة سالم	مدرس مساعد	اقتصاد

موجز البحث

تمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد وقياس الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى تجمع بريكس وما قد يتتبعه من سياسات تجارية على أداء الاقتصاد الكلي وقطاع الزراعة المصري. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ارتكزت منهجية البحث على تطبيق أسلوب التحليل الكمي (نموذج التوازن العام الإقليمي) بجانب التحليل الوصفي.

ويتكون البحث من ستة فصول أسفر تناولها بالتحليل على العديد من النتائج أهمها ما يلي: يساهم تجمع بريكس بنحو 30.7% من الناتج المحلي العالمي، وبنحو 21.6% من الإجمالي العالمي للصادرات، وبنحو 16.2% من الإجمالي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وبنحو 48.5% من إجمالي سكان العالم عام 2024. وعلى الرغم من هذه الأهمية فقد كشف التحليل عن عدم وجود اتفاق تجاري شامل لتجمع بريكس، تفاصيله معلنة، يوضح ضوابط وآليات تيسير التجارة السلعية الزراعية بين دول التجمع وبعضها، وكشفت مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية مع دول بريكس إلى وجود عجز تجاري زراعي بلغ 6.7 مليار دولار عام 2024، وتركز الصادرات الزراعية في عدد قليل من الدول وعدد أقل من السلع، فضلًا عن تذبذبها السنوي.

وجاء السوق السعودي في المرتبة الأولى حيث استحوذ على نحو 35% من إجمالي صادرات مصر الزراعية خلال الفترة 2022- 2024، يليه كل من أسواق روسيا والإمارات والصين والهند بنسب قدرها 22.2%، و15.8%، و10.1%، 8.6% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية لدول بريكس، بينما جاءت كل من البرازيل وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وإيران في مراتب أدنى. وعلى صعيد الواردات المصرية من دول بريكس استحوذت روسيا والبرازيل على نحو 71% من إجمالي هذه الواردات، وجاءت إندونيسيا (13.8%)، والهند (10.9%) في المرتبتين التاليتين، وذلك كمتوسط للفترة 2022- 2024.

وكشفت نتائج تحليل الآثار المحتملة للسياسات الناجمة عن انضمام مصر لتجمع بريكس على أداء الاقتصاد الكلي وقطاع الزراعة المصري باستخدام نموذج التوازن العام الإقليمي (RCGE) بالاستناد إلى قاعدة بيانات (GTAP II) في ظل سيناريو خفض الحواجز غير الجمركية بنسبة 50% خلال السنوات الخمس القادمة بشكل تدريجي، إلى تحقيق مصر تحسنًا في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي من جراء هذا التخفيض وهي مستوى الرفاهية، والناتج المحلي الإجمالي، وشروط التجارة، وانخفاضًا في الصادرات الكلية، وأسعار استيراد السلع النهائية، وزيادة في الدخل والاستهلاك الأسري. كما أظهرت مؤشرات الناتج الزراعي كذلك زيادة الإنتاج من السلع محل البحث باستثناء سلعتي القمح والبذور الزيتية، كما تحسنت كذلك مؤشرات الميزان التجاري بين مصر ودول بريكس للسلع التصديرية وشبة التصديرية المختلفة. أما تأثيرات تخفيض الحواجز الجمركية على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي بباقي دول التجمع وباقي الدول العربية والاتحاد الأوروبي فقد تباينت بصورة كبيرة.

ولتعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى دول بريكس اقترح البحث مجموعة من السياسات والسُبل تم تناولها في ثلاثة مجموعات تناولت المجموعة الأولى السياسات المعززة لإنتاج السلع الزراعية الطازجة التصديرية، وتضمنت المجموعة الثانية السياسات والسُبل المعززة لتصنيع السلع الزراعية والغذائية التصديرية، أما المجموعة الثالثة فاستعرضت السياسات والسُبل المعززة لصادرات السلع الزراعية والغذائية الطازجة والمصنعة.

الكلمات الدالة: تجمع بريكس- الاتفاقيات التجارية بين مصر والبريكس- مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية- آثار انضمام مصر للبريكس- سياسات تعزيز الصادرات لدول بريكس.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	الإطار العام للبحث	21-1
	مقدمة	1
1	**الفصل الأول** **الملامح الرئيسة لتجمع و اقتصادات دول بريكس**	22
1-1	التأسيس والنشأة لتجمع بريكس	22
2-1	الأهمية والمؤشرات الاقتصادية والزراعية لتجمع البريكس	25
3-1	الدوافع الاقتصادية لانضمام مصر للتجمع	29
4-1	العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول البريكس	31
5-1	فرص مصر في تفعيل الشراكة مع تجمع بريكس وتحدياتها	32
1-5-1	فرص اقتصادية وتجارية	32
2-5-1	فرص التمويل والإستثمار	33
3-5-1	الفرص الجيوسياسية	34
6-1	سياسات وإجراءات تعزيز مكاسب مصر من الانضمام لتجمع بريكس	35
2	**الفصل الثاني** **الملامح الرئيسة للاتفاقيات التجارية والزراعية بين مصر وتجمع دول البريكس**	37
1-2	تحليل الاتفاقيات التجارية بين مصر والتجمعات الاقتصادية	37
1-1-2	إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(جافتا)	37
2-1-2	إتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي(الكوميسا)	38
3-1-2	إتفاقية الشراكة مع الأتحاد الأوربي	40
4-1-2	إتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية المتوسطة(أغادير)	43
5-1-2	إتفاقية رابطة التجارة الحرة الأوربية (إفتا)	45
6-1-2	إتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركوسور)	46
7-1-2	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA)	47
2-2	تحليل الاتفاقيات التجارية والزراعية بين مصر ومجموعة دول بريكس+	47
1-2-2	الاتفاقيات التجارية بين مصر ودول تجمع بريكس	47
2-2-2	الاتفاقيات الزراعية بين مصر ودول تجمع بريكس	48
3	**الفصل الثالث** **الهيكل الجغرافي والسلعي للتجارة الزراعية بين مصر ودول تجمع بريكس**	50
1-3	صادرات وواردات مصر الزراعية والغذائية مع تجمع بريكس طبقًا للمجموعات السلعية الرئيسة للفترة 2022-2024	50
2-3	تطور الهيكل السلعي لصادرات وواردات مصر الزراعية والغذائية مع تجمع بريكس الفترة 2010- 2024	53

م	الموضوع	رقم الصفحة
1-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى المملكة العربية السعودية	53
2-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من المملكة العربية السعودية	55
3-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى روسيا	56
4-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من روسيا	57
5-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى الأمارات	58
6-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من الأمارات	59
7-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى الصين	60
8-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من الصين	61
9-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى الهند	62
10-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من الهند	63
11-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى البرازيل	64
12-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من البرازيل	66
13-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى إندونيسيا	66
14-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من إندونيسيا	68
15-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى جنوب أفريقيا	69
16-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من أفريقيا	70
17-2-3	الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى إيران وإثيوبيا	71
18-2-3	الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من إيران وإثيوبيا	73
4	**الفصل الرابع** **أهم مؤشرات التجارة الخارجية والزراعية لمصر مع دول تجمع بريكس**	75
1-4	أهمية تجمع بريكس في هيكل التجارة الخارجية لمصر	75
2-4	تطور الميزان التجاري لمصر مع دول تجمع بريكس	75
3-4	أهمية تجمع بريكس في هيكل تجارة مصر الزراعية	76
4-4	تطور الميزان الزراعي لمصر مع دول تجمع بريكس	76
5-4	التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري لمصر مع دول تجمع بريكس	78
6-4	التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الزراعي لمصر مع دول بريكس	78
7-4	**تنافسية التبادل التجاري لأهم المحاصيل الزراعية بين مصر وأهم الشركاء التجاريين بتجمع البريكس**	**79**
1-7-4	العلاقات التجارية الزراعية بين مصر والمملكة العربية السعودية	80
2-7-4	العلاقات التجارية الزراعية بين مصر وروسيا	82

م	الموضوع	رقم الصفحة
3-7-4	العلاقات التجارية الزراعية بين مصر ودولة الأمارات العربية المتحدة	84
4-7-4	العلاقات التجارية الزراعية بين مصر وجمهورية الصين الشعبية	86
5-7-4	العلاقات التجارية الزراعية بين مصر والهند	88
6-7-4	العلاقات التجارية الزراعية بين مصر والبرازيل	90
7-7-4	العلاقات التجارية الزراعية بين مصر وإندونيسيا	92
8-7-4	العلاقات التجارية الزراعية بين مصر وجنوب أفريقيا	94
8-4	**المعوقات التنموية والتصديرية في قطاع السلع الزراعية (طازجة ومصنعة)**	97
1-8-4	المعوقات التنموية في قطاع الإنتاج الزراعي	97
2-8-4	المعوقات الإنتاجية في قطاع الصناعات الزراعية والغذائية	99
3-8-4	المعوقات التصيرية للسلع الزراعية (الطازجة والمصنعة)	100
5	**الفصل الخامس** **تحليل الآثار المحتملة للسياسات الناجمة عن انضمام مصر لتجمع بريكس على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي المصري**	102
1-5	منهجية البحث ومصادر البيانات	103
1-1-5	إطار النموذج وقاعدة البيانات	103
2-1-5	دمج بيانات الحواجز الجمركية (NTMs) في GTAP	104
3-1-5	سيناريوهي البحث	105
2-5	نتائج المحاكاة	108
1-2-5	النتائج على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي	108
2-2-5	نتائج المؤشرات القطاعية	115
6	**الفصل السادس** **سياسات وسُبل تعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى دول البريكس**	120
1-6	أهمية تعزيز السياسات الداعمة للسلع الزراعية في إطار تجمع بريكس	120
2-6	السياسات والسُبل المعززة لصادرات السلع الزراعية والغذائية لدول البريكس	121
1-2-6	السياسات المعززة لإنتاج السلع الزراعية الطازجة التصديرية	121
2-2-6	السياسات المعززة لقطاع تصنيع السلع الزراعية والغذائية التصديرية	124
3-2-6	السياسات والسُبل المعززة لصادرات السلع الزراعية الطازجة والمُصنعة	125
	ملخص الدراسة ونتائجها:	128
	قائمة المراجع:	136

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-3)	الأهمية النسبية لصادرات وواردات مصر مع دول تجمع بريكس طبقًا للمجموعات السلعية الرئيسة للفترة (2020-2024)	52
(1-4)	التجارة الخارجية المصرية مع دول العالم ودول تجمع بريكس ومعدلات التبادل التجاري عام 2024.	75
(2-4)	التجارة الزراعية المصرية مع دول العالم ودول تجمع بريكس ومعدلات التبادل التجاري عام 2024.	77
(3-4)	الأهمية النسبية لدول تجمع بريكس طبقًا لتجارتها الكلية مع مصر كمتوسط للفترة (2022-2024).	78
(4-4)	الأهمية النسبية لدول تجمع بريكس طبقًا لتجارتها الزراعية مع مصر كمتوسط للفترة (2022-2024).	79
(5-4)	أهم مؤشرات التجارة بين مصر والسعودية خلال الفترة 2020-2024.	80
(6-4)	أهم مؤشرات التنافسية لأهم صادرات السلع الزراعية الطازجة والمصنعة في السوق السعودي عام 2024.	81
(7-4)	أهم مؤشرات التجارة بين مصر وروسيا خلال الفترة 2020-2024.	82
(8-4)	أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للسوق الروسي	84
(9-4)	أهم مؤشرات التجارة بين مصر والإمارات خلال الفترة 2020-2024	85
(10-4)	أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للسوق الإماراتي	86
(11-4)	أهم مؤشرات التجارة بين مصر والصين خلال الفترة 2020-2024.	87
(12-4)	أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى السوق الصيني للفترة 2020-2024.	88
(13-4)	أهم مؤشرات التجارة بين مصر والهند خلال الفترة 2020-2024	89
(14-4)	أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للسوق الهندي	90
(15-4)	أهم مؤشرات التجارة بين مصر والبرازيل خلال الفترة 2020-2024.	91
(16-4)	أهم مؤشرات التنافسية لأهم صادرات مصر من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للفترة 2020-2024 بالسوق البرازيلي.	92
(17-4)	أهم مؤشرات التجارة بين مصر وإندونيسيا خلال الفترة 2020-2024.	93
(18-4)	أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للسوق الإندونيسي خلال الفترة 2020-2024.	94
(19-4)	أهم مؤشرات التجارة بين مصر وجنوب أفريقيا خلال الفترة 2020-2024.	95

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(20-4)	أهم مؤشرات التنافسية لأهم صادرات السلع المصرية الطازجة والمصنعة في السوق الجنوب أفريقي خلال الفترة (2020-2024).	96
(1-5)	تحليل مقارن لمؤشرات الجاهزية المؤسسية واللوجستية لخفض الحواجز غير الجمركية بين دول بريكس تقييم قائم على مؤشرات LPI و NTMsو"SPS/TBT	107

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-3)	صادرات مصر الزراعية للسعودية	53 - 54
(2-3)	واردات مصر الزراعية من السعودية	55
(3-3)	صادرات مصر الزراعية لروسيا	56
(4-3)	واردات مصر الزراعية من روسيا	57
(5-3)	صادرات مصر الزراعية للإمارات	58
(6-3)	واردات مصر الزراعية من الإمارات	59
(7-3)	صادرات مصر الزراعية للصين	60
(8-3)	واردات مصر الزراعية من الصين	62
(9-3)	صادرات مصر الزراعية للهند	63
(10-3)	واردات مصر الزراعية من الهند	64
(11-3)	صادرات مصر الزراعية للبرازيل	65
(12-3)	واردات مصر الزراعية من البرازيل	66
(13-3)	صادرات مصر الزراعية لإندونيسيا	67
(14-3)	واردات مصر الزراعية من إندونيسيا	68
(15-3)	صادرات مصر الزراعية لجنوب أفريقيا	69
(16-3)	واردات مصر الزراعية من جنوب أفريقيا	70
(17-3)	صادرات مصر الزراعية لإيران وأثيوبيا	72
(18-3)	ورادات مصر الزراعية من إيران وأثيوبيا	73
(1-4)	تطور الميزان التجاري الكلي لتجارة مصر مع دول (تجمع بريكس) 2010 – 2024.	76
(2-4)	تطور الميزان التجاري الزراعي لتجارة مصر الزراعية مع دول (تجمع بريكس) 2010 – 2024.	77
(1-5)	التغير المكافئ (Equivalent Variation) "الرفاهية	109
(2-5)	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي.	110
(3-5)	معدل التغير في شروط التجارة	111
(4-5)	معدل التغير في الصادرات الكلية	112
(5-5).	معدل التغير في أسعار الاستيراد للسلع النهائية	113
(6-5)	معدل التغير في الدخل الأسري	114
(7-5).	معدل التغير في الاستهلاك الأسري	114
(8-5)	الإنتاج المحلي من السلع والخدمات في مصر (%).	116
(9-5)	معدل التغير في الميزان التجاري بالمليون دولار أمريكي	117

الإطار العام للبحث

مقدمة

أصبحت مصر رسميًا عضوًا في تجمع البريكس اعتبارًا من يناير 2024، لتنضم بذلك إلى السعودية والإمارات وإثيوبيا وإيران، إلى جانب الأعضاء الخمسة المؤسسين وهم: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا كما انضمت إندونيسيا في يناير 2025 بصفة رسمية لهذا التجمع. ويمثل هذا التوسع نقلة نوعية في مسار التجمع الذي بات يضم مجموعة واسعة من الاقتصادات الصاعدة والمؤثرة في النظام الدولي.

انبثق تجمع "البريكس" كمنصة للتعاون الاقتصادي بين القوى الصاعدة، إذ تشكل للمرة الأولى على هامش قمة مجموعة الثمانية في اليابان عام 2008، وضَمّ حينها أربع دول هي: الصين والهند وروسيا والبرازيل، باعتبارها أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم. وفي عام 2009 استضافت موسكو القمة الأولى للتجمع، ثم انضمت جنوب أفريقيا في 2010، ليتحول الاسم إلى BRICS، اختصارًا للحروف الأولى من أسماء الدول الخمس بالإنجليزية. سعى البريكس منذ انطلاقه إلى إعادة رسم ملامح النظام الاقتصادي العالمي عبر تعزيز التوازن بين القوى الكبرى والدول النامية، وصولًا إلى نظام متعدد الأقطاب. كما يهدف البريكس إلى إنشاء اتحاد مالي قادر على دعم اقتصادات أعضائه وتوفير بدائل عن مؤسسات التمويل الدولية التقليدية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبانضمام الدول الستة الجديدة، يفتح التجمع آفاقًا أوسع أمام تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين أعضائه، ويمنح صوتًا أقوى للدول النامية في صياغة السياسات العالمية.

ويمثل تجمع بريكس الموسع على هذا النحو كتلة اقتصادية ضخمة لها تأثير متزايد على الاقتصاد العالمي نظرًا لما تتمتع به من إمكانيات بشرية، وصناعية، وزراعية، وتكنولوجية، وثروات طبيعية ساهمت في استحواذها على حصة كبيرة من الاقتصاد العالمي. ويُشكل هذا التجمع في ذات الوقت فرصًا كبيرة للدول النامية التي تسعى لتعزيز اقتصاداتها من خلال الشراكات الدولية.

ومصر كدولة ذات موقع استراتيجي على مفترق طرق التجارة الدولية تجد في تجمع بريكس فرصًا فريدة لتوسيع آفاقها الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للتعاون الزراعي التجاري وتعزيز نمو قطاعها الزراعي، حيث يمكن لمصر تعزيز تجارتها الزراعية مع دول التجمع، من خلال تخفيض الحواجز التجارية وغير التجارية، وتبادل الخبرات للإفادة من التكنولوجيا الزراعية المتقدمة – التي تتمتع بها بعض الدول الأعضاء في التجمع- وجذب الاستثمارات إلى مصر، خاصة في مجال التصنيع الزراعي وسلاسل القيمة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية، وذلك بجانب تأمين احتياجات مصر من السلع الاستراتيجية وخاصة الحبوب التي تستحوذ دول التجمع على نحو نصف الإنتاج العالمي منها، وكذا توسيع صادرات مصر إلى أسواق تجمع بريكس الذي يعد من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، إضافة إلى إمكانية استخدام العملات المحلية في التسويات التجارية، والإفادة من بنك التنمية الجديد في تمويل المشروعات الزراعية والصناعات الغذائية مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة.

ومن جهة أخرى فإنه من المتوقع أن تستفيد دول تجمع بريكس من عضوية مصر بسبب موقع مصر الجغرافي، إلى جانب ما تمتلكه من مقومات يجعلها نافذة لدول التجمع إلى القارة الأفريقية. وفي إطار هذا البحث سيتم تحليل التأثيرات المحتملة لانضمام مصر إلى تجمع بريكس على القطاع الزراعي المصري من خلال استعراض آليات التبادل التجاري، والسياسات والإحصائيات الاقتصادية والتجارية المعتمدة والمرتقبة من قِبل التجمع. كما سيتم تسليط الضوء على الفرص التي قد يوفرها التجمع لمصر وسُبل تعظيم إفادة القطاع الزراعي المصري منها.

في الوقت ذاته، سيتم تناول التحديات التي قد تواجهها مصر في هذا السياق بهدف طرح السياسات والآليات المعززة للآثار الإيجابية لعضوية مصر في التجمع من خلال تقديم تحليل شامل ومتعمق للعلاقة بين انضمام مصر إلى تجمع بريكس والتجارة الزراعية لمصر، بما يعزز الفهم حول كيفية تأثير هذا الانضمام على الاقتصاد القومي وتطور القطاع الزراعي وتجارته الخارجية مستقبلًا.

1- طبيعة المشكلة محل البحث

على الرغم من أهمية دول بريكس كسوق استراتيجية للصادرات والواردات المصرية، وسعي مصر الدائم لتحسين وضع الميزان التجاري بزيادة الصادرات وتحجيم الواردات، فما زال صافي الميزان التجاري الزراعي بين مصر ودول تجمع بريكس يحقق عجزًا سنويًا. فبينما بلغت قيمة صادرات مصر الزراعية لدول التجمع عام 2024 نحو 2.4 مليار دولار فقط (تمثل 23.6% من إجمالي صادرات مصر الزراعية إلى العالم)، فإن قيمة الواردات الزراعية منها قُدرت بنحو 9.1 مليار دولار (بما يعادل 47.5% من إجمالي واردات مصر الزراعية)، ويشير ذلك أن نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية لم تتجاوز 26.4%، مما أسفر عن عجز تجاري زراعي قدره نحو 6.7 مليار دولار (يمثل ما يقرب من 20.9% من العجز التجاري الكلي مع دول بريكس)، وذلك مقابل عجز تجاري زراعي بلغ نحو 5.35 مليار دولار خلال العام السابق له.

وبجانب عجز الميزان التجاري المستمر بين مصر ودول تجمع بريكس تشير الإحصاءات إلى محدودية وعدم تنوع الصادرات الزراعية المصرية لهذه الدول، حيث تعتمد على عدد قليل من السلع الزراعية على الرغم من اتساع أسواق تلك الدول، وتعدد السلع الزراعية المصرية وتنوعها، فضلًا عن تركز معظم الصادرات والواردات الزراعية المصرية في القليل من الدول مما يعرضها لمخاطر تقلبات الأسواق. كما أن حصص الصادرات المصرية بأسواق العديد من دول التجمع (مثل الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا) محدودة للغاية مما يقلل من فرص استفادة مصر من الأسواق المتاحة داخل تلك الدول، فضلًا عن التذبذب السنوي الواضح والدائم في صادرات مصر الزراعية إلى دول بريكس من عام لآخر.

وحيث إن الفجوة البحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت بشكل معمق تأثير انضمام مصر إلى تجمع بريكس، خاصة في ضوء التوسع الأخير بضم دول جديدة، على الاقتصاد الكلي وعلى القطاع الزراعي والتجارة الزراعية الخارجية لمصر. فما زال من غير الواضح مدى قدرة مصر على الإفادة من الفرص التي قد تتيحها هذه العضوية في تعزيز تنافسية منتجاتها الزراعية وزيادة صادراتها، مقابل التحديات المحتملة المرتبطة بتغير أنماط التجارة. وفي هذا السياق، يبرز سيناريو تخفيض الحواجز غير الجمركية كأحد المحاور الرئيسة التي قد تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وتُعيد تشكيل مسار التجارة المصرية مع تجمع البريكس في شكله الجديد بشكل عام، والتجارة الزراعية بشكل خاص، إذ يمكن لإجراءات مثل تقليص القيود الفنية والحواجز غير الجمركية، إلى جانب استخدام العملات المحلية بدلًا من الدولار، أن تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وتفتح المجال أمام نفاذ أوسع للمنتجات المصرية إلى أسواق بريكس وتحقق مزايا تفضيلية، كما أنها قد تسهم في تغيير ديناميكيات التجارة للسلع الزراعية مع تلك الدول، غير أن هذه التحولات قد تنطوي أيضًا على مخاطر، مثل زيادة المنافسة على المنتجات المحلية أو اختلال التوازن التجاري، وهو ما يستلزم إجراء دراسة تحليلية دقيقة لتقدير حجم هذه الآثار، وتحديد السياسات المثلى لتعظيم المكاسب والحد من الخسائر المحتملة.

2- أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في قياس وتقييم الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى تجمع بريكس وما قد يتبعه من سياسات تجارية على أداء الاقتصاد الكلي وعلى القطاع الزراعي المصري والتجارة الزراعية الخارجية لمصر، وينبثق عن هذا الهدف عددًا من الأهداف الفرعية أهمها:

- رصد الملامح الرئيسة لتجمع واقتصادات دول بريكس
- بيان العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية والزراعية بين مصر ودول بريكس
- استعراض الهيكل الجغرافي والسلعي للتجارة الخارجية الزراعية لمصر مع دول التجمع وأهم مؤشراتها
- بيان أهم التحديات التي تحد من تنمية التعاون التجاري
- اقتراح السياسات الزراعية والتجارية المعززة للآثار الإيجابية لعضوية مصر في تجمع بريكس، ومواجهة ما قد يواجهها من تحديات.

3- تساؤلات البحث

- هل هناك تحديات تواجه التجارة الخارجية الزراعية لمصر مع دول تجمع بريكس؟ وما طبيعة تلك التحديات؟
- هل انضمام مصر لتجمع بريكس سيترتب عليه مكاسب اقتصادية وتجارية لمصر؟ وما حجم تلك المكاسب ونوعيتها؟
- إلى أي مدى يمكن لمصر الإفادة من المزايا التجارية التفضيلية المرتقبة لانضمام مصر للتجمع؟ وما سُبل ذلك؟
- ما التأثيرات المحتملة لخفض الحواجز غير الجمركية بين مصر ودول بريكس على كل من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وقطاع الزراعة المصري، وعلى مثيلتها بدول بريكس؟
- كيف يمكن لمصر تعظيم إفادتها من الأنشطة المتعددة لبنك بريكس للتنمية في دعم التنمية الزراعية المستدامة؟
- ما السياسات والآليات المعززة لتنافسية القطاع الزراعي المصري في مواجهة مثيله بدول بريكس؟

4- منهج البحث

في سبيل تحقيق أهداف البحث ترتكز منهجية البحث بصورة أساسية على تطبيق أسلوب التحليل الكمي والنمذجة، بجانب التحليل الوصفي. وفي هذا الإطار سيتم في الجزء التطبيقي من البحث استخدام نموذج التوازن العام الإقليمي Regional Compatible General Equilibrium Model (RCGE) والذي يسمح بتحليل الأثر الاقتصادي للسياسات التجارية على مختلف القطاعات والدول. وباستخدام هذا النموذج يمكن دراسة كيفية تأثير خفض الحواجز غير الجمركية على التجارة الدولية، والإنتاج المحلي، وتوزيع الموارد الاقتصادية، ورفاهية الدول.

واستند النموذج على قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية Global Trade Analysis Project (GTAP II) التي تُعد المصدر الرئيس للبيانات في النموذج، حيث توفر معلومات شاملة عن التجارة الدولية، والإنتاج والاستهلاك، وعوامل الإنتاج في 141 دولة ومنطقة عبر 65 قطاعًا اقتصاديًا.

ولتحليل التأثير الاقتصادي والتجاري لانضمام مصر إلى تجمع بريكس، مع التركيز على قطاع الزراعة طرح البحث سيناريوهين: الأول هو سيناريو المسار المرجعي/ خط الأساس، والثاني هو سيناريو تخفيض الحواجز غير الجمركية والذي يهدف إلى تحليل الآثار الاقتصادية المتوقعة لخفض الحواجز غير الجمركية بين مصر وتجمع بريكس الموسع الذي يضم (11) دولة.

وينطلق هذا السيناريو من فرضية أن إزالة أو تخفيض الإجراءات التنظيمية والفنية يمثل رافعة رئيسة لتعزيز النفاذ التجاري للسلع المصرية، خصوصًا الزراعية والصناعية التحويلية، إلى أسواق دول التجمع، مما يسهم في دعم مستهدفات رؤية مصر 2030 المتعلقة بالتنويع التصديري والتعاون الإقليمي والدولي.

5- أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في تناوله لقضية طُرحت حديثًا بعد انضمام مصر لتجمع بريكس في يناير 2024، والذي تجد فيه مصر فرصة مهمة لتعزيز تعاونها الاقتصادي والتجاري مع دول هذا التجمع، مع إمكانيات كبيرة للتأثير إيجابيًا على

الاقتصاد القومي وعلى القطاع الزراعي بصفة خاصة، حيث يمكن لمصر تعزيز تجارتها الزراعية مع هذه الدول وتقليل تكلفة الواردات منها وتنوع مصادرها، والإفادة من التكنولوجيا الزراعية المتقدمة – التي تتمتع بها بعض الدول الأعضاء في تجمع بريكس- وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية.

ولذا يُعد هذا البحث بما سيتم التوصل إليه من نتائج على قدر كبير من الأهمية سواء بالنسبة لصانعي السياسات ومتخذي القرار، أو بالنسبة لرجال الأعمال من المستثمرين والمصدرين والمستوردين، أو الباحثين والأكاديميين. **ففيما يتعلق بصانعي السياسات ومتخذي القرار**، يعد تجمع بريكس أحد التجمعات الاقتصادية – بجانب التجمعات الأخرى التي ترتبط بها مصر- التي تعول عليها مصر في تعزيز اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، وتحقيق مكاسب اقتصادية عديدة بما يساعد على تحقيق الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية المستدامة.

فمن ناحية يتوقع أن تتيح عضوية مصر في التجمع فرصًا كبيرة لتدفق الاستثمارات (سواء من بنك بريكس للتنمية أو من الدول الأعضاء) في شرايين الاقتصاد المصري وفي القطاع الزراعي، ومن ناحية أخرى تتيح فرصًا موازية للصادرات المصرية والزراعية منها على وجه الخصوص في أسواق دول التجمع بشرط تبني مصر لسياسات اقتصادية تساعد على تحسين وتنوع الهيكل السلعي والسوقي لهذه الصادرات وتعزيز تنافسيتها في مواجهة السلع المنافسة. كما تتيح هذه العضوية فرصًا لتنويع أسواق ومصادر استيراد مصر للسلع الزراعية والاستراتيجية من دول التجمع وبتكاليف منخفضة وبالعملة المحلية، مما يقلل من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة. ويحاول البحث الراهن استكشاف هذه الفرص وإمكانيات تحقيقها والسياسات المؤدية إليها بالتركيز على تعزيز إدارة الاتفاقيات مع دول هذا التجمع كأدوات لهذه السياسات، وذلك من خلال ما يقدمه البحث من تحليل كمي متعدد القطاعات والسياسات والذي يعد إطارًا تطبيقيًا أكثر دقة وملائمة لدعم صناع القرار في تقييم (المكاسب والتحديات) المتوقعة من هذا الانضمام.

وفيما يتعلق برجال الأعمال من المستثمرين والمصدرين، فالأمر على نفس القدر من الأهمية باعتبارهم أصحاب المصلحة Stakeholders، فهم معنيون أساسًا بجذب الاستثمارات الأجنبية والشراكة مع المستثمرين في دول التجمع، وهم معنيون كذلك بالتنفيذ الكفء للسياسات التصديرية والاستيرادية مع هذه الدول، وهو ما سيقترح البحث - بناء على نتائجه- سُبل وآليات تحقيقه.

وبالنسبة للباحثين، يكتسب هذا البحث أهمية خاصة لكونه من البحوث القليلة التي ستقوم بتوظيف نموذج GTAP لتقدير آثار انضمام مصر لتجمع بريكس في إطار توازني عام بالتركيز الحصري على القطاع الزراعي، مع تحليل تفصيلي لتأثير الانضمام على الاقتصاد الكلي، وعلى الميزان التجاري الزراعي، وإنتاج المحاصيل، وغيرها من المؤشرات.

6- الدراسات السابقة

شهدت العلاقات التجارية بين مصر وتجمع البريكس تطورًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، لا سيما مع انضمام مصر رسميًا للتجمع في يناير 2024. وتأتي هذه الخطوة في ظل تطلعات الدولة المصرية لتعزيز صادراتها، وتنويع أسواقها، وتحقيق تكامل اقتصادي مع كتل ناشئة تمتلك وزنًا ديموغرافيًا واقتصاديًا كبيرًا مثل البريكس. وقد أفرز هذا الوضع التوجه البحثي نحو إجراء العديد من الدراسات التي سعت إلى تحليل واقع وأداء التجارة الزراعية المصرية مع دول التجمع، وقياس محدداتها، وتقدير آثار الانضمام على مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال مناهج كمية ونوعية متعددة.

أولًا الدراسات الوصفية:

ركزت هذه الدراسات على تناول العلاقات التجارية بين مصر ودول البريكس من منظور تحليلي عام، دون الاعتماد على نماذج كمية أو أدوات إحصائية متقدمة. واهتمت بشكل أساسي برصد الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية وتقييم

الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى المجموعة، سواء من حيث الفرص المتاحة لتعزيز الصادرات المصرية أو التحديات المرتبطة بزيادة المنافسة وتوازن الميزان التجاري. وتمثل هذه الدراسات إطارًا تمهيديًا يساعد في فهم السياق العام قبل الانتقال إلى الدراسات الكمية الأكثر دقة في قياس المحددات الاقتصادية المؤثرة. وفيما يلي عرضنا موجزًا لأهم تلك الدراسات؛ جاءت دراسة عناني وآخرون (2024) في سياق الاهتمام المتزايد بدراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والدول الأعضاء في هذا التجمع، وذلك في ظل ما تعانيه الصادرات الزراعية المصرية من ضعف في التنوع السلعي والجغرافي، وتراجع مساهمتها النسبية في إجمالي الصادرات المصرية. وهدفت الدراسة إلى بيان التبادل التجاري الزراعي بين مصر وتجمع البريكس، للوقوف على أهم المقومات التي تسهم في تبني سياسة تصديرية تعزز من التبادل التجاري الزراعي، وتساهم في زيادة الحصة السوقية للصادرات الزراعية المصرية ضمن هذا التجمع من خلال دراسة الوضع الراهن لدول تجمع البريكس، وعرض المؤشرات الاقتصادية والزراعية، بالإضافة إلى تحديد مدى تنافسية أهم الصادرات الزراعية لأهم الشركاء التجاريين بتجمع البريكس، وكذلك تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للتجارة الخارجية بين مصر ومجموعة دول البريكس.

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من مصادر دولية عدة، من بينها البنك الدولي(World Bank) ، ومنظمة التجارة العالمية(WTO)، وصندوق النقد الدولي(IMF)، ومنظمة الأونكتاد (UNCTAD)، بالإضافة إلى قاعدة بيانات TradeMapوالإحصاءات الرسمية المصرية. واستندت منهجيًا إلى التحليل الوصفي، كما استخدمت مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس الكفاءة التصديرية والتنافسية، من أبرزها: مؤشر التركز الجغرافي والسلعي للصادرات والواردات الزراعية، ومؤشر التنوع السلعي، ومؤشر التوافق التجاري، ومؤشر شروط التجارة، ومؤشر التوازن التجاري النسبي. كما استعانت الدراسة بنموذج التحليل الرباعي (SWOT) لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في العلاقات التجارية الزراعية بين مصر ودول البريكس.

أظهرت النتائج أن الصادرات الزراعية المصرية إلى دول البريكس لا تزال محدودة، إذ تمثل نحو 12.7% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية كمتوسط للفترة (2016-2023)، بقيمة بلغت نحو 366 مليون دولار خلال فترة الدراسة، كما تبين أن السوق الروسي يستحوذ على نحو 46% من إجمالي تلك الصادرات، وبخاصة من محصولي البرتقال والبطاطس اللذين يشكلان النسبة الأكبر من الصادرات الزراعية المصرية إلى روسيا. في المقابل، أظهرت البيانات أن الواردات الزراعية المصرية من دول البريكس تتسم بالاعتماد الكبير على الحبوب، وخاصة القمح والذرة المستوردة من روسيا بنسبة بلغت نحو 74.6% من إجمالي الواردات الزراعية من التجمع. وأشارت مؤشرات التركز الجغرافي والسلعي إلى ارتفاع درجة تركز الصادرات المصرية وانخفاض تنوعها، بما يعكس محدودية مرونة الصادرات الزراعية المصرية أمام التغيرات في الطلب العالمي. كما أظهر تحليل التوافق التجاري وإمكانات التكامل الاقتصادي أن هناك فرصًا متاحة لتوسيع التجارة الزراعية المصرية داخل أسواق دول البريكس، لا سيما في الصين والهند والبرازيل التي تمتلك طلبًا متزايدًا على السلع الزراعية الطازجة والمصنعة.

أما تحليل نموذج SWOT فقد كشف أن نقاط القوة تتمثل في تمتع مصر بموقع جغرافي استراتيجي وتنوع في المناخ والإنتاج الزراعي، في حين تكمن نقاط الضعف في ضعف الكفاءة التسويقية والتصديرية، وارتفاع تكاليف النقل، واعتماد الصادرات على عدد محدود من المنتجات والأسواق. كما أبرزت الدراسة وجود فرص واعدة أمام مصر في ظل توسع تجمع البريكس وارتفاع معدلات الاستهلاك الزراعي داخله، بينما تتمثل التهديدات في حدة المنافسة داخل الأسواق الدولية، وهيمنة بعض الدول (مثل روسيا والبرازيل) على صادرات السلع الغذائية.

وانتهت الدراسة إلى أن الميزان التجاري الزراعي بين مصر وتجمع البريكس يميل بوضوح لصالح دول التجمع خلال فترة الدراسة، مع محدودية مساهمة الصادرات المصرية في تقليص هذا العجز، وقد أوصت بضرورة تطوير السياسات الزراعية والتجارية المصرية لتشجيع التنوع السلعي والجغرافي للصادرات، وتحسين البنية التحتية اللوجستية، ورفع جودة الحاصلات الزراعية، وتفعيل الاتفاقيات التجارية البينية بين مصر ودول البريكس.

هذا وتناولت دراسة **Helmy** (2024) العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول البريكس بعد مرور عام على الانضمام الرسمي، مع تقييم الأثر الاقتصادي الكلي والتنموي للعضوية الجديدة لتحديد الفرص والمكاسب الاستراتيجية التي يمكن أن تحققها مصر من خلال التعاون مع دول التجمع. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا ببيانات من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلًا عن مؤشرات التجارة الخارجية بين مصر ودول البريكس. وانتهت الدراسة إلى أن انضمام مصر إلى تجمع البريكس يساهم في تشجيع الاستثمارات في مجالات التحول الرقمي، وتنمية الزراعة، والاستثمارات البيئية الخضراء، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، فضلًا عن تسهيل تبادل الخبرات والكفاءات الفنية بشكل مباشر، خصوصًا في مجالي الصناعة والتكنولوجيا. ودعم جهود التنمية المستدامة ومعالجة مشكلات السيولة من خلال انضمامها إلى بنك التنمية الجديد (NDB)التابع للتجمع، حيث يعد البنك أداة تمويلية قوية لدعم المشروعات التنموية في الدول الأعضاء وتوفير بدائل تمويلية أكثر مرونة مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية التقليدية. كما يقدم البنك احتياطيات طارئة لدعم الدول الأعضاء في أوقات الأزمات الاقتصادية. وتشارك مصر في البنك بنسبة 2.1% من حقوق التصويت، وهي أعلى نسبة مساهمة بين الدول المنضمة حديثًا، الأمر الذي يمنحها قدرة أكبر على دعم أجندة التنمية المستدامة، ومعالجة مشكلات السيولة، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع باقي الأعضاء. كما توفر العضوية منصة لتطوير الصناعة المحلية المصرية، في ظل التوجه المتوقع من دول البريكس نحو زيادة وارداتها من المنتجات المصرية.

كما توصلت النتائج إلى أن الانضمام يمثل فرصة لتعزيز التكامل الاقتصادي وتنويع الشركاء التجاريين والتمويليين، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى نحو 31.2 مليار دولار عام 2022، مع توقعات بزيادة أكبر بعد العضوية الرسمية. واستكمالًا لما سبق تسعى دول البريكس إلى تطوير نظم بديلة للدفع وإنشاء عملة رقمية موحدة واحتياطي نقدي مشترك للتجارة العالمية مع توسيع نطاق استخدام العملات المحلية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بما يحقق منفعة متبادلة. ويمثل هذا التوجه فرصة مهمة لمصر لتقليص أزمة نقص الدولار الناتجة عن الفجوة بين الطلب على العملات الأجنبية والمعروض منها.

كذلك جاءت دراسة (2022) **Tolba** لتحليل أثر انضمام مصر إلى البريكس على كل من الميزان التجاري والزراعي وعلى فرص مصر المتاحة داخل هذا التجمع عن طريق تحليل حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع قبل الانضمام المتوقع وبعده، وتحليل هيكل التجارة الخارجية العامة والزراعية بين مصر وهذه الدول، وقياس مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية بين مصر ودول البريكس، وتحليل الهيكل السلعي للصادرات والواردات المصرية مع هذه الدول، ودراسة الفرص التصديرية المتاحة للصادرات الزراعية المصرية داخل تجمع البريكس لتشخيص وتعزيز سبل التعاون بما يحقق مزيدًا من الترابط في العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية بين السوق المصري وأسواق دول البريكس.

استندت الدراسة على منهجية التحليل الاقتصادي الوصفي من خلال تحليل معايير كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس، وتقدير حجم التبادل التجاري والزراعي بين مصر ودول البريكس، ودراسة معدل نمو الطلب داخل أسواق البريكس ومعدل نمو الصادرات المصرية لأسواق البريكس لتحديد الفرص التصديرية المتاحة لمصر.

وبتحليل هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول البريكس تبين أن صافي الميزان التجاري والزراعي المصري يُعاني من عجز باستثناء جنوب أفريقيا. وبتقدير معايير كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس، تبين أن متوسط معدل التغطية للتجارة الكلية لمصر وللبريكس بلغ نحو 40.3%، 17.4% على التوالي، في حين بلغ متوسط معدل التبعية للاقتصاد المصري الكلي وللبريكس نحو.5.5% ،23.5 % على الترتيب، كما أشار مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي إلى أن 20% من معدل الانكشاف الاقتصادي يرجع إلى البريكس، كما يوضح مؤشر المشاركة الدولية تبعية التجارة المصرية للبريكس بنحو 68%.

وبتحليل هيكل التجارة الزراعية بين مصر والبريكس يتبين أن مجموعة الفاكهة تأتي كأهم المجموعات التصديرية من حيث القيمة، حيث تبلغ 231.6 مليون دولار، وعلى الرغم من أن التجمع يستحوذ على نحو 19% من كمية صادرات الفاكهة المصرية، إلا أن حصة مصر بلغت نحو 3% من إجمالي واردات البريكس. كما تأتي الأسمدة في المركز الثاني بقيمة تبلغ 145 مليون دولار. وبالنسبة للواردات الزراعية المصرية من البريكس، تبين أن مجموعة الحبوب تستحوذ على نحو 53% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية من البريكس والمقدرة بنحو 3.7 مليار دولار. وتأتي مجموعة المنتجات الحيوانية في المركز الثاني، يليها مجموعة السكر والزيوت، وبدراسة الفرص التصديرية المتاحة للصادرات الزراعية المصرية إلى البريكس تبين أن أسواق البريكس يتراجع فيها حجم الطلب الكلي على الخضر ويتزايد على الفاكهة.

أما دراسة **العفيفي وعبد الرحيم** (2017) فهي تعد من أوائل الدراسات التي بحثت تأثير انضمام مصر إلى تجمع بريكس، وقد انطلقت من الرغبة في توصيف الموقف الراهن للتجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر وتجمع البريكس، وإلقاء الضوء على واقع العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول البريكس، وكذلك دراسة التبادل التجاري بين مصر ودول هذا التجمع وخاصة في المجال الزراعي. والتعرف على حجم التبادل التجاري بين مصر وتجمع البريكس ومن ثم العمل على تنشيط وتعزيز سبل التعاون بما يحقق توطيد العلاقات الاقتصادية بينهما وتوسيع نطاق حجم التبادلات التجارية بين السوق المصري وأسواق البريكس.

استندت الدراسة إلى منهجية التحليل الاقتصادي الوصفي من خلال تقدير بعض المؤشرات الخاصة بتحليل التنافسية مثل مؤشر النصيب السوقي، مؤشر التنافسية السعرية، إلى جانب التعرف على التوقيتات والمواعيد التصديرية وتطبيق نموذج المشاركة السوقية لأهم المحاصيل موضع الدراسة، معتمدة على بعض مصادر البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها الجهات ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك الدولي، هذا بالإضافة إلى بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية.

توصلت الدراسة إلى وجود عجز واضح في الميزان التجاري الزراعي بين مصر ودول البريكس بلغ في المتوسط نحو 37.7 مليار دولار كمتوسط للفترة (2012-2016)، وهو ما يعكس ضعف الأداء التصديري المصري مقارنة بحجم الواردات من هذه الدول. كما أظهرت النتائج أن البرتقال والبطاطس يمثلان أهم السلع الزراعية المصرية المصدرة إلى أسواق البريكس. كما تبين أن مصر تتمتع بميزة نسبية سعرية في تصدير البرتقال، غير أن محدودية التنوع السلعي والتركيز على عدد محدود من المحاصيل قلل من فرص إفادة مصر من إمكانات التبادل التجاري مع دول البريكس.

كما بينت النتائج أن النصيب السوقي للبطاطس المصرية في السوق الروسي يتأثر بعوامل مثل أسعار المنافسين (الصين وإسرائيل وأذربيجان) وتغيرات الأسعار النسبية، إضافة إلى تغير الطلب الموسمي ومواعيد التصدير، مما يعكس حساسية تنافسية المنتج المصري في مواجهة السلع المنافسة. وأظهر مؤشر الميزة التنافسية السعرية أن البطاطس المصرية تحتفظ بأفضل وضع تنافسي سعري داخل تجمع البريكس بعد باكستان.

وبتطبيق نموذج المشاركة السوقية لتحديد أهم العوامل المؤثرة على النصيب السوقي للبطاطس المصرية في السوق الروسي يتضح أن تزايد نسبة سعر التصدير الصيني للبطاطس بالنسبة للسعر المصري بمعدل مقداره نحو 1% يؤدي إلى تزايد مقداره نحو 1.707% في نسبة المشاركة السوقية للبطاطس المصرية بالسوق الروسي. كذلك تزايد نسبة سعر تصدير أذربيجان للبطاطس بالنسبة للسعر المصري بمعدل مقداره نحو 1% يؤدي إلى تزايد مقداره نحو1.2% في نسبة المشاركة السوقية للبطاطس المصرية بالسوق الروسي. ولا يختلف الحال فيما يخص البرتقال، حيث إن تزايد نسبة سعر تصدير تركيا للبرتقال بالنسبة للسعر المصري بمعدل مقداره نحو 1 % يؤدي إلى تزايد مقداره نحو 1.1% في نسبة المشاركة السوقية للبرتقال المصري بالسوق الروسي. وكذلك بتزايد نسبة سعر التصدير المغربي للبرتقال بالنسبة للسعر المصري بمعدل مقداره نحو 1% يؤدي إلى تزايد مقداره نحو 0.458 % في نسبة المشاركة السوقية للبرتقال المصري بالسوق الروسي.

ثانيًا الدراسات الكمية

اعتمدت هذه الدراسات على منهجيات كمية وأدوات إحصائية متقدمة بهدف قياس المحددات المؤثرة على تدفقات التجارة بين مصر ودول البريكس. وقد استخدمت بعض هذه الدراسات نماذج جزئية مثل نموذج الجاذبية أو نماذج لأسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، وعدد السكان، وسعر الاستيراد على حجم الصادرات والواردات الزراعية. بينما توسعت دراسات أخرى في استخدام النماذج الكلية مثل نماذج التوازن العام، بالإضافة إلى دمج تقنيات حديثة كخوارزميات التعلم الآلي مثل (Gradient BoostingوRandom Forest) لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيرًا في تدفقات التجارة. وأسهمت هذه الدراسات في تقديم تقديرات كمية دقيقة تمكن من فهم العلاقات الاقتصادية وتفسيرها بصورة علمية، بما يعزز من القدرة على صياغة سياسات تجارية أكثر فاعلية.

مع تنامي النفوذ الاقتصادي والسياسي لتجمع البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) كقوة اقتصادية وسياسية، اهتمت العديد من الدول النامية ومنها مصر بدراسة التأثيرات المحتملة للانضمام إلى هذا التجمع على مساراتها التنموية المختلفة اعتمادًا على نماذج الاقتصاد القياسي الجزئي، ومن هذا المنطلق أضفت دراسة **Abd El-Aal et al** (2025) بعدًا منهجيًا جديدًا من خلال دمج خوارزميات التعلم الآلي مع نموذج الجاذبية لتحليل العوامل المؤثرة في التجارة بين مصر ودول البريكس خلال الفترة (2001–2021). وأظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي لكل من دول البريكس والاقتصاد العالمي، إضافة إلى المسافة الجغرافية، تعد من أبرز محددات التجارة، وهو ما أكدته خوارزميات التعلم الآلي. كما ترتبط حجم التجارة مع دول البريكس بعلاقة عكسية مع حجم سكان تلك الدول، ونسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي في مصر، والمسافة الجغرافية بين مصر ودول البريكس. وفي المقابل كانت هناك علاقات إيجابية بين حجم التجارة ومساهمة الصناعة التحويلية للناتج المحلي الإجمالي في مصر، وحجم رأس المال الثابت في دول البريكس، ونمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وبالمنهجية نفسها، لكن مع التركيز على الصادرات الزراعية لمصر لدول البريكس أشارت دراسة **Elfeshawi, Fawzy, and Seleem** (2024) إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة وسعر الاستيراد بالدولار للطن وكمية الصادرات، في حين توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف وكمية الصادرات المصرية، حيث تبين أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة بنحو مليون دولار، تزداد كمية الصادرات المصرية بنحو 300 طن، وبزيادة سعر الاستيراد ب نحو دولار واحد/طن، تزداد كمية الصادرات بنحو 100 طن. كما تبين أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية للدول المستوردة، حيث إن زيادة عدد السكان بنحو مليون نسمة تؤدي إلى زيادة كمية الصادرات

بنحو 400 طن. كما أن انخفاض سعر الصرف بنحو دولار واحد (انخفاض تكلفة الدول المستوردة) يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات المصرية ب نحو 3.4 ألف طن. وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، كما تتماشى هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة Kandil and Mahfouz (2022) التي بينت أن تغيرًا نسبيًّا مقداره 1% في الناتج المحلي لدول البريكس سوف يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى دول البريكس بنسبة 0.83%، بينما لم يكن للناتج المحلي المصري تأثير معنوي على هذه التدفقات التجارية.

وفي سياق متصل، تُعد دراستا **إبراهيم وآخرون** (2021) وعلي وآخرون (2024) من الدراسات التي ركزت على محددات التجارة الزراعية والعوامل المؤثرة على نفاذية الصادرات المصرية إلى أسواق دول التجمع. وعلى الرغم من اختلاف النموذجين المستخدمين، فإن الدراستين تتكاملان في تقديم صورة تحليلية دقيقة حول ديناميكيات التجارة الزراعية.

وقد اعتمدت دراسة **إبراهيم وآخرون** (2021) على نموذج الجاذبية Gravity Model لتقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول البريكس خلال الفترة (2010–2019). وقد استخدمت الدراسة بيانات مقطعية زمنية (Panel Data) من مصادر رسمية شملت الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، وقاعدة بيانات التجارة الدولي (UN Comtrade) .وضم النموذج متغيرات اقتصادية أساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي لمصر ولدول البريكس، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، والمسافة الجغرافية بين القاهرة وتلك الدول.

أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس يؤثر إيجابيًا ومعنويًا على حجم التجارة الزراعية مع مصر، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي في هذه الدول يمثل عامل جذب رئيسي للصادرات المصرية. في المقابل، تبين أن المسافة الجغرافية تؤثر سلبًا ومعنويًا على حجم التجارة، مما يؤكد دور تكاليف النقل وضعف كفاءة سلاسل الإمداد واللوجستيات في الحد من نفاذ الصادرات المصرية.

وقد تميزت الدراسة بتركيزها على تحليل محددات المجموعات السلعية الزراعية الأكثر تفصيلًا، حيث أظهرت أن إجمالي الناتج المحلي لدول البريكس يؤثر إيجابيًا على صادرات مصر من الخضر والفاكهة، بينما لم يكن لهذا المتغير أثر معنوي على صادرات الفراولة والعنب والبطاطس. كما تبين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي بدول البريكس يرتبط إيجابيًا بصادرات مصر من البطاطس والعنب والفراولة والبصل والخضر، في حين لم يكن للناتج المحلي المصري نفسه تأثير معنوي يُذكر على تلك الصادرات.

خلصت الدراسة إلى أن العجز التجاري الزراعي المصري مع دول البريكس ظل قائمًا خلال فترة الدراسة، حيث تجاوزت الواردات الزراعية المصرية من تلك الدول الصادرات إليها بفارق كبير، في حين حققت جنوب أفريقيا وحدها فائضًا تجاريًا لصالح مصر. أما بالنسبة للأداء السلعي، فقد أظهرت البيانات أن صادرات البرتقال المصري سجلت اتجاهًا متزايدًا ومعنويًا نحو أسواق روسيا والصين والهند بمعدلات نمو سنوية بلغت 12.1%، و20.5%، و29.6% على التوالي، بينما اتسمت صادرات العنب والفراولة والبطاطس والبصل بتقلبات غير معنوية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية اللوجستية، وتبني سياسات تصديرية أكثر فاعلية تستهدف أسواق البريكس الواعدة، من خلال تعزيز التكامل بين الإنتاج والتسويق عبر تطبيق نظم الزراعة التعاقدية، وإعداد دراسات سوقية متخصصة لمتابعة احتياجات وأذواق المستهلكين في تلك الأسواق.

وفي سياق مكمل، جاءت دراسة **علي وآخرون** (2024) لتتوسع في تحليل مدى نفاذية الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق البريكس، من خلال تناول أكثر تفصيلًا لمحددات الطلب والعرض على مجموعة من السلع الزراعية الرئيسة.

ركزت الدراسة على ست مجموعات سلعية أساسية هي: الحبوب، اللحوم، السكريات، الزيوت والدهون، الفاكهة، والخضر، مع تحليل العوامل الاقتصادية والتجارية المؤثرة في تنافسيتها داخل أسواق التجمع.

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة (2010–2023) المستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وقواعد بيانات التجارة الدولية (UN Comtrade) و TradeMapو .(ITC Bruegel) واستخدمت الدراسة نماذج الطلب الجزئية والكاملة؛ إذ قُدرت نماذج Partial Demand Systems باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، كما استخدمت الأساليب التقديرية المتقدمة FMOLSو DOLS لتحسين دقة التقديرات، بالإضافة إلى نموذج الطلب شبه الأمثل (LA/AIDS) لتحليل مرونات الطلب السعرية والدخلية والتغيرات الهيكلية في أسواق السلع الزراعية.

أظهرت نتائج النماذج الجزئية أن واردات الحبوب المصرية من دول البريكس تُعد الأكثر حساسية لمعدل الصرف الحقيقي الفعّال، يليه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ إن زيادة أي منهما بمقدار 1% تؤدي إلى ارتفاع الواردات المتوقعة بنحو 3.8 و3.7 مليون دولار على التوالي، بينما يؤدي ارتفاع التعريفة الجمركية بنسبة 1% إلى انخفاض الواردات بنحو 3.5 مليون دولار. كما تبين أن الواردات المصرية من اللحوم تتأثر إيجابيًا بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل الصرف الحقيقي الفعّال.

أما نتائج الطلب الكاملة (LA/AIDS) فقد أظهرت أن البرتقال المصري سلعة ضرورية وذات طلب غير مرن في السوق الروسي، مع وجود علاقات إحلال بينه وبين منتجات المغرب وتركيا في روسيا، وبين البرتقال المصري والأمريكي والإسباني في الصين. كما تبين أن الفراولة المصرية تُعد سلعة ضرورية في روسيا وجنوب أفريقيا وذات طلب غير مرن في الأخيرة، مع وجود علاقات إحلال قوية بينها وبين منافسيها الرئيسيين (بيرو، تركيا، أوزبكستان، هولندا، وإسبانيا).

انتهت الدراسة إلى أن الميزان التجاري الزراعي بين مصر ودول البريكس يميل لصالح دول التجمع خلال فترة الدراسة، إلا أن تحسين البنية التحتية وتطوير السياسات التجارية والقدرات التنافسية يمكن أن يرفع من كفاءة الصادرات المصرية مستقبلًا، خصوصًا في الأسواق الروسية والهندية والصينية ذات الطلب المرتفع على السلع الزراعية المصرية.

وتتفق الدراستان في أنه على الرغم من وجود فرص واعدة لتوسيع الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق البريكس، فإن هذه الإمكانيات ما تزال مقيدة بعوامل تشمل ارتفاع تكاليف النقل، وضعف الخدمات اللوجستية، ومحدودية التنوع السلعي، فضلًا عن الاعتماد المفرط على عدد محدود من الأسواق والمنتجات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنه على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منهجيات الاقتصاد القياسي الجزئي في تحليل محددات التجارة، فإنها تظل محدودة القدرة على استيعاب التفاعلات الاقتصادية المتشابكة بين القطاعات المختلفة. فعادةً ما تركز هذه النماذج على العلاقات الثنائية المباشرة بين المتغيرات دون أن تراعي الآثار غير المباشرة أو التداعيات المتبادلة بين الأسواق والقطاعات.

وعلى النقيض من ذلك، يتميز تحليل التوازن العام (CGE) بقدرته على تمثيل الروابط الاقتصادية الكلية بشكل متكامل، حيث يراعي بصورة صريحة التفاعلات بين القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، والأسر، والشركات، والحكومة، فضلًا عن الروابط بين الاقتصادات المختلفة. وبالتالي فهو يتفوق على المنهجيات الأخرى في تقدير التأثيرات الكلية للسياسات الاقتصادية، بما في ذلك تداعيات انضمام مصر إلى تجمع البريكس على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والرفاهية العامة.

وفي هذا الإطار، قدمت دراسة (2025) **Elshennawy** رؤى حول تأثير الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية وبالأخص مجموعة البريكس، على الأداء الاقتصادي المصري على كل من المدى المتوسط والطويل، مع الأخذ في الاعتبار تفاعل السياسات الاقتصادية المختلفة، وذلك اعتمادًا على نموذج التوازن العام الزمني (Intertemporal General

(Equilibrium Model)، حيث يسمح بدراسة التأثيرات الديناميكية للسياسات على الاقتصاد عبر فترات متعددة ويتيح رصد التفاعلات بين القطاعات الاقتصادية عبر الزمن، علاوة على تقييم التأثيرات المستقبلية للسياسات التجارية.
ميز النموذج بين خمسة قطاعات هي الزراعة، والتعدين، والصناعة، والبناء، والكهرباء، وتمت معايرة النموذج اعتمادًا على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام 2011/2010 الصادرة عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقارن التحليل فيما بين أثر الإلغاء الأحادي الجانب الدائم لمعدلات التعريفة الجمركية على الواردات المصرية من دول البريكس، وتنفيذ هذا الإلغاء على مراحل زمنية مختلفة الأجل: الأجل القصير (بعد عام من الإعلان)، والأجل المتوسط (بعد خمس سنوات)، والأجل الطويل (بعد عشر سنوات)

وقد انتهت النتائج إلى أن إلغاء معدلات التعريفة الجمركية غير المتوقعة (في الأجل القصير) قد ساهم في تخفيض تكلفة الواردات مما انعكس على استهلاك الأسر ومشتريات السلع الوسيطة والاستثمار من قبل الشركات. حيث يتسبب ذلك في اتجاه المستهلكين إلى زيادة استهلاكهم للسلع الأرخص، كما تزيد الشركات من مشترياتها من المدخلات الوسيطة الأرخص، مما يزيد من إنتاجها، وقد ساهم ذلك في زيادة الواردات الحقيقية بنسبة 4.1% وانخفاض الطلب على الإنتاج المحلي، وهو ما تسبب في ضغط هبوطي على أسعار العرض المحلي نسبة إلى أسعار السلع القابلة للتصدير، وقد حفز هذا الانخفاض على تحويل الشركات اتجاهها من الإنتاج للسوق المحلية إلى الإنتاج بهدف التصدير. كما ارتفعت الصادرات الحقيقية بنسبة 3.5%، وبالتالي، تدهور الميزان التجاري في البداية. ومع ذلك، في الفترات اللاحقة، بدأ الميزان التجاري بالتحسن بشكل مطرد. في حين أدى توقع إلغاء التعريفة الجمركية في تأجيل كل من الاستهلاك والاستثمار حتى تدخل السياسة حيز التنفيذ، وبالتالي انخفض الاستهلاك بنسبة 0.7%، بينما انخفض الاستثمار بنسبة 0.8% في سيناريو التنفيذ في الأجل المتوسط، في حين انخفض بنسبة 0.04% في سيناريو التنفيذ في الأجل الطويل.

في سياق متصل، جاءت دراسة (2024) **Ashraf** باستخدام نهج التوازن العام الساكن (Static CGE) لتكمل هذا الفهم من منظور اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول البريكس، مع التركيز على التأثيرات القطاعية، خصوصًا على التصنيع. وقد اعتمدت الدراسة على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2019/2018، مع تجميع الأنشطة الاقتصادية في نشاط واحد لكل فئة باستثناء قطاع التصنيع، الذي احتوى 30 قطاعًا فرعيًا، وذلك بهدف إلقاء نظرة أكثر تفصيلًا على تأثير التجارة الحرة على التصنيع. كما تميزت المصفوفة بتقسيم عناصر العمل وفق محل الإقامة والحالة التعليمية، واحتوت على رأس المال الزراعي وغير الزراعي، إلى جانب ثلاثة قطاعات مؤسسية تشمل الحكومة والشركات والأسر المعيشية، والتي صُنفت حسب مستوى كل من الدخل ومحل الإقامة الحضرية أو الريفية. شملت الحسابات الأخرى الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتم تقسيم حساب العالم إلى باقية العالم والبريكس استنادًا إلى حجم التجارة، مستعينة ببيانات Comtrade للأمم المتحدة.

حللت هذه الدراسة سيناريوهين لإلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على واردات دول البريكس تمامًا في كليهما، مع فرق وحيد في تعريف البريكس، الذي يمثل في إحداهما الأعضاء الرئيسين في التحالف، وهم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، بينما يأخذ في الأخرى بعين الاعتبار الأعضاء الجدد أيضًا، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران وإثيوبيا.

أظهرت النتائج أن إلغاء التعريفات الجمركية على واردات دول البريكس ساهمت في زيادة الاستهلاك الحقيقي عبر جميع شرائح الأسر، حيث يجني الفقراء عمومًا المزيد من مكاسب الرفاهية، والتي تُعرف بأنها الزيادة في الاستهلاك الحقيقي للأسر. وهو ما يمكن أن يُعزى إلى انخفاض الأسعار المركبة عند إلغاء التعريفات الجمركية مع دول البريكس. كذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.06% و0.09% في السيناريو الأول والثاني على التوالي. علاوة على ذلك يعد زيادة

الواردات التأثير الأكثر وضوحًا لإلغاء التعريفات الجمركية، ويتزامن هذا الارتفاع في الواردات مع ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع سعر الصرف، المعروض بوحدات العملة المحلية لكل وحدة من العملات الأجنبية. وينعكس هذا الانخفاض في قيمة العملة المحلية على ارتفاع معدلات التضخم.

على نفس المنوال، فإن الزيادة في قيمة الصادرات الناتجة عن انخفاض قيمة العملة المحلية تفوقها الزيادة في قيمة الواردات، مما يضغط على الميزان التجاري في اتجاه العجز. وأخيرًا، يُثقل إلغاء الرسوم الجمركية كاهل ميزانية الحكومة بانخفاض إيراداتها، مما يزيد من حجم العجز الحكومي.

علاوة على ذلك، انخفض الناتج المحلي بشكل رئيس في القطاعات التي يتم فيها الحصول على المدخلات الوسيطة محليًا، حيث لا تستفيد هذه القطاعات كثيرًا من انخفاض أسعار الواردات، بينما لا تزال تواجه منافسة أجنبية محتملة، على سبيل المثال انخفض الناتج المحلي في الخدمات بنسبة (0.01%)، وتجهيز اللحوم بنسبة (0.06%)، وطحن الحبوب الأخرى بنسبة (0.17%)، والأغذية الأخرى بنسبة (0.12%)، وغزل القطن بنسبة (0.05%)، والمنسوجات بنسبة (0.05%)، والجلود والأحذية بنسبة (0.17%)، والمنتجات الخشبية بنسبة (0.18%).

أما دراسة (2020) **Ahmed, Hefnawy & Shaker**فتُعد من أوائل المحاولات التي سعت إلى تقدير الأثر المحتمل لانضمام مصر المقترح إلى تجمع البريكس باستخدام نموذج التوازن العام الإقليمي الساكن (Regional Static CGE)، وهو نموذج يهدف إلى توصيف الواقع الحالي للاقتصاد المصري لتقييم تأثير الصدمات أو التغيرات في السياسات، وقد اعتمدت الدراسة على قواعد بيانات GTAP9، التي تستند إلى جدول المدخلات والمخرجات لعام 2011 والتجارة الثنائية الدولية. وتتضمن هذه القواعد 140 دولة ومنطقة، و57 فئة من المنتجات، وخمسة عوامل إنتاج. تم تجميع المناطق إلى 11 منطقة أو دولة (خمسة أعضاء في مجموعة البريكس ومصر، والاتحاد الأوروبي (بدون المملكة المتحدة)، والولايات المتحدة الأمريكية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، كما تم تجميع السلع في 20 سلعة بينما ظلت عوامل الإنتاج الخمسة الأساسية بدون تغيير (الأرض، العمالة الفنية، العمالة غير الفنية، ورأس المال، والموارد الطبيعية).

ولم تكتفِ الدراسة بالتركيز فقط على سيناريوهات خفض التعريفات الجمركية المعتادة بل إنها أضافت سيناريو آخر متعلق بإزالة الحواجز غير الجمركية التي أشارت العديد من الدراسات بأنها تعد واحدة من أهم العوائق التي تقلل من مكاسب الانضمام حال عدم إجراء الإصلاحات اللازمة. ووفقًا لهذا النهج، أدمجت الدراسة الحواجز غير الجمركية (غير الموضحة في نموذج التوازن العام) من خلال إدخال سعر استيراد "فعال" إضافي، وهو دالة لسعر الاستيراد، ومعامل فني خارجي. وهو ما يُعزي إلى معاملة الحواجز غير التعريفية كتكاليف تجارية غير منظورة.

جاءت نتائج السيناريو الأول –خفض التعريفة الجمركية بين مصر ودول البريكس- لتؤكد على تحسن الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وكذلك معظم دول البريكس التي شهدت مكاسب طفيفة ومحدودة، باستثناء البرازيل والصين اللتين ستشهدان انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.08% و0.06% على التوالي. تشير النتائج أيضًا إلى أن التجارة ستتحول من الولايات المتحدة الأمريكية والكتل التجارية إلى دول البريكس. علاوة على ذلك، سينخفض الاستثمار لجميع دول البريكس ومصر بنسبة لا تتجاوز 2%، بينما سيزداد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ستكون هناك خسارة في الرفاهية بالنسبة لمجموعة البريكس، فبالنسبة لمصر سوف تنكمش الرفاهية بنحو 44 مليون دولار، أما جنوب أفريقيا وروسيا والبرازيل والهند فقدرت خسائرها بنحو 285 و281 و662 و105 مليون دولار على التوالي. كذلك تعد الصين هي الخاسر الأكبر بمبلغ 1.351 مليار دولار أمريكي. على العكس من ذلك، ستحقق كل من الولايات المتحدة والاتحاد

الأوروبي مكاسب في الرفاهية تبلغ نحو 339 و348 مليون دولار أمريكي على التوالي. كما ستحقق كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء أيضًا مكاسب في الرفاهية.

أما السيناريو الثاني- إزالة الحواجز غير الجمركية- فقد أظهر تأثيرًا أكبر إذ ارتفعت رفاهية القطاع العائلي وتحسنت فرص التصدير الزراعي، وهو ما انعكس على استفادة ملحوظة للبرازيل نظرًا لاستحواذها على نصيب كبير في الصادرات الزراعية. وقد أكد هذا السيناريو على أهمية معالجة العوائق غير المباشرة التي تعرقل التجارة. كما أظهرت النتائج أن الصين ستفوز بأكبر قدر من الرفاهية بين دول البريكس بمبلغ قدره 6.29 مليار دولار أمريكي، ويصل إلى 611 مليون دولار أمريكي لمصر، بينما ستعاني الولايات المتحدة الأمريكية والكتل التجارية من تأثير سلبي على الرفاهية، وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي سيخسر أكثر من غيره. وقد أكدت الدراسة على أن الإفادة الحقيقة لمصر من الانضمام لتجمع البريكس لابد أن تتزامن مع مجموعة من الإجراءات المؤسسية والاقتصادية التي يأتي في مقدمتها؛ تحسن البنية التحتية الزراعية، والحد من القيود الإدارية، وتعزيز قدرة مصر التنافسية، والتوافق مع متطلبات أسواق البريكس.

وفي ضوء ما سبق، نخلص إلى أن أغلب الدراسات التي تناولت الحالة المصرية قد ركزت على تحليل محددات الطلب على الصادرات والواردات بين مصر وتجمع البريكس بوجه عام، أو على التبادل التجاري الزراعي بشكل خاص، وذلك استنادًا على نماذج الاقتصاد القياسي الجزئي التي تفتقر إلى القدرة على استيعاب التفاعلات الاقتصادية المتشابكة بين القطاعات المختلفة أو رصد الآثار غير المباشرة للسياسات التجارية. في المقابل، يُلاحظ ندرة الدراسات التي استخدمت نماذج التوازن العام (CGE) في تحليل أثر انضمام مصر إلى تجمع البريكس، إذا انصب اهتمام معظمها على النماذج الساكنة (Static CGE) التي تهتم بتقدير الأثر الآني فقط دون النظر إلى المسارات الزمنية طويلة الأجل. وحتى الدراسات القليلة التي استندت إلى نماذج توازن عام ديناميكية اقتصرت غالبًا على محاكاة سيناريوهات إلغاء التعريفات الجمركية، أو استندت إلى مصفوفات حسابات اجتماعية غير محدثة، مما يحد من دقة نتائجها وقدرتها على تمثيل الواقع الاقتصادي الراهن.

وانطلاقًا من هذه الفجوة البحثية، تسعى الدراسة الحالية إلى توسيع نطاق التحليل من خلال تطبيق نموذج التوازن العام الإقليمي الديناميكي(Regional Dynamic CGE Model) ، الذي يُعد من أكثر الأدوات الاقتصادية تطورًا في دراسة آثار السياسات الاقتصادية والتجارية. وتتميز هذه النماذج بقدرتها على تمثيل التفاعلات الزمنية والمكانية بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة، وعلى دمج آليات تراكم رأس المال وتغير الإنتاجية، مما يجعلها أكثر واقعية في توصيف استجابات الاقتصاد للتغيرات في السياسات أو في العلاقات التجارية الدولية.

ويسمح هذا الإطار الديناميكي برصد المسارات الانتقالية للاقتصاد عبر الزمن، فلا يقتصر على تقدير الأثر الآني، بل يتتبع تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية - مثل الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، والتجارة، والتوظيف، والرفاهية -على المدى القصير والمتوسط والطويل. كما يضيف البعد الإقليمي ميزة تحليلية إضافية، إذ يمكن من تحليل التباينات المكانية في التأثيرات الاقتصادية بين الدول أو الأقاليم المشاركة، وتحديد القطاعات أو المناطق الأكثر استفادة أو تضررًا من السياسات محل الدراسة، مما يجعل هذا النموذج الأنسب لتحليل الآثار المتكاملة لانضمام مصر إلى تجمع البريكس.

7- تأصيل نظري للبحث

أولًا: مدخل عام

يمثل فهم الديناميكيات النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي مدخلًا أساسيًا لدراسة أثر انضمام مصر إلى تجمع بريكس على القطاع الزراعي، وذلك لأن انضمام الدول إلى تجمعات اقتصادية لا يقتصر على تحرير التجارة فحسب، بل يتعداه ليشمل إعادة توزيع الموارد بين القطاعات، وتحقيق مكاسب (أو خسائر) مرتبطة بالميزة النسبية، فضلًا عن الآثار بعيدة المدى على التنافسية والرفاهية الاقتصادية.

وبصفة عامة تشير التجارة الدولية إلى تبادل السلع والخدمات بين الدول، وهي تمثل أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي العالمي. إذ تُمكّن الدول من تجاوز حدود أسواقها المحلية المحدودة والانفتاح على أسواق أوسع وأكثر تنوعًا، بما يسهم في زيادة فرص النجاح والنمو. كما أن التجارة الدولية تدعم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تركز كل دولة على إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أو تكاليف إنتاج أقل، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية العالمية ويقلل من إهدار الموارد.

تنبع أهمية التجارة الدولية من عدة عوامل؛ منها التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية بين الدول، حيث تمتلك بعض الدول وفرة في إنتاج سلع معينة كقصب السكر أو القطن أو القمح، بينما تحتاج إلى استيراد سلع أخرى لا تتوافر لديها. كذلك، تساهم الفوارق في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية في تعزيز حركة التبادل التجاري، حيث تعتمد الدول النامية على استيراد التكنولوجيا والمعرفة ورؤوس الأموال من الدول المتقدمة. ومن جانب آخر، يؤدي تقسيم العمل والتخصص إلى زيادة إنتاجية الدول، إذ تنتج كل دولة السلع التي تتفوق في إنتاجها نتيجة توفر العمالة أو التكنولوجيا أو المناخ المناسب.

ولذا تعود التجارة الدولية بالعديد من المنافع الاقتصادية؛ فهي تعزز الاستفادة المثلى من الموارد، وتوفر للدول إمكانية الحصول على منتجات لا تستطيع إنتاجها محليًا بتكاليف مناسبة. كما تسهم في تحقيق وفورات الحجم الكبير عبر توسيع الإنتاج لتلبية الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الكفاءة. ومن ناحية أخرى، تساعد التجارة الدولية على استقرار الأسعار من خلال تخفيف التذبذبات الناتجة عن العرض والطلب المحلي. وإضافة إلى ذلك، فإنها تشجع على نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتُسهم في تحسين جودة المنتجات نتيجة المنافسة الدولية، فضلًا عن دورها في تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات وتعزيز التفاهم والتعاون بين الشعوب.

ولكن على الرغم من مزاياها، فإن التجارة الدولية قد تُحدث بعض الآثار السلبية. فقد تمثل تهديدًا للصناعات الناشئة في الدول النامية نتيجة المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الأجنبية، وهو ما يعيق نمو هذه الصناعات المحلية. كما قد تؤدي إلى الاعتماد الاقتصادي والسياسي على الدول المتقدمة، بما يفتح المجال لأشكال مختلفة من التبعية أو الاستغلال. ومن التحديات الأخرى إساءة استخدام الموارد الطبيعية بسبب الإفراط في التصدير، واستيراد بعض السلع الضارة أو غير الملائمة، إضافة إلى المخاطر المرتبطة باندلاع الأزمات الدولية أو الحروب، والتي قد تؤدي إلى تعطيل التجارة أو تعريض الدول المستوردة لمخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة. (Barasat Government College, n.d.)

ثانيًا: نظريات التجارة الدولية

- **النظرية الكلاسيكية**

تُعَدّ النظرية الكلاسيكية أول محاولة متكاملة لتفسير أسباب قيام التجارة بين الدول منذ أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، حيث مثّلت الأساس النظري الذي استندت إليه لاحقًا النظريات الحديثة في التجارة

الخارجية. وقد انطلق روّاد هذه المدرسة من تحليل المكاسب المتحققة من التجارة، مستندين إلى فرضيات المذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ كرد فعل على أفكار المدرسة التجارية التي سادت ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر. وركزت هذه النظرية على ثلاثة محاور رئيسة:

أ.) تحديد طبيعة السلع التي تدخل في نطاق التجارة الدولية، ومن ثم التعرف إلى أسباب قيام التبادل الدولي.

ب.) تحديد نسب التبادل بين السلع في إطار التجارة الدولية، أي كيفية توزيع المكاسب المتحققة من التجارة بين الدول.

ج.) البحث في آليات تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية في حال حدوث اختلالات.

- **نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث)**

يُعدّ آدم سميث أوّل اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول، وذلك في كتابه الشهير *ثروة الأمم* (1776). وقد هاجم فيه بشدة المدرسة التجارية التي ركّزت سياساتها على تقييد الواردات وتشجيع الصادرات بغرض تحقيق فائض في الميزان التجاري والحصول على المعادن النفيسة. ورأى سميث أن أفضل سياسة هي حرية التجارة، حيث إن تقسيم العمل والتخصص يؤديان إلى رفع الكفاءة وتحقيق مكاسب لجميع الدول (Smith, 1776).

اعتمد سميث على مفهوم الميزة المطلقة، والذي يفترض أن الدولة تستطيع إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بتكلفة أقل من الدول الأخرى. وبذلك تتخصص هذه الدولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وتقوم بتصديرها، بينما تستورد السلع الأخرى. وقد افترض كذلك أن الكلفة الحقيقية تُقاس بكمية العمل اللازم لإنتاج السلعة.

ترتكز هذه النظرية على عدد من الفروض أهمها: المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل للموارد، حرية انتقال عناصر الإنتاج داخليًا، وتشابه الأذواق. وتؤكد النظرية أن التجارة الدولية تحقق مكاسب لجميع الأطراف، إذ توسع نطاق السوق، وتزيد تراكم رأس المال والقدرة الإنتاجية، وتؤدي إلى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج. غير أن النظرية واجهت انتقادًا أساسيًا، يتمثل في أنها تفترض ضرورة وجود تفوق مطلق لإحدى الدول، وهو ما يعني أن بعض الدول قد لا تستطيع المشاركة في التجارة إذا لم تمتلك هذه الميزة. كما أنها تفسر جانبًا محدودًا من التجارة الدولية، خاصة بين الدول المتقدمة .(Krugman et al., 2018)

- **نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو)**

جاء دافيد ريكاردو لتصحيح قصور نظرية سميث من خلال ما يعرف **بنظرية الميزة النسبية**، والتي عرضها في كتابه *مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب* .(1817) وتعرف أيضًا بنظرية النفقات النسبية أو المنافع المقارنة، تفترض هذه النظرية أن التجارة بين الدول لا تقوم على أساس التكاليف المطلقة، بل على أساس التكاليف النسبية. فحتى لو كانت دولة ما أقل كفاءة من دولة أخرى في إنتاج سلعتين معًا، فإنها يمكن أن تستفيد من التجارة إذا تخصصت في السلعة التي تكون تكلفتها النسبية أقل، وصدّرتها مقابل استيراد السلعة الأخرى.

ارتكزت النظرية على فروض عدة، منها: وجود دولتين وسلعتين فقط، ثبات التكنولوجيا، ثبات تكاليف الوحدة المنتَجة، غياب تكاليف النقل والرسوم الجمركية، حرية التجارة، والتوظيف الكامل للموارد. وقد استخدم ريكاردو أمثلة عملية مثل تبادل المنسوجات والخمور بين إنجلترا والبرتغال لتوضيح فكرته. (Ricardo, 1817)

وعلى الرغم من إسهامها الكبير في تأسيس التحليل الكلاسيكي، تعرضت النظرية لانتقادات واسعة، أبرزها: تجاهل دور عناصر الإنتاج الأخرى غير العمل، افتراض غياب تكاليف النقل، عدم واقعية فرض التوظيف الكامل للموارد، تبسيط التبادل بين دولتين وسلعتين فقط، إضافة إلى طبيعتها الساكنة التي لم تأخذ بالتغيرات الزمنية والتكنولوجية. (الشيخ وبلبخاري، 2022)

- **نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)**

قدّم جون ستيوارت ميل إضافة مهمة إلى نظرية ريكاردو عُرفت بـ **نظرية القيم الدولية** أو "نظرية ريكاردو-ميل"، حيث أدخل عامل **الطلب المتبادل** في تحديد نسب التبادل الدولي. وأوضح أن معدل التبادل لا يحدد فقط بالحد الأدنى والأقصى لتكاليف الإنتاج، بل يتوقف على قوة الطلب ومرونته بين الدولتين.

وبحسب هذه النظرية، فإن معدل التبادل الدولي يتحقق عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة صادرات كل دولة مع قيمة وارداتها، أي عندما يتوازن الطلب المتبادل بينهما. وقد وضّح ميل أن مكاسب التجارة تميل لمصلحة الدولة ذات الطلب الأقل مرونة، بينما تحصل الدولة ذات الطلب الأكثر مرونة على مكاسب أقل. كما أشار إلى أن الدول الصغيرة قد تحقق مكاسب أكبر نسبيًا من الدول الكبيرة في ظروف معينة، (Mill, 1848; Salvatore, 2019) ومع ذلك، واجهت هذه النظرية نقدًا لافتراضها تكافؤ الأطراف في التجارة، وهو ما لا يتحقق في الواقع حيث قد تفرض الدول الكبرى شروطها التجارية على الدول الصغيرة (الشيخ وبلبخاري، 2022).

- **تقييم التحليل الكلاسيكي**

على الرغم من أن النظريات الكلاسيكية نجحت في تفسير المكاسب المتحققة من التجارة الدولية وتوضيح دور التكاليف النسبية، فإنها تعرضت لعدة انتقادات منها اعتمادها على **نظرية العمل للقيمة** وإهمال باقي عناصر الإنتاج مثل الأرض ورأس المال والتكنولوجيا، وافتراض ثبات الغلة، في حين أن الواقع يشير إلى خضوع الإنتاج لقوانين الغلة المتزايدة أو المتناقصة، بالإضافة إلى تبسيط التجارة إلى نموذج يقوم على دولتين وسلعتين فقط، وكذلك إغفال تكاليف النقل والرسوم الجمركية، وأخيرًا وجه انتقاد لطابعها الاستاتيكي (الساكن) الذي تجاهل تأثير عامل الزمن والتطور الاقتصادي.

ونتيجة لهذه القصور، جاء جيل جديد من الاقتصاديين فيما بعد لإعادة صياغة التحليل الكلاسيكي في إطار أكثر واقعية، وهو ما عُرف **بالنظرية النيوكلاسيكية**، التي شكّلت امتدادًا وتطويرًا للأفكار الكلاسيكية بما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي المتغير. (الشيخ وبلبخاري، 2022؛ Carbaugh, 2017)

النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

- **نظرية الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج (هيكشر – أولين)**

ترى هذه النظرية أن اختلاف الدول في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج هو السبب الجوهري وراء قيام التجارة الدولية. فكل دولة تمتلك ميزة نسبية عندما تقوم بإنتاج وتصدير السلع التي تعتمد في إنتاجها على عامل الإنتاج الأكثر وفرة لديها نسبيًا، في حين تستورد السلع التي تحتاج في إنتاجها إلى عوامل إنتاج نادرة نسبيًا لديها (Heckscher, 1919; Ohlin, 1933).

وقد أرجع هيكشر وأولين اختلاف التكاليف النسبية بين الدول إلى اختلاف الإنتاجية، والتي تعتمد بدورها على عاملين أساسيين، وهما تفاوت الدول في مدى وفرتها أو ندرتها النسبية لعوامل الإنتاج، واختلاف طرق إنتاج السلع بين الدول، وتقوم هذه النظرية على ركيزتين أساسيتين وهما نظرية هبات عناصر الإنتاج :التي تفسر المزايا النسبية استنادًا إلى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، ونظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج :التي تشرح أثر التجارة الدولية على أسعار عناصر الإنتاج، حيث تميل التجارة إلى تحقيق تقارب في أسعارها بين الدول.

من أهم الافتراضات الخاصة بهذه النظرية وجود دولتين وسلعتين وعنصري إنتاج (العمل ورأس المال) متجانسين، لكن بدرجات مختلفة من الوفرة، وزيادة تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج، بما يمنع التخصص الكامل بين الدول، بالإضافة إلى ثبات التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع، في حين تختلف طرق إنتاج السلع (سلعة كثيفة العمل وأخرى كثيفة رأس

المال)، كذلك وجود ثبات أذواق المستهلكين في الدولتين، وسيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج، مع وجود حرية حركة عناصر الإنتاج داخليًا، وعدم انتقالها بين الدول، وغياب القيود التجارية كالرسوم الجمركية.

وبناءً على ذلك، فإن الدولة الوفيرة بالعمل تتخصص في السلع كثيفة العمل، بينما الدولة الوفيرة برأس المال تتخصص في السلع كثيفة رأس المال (Rong, et al., 2015).

وهذه النظرية بالرغم من تأثيرها المعنوي في الأدبيات النظرية الخاصة بالتجارة الدولية، إلا أنها وُجِهت بعدة انتقادات من أبرز ها تركيزها على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج، وإهمالها الاختلاف النوعي، وصعوبة تحديد "كثافة العناصر" في حال وجود أكثر من عاملين للإنتاج (كالأرض إلى جانب العمل ورأس المال)، وكذلك طبيعتها السكونية وعدم معالجتها لإمكانية تغير المزايا النسبية بمرور الزمن، بالإضافة إلى افتراضها تشابه هياكل الإنتاج بين الدول، في حين يختلف الواقع بين الدول المتقدمة والنامية، وتجاهل أثر البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي كعامل يمنح ميزة مكتسبة لبعض الدول، وأخيرًا إغفالها لطبيعة الأسواق الاحتكارية وتنوع المنتجات، وهو ما أصبح اليوم سمة رئيسة للتجارة الدولية (الشيخ وبلبخاري، 2022).

- **نظرية ستولبر – ساموبلسون**

ظهرت هذه النظرية عام 1941، واهتمت بدراسة أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج .وانطلقت من نفس أسس نظرية هيكشر – أولين، لكنها ركزت على العلاقة بين أسعار السلع والعوائد الحقيقية لعوامل الإنتاج.

فقد بيّنت أن ارتفاع أسعار سلعة ما يؤدي إلى زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج المستخدم بكثافة في إنتاج هذه السلعة. والسبب هو أن ارتفاع السعر يحفز المنتجين على زيادة إنتاجها محليًا بدلًا من استيرادها، وبما أن حجم العرض من عوامل الإنتاج ثابت، فإن هذا التحول يتطلب رفع أجر العامل أو عائد رأس المال المستخدم بكثافة في السلعة المنتَجة، مقارنة بالعامل الآخر .(Stolper & Samuelson, 1941)

- **لغز ليونتيف**

حاول الاقتصادي الأمريكي واسيلي ليونتيف اختبار صحة نظرية هيكشر-أولين باستخدام بيانات التجارة الأمريكية لعام 1947. وانطلاقًا من أن الولايات المتحدة بلد وفير برأس المال وندرة نسبيًا في العمل، كان من المفترض أن تصدّر سلعًا كثيفة رأس المال وتستورد سلعًا كثيفة العمل، إلا أن نتائج اختباره أظهرت العكس: فالولايات المتحدة كانت تصدّر سلعًا كثيفة العمل وتستورد سلعًا كثيفة رأس المال. عُرف هذا التناقض بـ "لغز ليونتيف"، وقد فسّر ليونتيف نتائجه بالقول إن العامل الأمريكي يتميز بمهارات عالية وخبرة وتنظيم، ما يجعله أكثر إنتاجية من العمال الأجانب، أي أن "العمل الأمريكي" في حقيقته عمل مؤهَّل ويشبه رأس المال البشري، وهو ما لم تأخذه نظرية هيكشر-أولين في الاعتبار. كما أشار إلى أن الأذواق الاستهلاكية الأمريكية تميل نحو السلع كثيفة رأس المال، مما يقلل من مزاياها النسبية في هذه الصناعات .(Leontief, 1953)

- **تقييم النظرية النيوكلاسيكية**

على الرغم من أن النظرية النيوكلاسيكية أسهمت في تطوير تحليل التجارة الدولية، فإنها تعرضت لانتقادات عديدة ومنها افتراض تشابه هياكل الإنتاج بين الدول، وهو ما لا يتوافق مع الفوارق الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، وطابعها الساكن، وعدم تفسيرها للتغيرات الديناميكية في المزايا النسبية بمرور الزمن، واقتصارها على مقارنة الأوضاع قبل التجارة وبعدها، دون الاهتمام بمرحلة الانتقال، وكذلك تركيزها على الوفرة أو الندرة الكمية لعناصر الإنتاج، متجاهلة اختلاف النوعية (كأنواع العمل والمهارات المختلفة أو رأس المال المادي مقابل البشري)، بالإضافة إلى صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع المعقدة التي تعتمد على أكثر من عامل إنتاجي، وإغفالها لنفقات النقل وأثرها على

التخصص الدولي، وافتراضها أن نسب التبادل الدولية ثابتة، في حين أن الواقع يشير إلى اختلالات في أسعار المواد الأولية والسلع المصنعة بين الدول المتقدمة والنامية.

ومع ذلك، فقد مهدت هذه النظرية الطريق لظهور نظريات حديثة أكثر واقعية، أخذت في الاعتبار عناصر مثل الطلب، التطور التكنولوجي، والأسواق غير الكاملة، إضافة إلى إدخال البعد الديناميكي في تحليل التجارة الدولية. (الشيخ وبلبخاري، 2022).

- **نظرية دورة حياة المنتج – فيرنون**

تُعرف نظرية دورة حياة المنتج الدولية (Product Life-Cycle Theory) على أنها إطار تحليلي يفسّر كيف تتغير مكانة المنتج في التجارة الدولية على مدى الزمن، وفقًا للمرحل الثلاثية: المنتج الجديد، المنتج الناضج، والمنتج المقياسي أو القياسي (standardized product)

تبدأ دورة المنتج في مرحلة الابتكار داخل الدولة المنشئة - غالبًا الولايات المتحدة وقتها - لتلبية الطلب المحلي المرتفع وقدرة السوق على تقبّل المنتجات الجديدة (الفئة ذات الدخل المرتفع)، مع اعتماد الصناعة على التكنولوجيا ورأس المال، مع تربّع المنتج على مرحلة النضج، ينعكس ذلك في نمو الطلب الخارجي واستقرار التكنولوجيا، ما يؤدي إلى تصدير المنتج إلى الدول المتقدمة الأخرى، وفي الوقت نفسه يبدأ انتقال الإنتاج إلى هذه الدول، سعيًا لخفض التكاليف، وفي المرحلة النهائية أو المقياسية، تنتقل أغلب عمليات الإنتاج إلى البلدان النامية ذات تكاليف العمالة المنخفضة، مما يجعل المنتج في هذه الحالة مصدرًا واردًا إلى السوق الأصلي (الولايات المتحدة).

تُبرز نظرية دورة حياة المنتج أيضًا البعد الاستثماري في تفسير حركة التجارة الدولية، حيث إن انتقال الإنتاج من دولة إلى أخرى لا يحدث فقط بسبب اختلاف التكاليف، بل نتيجة قرارات استثمارية للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى للاقتراب من أسواق الاستهلاك وتخفيض تكاليف النقل والإنتاج. وعليه، فإن التجارة الدولية وفق منظور فيرنون ليست مجرد تبادل للسلع، بل هي نتاج ديناميكي للتوسع الخارجي للشركات وقراراتها الاستثمارية المبنية على دورة حياة المنتج .(Vernon, 1966).

- **نظرية الميزة التنافسية للأمم – بورتر**

طرح مايكل بورتر (1990) في عمله الرائد The Competitive Advantage of Nations ما يُعرف بنموذج الماس (Diamond Model)، كإطار تحليلي يفسر أسباب نجاح بعض الصناعات في دول معينة وقدرتها على اكتساب موقع تنافسي عالمي. ويرى بورتر أن التفوق لا يُبنى فقط على الموارد الطبيعية أو اليد العاملة الرخيصة، بل على بيئة وطنية محفّزة تعزز الابتكار وتدفع نحو تحسين الإنتاجية. وحدد أربعة أبعاد مترابطة لتفسير التنافسية، تشمل: ظروف عوامل الإنتاج (البنية التحتية، العمالة الماهرة، التكنولوجيا)، ظروف الطلب المحلي التي تدفع نحو تطوير منتجات عالية الجودة، الصناعات الداعمة والمرتبطة التي توفر مدخلات متقدمة وتخلق شبكات معرفية، واستراتيجية وهيكلية، وتنافس الشركات المحلية، حيث يؤدي التنافس الداخلي القوي إلى تعزيز القدرة على مواجهة المنافسة العالمية.

إلى جانب هذه الأبعاد الأربعة، أضاف بورتر عاملين مؤثرين هما الحكومة والحظ. فالحكومة، من خلال السياسات الاقتصادية والتنظيمية، يمكن أن تعزز أو تعرقل تنافسية الصناعات الوطنية، وذلك عبر دورها في تطوير البنية التحتية وتشجيع البحث والتطوير وفتح الأسواق. أما الحظ فيشير إلى الأحداث غير المتوقعة مثل الاكتشافات التكنولوجية أو الصدمات الاقتصادية التي قد تعيد تشكيل ميزان التنافسية لصالح بعض الدول أو الصناعات. ويؤكد بورتر أن التفاعل بين هذه العناصر جميعها هو ما يحدد الموقع التنافسي للأمم في الاقتصاد العالمي.

كما يركز بورتر على دور التجمعات الصناعية (Clusters) بوصفها امتدادًا عمليًا لنموذج الماس. إذ يرى أن تركز الشركات في مجال صناعي معين داخل منطقة جغرافية محدودة يولّد بيئة تبادلية للخبرات والتكنولوجيا، ويشجع على التعاون والتنافس في الوقت ذاته، مما يؤدي إلى رفع كفاءة هذه الصناعات وقدرتها على الابتكار. وبفضل هذه البيئة، تبرز مزايا تنافسية يصعب على الدول الأخرى تقليدها، وهو ما يفسر بروز مراكز صناعية متخصصة مثل وادي السيليكون في الولايات المتحدة أو صناعات السيارات في ألمانيا واليابان.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع للنموذج واعتماده في العديد من الدراسات والسياسات، واجهت نظرية بورتر انتقادات ترتبط بمدى قدرتها على مواكبة التحولات المعاصرة. فقد طُرحت تساؤلات حول صلاحية النموذج في ظل العولمة وسلاسل القيمة العالمية، حيث لم تعد الميزة التنافسية تُبنى داخل حدود الدولة فقط، بل أصبحت نتاجًا للتشابكات الدولية وحركة الشركات متعددة الجنسيات. كما أن النمو السريع للتكنولوجيا الرقمية وانتشار الابتكار المفتوح يطرح تحديات جديدة تتجاوز الإطار الأصلي لنموذج الماس. ومع ذلك، ما زالت النظرية تُعد مرجعًا أساسيًا لفهم ديناميكيات التنافسية الوطنية، خاصة إذا ما طُوِّرت لتأخذ في الاعتبار المتغيرات الحديثة (Porter, 1990).

ثالثًا: نظريات التكامل الاقتصادي

يُعَدّ التكامل الاقتصادي من أهم آليات التعاون بين الدول لمواجهة تحديات العولمة وتعزيز فرص النمو والرفاهية. وقد تطورت النظريات المفسّرة له لتوضيح كيف تسهم ترتيبات مثل مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية، والسوق المشتركة في إعادة هيكلة التبادل التجاري وتخصيص الموارد بين الدول الأعضاء. وتهدف هذه النظريات إلى تحليل المكاسب والخسائر المحتملة من الانخراط في تجمعات اقتصادية، مع التركيز على أثرها في تحسين الكفاءة الاقتصادية، تعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

- **نظرية فاينر (خلق وتحويل التجارة)**

يُعدّ الاقتصادي الكندي جاكوب فاينر من أبرز منظّري التجارة الدولية الذين أثاروا جدلًا واسعًا حول جدوى الاتحادات الجمركية. فقد كان من أشد المدافعين عن مبدأ التجارة الحرة، حيث اعتبر أن الرسوم الجمركية والانحرافات المرتبطة بها تُشوّه تدفقات التجارة العالمية وتمنع تخصيص الموارد بكفاءة. كما دعم بقوة مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) الذي ينص على ضرورة معاملة كل الدول بشكل متساوٍ فيما يتعلق بالتعريفات والحصص والإجراءات التجارية، وهو ما كرّسه لاحقًا ميثاق منظمة التجارة العالمية. غير أن فاينر كان يرى أن الاتفاقيات التفضيلية والاتحادات الجمركية تُناقض هذا المبدأ وتُحدث تشوهات خطيرة في حركة التجارة العالمية.

في كتابه الشهير The Customs Union Issue (1950)، أشار فاينر إلى أن الاتحادات الجمركية ليست بالضرورة خطوة إيجابية نحو التحرير التجاري، بل قد تؤدي أحيانًا إلى خفض مستوى الرفاهية العام للدول الأعضاء. فقد أوضح من خلال نموذج مبسط يضم ثلاث دول (A، B، C) أن خفض التعريفات الجمركية بشكل انتقائي بين دولتين قد يؤدي إلى استيراد السلع من منتج أقل كفاءة (الدولة C مثلًا) بدلًا من المنتج الأكثر كفاءة (الدولة B). وبهذا الشكل، تتحول التجارة من مسارها "الطبيعي" نحو مسار مشوّه بفعل التفضيلات الجمركية، مما يعني فقدان العوائد الجمركية دون تحقيق مكاسب مقابلة في الكفاءة الإنتاجية أو في الرفاهية الاقتصادية.

أبرز فاينر في تحليله أن الخطر الأكبر في الاتحادات الجمركية يتمثل في ظاهرة تحويل التجارة (Trade Diversion)، حيث تنصرف الواردات نحو شركاء أقل كفاءة لمجرد استفادتهم من الإعفاءات أو التخفيضات الجمركية. ووفقًا له، فإن هذا التحول لا يؤدي فقط إلى تراجع الكفاءة العالمية في تخصيص الموارد، بل قد يقلل أيضًا من رفاهية الدولة العضو ذاتها

نتيجة خسارتها لعوائد الرسوم الجمركية دون تعويض. ومن هنا اعتُبر طرح فاينر بمثابة نقلة نوعية في أدبيات الاقتصاد الدولي، إذ غيّر النظرة التقليدية التي كانت ترى في الاتحادات الجمركية خطوة تلقائية نحو تحرير التجارة، وأدخل التمييز المهم بين إيجاد التجارة (Trade Creation) وتحويل التجارة (Trade Diversion). (Viner, 1950)

- **مراحل التكامل الاقتصادي – بالاسا**

قدّم بالاسا تعريفًا للتكامل الاقتصادي باعتباره عملية إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية الوطنية، وهو ما يتجاوز مجرد تحرير التجارة ليشمل أشكالًا أعمق من التعاون بين الدول. ويرى أن التكامل ليس حالة واحدة، بل هو عملية تدريجية، تبدأ بخطوات بسيطة مثل إزالة الرسوم الجمركية، ثم تتطور لتشمل مستويات أوسع من التوحيد الاقتصادي.

كما فصّل بالاسا المراحل التي تمر بها عملية التكامل الاقتصادي في خمس درجات رئيسة: منطقة التجارة الحرة، حيث يتم إلغاء التعريفات بين الدول الأعضاء؛ ثم الاتحاد الجمركي الذي يضيف تعريفات موحّدة تجاه الدول الأخرى؛ ثم السوق المشتركة التي تسمح بحرية انتقال السلع وعوامل الإنتاج؛ يليها الاتحاد الاقتصادي الذي يتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية؛ وأخيرًا التكامل الاقتصادي الكامل الذي يتضمن إنشاء سلطة اقتصادية فوق وطنية تدير الشؤون الاقتصادية بشكل مركزي.

وقد أكد بالاسا أن التكامل لا يقتصر على المكاسب الساكنة الناتجة عن إعادة توزيع الموارد، بل يشمل أيضًا آثارًا ديناميكية مثل توسيع حجم السوق، زيادة المنافسة، تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتدفق الاستثمارات. هذه العوامل تؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء، ما يجعل التكامل الاقتصادي أداة للتنمية طويلة المدى وليس مجرد آلية تجارية (Balassa, 1961).

- **خاتمة:**

من خلال ما سبق عرضه من نظريات التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، يمكن القول إن انضمام مصر إلى تجمع بريكس يُمثل تطبيقًا عمليًا لهذه الأطر النظرية على الواقع المصري، خصوصًا فيما يتعلق بالقطاع الزراعي. فوفقًا للنظرية الكلاسيكية للميزة النسبية (ريكاردو)، فإن مصر يمكن أن تستفيد من اندماجها في بريكس عبر التخصص في المنتجات الزراعية التي تمتلك فيها ميزة نسبية مثل القطن، الأرز، والخضروات والفاكهة ذات الجودة العالية، مقابل استيراد منتجات زراعية أو غذائية لا تملك فيها مزايا تنافسية. هذا التخصص من شأنه أن يحقق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد ويعزز القدرة التصديرية للقطاع الزراعي المصري نحو أسواق بريكس.

في المقابل، تشير نظرية هيكشر-أولين إلى أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين مصر ودول بريكس الأخرى سيشكل الأساس للتبادل الزراعي. إذ تتمتع مصر بوفرة نسبية في عنصر العمل والأراضي الزراعية الخصبة (على الرغم من تحديات ندرة المياه)، بينما تتمتع دول بريكس الأخرى (مثل البرازيل وروسيا) بوفرة في الأراضي الزراعية الواسعة والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة. هذا التباين يُتيح فرصًا لتبادل سلع وخدمات زراعية تحقق مكاسب متبادلة، سواء من خلال زيادة الصادرات المصرية أو الإفادة من التكنولوجيا الزراعية وأساليب الري الحديثة.

أما من منظور نظريات التكامل الاقتصادي (فاينر وبالاسا)، فإن انضمام مصر إلى بريكس لا يقتصر على تحرير التجارة الزراعية فقط، بل يمتد ليشمل إعادة توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الزراعي، وتعزيز التعاون في مجالات الأمن الغذائي والبحث العلمي. وبالرغم من المخاوف التي أشار إليها فاينر حول "تحويل التجارة"، فإن حجم السوق الكبير لتكتل البريكس يمكن أن يفتح أمام المنتجات الزراعية المصرية أسواقًا جديدة، ويقلل من الاعتماد على الأسواق التقليدية ذات القيود التجارية المرتفعة. كما أن المراحل التي حددها بالاسا للتكامل الاقتصادي تشير إلى أن

تعميق التعاون داخل بريكس قد يتيح لمصر مكاسب ديناميكية تتمثل في تحسين الإنتاجية الزراعية عبر نقل التكنولوجيا، وتوسيع الاستثمارات المشتركة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

وبناءً على ذلك، فإن النظريات الاقتصادية لا تقتصر على تقديم إطار تحليلي لفهم دوافع وأشكال التجارة، بل تساعد أيضًا في تفسير الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى بريكس، سواء من حيث فرص النمو الزراعي وزيادة الصادرات أو من حيث التحديات المرتبطة بالمنافسة، وإعادة توزيع الموارد، وتوازن المكاسب بين الأطراف.

الفصل الأول
الملامح الرئيسة لتجمع و اقتصادات دول بريكس

1-1- التأسيس والنشأة لتجمع بريكس

شهدت العقود الماضية ظهور تحالفات دولية جديدة تجلَّت في تنامي التجارة بين دول الجنوب، وانتشار التكنولوجيا المتسارع، وتعزيز القدرة التفاوضية للدول النامية على المنصات العالمية المعنية بقضايا مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والتجارة الزراعية. ومع ذلك، ظلت النتائج الملموسة لهذه التحالفات محدودة؛ إذ لم تتجاوز في معظمها إطار تبادل المعلومات، واستكشاف الاحتياجات والمصالح المشتركة، والمفاوضات الجماعية في المحافل الدولية (Jha & Chakraborty, 2013)

وفيما يتعلق بتحالف البريكس، يعد الخبير الاقتصادي جيم أونيل هو أول من صاغ مصطلح "BRIC" في عام 2001 الذي يضم الحروف الأولى للدول الأربع المؤسسة: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين. أعقب ذلك التقرير الذي أصدرته غولدمان ساكس بعنوان "بناء اقتصاد عالمي أفضل لمجموعة البريكس"، حيث سلّط الضوء على قدرة هذه الاقتصادات الناشئة على أن تكون محركاً للنمو العالمي، مستندًا في ذلك إلى مزاياها الديموغرافية، وثراء مواردها الطبيعية، وتسارع وتيرة التصنيع فيها. وشكّل هذا التقرير الإطار التحليلي الأساسي لتقييم تطورات المجموعة، التي شهدت لاحقًا انضمام جنوب أفريقيا إليها خلال عام 2011 (Moch, 2024).

شكّل هذا الإطار قوة جماعية في مواجهة هيمنة المؤسسات الغربية كقوى تقليدية (مثال ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وكذلك هيمنة الولايات المتحدة وأوروبا ومجموعة السبع. حيث أوضح التقرير أن الاقتصادات الناشئة الكبرى التي يتضمنها التجمع وهي البرازيل وروسيا والهند والصين تمتلك إمكانات نمو قد تؤهلها لتجاوز الاقتصاد الأوروبي من حيث حجم السوق، كما أشار إلى أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة لتصبح القائد الاقتصادي العالمي بحلول عام 2050 (Moch, 2024).

وبفضل تحالفها الذي يضم نحو 42% من سكان العالم ويُسهم بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، رسخت مجموعة البريكس منذ تأسيسها مكانتها كفاعل رئيس على المسرحين الاقتصادي والسياسي العالميين. وتعزز المجموعة هذا الدور سنويًا من خلال عقد قممها المتخصصة في قضايا التجارة والتنمية المستدامة، ساعيةً إلى تكريس موقعها كقوة منافسة للنموذج الغربي في ظل نمط الحوكمة العالمية السائدة (Moch, 2024).

على مدى العقدين الماضيين، تطورت البريكس تدريجيًا لتصبح تحالفًا رسميًا يجتمع أعضاؤه باستمرار، وقد عضد من ذلك إنشاء بنك التنمية الجديد، في إطار سعيه لتعزيز تمثيل الاقتصادات الناشئة في المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (Moch, 2024).

- **<u>تجمع بريكس من مجرد فكرة إلى تحالف عالمي و أثر الأزمة المالية العالمية 2007 & 2008 في تكوينه</u>**

مر تطور تجمع البريكس بمرحلة تحولية بالغة الأهمية، حيث ينتقل من كونه مجرد فكرة نظرية طُرحت في الأوساط الأكاديمية إلى تحوله التدريجي إلى كيان مؤسسي فاعل على الساحة الدولية. ويأتي هذا التحول في إطار التحولات البنيوية التي يشهدها نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية، مما يجعله نواةً لنموذج جديد للتعاون والتكامل بين الاقتصادات الصاعدة. كما يمثل هذا المسار تعبيرًا عن تطلعات دول الجنوب العالمية نحو تحقيق استقلالية اقتصادية أكبر والإسهام في إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب (Johnston, 1997).

ويمكن ملاحظة ملامح هذا التوجه الاستراتيجي من خلال الاهتمام المتزايد الذي توليه دول التجمع لمجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية التي باتت تحتل موقعًا متقدمًا في أجندة عملها المشتركة، مما يعكس تطور دور المجموعة من منتدى للحوار إلى منصة فاعلة لتنسيق السياسات وصياغة رؤى اقتصادية بديلة.

لقد سُجلت الأزمة المالية العالمية لعامي 2007–2008، إلى جانب عمقها وأهميتها البالغة، كواحدة من أبرز أحداث هذا القرن، كنقطة تحول نحو نهاية الهيمنة الغربية على الشؤون الاقتصادية العالمية. وفي الواقع، أعادت هذه الأزمة التأكيد على صحة تقارير المحللين الماليين التي امتدت لعقد من الزمن، والتي تنبأت بعالم مختلف تمامًا عن ذلك الذي ساد خلال تسعينيات القرن الماضي. فقد بدأ المشهد العالمي يشهد تحولًا تدريجيًا نتيجة صعود القوى الناشئة، وهو تطور أبرزته الأزمة بشكل واضح.

على الرغم من أن فرضية "انعزال الاقتصادات النامية" لم تتحقق بالكامل، إلا أن دورها العالمي أصبح بارزًا خلال الأزمة. فقد استلزمت معالجة التداعيات وضع سياسات ذات نطاق عالمي. والأهم من ذلك، مشاركة فاعلة من قوى اقتصادية خارج نطاق "الثلاثي التقليدي" (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان). وهكذا أسهمت هذه الأزمة في ترسيخ مصطلحات مثل "القوى الصاعدة" في الخطاب التحليلي والأكاديمي، مما يعكس التحول الجاري في هيكل الاقتصاد العالمي.

إن الاتجاه سالف الذكر، تعزز بشكل كبير في أعقاب الأزمة المالية، التي أتاحت للاقتصادات الصاعدة فرصة تاريخية لتعزيز نفوذها الدولي. وفي هذا السياق، برزت مجموعة البريكس كتحالف واعد يطمح لإرساء نظام مالي عالمي أكثر توازنًا. وجسدت القمم الأولى للمجموعة هذا التوجه بشكل عملي: فقد شهدت مدينة يكاترينبورغ الروسية انعقاد أول قمة للمجموعة تحت مسمى (BRIC) في 16 من يونيو 2009 (ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية). تلاها القمة الثانية في برازيليا بالبرازيل في 15 من أبريل 2010. أما المنعطف التاريخي فجاء في القمة الثالثة التي عقدت بمدينة سانيا الصينية في 14 من أبريل 2011، حيث انضمت جنوب أفريقيا رسميًا لتعرف المجموعة بـ BRICS.

وفيما يتعلق بقرار ضم جنوب أفريقيا إلى التجمع فثمة فريقان، أولهما مؤيد لهذا القرار ويرى أن الهدف من القرار هو تعزيز تمثيل دول الجنوب العالمي وإضفاء صوت أكثر تنوعًا في الحوار الاقتصادي الدولي. باعتبار جنوب أفريقيا ممثلًا عن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، كونها تقود مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، وتُعد عضوًا بارزًا في الاتحاد الأفريقي(AU) ، كما أنها الدولة الأفريقية الوحيدة ضمن مجموعة العشرين(G20) ، وتتمتع بعلاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبي، تعود إلى خلفيتها التاريخية والسياسات الأوروبية الحالية(Petropoulos, 2013)

بينما يرى الفريق الثاني أنه إذا تم استبعاد البُعد السياسي من تكوين البريكس، فإن دولًا مثل المكسيك أو نيجيريا قد تبدو أكثر ملاءمة للانضمام(Nach & Ncwadi, 2024) ، نظرًا إلى الفوارق الكبيرة بين جنوب أفريقيا وبين باقي أعضاء المجموعة، خاصة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وحجم السكان، والأهمية النسبية لها في المشهد المالي العالمي(Petropoulos, 2013).

لقد رسّخت كتابات عديدة حقيقة أن الصعود الاقتصادي لدول مجموعة البريكس - التي شكّلت "حزمة القوى الجديدة" بعد انضمام جنوب أفريقيا - باعتبارها أسرع الاقتصادات الناشئة نموًا- أصبح يشكّل تحولاً بالغ الأهمية في المشهدين الاقتصادي والجيوسياسي العالميين. كما أصبحت هذه المجموعة بمثابة المحرّكات الجديدة للنمو الاقتصادي العالمي، في ظلّ تراجع الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جرّاء الأزمة المالية الطاحنة (Jha & Chakraborty, 2013)

وفي هذا الصدد تُجسّد القمة الثالثة لمجموعة البريكس منعطفًا مؤسسيًا مهمًا، حيث أرسى "إعلان سانيا" الأسس الرسمية للتعاون المشترك بين دول المجموعة. وينص البند الخامس عشر من الإعلان بوضوح على أن "هيكل الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية يجب أن يعكس التحولات في الاقتصاد العالمي، ويعزز صوت وتمثيل الاقتصادات الصاعدة والدول النامية". وتعزز هذا الموقف خلال القمة الرابعة في نيودلهي بالهند التي عقدت في 28 من مارس 2012، حيث انتقدت دول البريكس بطء وتيرة إصلاح أنظمة الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي، وطالبت بشكل صريح بترشيح مرشح من الدول النامية لرئاسة البنك الدولي، في خطوة اعتبرت تحديًا مباشرًا للهيمنة التقليدية للدول الغربية على هذه المناصب.

وفيما يتعلق بقضايا الزراعة والأمن الغذائي، فإن تجمع بريكس يلعب أيضًا دورًا مهمًا في تلك القضايا. ففي قمة نيودلهي عام 2012، أكدت الدول الأعضاء التزامها نحو الإنجاز الناجح لجولة الدوحة، استنادًا إلى التقدم المحرز ووفقًا لتفويضها". وقد بدأت جولة الدوحة عام 2001 تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وتهدف إلى خفض الحواجز التجارية عالميًا. وفي اجتماع وزراء الزراعة لدول البريكس بتاريخ 26 من مارس 2010، تم الاتفاق على التعاون في مجال الأمن الغذائي، وإنشاء قاعدة بيانات حول الطلب والاستهلاك الغذائي، وتبادل الخبرات في إدارة وتوزيع المخزون الغذائي للفئات الضعيفة، وتطوير نظم التكيف. بالإضافة إلى ذلك، وفي إعلان مشترك لاجتماع وزراء الزراعة والتنمية الزراعية الثاني لدول البريكس في مدينة تشنغدو الصينية بتاريخ 30 من أكتوبر 2011، تم اعتماد خطة لإنشاء "تحالف استراتيجي للبحث الزراعي والتعاون التكنولوجي"، والعمل على "خطة عمل 2012–2016" للتعاون الزراعي، والتي حددت خمسة مجالات ذات أولوية، يتولى أمر التنسيق لكل منها دولة عضو من أعضاء البريكس. كما ناقشت قمة نيودلهي الأمن الغذائي للدول الأفريقية منخفضة الدخل، مما يُشير إلى توجه مستقبلي نحو تعزيز التعاون مع القارة الأفريقية. وقد تناولت القمم أيضًا قضايا أخرى مهمة مثل تغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، والزراعة المستدامة. وفي هذا الصدد، تشير الأدبيات الاقتصادية، إلى أن دول التجمع يمكنها أن تحقق مكاسب كبيرة كتحالف من خلال معالجة التحديات الداخلية في السياسات العامة، مثل الفقر وعدم المساواة، والأزمة الزراعية، وذلك عبر تعزيز البنية التحتية الاجتماعية، وتحقيق التوازن في التفاوتات الإقليمية، مع الحفاظ على النمو والاستقرار(Jha & Chakraborty, 2013) .

- **توسع تجمع بريكس**

وباستمرار مساعيها لتعميق التعاون، قد تثبت مجموعة البريكس أنها الكتلة الأكثر قدرة على إعادة تشكيل سياسات التنمية الدولية والاقتصاد العالمي، خاصة بعد قرار عملية التوسع التاريخية في عام 2023 التي شملت ست دول جديدة هي: المملكة العربية السعودية، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، والإمارات العربية المتحدة، والأرجنتين (التي تراجعت لاحقًا) وأصبح اسم المجموعة "بريكس بلس". هذا وقد أضيف إلى دول بريكس العشرة الدولة الحادية عشرة وهي إندونيسيا والتي انضمت كعضو عامل في 6 من يناير 2025 وتكشف التحليلات أن المجموعة تعمل بشكل منهجي على تعزيز حضورها العالمي من خلال مبادرات منسقة في مجالات حيوية متعددة (Nach & Ncwadi, 2024).

وتجدر الإشارة إلى أن انضمام الدول الجديدة إلى التجمع يجعل منه منصة عالمية أكثر تنوعًا، ويوفر فرصًا جديدة لوضع وتعزيز أولويات مشتركة على الساحة الدولية، وبخاصة ما يتعلق بالأجندة العالمية للزراعة والأمن الغذائي (PERMANENT MISSION OF THE RUSSIAN FEDERATION TO FAO, 2025). وفى السياق ذاته، من المتوقع أن يكون للدول الجدد آثارًا إيجابية على التجمع ذاته.

2-1 الأهمية والمؤشرات الاقتصادية والزراعية لتجمع البريكس

1-2-1 أهمية تجمع بريكس وأهدافه

تعكس الأهداف والرؤى الأساسية للتجمع (Moch, 2024). مدى أهميته في التأثير على الاقتصاد الدولي ليصبح أكثر عدالة بهدف رفض هيمنة الغرب على الاقتصاد والسياسية العالمية، والتي تسببت في الأزمات المالية المختلفة، هذا من ناحية، ولتعكس من ناحية أخرى مطالب الدول الأقل ثراءً، والعمل بعيدًا عن هياكل مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بحيث لا تعود خاضعة للسيطرة شبه المطلقة للولايات المتحدة وأوروبا. وذلك من خلال ما تقوم به دول التجمع من دعم نحو سلطة تصويت أكثر إنصافًا في تلك المنظمات لتمكين الاقتصادات الناشئة والنامية من اتخاذ قراراتها، بالتوجه نحو الإرادة الداعمة للتعددية في صنع القرار الدولي.

ومع توسع البريكس، فإنه يسعي لتشكيل تجمع اقتصادي يشبه الاتحاد الأوروبي كتوجه للتعاون التجاري والاقتصادي بين دول التجمع، وهنا تبرز بعض النقاط التي تعكس أهم الجوانب لتجمع بريكس التي يسعى لتحقيقها على المستوي المالي الدولي منها:

- تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والجيوسياسي بين دول التجمع، والسعي لإعادة التوازن الاقتصادي الدولي، وذلك بتغيير النظام المالي والاقتصادي العالمي المتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع إجراء إصلاحات على الحصص التصويتية لهذه المؤسسات وإيجاد بديل لها.
- إصلاح المؤسسات المالية العالمية، حيث ترى مجموعة دول البريكس أن المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بروتون وودز المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي امتداد لميزان القوى السائد بعد الحرب العالمية الثانية (أحمد عبدالعال، وآخرون, 2025).
- تحقيق المزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتوفير ضمانات السيولة، وتخفيض الديون، وتيسير دخول الأسواق، ونقل التكنولوجيا ودعم جهود الحد من الفقر. كما وسعت دول التجمع بشكل فردي نطاق المساعدات الخارجية للدول الأقل تقدمًا. وفي هذا الصدد دائمًا ما يشار إلى التجمع في الكتابات الاقتصادية، باعتباره قائمًا على التشارك في دعم المصالح المتبادلة في الشؤون الدولية وفى التعاون الدولي متعدد الأطراف(Al-Azzawi, 2024) .
- التأسيس لاستراتيجية اقتصادية بين دول التجمع تمكنها من تهيئة الظروف لتسريع التطور الاقتصادي، وتأمين التفاعل، وتعزيز القدرات لتوسيع وتنويع العلاقات التجارية. فضلاً عن إيجاد طرق وأساليب فعالة لمنح القروض وتبادلها (ناصري، 2022). هذا فضلاً عما تقوم به من تعزيز العلاقات الاقتصادية والتقدم فيما بينها، بما يتجاوز جهودها الرامية إلى تغيير النظم المالية العالمية.
- وتشمل هذه الرؤية تشجيع التجارة الداخلية والاستثمار بين دول البريكس، إلى جانب بناء البنية التحتية، وتحسين الشراكات التكنولوجية. ويتم ذلك من خلال عدد من المبادرات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف (Nach & Ncwadi, 2024).

تمثل مجموعة بريكس تجسيدًا لمسعى جماعي لإعادة صياغة ديناميكيات التنمية والنمو الاقتصادي العالمي. فمنذ تأسيس التحالف رسميًا في عام 2009، شرعت البريكس في عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي داخل المجموعة ومع الاقتصادات الصاعدة الأخرى حول العالم. ويتجلى ذلك في المؤسسات والآليات

العديدة التي أطلقتها، والتي تهدف إلى تقديم بدائل جديدة لدعم التنمية المستدامة عالميًا، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار المالي (Nach & Ncwadi, 2024).

وتُعد القمم السنوية لمجموعة البريكس، التي انطلقت رسميًا عام 2009، العمود الفقري لتطورها المؤسسي. وقد شهدت أجندة هذه القمم تحولًا استراتيجيًا ملحوظًا؛ حيث انتقل التركيز من مناقشة فرص الاستثمار الثنائي إلى قيادة جهود إصلاح الهيكل المالي الدولي. وقد كان من أهم نتائج تلك القمم الاهتمام بمجموعة واسعة من الموضوعات، مثل التجارة، والتمويل، والتنمية، والطاقة، والتكنولوجيا، وتيسير سبل التعاون، وتنسيق السياسات، وإطلاق مبادرات مشتركة بين هذه الاقتصادات الصاعدة الكبرى (Nach & Ncwadi, 2024).

وقد نتج عن هذا التجمع عددًا من الركائز التي باتت تشكل فاعلاً جديدًا في ديناميكيات القوى العالمي، كنظام عالمي متعدد الأقطاب أهمها ما يلي:

- الأدوار الرئيسة في قنوات التجارة والاستثمار العالمية: تعمل مجموعة البريكس على تعزيز التكامل الاقتصادي بين دولها من خلال آليات متعددة، حيث أسست مجلس أعمال البريكس لتسهيل الحوار بين القطاعات الخاصة. كما تعمل على إبرام اتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية. وفي إطار سعيها لتعزيز السيادة الاقتصادية، تتبنى المجموعة استراتيجية ممنهجة لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المعاملات التجارية، من خلال تشجيع استخدام العملات المحلية في المبادلات البينية.
- النفوذ الديموغرافي والجغرافي: الذي يمثل نحو 26% من مساحة الأرض، وما يقرب من 48% من حجم السكان العالمي، وبهذا الدور الديموغرافي والجغرافي يمكنها المشاركة في تحديد السياسات الاقتصادية العالمية، وتأييدها لهيكل قوة متنوع في ظل التغيرات الجيوسياسية، وهو ما جعلها قوة أساسية في تعزيز التعددية القطبية (Moch, 2024).
- في مجال التمويل: يُعد إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) في قمة فورتاليزا بالبرازيل عام 2014 - والذي دخل حيز التنفيذ عام 2015 - أحد أبرز الإنجازات المؤسسية لمجموعة البريكس. وقد تم تصميم هذه المبادرة لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول النامية، كمبادرة بديلة عن آليات التمويل التقليدية المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واتفاقية الاحتياطي الطارئ (CRA) للدعم المالي المتبادل. وبذلك يعد البنك خطوة أساسية نحو إيجاد بدائل للأنظمة المالية الغربية (مثال ذلك: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فمن خلاله تسعى مجموعة البريكس إلى تعزيز الاستقلال المالي وتقليص الفوارق الاقتصادية العالمية. وهو بذلك يمثل تحولاً عن ممارسات الإقراض المشروط المتبعة في المؤسسات المالية التقليدية.

وقد تأسس البنك بهدف دعم المشروعات العامة أو الخاصة من خلال القروض، والضمانات، والمشاركة في رأس المال، وغيرها من الأدوات المالية، مع التركيز على مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الصاعدة. ويتماشى البنك بشكل نشط مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والنقل، والتنمية الحضرية.

ويسهم بنك التنمية الجديد في تمويل التنمية الدولية، إذ تُسهم أنشطته في تعزيز الروابط الاقتصادية والتعاون المالي بين دول البريكس. ومن خلال تسهيل الاستثمار في البنية التحتية الحيوية، يلعب البنك دورًا رئيسًا في تمهيد الطريق نحو سياسات اقتصادية أكثر تكاملًا وتماسكًا داخل التجمع.

ومن السمات المميزة لبنك التنمية الجديد نهجه في تمويل المشروعات بالعملات المحلية، بهدف التخفيف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف المرتبطة بالقروض المقومة بالدولار. وتُعد جهود البنك في هذا المجال جديرة بالاهتمام، إذ تُسهم في الحد من تقلبات أسعار الصرف، وتقليل المخاطر المالية، وتعزيز الاستقرار المالي بين الدول الأعضاء. كما يُعزز هذا النهج

استخدام عملات البريكس -الريال البرازيلي، والروبل الروسي، والروبية الهندية، والرينمينبي الصيني، والراند الجنوب أفريقي - في المعاملات الدولية، مما يُروّج لتنويع العملات في الاحتياطيات الأجنبية، ويُمهّد الطريق لتعاون نقدي أوسع بين الدول الأعضاء.

كما أن دول البريكس مستعدة للتحول إلى التسويات بالعملات الوطنية، وهي تستخدمها حاليًا في تعاملاتها التجارية مع بعضها ومع شركاء خارجيين. وتشير التجربة إلى أن استخدام العملات الوطنية بدلًا من الدولار في المعاملات التجارية يتيح للشركات توفير ما بين 2% إلى 4% من قيمة الصفقة.

وفي ظل محدودية الاقتراض من الأسواق الغربية، ترى روسيا إمكانية إصدار سندات قروض اتحادية باليوان الصيني (RMB)وبعملات دول البريكس الأخرى. وتتخذ روسيا أيضًا خطوات لتعزيز الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء، ويُعد قطاع النفط والغاز من أولوياتها، خاصة في ظل العقوبات المفروضة عليها.

هذا وبجانب الأهداف الاقتصادية وتك المتعلقة بالنظام المالي الدولي، هناك أهداف سياسية وأمنية أخرى يسعى تجمع بريكس لتحقيقها، وذلك من منطلق تمتع دول بريكس بموقع جيوسياسي استراتيجي على مستوى العالم، يقع في ثلاث قارات هي أسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وفي نفس الوقت جانب من روسيا يقع في أوروبا, فهي تقع على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهادي والمحيط الهندي، مما يجعلها تتحكم في مسار التجارة الدولية وبالأخص البترول القادم من دول الخليج العربي، وتهيمن إيران على مضيق هرمز وباب المندب، مما يحكم السيطرة على حركة التجارة من دول الشرق الأوسط وإليها وخاصة إذا ما أضيفت قناة السويس، وتشكل دول بريكس في مجموعها قوة عسكرية وبشرية هائلة، فهي تمثل نحو 48% من سكان العالم، وثلاثة دول نووية هي روسيا والصين والهند.

لذلك فإن تجمع بريكس يستهدف تحقيق الأهداف السياسية والأمنية التالية:

- أن تكون بريكس صاحبة نفوذ على المستوى الدولي لا يمكن تجاوزه، وتقتسم مناطق النفوذ الدولية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالذات في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وفي المحيطات والبحار وطرق التجارة، كما هو الحال في الحزام والطريق الصيني "طريق الحرير".
- مواجهة أمريكا وحلف الناتو "شمال الأطلسي" عسكريًا وأمنيًا حتى تقتنع دول العالم بالأهمية الاستراتيجية لدول تكتل البريكس.
- الحد من التهديدات الأمريكية للدول الضعيفة وحماية دول بريكس من التغول الأمريكي والصهيوني.
- تجاوز القطبية الدولية التي تمثلها أمريكا والعمل على خلق نظام عالمي متعدد الأقطاب يكون لدول بريكس تواجده الدولي الكبير، مما يجعل العالم أكثر استقرارًا وأمنًا ويحمي الدول النامية ولا يجعلها عرضة للاحتلال من قِبل الولايات المتحدة والسيطرة على قرارها.
- بناء قوة عسكرية في مواجهة القوة العسكرية الأمريكية والأوروبية "حلف النيتو"
- تكوين قوة ضغط إيجابية في الأمم المتحدة للحفاظ على حقوق الدول الأعضاء والدفاع عن مصالحها ومصالح الدول النامية، وذلك في مختلف هيئات ومنظمات الأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية واليونسكو والفاو والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.
- تكوين تحالف بين دول بريكس ودول الجنوب (النامية) يشكل قوة كبيرة في وجه الدول الغربية وأمريكا.
- الحفاظ على أمن الدول الأعضاء من أي اعتداء خارجي وعلى سلامة أراضيها واستقلالها.

- تشكيل قوة تصويتية كبيرة في الأمم المتحدة باستقطاب الدول النامية ذات الأهداف المشتركة. من أجل الحصول على القرارات التي تخدم مصالح دول الجنوب بصفة عامة ودول تجمع بريكس بصفة خاصة، في مختلف منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان الدولي.

2-2-1 المؤشرات الاقتصادية لتجمع البريكس:

يشكل تجمع البريكس+ قوة اقتصادية عالمية لا يستهان بها. يمكن بيان ملامح هذه القوة بعرض النقاط التالية، في ضوء بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية لعام 2024 (World Bank, 2025) :

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، سجل الناتج المحلي الإجمالي للتجمع نحو 31.5 تريليون دولار تمثل نحو 28.3% من الإجمالي العالمي لنفس العام. وبالأسعار الثابتة (للدولار الأمريكي 2015) سجل الناتج المحلي الإجمالي للتجمع نحو 29.7 تريليون دولار تمثل نحو 30.7% من الإجمالي العالمي في نفس العام. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي للتجمع بلغ نحو 3.9 نقطة مئوية في عام 2024 بما يتخطى المتوسط العالمي البالغ نحو 2.9 نقطة مئوية في نفس العام.
- **الصادرات:** بلغ إجمالي صادرات السلع والخدمات للتجمع نحو 7 تريليون دولار في عام 2024 تمثل 21.6% من الإجمالي العالمي في نفس العام. وتبلغ نسبة هذه الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للتجمع نحو 28.9% لتساوى تقريبًا المتوسط العالمي الذي سجل 29% في نفس العام. وبالنسبة للانفتاح التجاري في نفس العام (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) بلغت في المتوسط نحو 56.8% مقارنة بنحو 56.6% للمتوسط العالمي.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ففي عام 2024، استقبلت دول التجمع مجتمعة نحو 253 مليار دولار (صافي تدفقات) في عام 2024، تمثل نحو 16.2% من الإجمالي العالمي. ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمتوسط للتجمع، في نفس العام، بلغت (2.8%) أكثر من ضعفي المتوسط العالمي البالغ 1.3% فقط في نفس العام.
- **السكان وقوة العمل:** يبلغ إجمالي عدد سكان التجمع نحو 3.9 مليار نسمة تمثل نحو 48.5% من إجمالي عدد السكان في العالم في عام 2024. وفى نفس العام، نما عدد سكان التجمع، في المتوسط، بنحو 1.5% متجاوزًا المتوسط العالمي البالغ 0.95% فقط. ومما تجدر الإشارة إليه أن تجمع البريكس يستحوذ على 50.8% من إجمالي القوة العاملة في العالم في نفس العام.

3-2-1 المؤشرات الزراعية لتجمع البريكس:

يعد تجمع البريكس+ أحد أهم روافد الغذاء عالميًا. هذه الأهمية يمكن بيانها بعرض النقاط التالية (World Bank, 2025):

- **الأراضي الزراعية:** يبلغ إجمالي مساحة الأراضي الزراعية لتجمع بريكس نحو 15.7 مليون كم^2 في عام 2023، تمثل ما يقرب من ثلث الإجمالي العالمي (32.8%) المسجل في نفس العام. وبالنسبة لنسبة الأراضي الزراعية/إجمالي مساحة الأراضي للتجمع، فتبلغ في المتوسط نحو 38.1% في عام 2023، متخطية آخر نسبة مسجلة للمتوسط العالمي البالغ 36.9% في عام 2022.
- **إنتاج الحبوب:** تشير بيانات البنك الدولي إلى أن إجمالي ما أنتجه تجمع بريكس+ من الحبوب بلغ نحو 1.47 مليون طن متري تمثل ما يقرب من نصف الإنتاج العالمي من الحبوب (48.3%) المسجل في 2022.

- **صادرات الغذاء:** تشير بيانات الأونكتاد إلى أن دول تجمع بريكس استحوذت على ما نسبته 20.3% من إجمالي صادرات الغذاء عالميًا في عام 2024 (Unctad, 2025). وعلى مستوى أكثر تفصيلاً، كمثال، احتلت البرازيل المركز الأول عالميًا في عام 2024 في صادرات البذور والفواكه الزيتية، والسكر والحلويات، والبن والشاي، واللحوم وبقاياها الصالحة للأكل. وتستحوذ البرازيل وحدها على ما نسبته 32.9%، 27.1%، 15.9%، و14.5% من الإجمالي العالمي لهذه السلع على الترتيب في نفس العام. وإذا ما أضفنا صادرات كلٍ من إندونيسيا وأثيوبيا من صادرات البن والشاي إلى صادرات البرازيل من نفس السلعة، يرتفع النصيب النسبي للدول الثلاث من الإجمالي العالمي إلى 21.5% في نفس العام. كذلك بإضافة صادرات كلٍ من الصين وإثيوبيا والسعودية إلى صادرات البرازيل من السكر والحلويات، ترتفع حصة الدول الثلاث من الإجمالي العالمي إلى 33.9% في نفس العام. أما بالنسبة للحبوب، فتحتل الهند وروسيا المركزين الثاني والثالث عالميًا على الترتيب في عام 2024. وتستحوذ هاتان الدولتان معًا على ما نسبته 15.3% من الإجمالي العالمي للصادرات في نفس العام (trademap, 2025).
- **وتشير إحدى الدراسات** إلى أن دول البريكس، بدأت في تعميق التعاون في العديد من المجالات بما في ذلك التجارة في السلع الزراعية، وما يرتبط بذلك من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مثال ذلك: الأمن الغذائي والحد من الفقر). ومن أجل ذلك، قررت دول البريكس إنشاء منصة للبحوث الزراعية لضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية والكفاءة وإدارة الموارد(Swatson et al., 2024)

3-1 الدوافع الاقتصادية لانضمام مصر للتجمع

أعلن المؤتمر الخامس عشر لتجمع "بريكس+ " (الذي عقد خلال الفترة 22- 24/8/ 2023) عن قرار الموافقة على انضمام مصر كعضو كامل العضوية في التجمع (بجانب كل من السعودية، والإمارات، وإيران، والأرجنتين قبل اعتذارها عن الانضمام، وأثيوبيا) اعتبارًا من أول يناير 2024. جاء ذلك الإعلان في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد المصري – كمعظم دول العالم- نتيجة للصدمات والأوضاع المضطربة؛ بداية من جائحة كوفيد-19 وصولًا إلى الحرب الروسية – الأوكرانية.

إثر هذه الخلفية، جاء انضمام مصر رسميًا إلى تجمع البريكس في 1 من يناير 2024 بمثابة نقطة تحول استراتيجية في النهج الاقتصادي، والسياسة الخارجية المصرية، عقب الدعوة الرسمية خلال قمة جوهانسبرغ 2023، ليضع مصر ضمن تحالف يضم قوى صاعدة مثلها.

كان انضمام مصر مدفوعًا بالحاجة الاقتصادية، مع التوجه نحو التعاون جنوب-جنوب وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي. خاصة بعد تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على واردات الحبوب، والتوترات الجيوسياسية، فضلًا عن الاستفادة مما يمكن أن يقدمه التجمع من إمكانات للتنويع الاقتصادي وتعزيز المرونة الاقتصادية، مع إتاحة فرص أوسع للتمويل.

ويشير التقرير المعلوماتي "مصر ودول البريكس .... فرص واعدة" إلى أن ثمة العديد من الدوافع الاقتصادية وراء انضمام مصر إلى تجمع بريكس، هي: (مركز معلومات مجلس الوزراء، 2023)

– تعزيز الشراكات إقليميًا ودوليًا: فعضوية تجمع بريكس من المتوقع أن تحقق لمصر العديد من المزايا بما في ذلك:(أ) تعظيم الإفادة من المزايا التفضيلية الممنوحة في اتفاقية التعاون والتبادل التجاري، سواءً ما يتعلق منها بجذب الاستثمارات أو النفاذ إلى أسواق جديدة للصادرات المصرية. (ب) تطبيق سياسات اقتصادية جماعية من شأنها التعزيز والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي داخل دول التجمع. (ج) زيادة القدرات التنافسية لدول التجمع بما يزيد من قدرات هذه الدول على التعامل مع تجمعات أخرى مقارنة بالتعامل بشكل منفرد دون عضوية التجمع.

- توافق الرؤى الاقتصادية للبريكس مع مستهدفات رؤية مصر 2030، وذلك على النحو التالي: (أ) تتوافق الأهداف التي وضعتها دول التجمع مع مستهدفات التنمية المستدامة لمصر. فعلى سبيل المثال يسعى التجمع إلى إيجاد طرق فعالة لمنح وتبادل القروض وتعزيز شبكة الأمان الاقتصادية العالمية بالنسبة لدوله وتجنيبها ضغوط القروض من المؤسسات الغربية، (ب) تحقيق الرخاء والاستقرار من خلال التنمية المستدامة والأمن الغذائي وأمن الطاقة والحوكمة الاقتصادية العالمية. فضلاً عن رفض سياسات الحماية التجارية التي تهدف إلى عرقلة حركة صادرات السلع والخدمات للدول النامية. (جـ) تبني موقف موحد لمحاربة الفقر وتحسين وضع الدول النامية في الاقتصاد العالمي، والسعي لرفع مستوى التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وبينها وبين الدول النامية الأخرى.
- الإفادة من أنظمة الدفع البديلة للدولار عالميًا: ففي ضوء سعي دول التجمع على تقليل الاعتماد على الدولار في التعاملات البينية عبر أنظمة دفع بديلة، كالتوسع في استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري البيني. يعد انضمام مصر إلى التجمع خطوة جيدة في اتجاه تخفيف هيمنة الدولار على التعاملات الدولية لمصر، ومن ثم تخفيف الضغط على الجنيه المصري. ومن المتوقع أن يسهم ذلك في تعزيز استقرار سعر الصرف وما يرتبط به من أسعار، وانعكاسها على القوة الشرائية لدخول الأفراد.

وتجدر الإشارة أنه في قمة البريكس السابعة عشرة في كازان، روسيا، عام 2025، طرحت مصر أولوياتها في إصلاح الديون، وتمويل التنمية، والحوكمة العالمية، مما يعكس دورها النشط في صياغة أجندة التجمع.

وفي ظل الدوافع الاقتصادية من المتوقع أن يحقق انضمام مصر لتجمع بريكس مزايا وفوائد متعددة من خلال التعاون مع الدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها ودعم الدول النامية، وأوجه الاستفادة هي: (مركز معلومات مجلس الوزراء، 2023)

- الإفادة من خبرات الدول المشاركة في تجمع بريكس في مجال التصنيع والإنتاج والزراعة.
- توطين التكنولوجيا المتقدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعية من خلال توسيع التعاون مع دول البريكس.
- الحد من الضغوط على الموازنة العامة للدولة في توفير العملات الأجنبية لتوفير الاحتياجات الأساسية من القمح والوقود، وذلك من خلال التعامل بالعملات الوطنية بين الدول الأعضاء في تجمع بريكس.
- توفير المزيد من القروض الميسرة من بنك التنمية الجديد.
- تأمين السلع الاستراتيجية حيث تنتج دول بريكس نصف إنتاج العالم من الحبوب مع فرص استيرادها بالجنيه المصري.
- زيادة فرص التبادل التجاري بين مصر ودول بريكس
- زيادة الاستثمارات وتدفق النقد الأجنبي الوارد إلى مصر
- تنشيط قطاع السياحة
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البنية التحتية والتعاون الدولي (الشراكات من أجل الأهداف)
- الإفادة من الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري
- نقل التكنولوجيا حيث تعد بريكس رائدة في تطوير التكنولوجيا والابتكار
- توطين الصناعات المصرية وذلك بالاستفادة من خبرات وإمكانات دول بريكس

- هذا وبجانب الدوافع الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع بريكس هناك مجموعة من الدوافع السياسية أهمها تعزيز النفوذ الجيوسياسي لمصر ومكانتها العالمية، كما يمكنها المشاركة في تشكيل المناقشات الاقتصادية والسياسية العالمية. وذلك بجانب تجنب الشروط السياسية للمساعدات التنموية، والتعبير من خلال التجمع عن رفض بعض الممارسات السياسية الدولية.

4-1 العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول البريكس

علاوة على العلاقات الاقتصادية والتجارية القوية التي تربط بين مصر وكلٍ من السعودية والإمارات. ترتبط مصر بعلاقات اقتصادية وتجارية جيدة مع أعضاء تجمع بريكس القدامى، هذه العلاقات يمكن بيان بعضها على النحو التالي (مركز معلومات مجلس الوزراء، 2023):

أ. التعاون المصري الروسي:

- ترتبط مصر بروسيا بتاريخ طويل من التعاون التجاري والاستثماري المشترك. فعلى صعيد الاستثمار، يعمل في مصر نحو 637 شركة روسية حتى سبتمبر 2023. وتشهد الآونة الأخيرة تكثيف الجهود لتعزيز الروابط الاقتصادية من خلال مشروعات في مجالات التجارة والطاقة. ويعد اعتماد مصر على التكنولوجيا النووية الروسية في بناء أول محطة نووية لتوليد الطاقة في مصر دليلاً على قوة هذه الروابط.
- وتشير بيانات التجارة الخارجية إلى أن صادرات مصر إلى روسيا بلغت نحو 0.5 مليار دولار، في المتوسط، خلال الفترة (2020-2024). وبلغت واردات مصر من روسيا نحو 4.4 مليار دولار كمتوسط لنفس الفترة (trademap, 2025).
- تم الاتفاق بين مصر وروسيا على إنشاء، منطقة صناعية روسية ضمن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تستفيد من الموقع الاستراتيجي لقناة السويس لخدمة الأسواق الأخرى التي ترتبط بها مصر.

ب. التعاون المصري الصيني:

- مصر هي أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين في مايو 1956. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات مع الصين أخذت اتجاهًا متصاعدًا حتى أصبحت الصين من أهم الشركاء التجاريين لمصر.
- انطلاقًا من الموقع الاستراتيجي لمصر، شرعت مصر في تنفيذ العديد من المشروعات ذات الأولوية الوطنية من ناحية، وبما تتسق مع مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في عام 2013 من ناحية أخرى. ومن أبرز تلك المشروعات توسعة قناة السويس والتوسع في رفع كفاءة الموانى المصرية البحرية والجافة وزيادة عدد الأرصفة، وكذلك إنشاء شبكة ضخمة من الطرق والسكك الحديدية.
- تعد الصين أحد أهم الدول المستثمرة في مصر. ففي العام المالي 2024/2023 سجلت صافي تدفقاتها الاستثمارية إلى مصر 748.3 مليون دولار تمثل نحو 7.45% من إجمالي صافي التدفقات في نفس العام. (Central Bank of Egypt, 2025)
- يعمل الجانبان على توسيع أنشطة الشركات الصينية العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، والاستعانة بالخبرة الصينية في إنشاء قرية تكنولوجية أسوة بالمنطقة التكنولوجية في بكين.
- تشير بيانات التجارة الخارجية إلى أن صادرات مصر إلى الصين سجلت في المتوسط نحو 1.1 مليار دولار خلال الفترة (2020-2024). وسجلت واردات مصر من الصين خلال نفس الفترة في المتوسط نحو 13.9 مليار دولار (trademap, 2025).

جـ. التعاون المصري الهندي:

- وقع البلدان العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات التجارة والاقتصاد والاستثمار والطاقة المتجددة والسياحة وتنمية الصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى التعاون الجمركي والتعاون الفني والتكنولوجي.
- وبالنسبة للتبادل التجاري بين مصر والهند، تشير بيانات التجارة الخارجية إلى أن صادرات مصر إلى الهند سجلت في المتوسط نحو 1.4 مليار دولار خلال الفترة (2020-2024). في المقابل، سجلت واردات مصر من الهند خلال نفس الفترة نحو 3.3 مليار دولار، في المتوسط (trademap, 2025).

د. التعاون بين مصروجنوب أفريقيا

- ثمة عدة قواسم مشتركة بين مصر وجنوب أفريقيا؛ فكلاهما له ثقل اقتصادي داخل القارة الأفريقية، علاوة على توافق رؤيتهما فيما يتعلق بالعديد من القضايا (مثال ذلك: مكافحة الإرهاب والعنف والتطرف، والتنمية المتكاملة في أفريقيا، وضرورة التمثيل الأفريقي العادل في مجلس الأمن).
- في عام 2022/2021 جاءت جنوب أفريقيا في المركز الأول من حيث الاستثمار في مصر؛ فسجلت استثماراتها نحو 220.3 مليون دولار في ذلك العام.
- يعد طريق القاهرة-كيب تاون أحد أبرز نماذج التعاون التي تربط مصر بعمقها الأفريقي وصولاً إلى عاصمة جنوب أفريقيا "كيب-تاون".

هـ. التعاون المصري البرازيلي:

- ترتبط مصر بالبرازيل بعلاقات جيدة، ويوجد بينهما تنسيق متواصل على المستوى الثنائي وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا المهمة على المستوى الدولي.
- تعد البرازيل الشريك التجاري الأول لمصر في أمريكا اللاتينية. وتشير بيانات التجارة الخارجية إلى أن صادرات مصر إلى البرازيل سجلت نحو 0.5 مليار دولار كمتوسط للفترة (2020-2024)، بينما بلغت قيمة واردات مصر من البرازيل، نحو 3.1 مليار دولار في المتوسط خلال نفس الفترة (trademap, 2025).
- كان انضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة لدول تجمع الميركسور في عام 2017، فرصة جيدة لتعزيز العلاقات مع البرازيل كأكبر شريك بين دول التجمع.

5-1 فرص مصرفي تفعيل الشراكة مع تجمع بريكس وتحدياتها (معهد التخطيط القومي، 2023):

تتعدد الفرص الكامنة وراء انضمام مصر لدول التجمع، وكذا التحديات التي يجب أن تتعامل معها مصر حتى يمكن استغلال تلك الفرص، وهو ما يمكن إيجازه فيما يأتي:

1-5-1 فرص اقتصادية وتجارية

من المأمول أن تحقق مصر مكاسب ومزايا اقتصادية على المدى القصير والمتوسط، وإن كان ذلك يتوقف على حجم ونوعية المزايا والفرص التي يمكن أن يقدمها التجمع لمصر، وعلى مدى قدرة مصر على الاستغلال الكفء لتلك الفرص والتغلب على ما قد يواجهها من تحديات ومخاطر.

يدعم البريكس نقل التكنولوجيا وتحديث الصناعة بما يتماشى مع أهداف مصر في العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويسهم مركز البريكس التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) في تدريب المهارات ودمج سلاسل القيمة

لرفع جودة الصادرات. كما يمكن أن تسهم إصلاحات الحوكمة المؤسسية الناتجة عن التكامل مع البريكس في تحسين المعايير في الأسواق الناشئة وجذب الاستثمارات المستدامة.

ومع كبر السوق الاستهلاكي لدول التجمع يسهل لمصر النفاذ والترويج لصادراتها (وذلك أخذًا في الاعتبار أن السوق السعودية احتلت الوجهة الأولى للسلع المصرية ضمن دول التجمع عام 2024، تليها الإمارات وتستحوذان معًا على ما نسبته 70.6%(trademap, 2025) من إجمالي صادرات مصر إلى دول التجمع في نفس العام).

هذا، وقد شهدت التجارة الثنائية بين مصر ودول البريكس نموًا ملحوظًا في عام 2024، لتصل إلى 44.7 مليار دولار (trademap, 2025). ومما يخفف من أزمة العملات الأجنبية آلية التسوية بالعملات المحلية، كما في حالة صفقات القمح والأرز مع روسيا والهند بالجنيه المصري أو الروبل والروبية، بهدف تأمين واردات سنوية تبلغ 12 مليون طن من القمح.

ومن ثم، يتيح انضمام مصر للتجمع الذي تتمتع دوله بتنوع الهيكل الإنتاجي السلعي فرصًا كبيرة للتجارة البينية وتكامل سلاسل التوريد والإنتاج فيما بينها، وخاصة مع تسجيل الميزان التجاري لمصر عجزًا قدره 21,5 مليار دولار عام 2024مع دول التجمع؛ حيث تصدر مصر لدول المجموعة بنحو 4,9، وتستورد بنحو 26,4 مليار دولار (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2024)

ومن المزايا التجارية العديدة الأخرى التي يمكن أن يقدمها التجمع لمصر تطوير التجارة الإلكترونية بين الأعضاء، والوصول إلى أسواق جديدة عن طريق الروابط المؤسسية بين دول التجمع والتجمعات الدولية الأخرى. حيث تتيح اتفاقية تأسيس بنك التنمية التابع للتجمع فرصًا لمصر لتعزيز التبادل التجاري مع 68 دولة ترتبط تجاريًا بدول التجمع. وبالتالي خلق سوق مشتركة لترويج السلع والمنتجات المصرية لهذه الدول. وفي المقابل، فإن التجمع يمكنه الإفادة من وجود مصر باستغلال موقعها الجغرافي، وما تمتلكه من مقومات عديدة بما يجعلها بوابة لأفريقيا لنفاذ السلع والخدمات من تلك الدول والعكس.(*)

وبالرغم من ذلك، يتوقف حجم تلك الفرص وتنوعها على العديد من العوامل، أهمها مدى التيسيرات وتفضيلات شروط التبادل التجاري التي سوف يتم إتاحتها للدول الأعضاء.

1-5-2فرص التمويل والاستثمار

يتيح انضمام مصر للتجمع فرص تمويلية جديدة على نحو يدعم تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي؛ حيث تزداد فرص التمويل بالنسبة لمصر بعيدًا عن المؤسسات الدولية المهيمنة والتي تسيطر عليها أوروبا وأمريكا كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن عضوية مصر في بنك التنمية الجديد قد يتيح مزيدًا من الفرص لحصولها على تمويلات ميسرة بفائدة منخفضة على مدد سداد طويلة للمشروعات التنموية ومسارات التحول الأخضر.

ويتأكد ذلك بحصول مصر على 2.1% من حقوق التصويت في البنك، مما يتيح لمصر الوصول إلى قروض ميسّرة لتمويل البنية التحتية، بعيدًا عن شروط التقشف التي تفرضها القروض المشروطة مثل قروض الصندوق.

وفي ظل ما تشهده الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر من زيادة، فمن المتوقع أن تشهد مصر مزيدًا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول التجمع حال توفير المتطلبات الأساسية لذلك، من حيث الترويج الجيد، واستكمال تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارية التي اعتزمت الحكومة المصرية تطبيقها في الآونة الأخيرة بهدف جذب المزيد من الاستثمارات في مجالات وقطاعات تنموية وحيوية. يأتي على رأسها قطاع الصناعة، والتصنيع الزراعي، وتكنولوجيا المعلومات (بالتركيز على مشروعات الرقمنة، والمشروعات الخضراء، والطاقة المتجددة، والتقنيات المتقدمة) وهي تلك

(*) حيث تُعد مصر السوق الثالث أفريقيًا لمنتجات دول التجمع، والتاسع أفريقيًا من حيث التصدير إليها.

القطاعات ذات الأولوية في المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الهيكلي. فضلاً عن جذب استثمارات مشتركة تخدم عملية الإحلال محل الواردات أو إنشاء صناعات مغذية للصناعات المحلية أو تفتح آفاقًا للتصدير.
ويمكن أن يتحقق ذلك بعقد اتفاقيات ثنائية تقوم على توحيد حوافز الاستثمار وتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء، وذلك بجانب تفعيل انضمام مصر لمجلس أعمال "البريكس"، والعمل على إنشاء رابطة هيئات استثمار دول التجمع. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية المالية والاقتصادية والتشريعية التي من شأنها تحسين الأداء الاقتصادي، والتصنيف الائتماني، وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال تزامنًا مع الترويج لفرص استثمارية بعينها وفقًا لدراسات قطاعية.

3-5-1الفرص الجيوسياسية

تعزز مصر موقعها الاستراتيجي كحلقة وصل بين القارات، مما يدعم رؤية البريكس للتعددية القطبية ويحد من الهيمنة الغربية. وبصفتها ممثلة للجنوب العالمي، تستفيد مصر من حصة التجمع البالغة 37% من الناتج العالمي للدفع نحو إصلاح الحوكمة العالمية وتخفيف أعباء الديون. وتدعم الشراكات الأمنية والطاقة مع روسيا والصين الاستقرار الإقليمي. وقد ركزت قمة 2025 على رؤية مصر "3 Ps"(السلام، الازدهار، الشراكة) في معالجة القضايا العالمية، مما يعزز نفوذها في أفريقيا.

- **التحديات التي تواجه استفادة مصر من تجمع بريكس:**

على الرغم من أن ثمة مكاسب مأمولة من فرص الانضمام للتجمع (فرص التجارة والتمويل والاستثمار، والفرص الجيوسياسية)، إلا أن هذه الاستفادة ترتبط بالتعامل مع عدد من التحديات التي يمكن أن تشكل عائقًا نحو تحقيق وبلوغ هذه الفرص، وأهم هذه التحديات ما يأتي:

- **تحديات اقتصادية وتجارية:**

- ثمة صعوبة في إصدار عملة موحدة للتجمع، كبديل للدولار، على غرار اليورو.
- تعاني مصر من العديد من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والمالية التي قد يصعب معها التوافق مع متطلبات التجمع، مما قد يقلل من استفادتها من عضويتها بالتجمع.
- إن الخلل في ملف التصنيع في مصر القائم على الاعتماد الكبير على الواردات قد يحول دون استفادتها المأمولة من عضوية التجمع.
- إن العجز التجاري القائم بين مصر والتجمع يجعل من التبادل القائم على العملات المحلية أمرًا غير واقعي، نظرًا إلى أنها ليس لديها إيرادات كافية من عملات دول بريكس لتغطية ما تحتاجه للاستيراد منها.
- قد تحول التحديات الخاصة بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد دون القدرة على النهوض بالإنتاج والصادرات السلعية، مما قد يعرضها للمنافسة الحادة بأسواق تلك الدول، أو تعرض الأسواق المصرية للإغراق خاصة من منتجات الدول الصناعية بالتجمع، مما يؤثر سلبًا على الصناعة الوطنية.
- قد يحول ضعف هيكل الصادرات المصرية وانخفاض نسبة المكون التكنولوجي بها دون الاستفادة من تخفيض قيمة عملتها في زيادة الصادرات.

- **تحديات الاستثمار والتمويل:**

- محدودية فرص مصر من الحصول على تمويل كافٍ من بنك التنمية التابع للتجمع للخروج من أزمة الديون التي تشهدها، نظرًا إلى محدودية رأس مال البنك مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية كالصندوق والبنك الدولي.

- إن تراجع مناخ الاستثمار في مصر وما يرتبط به من تشريعات قد يقف حجر عثرة أمام تحقيق زيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر بالاعتماد على عضويتها بالتجمع.

– **تحديات جيوسياسية ومؤسسية:**

- ثمة مخاوف من احتمالات تنامى مساحة التوتر والعداء الجيوسياسي بين دول بريكس والقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما يمكن أن يسببه ذلك من زعزعة الاستقرار النقدي الدولي.
- علاوة على التخوف من الأنظمة السياسية للصين وروسيا، الأمر الذي يؤثر سلبًا على فرص تعزيز العوائد الاقتصادية المنشودة. كما قد يقوض اتساع نطاق التناقضات الداخلية بين توجهات ومصالح دول التجمع تجاه العديد من القضايا من تحقيق طموحه وأهدافه بشأن تكوين قوة اقتصادية مؤثرة على المستوى العالمي.

6-1 سياسات وإجراءات تعزيز مكاسب مصر من الانضمام لتجمع بريكس

من المأمول أن تحقق مصر مكاسب ومزايا اقتصادية عديدة على المدى القصير والمتوسط جراء عضويتها بالتجمع، غير أن تحقيق تلك المكاسب يتطلب العمل على اتخاذ عدد من السياسات والإجراءات والآليات أهمها:

– العمل على ربط نظام "مير" الروسي للدفع الإلكتروني بشبكة "ميزة" المحلية بما يعزز المعاملات التجارية والحصول على احتياجات مصر من الحبوب والمنتجات النفطية بالعملات المحلية.

– اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعظيم إفادة مصر من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التجمع، وكذا من الممارسات الرائدة لتلك الدول في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وصناعة الإلكترونيات، والذكاء الاصطناعي، والرقمنة، والمشروعات الخضراء، وصناعة الأدوية.

– تعزيز التبادل التجاري وزيادة الصادرات من خلال: الترويج للسلع التصديرية المصرية ذات الميزة النسبية والتنافسية. وذلك بجانب إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للسلع ذات الميزة النسبية بدول التجمع، وإنشاء سوق إلكترونية مشتركة للسلع والخدمات النهائية ومستلزمات الإنتاج بدول التجمع.

– توفير التمويل من دول التجمع، ويمكن العمل على ذلك من خلال: التوسع في برنامج مبادلة الديون بمشروعات تنموية مع الصين، والسعي نحو تنفيذ برامج مماثلة مع دول أخرى، وتشجيع مستثمري دول التجمع على الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية. وذلك بجانب إصدار أوراق مالية في أسواق دول التجمع على غرار ما تم في سندات "الباندا".

– تعزيز التعاون في نقل الخبرات في المجالات الصناعية على المستوي الثنائي مع دول البريكس، على غرار ما يتم حاليًا مع جنوب أفريقيا في مجال صناعة السيارات والذي يمكن تكرار تجربته مع الهند في صناعة الملابس الجاهزة، وكذلك البرازيل في الصناعات الغذائية، أو المعدات الزراعية مع الجانب الروسي على سبيل المثال وليس الحصر.

– تعزيز التكامل الصناعي بين مصر ودول مبادرة الحزام والطريق وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، وتحقيق الإفادة القصوى من المناطق الصناعية المتواجدة بالقرب من الموانى البحرية، خاصة في ظل تزايد أهمية مصر كمحور رئيس لجهود الصين باعتبارها فاعل رئيس في دول تجمع البريكس في إطار مبادرة الحزام والطريق لضمان وصول صادراتها إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية، حيث تعد الصين أكبر مستخدم لقناة السويس.

– إتاحة الفرص للشركات المصرية ومؤسسات التمويل للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في دول مثل جنوب أفريقيا، ودعم الشركات المصرية للمشاركة في المشروعات المطروحة في مجالات الطاقة، والاتصالات والتصنيع الزراعي.

- أهمية تضمين المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية في برامج التمويل والائتمان المتاحة من المؤسسات التمويلية في تجمع البريكس لضمات تحقيق أقصى استفادة ممكنة لهذا القطاع الذي يمثل ما يزيد عن 80 % من الشركات المصرية، وكذلك ضمان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإمداد والتوريد المستهدفة في برامج تجمع البريكس مع ضمان الحصول على قروض ميسرة.
- تعزيز التعاون والتبادل التجاري من خلال الاتفاقيات التجارية الموقعة بن مصر والدول أعضاء بريكس بما يسمح بزيادة حجم الصادرات المصرية من خلال مسح الأسواق والتعريف الدائم والمستمر بالفرص التصديرية التي يمكن الإفادة منها من خلال مكاتب التمثيل التجاري المصرية أو السفارات المصرية في الدول أعضاء بريكس، مع أهمية اتخاذ التدابير الحمائية اللازمة وفقًا للاتفاقيات الدولية ومتعددة الأطراف لضمان عدم إغراق الأسواق المصرية بالبضائع الصينية على سبيل المثال وليس الحصر.
- أهمية الإسراع في اعتماد آلية التبادل التجاري بالعملات المحلية والتي من المقرر أن يتم التفاوض والاتفاق عليها خلال السنة الحالية، والذي يساهم في تخفيض الضغط على النقد الأجنبي.
- إمكانية التوصل لآلية على المستوي المحلي بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية يتم من خلالها مبادلة أو مقايضة السلع والصادرات المصرية مع الواردات من دول البريكس مما يساهم في تعزيز حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتخفيف الضغط على طلب العملات الأجنبية في الأسواق، على أن تتضمن هذه الآلية شكل وضوابط التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في مصر بما يضمن حقوق المصدرين المصريين لدي هذه الأسواق وبما لا يخالف أحكام منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن.
- أهمية قيام الجانب الحكومي المصري والوزارات المعنية بتنظيم جلسات تشاورية بين رجال الأعمال المصريين ونظرائهم من دول البريكس على المستوي الثنائي لبحث إمكانيات الاستثمارات المشتركة وعرض الفرص المتاحة من الجانبين.
- **يتطلب تعظيم استفادة مصر من التبادل التجاري بالعملات المحلية فيما بين دول التجمع تطوير الآليات الخاصة بتفعيل كل من:**

  - ترتيبات مقايضة السلع، أو ما كان يعرف سابقًا بالصفقات المتكافئة، وهو ما يتطلب ضرورة التنسيق بين أدوار كل من الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة التجارة والصناعة، وجمعيات المصدرين ورجال الأعمال، والبنك المركزي المصري، وبنك تنمية الصادرات.
  - اتفاقيات مبادلة Currency Swap على غرار الاتفاقية المبرمة مع الصين في عام 2016 ولاتزال سارية في الوقت الحالي. مع إمكانية التوسع في هذه الآلية لاجتذاب الاستثمارات المباشرة خاصة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفي الصناعات ذات الأولوية للاقتصاد المصري.
  - وأخذًا في الاعتبار أن اليوان الصيني يعد عملة احتياطيات دولية ويمثل أحد مكونات حقوق السحب الخاصة SDRs في صندوق النقد الدولي، يمكن بحث إمكانية استخدام اليوان في سداد جزء من مستحقات صندوق النقد الدولي لدى مصر، والدور الذي يمكن أن يلعبه "ترتيب احتياطيات الطوارئ (CRA)" التابع للبريكس في هذا الشأن.

الفصل الثاني

الملامح الرئيسة للاتفاقيات التجارية والزراعية بين مصر ودول البريكس

1-2 تحليل الاتفاقيات التجارية بين مصر والتجمعات الاقتصادية

ترتبط مصر بمحيطها الخارجي، من الناحية التجارية، بالعديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف. فعلى المستوى متعدد الأطراف، تعد مصر طرفًا في العديد من الاتفاقيات التجارية التي تشمل: الكوميسا، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الميركسور، واتفاقية إفتا، واتفاقية أغادير. ويتناول هذا الجزء من البحث تحليلاً لأهم ملامح هذه الاتفاقيات وكذلك تطور التبادل التجاري بين مصر والدول الأخرى الموقعة على هذه الاتفاقيات، مع عرض هذه الاتفاقيات حسب تاريخ دخولها حيز التنفيذ وذلك على النحو الآتي:

1-1-2 اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)

أ. **حقائق أساسية عن الاتفاقية** (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2025):

- في ضوء أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتماشيًا مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بتاريخ 19 من فبراير 1997 البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية. تم الاتفاق على تحرير كافة السلع العربية محل التبادل وفقًا لمبدأ التحرير التدريجي[1] الذي دخل حيز التنفيذ في 1 من يناير 1998، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع المتبادلة مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية بتاريخ 1 من يناير 2005، بدلاً من عام 2007.
- بلغ عدد الدول وقت توقيع الاتفاقية نحو 17 دولة (مصر- الأردن- السودان- عمان- الكويت- المغرب- الإمارات- تونس- سوريا- فلسطين- لبنان- اليمن- البحرين- السعودية- العراق- قطر- ليبيا).
- المزايا التي تمنحها الاتفاقية:

- القضاء على الحواجز غير الجمركية بما في ذلك الحواجز الإدارية والنقدية والمالية والفنية.
- تخفيض الرسوم الجمركية سنويًا لمدة عشر سنوات (تخفيض سنوي بنسبة 10٪ من عام 1998 إلى عام 2003 و20٪ في عامي 2004 و2005).
- قررت القمة العربية عام 2002 الوصول إلى تخفيض بنسبة 100٪ على الرسوم الجمركية عام 2005 بدلًا من عام 2007 ومنح الدول الأعضاء الأقل نموًا معاملة تفضيلية.

- القطاعات المعنية: الزراعة واستصلاح الأراضي، وصناعات متنوعة.

ب- **التبادل التجاري بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا):**

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الصادرات المصرية للدول العربية (دول اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى) سجلت في العام السابق على توقيع الاتفاقية (عام 1997) نحو 2.3 مليار جنيه تمثل نحو 17.3%

[1] هذا التحرير المتدرج طبق على قوائم السلع العربية التالية: (أ) السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقًا لأحكام المادتين 1 و2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. (ب) السلع العربية التي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعفاءها قبل تاريخ نفاذ البرنامج. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الإعلان الخاص بالاتفاقية رقم 1317 د. ع 59 بتاريخ 1997/2/19.

من جملة الصادرات المصرية في نفس العام. بينما سجلت الواردات المصرية من دول الاتفاقية نحو 1.7 مليار جنيه تمثل نحو 3.9% من جملة الواردات المصرية في نفس العام (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 1998) إلا أن العام التالي لتوقيع الاتفاقية (عام 1999) شهد تراجع الصادرات المصرية إلى دول الاتفاقية بنحو 43.8% لتسجل نسبتها إلى جملة الصادرات المصرية نحو 13.4% في نفس العام. في المقابل، ارتفعت واردات مصر من نفس مجموعة الدول لتسجل نحو 3.4 مليار جنيه، وبنسبة زيادة بلغت نحو 100%، وارتبط ذلك بارتفاع نسبتها إلى إجمالي الواردات المصرية لتسجل نحو 6.3% في نفس العام (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2002). وتشير أحدث بيانات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن التجارة الخارجية المصرية لعام 2024، إلى أن ثمة تحول كبير في الصادرات المصرية إلى دول الاتفاقية حيث سجلت قيمة الصادرات المصرية إلى هذه الدول نحو 16 مليار دولار، تمثل نحو 35.6% من جملة الصادرات السلعية المصرية في نفس العام. بينما لم تشهد الواردات المصرية من نفس مجموعة الدول زيادة كبيرة؛ فسجلت نحو 14.2 مليار دولار تمثل نحو 15% من جملة الواردات المصرية في نفس العام، وهو ما أدى إلى تحقيق الميزان التجاري مع هذه الدول فائضًا بلغ نحو 1.7 مليار دولار في نفس العام (trademap, 2025 ;الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2025).

2-1-2 اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

أ. <u>حقائق أساسية عن الاتفاقية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015؛ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2025):</u>

- تعود بداية الكوميسا إلى 28 من ديسمبر 1994، حين تشكلت لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية التي وُجدت منذ مطلع عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ في 17 من ديسمبر عام 1999. وفى يونيو 2009، بدأت الكوميسا اتحادها الجمركي بهدف تخفيض وتوحيد التعريفة الجمركية الخارجية على مدار عشر سنوات تبدأ في عام 2009 وتنتهي في عام 2018، وكان من المستهدف إقامة اتحادٍ نقديٍ بحلول عام 2025. وتعد الكوميسا سوقًا كبيرة تسمح باستيعاب كلٍ من التجارة البينية وكذلك الخارجية؛ فعلاوة على كونها تضم 21 دولة (تشغل ثلثي القارة الأفريقية) بلغ عدد سكانها نحو 640 مليون نسمة. وقدر حجم الناتج المحلي الإجمالي نحو 1 تريليون دولار، وسجلت تجارة خارجية في السلع عالميًا نحو 383 مليار دولار.
- يبلغ عدد الدول التي وقعت الاتفاقية 21 دولة هي: مصر- ليبيا- السودان- بوروندي- جيبوتي- زيمبابوي- زامبيا- كينيا- موريشيوس- أريتريا- الصومال- ملاوي- تونس- جمهورية الكونغو- سيشل- إثيوبيا- أوغندا- مدغشقر- إسواتينى- جزر القمر- رواندا.
- المزايا التي تمنحها الاتفاقية:
  - تمثل الكوميسا سوقًا واسعة للعديد من المنتجات المصرية.
  - الإفادة من الإعفاءات المتبادلة، في إطار مبدأ المعاملة بالمثل.
  - الإفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء؛ حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة كبيرة في إنتاجها، يأتي في مقدمة تلك السلع المواد الغذائية، والأدوات المنزلية، والبصل المجفف، والسيراميك، والأدوات الصحية، والأدوية، وإطارات السيارات، ومنتجات الألومنيوم، والحديد والصلب، والغزل والمنسوجات، والأحذية.

- يتضح من هيكل إنتاج الدول الأعضاء أنها دولٌ تعتمد على تصدير خامات ومواد خام وسلع رئيسة (مثال ذلك: النحاس والبن والشاي والجلود الخام والماشية واللحوم والسمسم والذرة والتبغ) وهي سلع مهمة يترتب على منحها الإعفاء التأثير على رفاهية المستهلك المصري، علاوة على مساهمتها في خفض تكلفة إنتاج السلع المصدرة، ومن ثم زيادة تنافسيتها.
- الإفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول القارة.
- تنص المادة 158 من الاتفاقية على تشجيع التعاون في مجالات الاستثمار. كما تنص المادة 164 على تحرير التجارة في الخدمات، مما يتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية وبخاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات، وكذلك أعمال المقاولات.
- تنص الاتفاقية على إقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.
- هناك مكاسب أخرى ناجمة عما تضمنه الاتفاق في مجال التعاون الصناعي والزراعي، وكذا في مجال النقل والمواصلات.

■ القطاعات المعنية: الصناعات الدوائية والطبية، والتشييد والبناء، والعقارات، والنقل واللوجستيات، والصناعات الهندسية والإلكترونية، والصناعات الكيماوية، وصناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية.

ب. <u>التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا:</u>

سجلت الصادرات المصرية إلى تجمع الكوميسا في العامين السابقين على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (عامي 1997 و1998) نحو 101.9 و115.3 مليون دولار على الترتيب وسجلت الواردات نحو 143 و203.5 مليون دولار خلال نفس العامين على الترتيب، وهو ما أدى إلى تحقيق ميزان التجارة عجزًا بلغ نحو 41.1 و88.2 مليون دولار على الترتيب. وجدير بالذكر أن العجز سالف الذكر استمر خلال الفترة التي تبدأ من عام 1999 (العام الأول لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ) وحتى عام 2002، كنتيجة لزيادة كلٍ من الصادرات والواردات، مع بقاء الواردات عند مستويات أعلى (عبده، 2009). إلا أن الفترة التالية شهدت تحسنًا في صادرات مصر إلى التجمع وارتفاعها عن واردات مصر منه، ومن ثم تحقيق ميزان التجارة بين مصر والتجمع فائضًا استمر حتى عام 2024 الذي شهد تسجيل أعلى فائض عبر الفترة (2003-2024) قدر بنحو 2.8 مليار دولار(trademap, 2025) .

وجدير بالذكر أن ثمة تحسن مستمر في التجارة الخارجية لمصر مع تجمع الكوميسا؛ فبحسب البيانات المتاحة، بلغت صادرات مصر إلى التجمع في عام 2024 نحو 9.1 مرة قدر صادراتها في عام 2005. كما بلغت وارداتها من التجمع في عام 2024 نحو 4.8 مرة قدر وارداتها من التجمع في عام 2005. كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع نسبة صادرات مصر إلى الكوميسا/إجمالي صادراتها لتسجل 9.6% في عام 2024 مقابل 4.4% في عام 2005، بقيت نسبة واردات مصر من التجمع إلى إجمالي واردات مصر تقريبًا عند نفس المستوى للعامين المذكورين مسجلة 1.57%(trademap, 2025).

وفيما يتعلق بأهم السلع المصرية المصدرة إلى تجمع الكوميسا، تمثلت أهم عشر سلع تصديرية في عام 2024، كمثال، في: منتجات صناعة المطاحن والنشا والشعير، والبلاستيك والمواد المصنوعة منه، والسيراميك والبلاط، والسكر والحلويات، والملح والسلفور، والآلات والتجهيزات الكهربائية، والحديد والصلب، والنباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران، ومستحضرات الحبوب والأزهار، وخلاصات دباغة. وتمثل الصادرات المصرية من هذه المجموعة من السلع إلى دول التجمع ما نسبته 46.1%من جملة الصادرات المصرية إلى التجمع في نفس العام.(trademap, 2025)

أما بالنسبة لأهم الواردات المصرية من تجمع الكوميسا، فإن أهم عشر سلع مستوردة في عام 2024، تمثلت، في: الوقود المعدني والزيوت المعدنية، والحبوب، والآلات والتجهيزات الكهربائية، والحديد والصلب، والعربات غير القطارات، والقاطرات، والبلاستيك والمواد المصنوعة منه، والمنتجات الصيدلانية، والكيماويات العضوية، والدهون الحيوانية والنباتية والزيوت. وتمثل الواردات المصرية من هذه المجموعة من السلع من التجمع ما نسبته 63.7%من جملة الواردات المصرية من التجمع في نفس العام.(trademap, 2025)

وعلى الرغم من تحسن نفاذ الصادرات المصرية إلى تجمع الكوميسا لتسجل في عام 2024 ما نسبته 9.6% من جملة الصادرات المصرية في نفس العام، كما سلفت الإشارة، إلا أن الصادرات المصرية إلى التجمع في نفس العام لم تمثل سوى 1.7% من جملة واردات التجمع في نفس العام، (trademap, 2025) وهو ما يعنى أن ثمة حيز لا يزال متاحًا أمام الصادرات المصرية للنفاذ إلى تجمع الكوميسا. إلا أنه لا يجب إغفال التحديات التي تؤدي إلى عدم وصول الصادرات المصرية إلى التجمع للمستويات المنشودة. هذه التحديات يمكن تقسيمها إلى مستويين: (1) مستوى الاتفاقات التجارية: مثال ذلك، عدم تفعيل بعض الدول للاتفاقيات التجارية مثل السودان وإثيوبيا، وجود اتفاقات تجارية وتجمعات اقتصادية تحد من الميزة التنافسية لاتفاقية الكوميسا مثل اتفاقية ASDA بين دولة جنوب أفريقيا وجنوب القارة الأفريقية (هيئة تنمية الصادرات، 2021). (2) تحديات أخرى: مثال ذلك: غياب الخدمات اللوجستية الداعمة للتصدير إلى الدول الأفريقية، وارتفاع تكلفة التجارة الثنائية بين مصر ودول الكوميسا مقارنة بالصين والهند، وطول مدة الشحن، وتغلغل دول أخرى في النشاط الاقتصادي والتجاري لدول الكوميسا، وارتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية كنتيجة لعدم الاستقرار الأمني في معظم دول التجمع، وقصور دور البنوك في تغطية التأمين على الصادرات إلى تلك الدول (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021).

3-1-2 اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تعد اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية أحد أهم الاتفاقيات التجارية لمصر نظرًا إلى كون الاتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر في الفترة الأخيرة (الشافعى و سالمان، 2023).

أ. **حقائق أساسية عن الاتفاقية** (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2025):

- في 25 من يونيو 2001 وقعت مصر و15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي ببروكسيل اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين في مدة أقصاها اثنا عشر عامًا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في إطار من التحرير التدريجي، بينما يمتد تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي إلى 16 سنة وبموجب الاتفاقية يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر التالي للتاريخ الذي تخطر فيه الأطراف بعضها باستكمال إجراءات التصديق. ويسرى الاتفاق لمدة غير محدودة ولأي من الطرفين أن ينهى هذا الاتفاق بإخطار الطرف الآخر، وينتهي سريان هذا الاتفاق بعد ستة أشهر من تاريخ هذا الإخطار، واعتبارًا من 2004/5/1 انضم عشرة أعضاء جدد، من أوروبا الشرقية، إلى الاتحاد الأوروبي، ومن ثم إلى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وهم (بولندا-المجر-التشيك-سلوفاكيا-ايستونيا-لاتفيا-ليتوانيا-سلوفينيا-قبرص-مالطا)، مما زاد من فرص الإفادة من اتساع السوق الأوروبي لا سيما بعد انضمام الأعضاء الجدد.
- تشمل الاتفاقية بالإضافة إلى مصر 27 دولة أوروبية هم: النمسا- بلجيكا- بلغاريا- كرواتيا- قبرص- جمهورية التشيك- الدانمارك- إستونيا- فنلندا- فرنسا- المانجا- اليونان- المجر- أيرلندا- إيطاليا- لاتفيا- ليتوانيا- لوكسمبورج- مالطا- هولندا- بولندا- البرتغال- رومانيا- سلوفاكيا- سلوفينيا- إسبانيا- السويد.

- السلع التي تتمتع بالإعفاءات المقررة: تغطى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية التجارة في السلع الصناعية والسلع الزراعية الطازجة والسلع الزراعية المصنعة، وتختلف الإعفاءات المقررة بحسب طبيعة السلعة (صناعية، أو زراعية، أو زراعية مصنعة) وذلك على النحو الآتي:

- بالنسبة للسلع الصناعية، يتم تحرير التجارة في هذه السلع بين الطرفين من كافة القيود الكمية والتعريفة الجمركية بموجب جداول سلعية وزمنية. وفى هذا الإطار تعفى الصادرات الصناعية المصرية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، بينما تعفى صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مصر من السلع الصناعية بحسب برنامج زمني على النحو التالي: بالنسبة للسلع المدرجة في القائمة الأولى، وتضم السلع الرأسمالية والآلات وبعض المكونات والخامات ومدخلات الإنتاج التي تتراوح الرسوم الجمركية عليها بين 1-5%، تلغى الرسوم الجمركية عليها تدريجيًا خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بواقع تخفيض 25% وقت بدء التنفيذ، ثم 25% سنويًا بعد ذلك. وبالنسبة للسلع المدرجة في القائمة الثانية، وتضم سلعًا وسيطة ومستلزمات إنتاج وبعض السلع الاستثمارية التي لم تشملها القائمة الأولى وتتراوح الرسوم الجمركية عليها بين 3-5%، يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسبة 10% بعد مرور ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ثم بنسبة 15% سنويًا لمدة ست سنوات حتى يتم إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل بعد مرور سبع سنوات تالية. أما بالنسبة للسلع المدرجة في القائمة الثالثة، والتي تضم الغالبية العظمى من السلع الاستهلاكية الصناعية التي لم تشملها القائمتين السابقتين، فيتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسبة 5% بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ثم بنسبة 5% في السنة التالية، ثم بنسبة 15% لمدة ست سنوات. وبالنسبة للقائمة الرابعة والأخيرة والتي تضم بصفة أساسية السيارات، فيتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسبة 10% سنويًا بعد مرور ست سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويتم تحريرها من الرسوم الجمركية بعد مضى 15 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- بالنسبة للواردات الزراعية: تنص الاتفاقية على قيام مصر بخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات بعض المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبي (مثال ذلك: اللحوم ومنتجات الألبان، وبعض الخضر والفاكهة). مع إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها بالنسبة لمنتجات معينة في حدود الحصص التعريفية المتفق عليها.

- وبالنسبة للسلع الزراعية المصنعة: تنص الاتفاقية على تحرير جزئي محدود للسلع الزراعية المصنعة المصدرة من مصر إلى الاتحاد الأوروبي وفقًا لثلاث قوائم (سلع لا تنتجها مصر ويتبادل الجانبان إلغاء الرسوم الجمركية عليها-سلع يلغي الاتحاد الأوروبي الرسوم على المكون الصناعي فيها-سلع تلغى الرسوم على المكون الصناعي و30% من رسوم المكون الزراعي). في المقابل، ثمة ترتيبات تطبق على صادرات الاتحاد الأوروبي لمصر من السلع الزراعية المصنعة، وتنقسم إلى ثلاث قوائم هي: القائمة الأولى: تضم سلعًا يتم، بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المفروضة على واردات مصر منها من الاتحاد الأوروبي. القائمة الثانية: تضم سلعًا تخضع الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المفروضة على واردات مصر منها من الاتحاد الأوروبي إلى التخفيضات التالية: (5% من الرسوم الأساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و10% من الرسوم الأساسية بعد ثلاثة أعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و15% من الرسوم الأساسية بعد أربع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ). وبالنسبة للقائمة الثالثة: فتضم سلعًا تخضع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على واردات مصر منها من الاتحاد الأوروبي إلى التخفيضات التالية: (5% من الرسوم الأساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، 10% من الرسوم الأساسية بعد 3 أعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و25% من الرسوم الأساسية بعد أربع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ).

- المزايا التي تمنحها الاتفاقية: تتيح الاتفاقية لمصر العديد من المزايا التي يمكن بيانها فيما يأتي:

- في المجال التجاري: بالنسبة للسلع الصناعية: زيادة حجم الصادرات المصنعة إلى الأسواق الأوروبية، نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل، وكذلك كافة القيود الكمية اعتبارًا من 2004/1/1. علاوة على الإفادة من الإلغاء المبكر لنظام الحصص على الصادرات المصنعة المصرية من منتجات صناعة الغزل والنسيج دون الانتظار لموعد إلغاء القيود بموجب اتفاق المنسوجات والملابس في إطار منظمة التجارة العالمية والذي كان مقررًا له 1 من يناير 2005، وقبل إلغاء الحصص على صادرات الدول الأخرى خاصة الآسيوية. وبالنسبة للسلع الزراعية الطازجة والزراعية المصنعة هناك العديد من المزايا (مثال ذلك: توسيع قائمة السلع الزراعية التي يمكن تصديرها للاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 100 سلعة مقارنة بنحو 25 سلعة فقط في اتفاق 1977-الحصول على حصص لتصدير سلع زراعية جديدة لم تتمتع من قبل بأي حصص أو مزايا تجارية تفضيلية عند تصديرها لبلدان الاتحاد الأوروبي مثل المولاس والزهور والفراولة والمانجو والجوافة والبلح والبصل والثوم المجفف والباذنجان والعصائر والزيوت النباتية والبطاطا والفول السوداني- تخفيض مستوى أسعار الدخول لبعض المنتجات المصرية- فضلاً عن مد مواسم التصدير لبعض السلع الزراعية- مضاعفة حصص التصدير للعديد من السلع الزراعية التصديرية الرئيسة التي تصدرها مصر لتبلغ 230% للبطاطس و769% للبرتقال و166% للفاصوليا- خفض الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الكميات الزائدة عن الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية "تخفض إلى 3% في حالة البطاطس"- زيادة حصص التصدير من أغلب الصادرات الزراعية بنسبة 3% سنويًا والتفاوض كل 3 سنوات لزيادتها- تتيح الاتفاقية مزيدًا من تحرير تجارة السلع الزراعية المصنعة بإلغاء رسم المكون الصناعي على بعض السلع وعلى 30% من المكون الزراعي على سلع أخرى، فضلاً عن الحصول على حصة معفاة تمامًا من أي رسوم على ألف طن من المربى المصرية).

- برامج تحديث الاقتصاد المصري ودعم قدراته: بموجب الاتفاقية يمكن للجانب المصري الحصول على منح تبلغ 670 مليون يورو، منها منحة تبلغ قيمتها 250 مليون يورو لتحديث قطاع الصناعة، بالإضافة إلى تمويل برامج إصلاح قطاعي الصحة بقيمة 110 مليون يورو، والتعليم بقيمة 100 مليون يورو، والصندوق الاجتماعي للتنمية بقيمة 155 مليون يورو، وبرنامج تحديث القطاع الخاص بقيمة 55 مليون يورو.

- في مجال الاستثمار: تتيح الاتفاقية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاتحاد الأوروبي، حيث تنص بعض بنودها على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الجانبين بهدف تشجيع الاستثمار.

- **القطاعات المعنية:** الصناعات الغذائية، والزراعة واستصلاح الأراضي، والغزل والنسيج.

ب. **التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي:**

سجلت الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي نحو 1.5 مليار دولار كمتوسط للأعوام الثلاثة السابقة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (2001-2003)، بينما سجلت الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي نحو 3395.3 مليون دولار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات التجارة الخارجية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي إلى أن الفترات التالية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، شهدت زيادة في كلٍ من صادرات وواردات مصر في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي. فبالنسبة للصادرات، ارتفعت قيمتها من نحو 1.5 مليار دولار كمتوسط للأعوام الثلاثة السابقة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (2001-2003) لتبلغ نحو 13.9 مليار دولار كمتوسط للفترة (2022-2024). إلا أن ذلك قد صُوحب بتراجع طفيف في نسبة هذه الصادرات/جملة الصادرات المصرية بين فترتي المقارنة من نحو 30.1% إلى 29.7%. وفى وضع مماثل، ارتفعت الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي من 3.4 مليار دولار كمتوسط للفترة (2001-2003)

إلى 20.3 مليار دولار كمتوسط للفترة (2022-2024)، لكن نسبة هذه الواردات/إجمالي الواردات المصرية انخفضت بشكل أكبر، مقارنة بالصادرات، فانخفضت بنحو 5.9 نقطة مئوية بين فترتي المقارنة مسجلة نحو 22.3% في المتوسط للفترة (2022-2024). وفيما يتعلق بالميزان التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي، ففي ضوء بيانات التجارة الخارجية بين الجانبين يشهد الميزان التجاري عجزًا دائمًا في غير صالح مصر. وقد سجل هذا الميزان عجزًا قدره نحو 6.4 مليار دولار كمتوسط للفترة (2022-2024) مقابل 1.9 مليار دولار في المتوسط للفترة الأولى (2001-2003) (trademap, 2025). وإجمالاً، يمكن القول إن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد تمثل رافدًا مهمًا للتجارة الخارجية المصرية.

وبالنسبة لأهم عشر سلع صدرتها مصر إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2024، فهي: الوقود المعدني والزيوت المعدنية، والأسمدة، والآلات والتجهيزات الكهربائية، والبلاستيك والمواد المصنوعة منه، والحديد والصلب، والنباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران، والألومنيوم والمواد المصنوعة منه، والبذور والفواكه الزيتية، والفواكه الصالحة للأكل والمكسرات والحمضيات والبطيخ، ومستحضرات الخضراوات والفواكه والمكسرات والأجزاء الأخرى من النباتات. وتمثل هذه المجموعة من السلع مجتمعة ما نسبته 77.2%من إجمالي الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي في نفس العام. (trademap, 2025)

أما بالنسبة لأهم عشر سلع استوردتها مصر من الاتحاد الأوروبي في عام 2024، فهي: الوقود المعدني والزيوت المعدنية، والعربات غير عربات القطارات والقاطرات، والمنتجات الصيدلانية، والحديد والصلب، والآلات والتجهيزات الكهربائية، الخشب والمواد الخشبية، والبلاستيك والمواد المصنوعة منه، والحبوب، والورق والكرتون والمواد المصنوعة منه. وتمثل هذه المجموعة من السلع مجتمعة ما نسبته 67.5%من جملة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي في نفس العام. (trademap, 2025)

4-1-2 اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية المتوسطية (أغادير)

أ. <u>حقائق أساسية عن الاتفاقية</u> (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2025):

- في ضوء سعي الدول العربية المتوسطية إلى تعزيز التبادل التجاري وُقعت اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر (اتفاقية أغادير) بين هذه الدول في الرباط في 25 من فبراير 2004، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 2007/3/26. تهدف اتفاقية أغادير إلى إيجاد منطقة تجارة حرة بين الدول الأطراف، وزيادة التبادل التجاري البيني من ناحية، ومع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. كما تهدف إلى زيادة التكامل الصناعي بين الدول العربية المتوسطية من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأور ومتوسطية وتحقيق مبدأ تراكم المنشأ، بما يعزز من قدرة الدول الأعضاء التصديرية على النفاذ إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، ويشجع على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية. وتنص الاتفاقية (عطا، مريم عوض، 2020) على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وفيما يتعلق بالخدمات فتلتزم الدول الأعضاء بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، وبذلك تعد اتفاقية أغادير اتفاقية تجارية عربية هدفها على المدى الطويل تيسير الطريق لبناء سوق عربية مشتركة، وعلى المدى القريب إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول الأطراف.
- تضم الاتفاقية أربعة دول هي مصر- المغرب- تونس- الأردن.

- **<u>مزايا الاتفاقية:</u>**

– تطبيق قواعد المنشأ التراكمي، مما يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ودعمه فيما بين الدول الأعضاء.

– تعد الاتفاقية بمثابة خطوة نحو إقامة سوق عربية مشتركة.

- يتيح إعلان أغادير استفادة أكبر من اتساع أسواق الاتحاد الأوروبي بعد انضمام عشرة دول جديدة إلى عضويته.
- إن إعلان أغادير من شانه أن يعمل على تنمية التبادل التجاري بين مصر والدول العربية الموقعة له في ظل ضآلة حجم التجارة البينية بين الدول العربية والذي لا يزيد على 10% من إجمالي تجارتها الكلية.
- تعالج الاتفاقية العديد من القضايا المهمة مثل الأنظمة الجمركية، وقواعد المنشأ، والمشتريات الحكومية، والمعاملات المالية، والإجراءات الوقائية، والصناعات الوليدة، والدعم والإغراق والملكية الفكرية، والمواصفات القياسية، وتأسيس آلية لفض المنازعات. وتعد قواعد المنشأ من أهم البنود الواردة في اتفاق أغادير؛ نظرًا لدورها المتوقع في زيادة قدرة منتجات الدول الأعضاء على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، علاوة على دورها في زيادة التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء.
  - القطاعات المعنية: صناعات متنوعة- صناعة السيارات.

ب. التبادل التجاري بين مصر وتجمع أغادير:

تشير بيانات التجارة الخارجية إلى أن صادرات مصر إلى دول اتفاقية أغادير سجلت نحو 370 مليون دولار في عام 2006 (العام السابق على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ) تمثل نحو 3% من جملة الصادرات المصرية في نفس العام، ارتفعت هذه الصادرات سنويًا لتصل إلى 2157 مليون دولار في عام 2024، وبما يمثل 5% من إجمالي الصادرات المصرية في نفس العام. أما بالنسبة للواردات فيلاحظ ارتفاعها أيضًا بين عامي المقارنة؛ فارتفعت من نحو 129 مليون دولار في عام 2006 إلى 352 مليون دولار في عام 2024، إلا أن ذلك صُوحب بتراجع نسبة الواردات إلى دول أغادير/إجمالي الصادرات المصرية بنحو 0.2 نقطة مئوية مسجلة 0.4% فقط في العام الأخير. ومن ثم يمكن القول إن التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية أغادير هو في صالح مصر، إلا أنه لا يمثل وزنًا نسبيًا كبيرًا، وبخاصة على جانب الصادرات المصرية؛ ففي عام 2024، كمثال، بلغت صادرات مصر إلى المغرب وتونس والأردن ما نسبته 1.6%، و1.8%، و3.3% من إجمالي واردات هذه الدول على الترتيب في نفس العام.(trademap, 2025)

وبالنسبة لأهم خمس سلع محل التبادل التجاري بين مصر ودول أغادير في عام 2024 فبيانها على النحو الآتي: بالنسبة لأهم السلع المصرية المصدرة من مصر لكل دولة من دول أغادير (المغرب): البلاستيك والمواد المصنوعة منه، والدهون الحيوانية والنباتية والزيوت، والآلات، والتجهيزات الكهربائية، والألومنيوم والمواد المصنوعة منه. (تونس): المواد الكيميائية غير العضوية والمركبات العضوية وغير العضوية والمعادن الثمينة، والقطن، والسكر والحلويات، والفواكه الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران. (الأردن): الوقود المعدني والزيوت المعدنية، ومستحضرات الخضراوات والفواكه، والمكسرات والأجزاء الأخرى من النباتات، والدهون الحيوانية والنباتية والزيوت، ومنتجات الألبان وبيض الطيور والعسل الطبيعي.

وبالنسبة لأهم خمس سلع مستوردة من كل دولة من دول أغادير فبيانها على النحو الآتي: (المغرب): المستحضرات الصالحة للأكل، ومحضرات اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى، والحديد والصلب، والآلات والتجهيزات الكهربائية، والبلاستيك والمواد المصنوعة منه. (تونس): الآلات والتجهيزات الكهربائية، والمواد الكيميائية غير العضوية والمركبات العضوية، وغير العضوية والمعادن الثمينة، والحديد والصلب، والبذور والفواكه الزيتية. (الأردن): الأسمدة، والتبغ وبدائله المصنعة، والمنتجات الصيدلانية، والبلاستيك والمواد المصنوعة منه.

5-1-2 اتفاقية رابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)

أ. <u>حقائق أساسية عن الاتفاقية</u> (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2025):

- وقعت الدول الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) وهي أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا اتفاقية تجارة حرة مع مصر في 2007/1/27. وفى 2007/8/1، دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من أجل دعم وزيادة التجارة الثنائية بين مصر ودول اتفاقية (الإفتا)، وكذلك تعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة الأور ومتوسطي من خلال تحرير التجارة في المنتجات الصناعية والزراعية المصنعة. وبموجب الاتفاقية، يتم تحرير الصادرات المصرية من المنتجات الصناعية، وتخفيض التعريفة الجمركية المصرية تدريجيًا على الواردات الصناعية من دول الإفتا حتى يناير 2020 عندما يتم إلغاء الرسوم الجمركية على جميع المنتجات الصناعية تمامًا.
- تضم الاتفاقية خمس دول هي: مصر- أيسلندا- النرويج- سويسرا- ليختنشتاين.
- **<u>مزايا الاتفاقية</u>**:

– دعم وزيادة التجارة الثنائية بين مصر ودول اتفاقية (الإفتا).

– تعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة الأور ومتوسطي من خلال تحرير التجارة في المنتجات الصناعية والزراعية المصنعة.

- القطاعات المعنية: الزراعة واستصلاح الأراضي- الغزل والنسيج- الصناعات الدوائية والطبية- خدمات متنوعة.

ب. <u>التبادل التجاري بين مصر وتجمع إفتا:</u>

بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى دول إفتا في عام 2006 (العام السابق على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ) نحو 81 ألف دولار لأيسلندا و37.1 مليون دولار للنرويج و242.2 مليون دولار لسويسرا. وبمقارنة الأرقام سالفة الذكر بصادرات مصر إلى هذه الدول في عام 2024، يلاحظ أن صادرات مصر إلى سويسرا، قد ارتفعت بينما تراجعت في حالة النرويج وأيسلندا، وسجلت الصادرات المصرية إلى هذه الدول الثلاث في هذا العام على الترتيب نحو: 1.2 مليار دولار، و16.1 مليون دولار، و76 ألف دولار على التوالي. وبالنسبة للواردات المصرية من هذه الدول، ارتفعت بين عامي المقارنة لتسجل 16.7 مليون دولار في حالة أيسلندا (مقابل 409 ألف دولار فقط في عام 2006) و251.4 مليون دولار في حالة النرويج (مقابل 15.7 مليون دولار في عام 2006) و1 مليار دولار في حالة سويسرا (مقابل 88.1 مليون دولار في عام 2006). ومن ثم يمكن القول إنه بصفة عامة يعاني ميزان التجارة مع هذه الدول عجزًا في معظم الأحيان(trademap, 2025).

وفيما يتعلق بأهم السلع محل التبادل التجاري بين مصر وهذه الدول، تبين بمراجعة بيانات التجارة الخارجية في عام 2024، كمثال، أن أهم مجموعتين سلعتين تصديريتين لمصر إلى أيسلندا هما إكسسوارات الزينة والمواد المحبوكة والكروشيه، ومواد نسيجية أخرى وملابس دافئة ومواد نسيجية للتدفئة والستائر. وبالنسبة للنرويج فكانت أهم مجموعتين سلعتين تصديريتين هما المخلفات والعوادم من الصناعات الغذائية والعلف الحيواني المحضر، والفواكه الصالحة للأكل والمكسرات والحمضيات والبطيخ. أما بالنسبة لسويسرا فكانت أهم مجموعتين سلعتين تصديريتين هما اللآلئ الطبيعية والزراعية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، والحديد والصلب.

على الجانب الآخر، فإن أهم مجموعتين سلعتين استوردتهما مصر من هذه الدول في عام 2024 كانتا على النحو التالي: من أيسلندا (الأسماك والقشريات، والدهون الحيوانية والنباتية والزيوت، ومن النرويج (الأسماك والقشريات، ومكونات المفاعلات النووية)، ومن سويسرا (المنتجات الصيدلانية، ومكونات المفاعلات النووية).

وإجمالًا يمكن القول إن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول إفتا لا يزال متواضعًا؛ حيث تمثل صادرات مصر إلى هذه الدول ما نسبته 2.8% فقط من إجمالي صادراتها في عام 2024، وتمثل واردات مصر من هذه الدول نحو 1.3%

من إجمالي وارداتها في نفس العام. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2025) وبالتركيز على جانب الصادرات المصرية، يلاحظ أنها قياسًا بحجم واردات كل دولة من هذه الدول لا تزال تمثل نسبة ضئيلة؛ فالصادرات المصرية إلى كل من أيسلندا والنرويج وسويسرا في عام 2024 تشكل ما نسبته 0.0007%، و0.016%، و0.3% من جملة واردات كل دولة من هذه الدول على الترتيب في نفس العام. (trademap, 2025)

6-1-2 اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركوسور)

أ. <u>حقائق أساسية عن الاتفاقية</u> (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2025):

- في إطار سعي كلٍ من الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروجواي ومصر لتقوية العلاقات وتعزيز التجارة البينية فيما بينها، وتوفير شروط وآليات التفاوض لإقامة منطقة تجارة حرة في إطار التوافق مع قواعد وضوابط منظمة التجارة العالمية، وقعت هذه الدول على هذه الاتفاقية في 2010/7/15 ودخلت حيز التنفيذ في 2017/9/1.
- تشمل الاتفاقية خمس دول هي: مصر- الأرجنتين- البرازيل- باراجواي- أوروجواي.
- مزايا الاتفاقية:

– توفر الاتفاقية امتيازات تفضيلية للصادرات المصرية للدخول إلى أسواق أمريكا اللاتينية، كما تتيح خفض تكلفة الواردات المصرية من هذه الدول (مثال ذلك: السكر واللحوم وزيت الصويا).

– تهدف اتفاقية التجارة الحرة إلى خفض الرسوم الجمركية بأكثر من 90٪ بين مصر ودول الميركوسور، وإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الزراعية. إلى جانب إيجاد حلول لقضايا قواعد المنشأ، والضمانات التفضيلية، وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والخدمات وغيرها.

- القطاعات المعنية: الزراعة واستصلاح الأراضي- الصناعات الغذائية- الغزل والنسيج- صناعة السيارات- الصناعات الخشبية- الأثاث- التعدين.

ب. <u>التبادل التجاري بين مصر وتجمع الميركسور:</u>

تشير بيانات التجارة الخارجية بين مصر ودول الميركسور إلى تحقيق الميزان التجاري عجزًا دائمًا في غير صالح مصر؛ ففي عام 2024 كمثال، بلغت نسبة صادرات مصر إلى هذه المجموعة من الدول نحو 2.2% من جملة صادراتها، بينما بلغت نسبة واردات مصر من نفس المجموعة من الدول نحو 5.4% من إجمالي وارداتها (TradeMap, 2025). ليس هذا فحسب، بل إن صادرات مصر إلى دول الميركسور في نفس العام لم تمثل سوى 0.24% فقط من إجمالي واردات هذه الدول مجتمعة في نفس العام (trademap, 2025). وتجدر الإشارة إلى ارتفاع الصادرات المصرية إلى دول الميركسور من 113.7 مليون دولار فقط في عام 2016 (العام السابق على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ) إلى 909.9 مليون دولار في عام 2024. علاوة على ذلك، ارتفعت الواردات المصرية من هذه الدول بين عامي المقارنة لتسجل 4.8 مليار دولار في عام 2024 مقابل 4.2 مليار دولار في عام 2016 (trademap, 2025).

وبالنسبة لأهم السلع المصرية المصدرة إلى دول الميركسور، تشير البيانات إلى أن أهم خمس سلع في عام 2024 هي: الأسمدة، والحديد والصلب، والبلاستيك والمواد المصنوعة منه، ومستحضرات الخضراوات والفواكه والمكسرات والأجزاء الأخرى من النباتات، والفواكه الصالحة للأكل والمكسرات والحمضيات والبطيخ. بينما جاءت أهم خمس سلع مستوردة من هذه الدول في نفس العام على النحو التالي: الحبوب، والسكر والحلويات، والمعادن النفيسة، والبذور والفواكه الزيتية، واللحوم وبقاياها الصالحة للأكل.

2-1-7 منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA)

أ. <u>حقائق أساسية عن الاتفاقية</u> (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2025):

تم توقيع هذه الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ في 21 من مارس 2021. وتعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم؛ حيث تضم 55 دولة من دول الاتحاد الأفريقي بجانب 8 مجموعات اقتصادية إقليمية. وتأتي هذه المنطقة باعتبارها أحد المشروعات الرئيسة لأجندة 2063 التي تعد بمثابة استراتيجية تنموية طويلة الأجل للاتحاد الأفريقي، تستهدف تحويل القارة إلى قوة عالمية. وعلى صعيد تسهيل التبادل التجاري، تهدف الاتفاقية إلى تمكين التدفق الحر للسلع والخدمات عبر القارة وتعزيز الوضع التجاري لأفريقيا في السوق العالمية، وإنشاء سوق قاري واحد يبلغ عدد سكانه نحو 1.3 مليار نسمة، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نحو 3.4 تريليون دولار أمريكي. وتشير التقديرات إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديها القدرة على تعزيز التجارة البينية الأفريقية بنسبة 52.3% عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد، ومضاعفة هذه التجارة إذا تم تخفيض الحواجز غير الجمركية أيضًا. ومن المتوقع أن توسع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حجم الاقتصاد الأفريقي إلى 29 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2050 (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2025).

ب. التبادل التجاري بين مصر ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

أخذًا في الاعتبار أن مصر تعد أحد أكبر الاقتصادات في القارة الأفريقية، تشير التقديرات إلى أن عضوية مصر في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكنها أن تترجم إلى نمو إضافي. وعلى صعيد التجارة، شهد حجم التجارة بين مصر وبقية دول القارة نموًا مطردًا؛ فارتفع حجم التجارة بنسبة 11.4% في عام 2023 ليصل إلى 8.3 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 4.3% من إجمالي التجارة البينية الأفريقية، وفقًا لتقرير صادر عن البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لعام 2024 (Cochrane, 2025).

2-2 تحليل الاتفاقيات التجارية والزراعية بين مصر ومجموعة دول بريكس

2-2-1 الاتفاقيات التجارية بين مصر ودول تجمع بريكس+

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق تجاري شامل لتجمع البريكس تفاصيله معلنة، يوضح ضوابط وآليات تيسير التجارة السلعية بين دول التجمع وبعضها. إلا أن ثمة اتفاقات تجارية بين مصر وبعض دول التجمع. هذه الاتفاقيات سابقة على انضمام مصر إلى التجمع. فعلى سبيل المثال، ثمة اتفاقيات تجارية (غير مباشرة) بين مصر وبعض دول التجمع (منها: البرازيل، والإمارات، والسعودية، وإثيوبيا) باعتبار هذه الدول أعضاء في تجمعات أخرى، وهو ما تم تناوله في الجزء السابق من البحث. علاوة على ذلك، هناك مساع متبادلة بين مصر ودولتي روسيا والصين تهدف إلى استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري، مما قد يقلل من الاعتماد على الدولار.

فبالنسبة للبرازيل، لا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية مباشرة بين مصر والبرازيل، على الرغم من أهمية العلاقات التجارية بينهما. وإنما تتم التجارة البينية بينهما وفق اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور. ذلك التجمع الذي يضم البرازيل، كعضو مؤسس، بالإضافة إلى الأرجنتين وأوروجواي وباراجواي. وتبدو أهمية هذا التجمع (قناوي، 2023) للصادرات المصرية إذا أخذنا في الاعتبار كونه أحد أهم التجمعات الاقتصادية في الدول النامية نظرًا إلى ما يمثله كمدخل لسوق أمريكا اللاتينية ذات الحجم الاستهلاكي الكبير .علاوة على توجه هذا التجمع إلى عقد المزيد من الاتفاقيات والترتيبات التجارية مع الاتحاد الأوروبي وكذلك الاتفاقيات الثنائية مع عديد من دول العالم. وتمثل هذه الاتفاقية الإطار الأساسي للعلاقات التجارية بين مصر والبرازيل.

كذلك الحال بالنسبة لإثيوبيا، لا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية مباشرة بين مصر وإثيوبيا، وإنما تتم التجارة البينية بينهما وفق اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، والتي سبق تناولها في الجزء السابق من البحث.

ومثلما هو الحال مع البرازيل وإثيوبيا، لا توجد اتفاقية تجارة ثنائية بين مصر والسعودية أو بينها وبين الإمارات. لكن التبادل التجاري بين مصر وهاتين الدولتين يتم في إطار اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي سبق تناولها في الجزء السابق من البحث.

2-2-2 الاتفاقيات الزراعية بين مصرودول تجمع بريكس+

وبالنسبة للاتفاقيات الزراعية بين مصر وتجمع بريكس+، وكما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات التجارية لا توجد اتفاقية معلنة وشاملة بشأن التبادل التجاري في السلع الزراعية بين دول التجمع. وإنما يتم التبادل في السلع الزراعية بين مصر ودول التجمع في إطار ما تضمنته الاتفاقيات السابقة على انضمام مصر إلى التجمع، والتي تعد مصر وهذه الدول طرفًا فيها.

ففيما يتعلق بالتبادل في السلع الزراعية بين مصر والبرازيل، فيتم في إطار بنود اتفاقية الميركسور، كما سبق بيانها في الجزء السابق من البحث. حيث تنص هذه الاتفاقية على منح امتيازات تفضيلية للصادرات المصرية للدخول إلى أسواق أمريكا اللاتينية، كما تتيح خفض تكلفة الواردات المصرية من هذه الدول (مثال ذلك: السكر واللحوم وزيت الصويا). علاوة على ذلك، تقوم الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الزراعية. ويعد قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات المشمولة بالاتفاقية. وفى عام 2024(Planalto, 2025)، وقعت مصر والبرازيل بروتوكولاً يركز على تعزيز الشركات في مجال الزراعة فضلاً عن تعزيز الشراكات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفيما يتعلق بالشق الزراعي، تستهدف هذه الاتفاقية تسهيل نفاذ صادرات اللحوم البرازيلية إلى مصر، بالاعتماد على آلية التسجيل المسبق للشحنات. فمصر واحدة من أكبر ست دول في العالم مستوردة للحوم البقر البرازيلية، كما تتصدر قائمة الدول المستوردة للدواجن من البرازيل.

وبالنسبة للتبادل في السلع الزراعية بين مصر والسعودية فيتم في ضوء اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. فبموجب هذه الاتفاقية تعفى السلع الزراعية والحيوانية من التعريفات الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، سواءً في شكلها الأولي أو بعد إجراء تغييرات عليها بما يجعلها صالحة للاستهلاك (جامعة الدول العربية، 2021).

كذلك الحال، بالنسبة للإمارات، يتم التبادل في السلع الزراعية بين مصر وبينها في ضوء الاتفاقية سالفة الذكر. علاوة على ذلك، ففي أغسطس 2023، تم توقيع اتفاقية بين وزارة التعاون الدولي المصرية وشركة الظاهرة القابضة الإماراتية (المدعومة من ADQ) لتوريد إمدادات قمح إلى مصر بقيمة 500 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى الاستحواذ التدريجي على أراضٍ في توشكى وشرق العوينات (ما يصل إلى 500,000 فدان/210,000 هكتار). هذا وتستند الاتفاقية إلى مشروعات القمح الصحراوي التي أطلقتها شركتا الظاهرة وجنان عام 2014. ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الاتفاقية تضمن بيع 80% من الإنتاج محليًا، مع التركيز على زراعة القمح بكفاءة عالية في استهلاك المياه؛ وتشمل كذلك تدريب المزارعين المصريين على الزراعة الدقيقة(GRAIN, 2025).

وبالنسبة لروسيا، فثمة اتفاقية للشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي وقعت في 2018. وتعزز هذه الاتفاقية التبادل التجاري للمنتجات الزراعية، ونقل التكنولوجيا، والمشروعات المشتركة، مما يسهل صادرات روسيا من القمح وزيت عباد الشمس إلى مصر من ناحية، وصادرات مصر من الحمضيات، والبطاطس، والبصل، والعنب إلى روسيا من ناحية أخرى. كما تدعم هذه الاتفاقية مذكرة التفاهم الموقعة عام 2016 حول التعاون الاستثماري بين صندوق الاستثمار المباشر

الروسي والبنك الوطني المصري لدعم المشروعات الزراعية الصناعية بشكل أكبر(Al-Hamati, 2022) . وفى عام 2024، وقعت مصر وروسيا اتفاقية توريد القمح. والتي بموجبها تستورد مصر من روسيا ملايين الأطنان سنويًا من القمح بما يعزز الاحتياطي الاستراتيجي للقمح في مصر. وجاءت هذه الاتفاقية بعد أن حصلت الهيئة العامة للسلع التموينية المصرية (GASC) مؤخرًا على عقد تاريخي لشراء 3.12 مليون طن من القمح، كواحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم (millingmea, 2025).

وفيما يتعلق بالتعاون الزراعي بين مصر والهند. فقد وقعت مصر والهند مذكرة تفاهم حول التعاون في المجالات الزراعية والقطاعات المرتبطة بها في عام 2018. تنص هذه المذكرة على التعاون في مجالات المحاصيل الزراعية، ومجالات الري وإدارة المياه، ويتم بموجبها التعاون في مجال البحوث الزراعية بين المركز الهندي للبحوث الزراعية (ICAR) ومركز البحوث الزراعية في مصر. أما التعاون في مجال "العلوم والتكنولوجيا" فيتم من خلال برامج تنفيذية يتم تجديدها كل عامين. فضلاً عن برنامج تعاون علمي بين المجلس الهندي للبحوث العلمية والصناعية (CSIR) والمركز القومي للبحوث (NRC) في مصر. وفى عام 2023، تم توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي عززت مذكرة التفاهم المشار إليها أعلاه لعام 2018، من خلال التركيز على نقل التكنولوجيا، والمشروعات المشتركة في مجال التصنيع الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي. كما تُعزز تطبيق الخبرة الهندية في الأصناف عالية الغلة والزراعة الدقيقة في مصر، إلى جانب تعزيز سلاسل القيمة المصرية للزيتون والحمضيات. (Siddiqui, 2023).

وعلى صعيد التعاون الزراعي بين مصر والصين. فإن أبرز هذه الاتفاقيات هو إطار التعاون الزراعي لمبادرة الحزام والطريق الذي انبثق من إطلاق المبادرة ذاتها في عام 2013. بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة الشاملة التي وقعتها مصر مع الصين في عام 2014. وفى إطار تعزيز التعاون الزراعي بين الدولتين، تبرز الاستثمارات الصينية في مجال الأعلاف والدواجن بمصر. فضلاً عن المزرعة التجريبية الصينية المصرية للشرق الأوسط، التي تعتمد على استخدام الأراضي المالحة والقلوية، والري الموفر للمياه. وتعزيز الصناعات الزراعية في مصر، كما تمثل هذه المزرعة مركزًا إقليميًا لتدريب الفنيين. (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, n.d.).

وبالانتقال إلى التعاون الزراعي بين مصر وإندونيسيا، فمن أبرز جهود التعاون مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في 17 من مارس لعام 2023 بين مجموعة الدول الثماني النامية والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) بشأن الزراعة والأمن الغذائي في نواكشوط بموريتانيا. وفى أكتوبر 2023 وقعت خطة العمل المشتركة في الدوحة، وتغطي الخطة التنفيذية الفترة 2024-2026. وفى هذا السياق، تم وَضْع إطارٍ للعمل يغطي اثني عشر برنامجًا تشمل تحسين إنتاج المحاصيل، ونقل تقنيات الري، وتربية الماشية، وتجهيز الأغذية، وبناء القدرات في مجال الزراعة المستدامة. وتتشارك مصر وإندونيسيا، بصفتهما عضوين في مجموعة الدول الثماني النامية، في مشروعات مشتركة عديدة (مثل معالجة زيت النخيل، وتخزين الحبوب) (Developing Eight Organization for Economic Cooperation, 2023).

وفيما يتعلق بالتعاون الزراعي بين مصر وإيران. تجدر الإشارة إلى أنه بعد انضمام مصر إلى مجموعة البريكس في يناير 2024. عقدت مجموعة العمل الزراعية الاستشارية اجتماعها الأول في فبراير 2025، برئاسة البرازيل، لتبني على ما انتهى إليه الاجتماع الرابع عشر لوزراء زراعة دول البريكس (28 من يونيو/حزيران 2024، موسكو)، وتمدد خطة التعاون للفترة 2021-2024 إلى الفترة 2025-2028. وفى هذا الإطار تم التركيز على الأمن الغذائي العالمي، والإنتاج المستدام، وتحديث النظم المائية. تشمل أوجه التعاون بين مصر وإيران تبادل أفضل الممارسات (مثل توسع مصر في زراعة القمح، وخبرة إيران في مجال الأسمدة). وتغطي خطة العمل 2025-2028، المُعتمدة في الاجتماع الوزاري الخامس عشر، الأولوية للصمود في مواجهة التضخم وأزمات المناخ. وتتيح عضوية البريكس لكل من مصر وإيران التعاون مباشرة دون الحاجة إلى قنوات غير مباشرة (Samir, 2024).

الفصل الثالث

الهيكل الجغرافي والسلعي للتجارة الزراعية بين مصر ودول تجمع بريكس

1-3 صادرات وواردات مصر الزراعية والغذائية مع تجمع بريكس طبقًا للمجموعات السلعية الرئيسة للفترة 2020-2024

يُعد تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الزراعية من أهم الأدوات في التعرف على نمط التخصص التجاري لما يوفره من مؤشرات دقيقة حول درجة الاعتماد على الأسواق الخارجية، ومدى تنوع الشركاء التجاريين. وتكتسب دراسة الأهمية النسبية لصادرات وواردات مصر الزراعية والغذائية أهمية خاصة في ضوء التحولات المتسارعة في النظام التجاري الدولي، وبروز تكتلات اقتصادية كبرى، وعلى رأسها تجمع دول بريكس، باعتباره أحد المحاور المؤثرة في حركة التجارة العالمية للسلع الزراعية والغذائية.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل الأهمية النسبية لصادرات وواردات مصر من المجموعات السلعية الرئيسية، مع التركيز على الوزن النسبي لدول تجمع بريكس داخل كل مجموعة سلعية، وذلك وفقًا للتصنيف السلعي المعتمد لدى مركز التجارة الدولي (ITC)، خلال متوسط الفترة (2020–2024).

ويوضح الجدول رقم (3-1) أن صادرات مصر من **الحيوانات الحية** بلغت في المتوسط نحو 36 مليون دولار خلال الفترة (2020–2024)، استحوذت دول تجمع بريكس على ما يقرب من 59% منها، بما يعادل نحو 21 مليون دولار، الأمر الذي يعكس اعتمادًا نسبيًا ملحوظًا على أسواق بريكس في هذا البند التصديري. في المقابل، بلغت واردات مصر من الحيوانات الحية نحو 491 مليون دولار، لم تمثل دول بريكس منها سوى نحو 14%، وهو ما يشير إلى تنوع مصادر الاستيراد نسبيًا في هذه المجموعة.

أما مجموعة **اللحوم ومخلفات اللحوم الصالحة للأكل**، فتُعد من أكثر المجموعات اعتمادًا على دول تجمع بريكس في جانب الواردات، حيث بلغ متوسط واردات مصر منها نحو 1.4 مليار دولار، استحوذت دول بريكس على نحو 80% منها بما يعادل 1.13 مليار دولار، بينما تمثل صادرات مصر من هذه المجموعة حجمًا هامشيًا للغاية، وهو ما يعكس فجوة واضحة في الميزان التجاري لصالح الواردات.

وفيما يتعلق بمجموعة **منتجات الألبان وبيض الطيور والعسل الطبيعي والمنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني**، فقد بلغت صادرات مصر منها نحو 249 مليون دولار في المتوسط، اتجه نحو 23% منها إلى أسواق دول بريكس. في المقابل، بلغت واردات مصر من هذه المجموعة نحو 722 مليون دولار، ولم تتجاوز مساهمة دول بريكس فيها نسبة 3%، بما يعكس محدودية دور هذا التكتل كمصدر رئيس لهذه السلع مقارنة بتكتلات وأسواق أخرى.

وبالنسبة لمجموعة **الخضروات الصالحة للأكل وبعض الجذور والدرنات**، سجلت صادرات مصر متوسطًا قدره 1.5 مليار دولار، استحوذت دول بريكس على نحو 24% منها، في حين بلغت الواردات من هذه المجموعة نحو 616 مليون دولار، لم تسهم دول بريكس فيها سوى بنحو 9%، وهو ما يشير إلى أن دور بريكس يتركز بصورة أكبر كسوق تصديري وليس كمصدر استيرادي في هذه المجموعة.

وعلى نفس المنوال، بلغت صادرات مصر من **الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل؛ وقشور الحمضيات أو البطيخ** نحو 2 مليار دولار في المتوسط، تم توجيه نحو 37% منها إلى دول تجمع بريكس بما يعادل 738 مليون دولار، بينما بلغت

الواردات المصرية من هذه المجموعة نحو 589 مليون دولار، لم تمثل دول بريكس منها سوى نحو 4%، وهو ما يعكس فرصًا تصديرية واعدة لمصر داخل هذا التكتل.

وفي مجموعة **القهوة والشاي والمتة والتوابل**، بلغ متوسط واردات مصر نحو 636 مليون دولار، استحوذت دول تجمع بريكس على نحو 34% منها، في حين بلغت صادرات مصر من هذه المجموعة نحو 82 مليون دولار، مثلت أسواق بريكس نحو 24% منها، بما يشير إلى وجود علاقات تجارية متبادلة، وإن كانت تميل لصالح الواردات.

وتُعد **الحبوب** من أهم المجموعات السلعية الاستيرادية لمصر، حيث بلغ متوسط وارداتها نحو 6.5 مليار دولار، وتكتسب دول تجمع بريكس أهمية استراتيجية في هذا السياق، إذ تمثل ما يقرب من نصف قيمة واردات مصر من الحبوب، في حين تظل صادرات مصر من هذه المجموعة محدودة للغاية، وهو ما يعكس الاعتماد الهيكلي على الخارج في توفير السلع الاستراتيجية الغذائية.

أما مجموعة **منتجات صناعة الطحن؛ الشعير؛ النشويات؛ الإينولين؛ جلوتين القمح**، فقد بلغت صادرات مصر منها نحو 330.5 مليون دولار، لم تتجاوز مساهمة دول بريكس فيها نسبة 1%، بينما بلغت واردات مصر من هذه المجموعة نحو 50 مليون دولار، استحوذت دول بريكس على نحو 13% منها، ما يشير إلى ضعف النفاذ التصديري المصري إلى أسواق بريكس في هذه المجموعة.

وفي مجموعة **البذور الزيتية والفواكه الزيتية**؛ الحبوب والبذور والفواكه المتنوعة ذات الاستخدامات الصناعية أو الطبية، بلغت واردات مصر نحو 2.6 مليار دولار، ساهمت دول بريكس بنحو 10% منها، في حين بلغت صادرات مصر نحو 475 مليون دولار، استحوذت دول بريكس على نحو 22% منها، وهو ما يعكس دورًا متوسط الأهمية للبريكس في جانبي التجارة.

كما تُعد مجموعة **الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية** من أكبر المجموعات الاستيرادية، حيث بلغ متوسط واردات مصر منها نحو 2.1 مليار دولار، استحوذت دول تجمع بريكس على نحو 65% منها، بينما بلغت صادرات مصر من هذه المجموعة نحو 352 مليون دولار، لم تتجاوز حصة دول بريكس منها نسبة 7%، بما يعكس اختلالًا واضحًا في الميزان التجاري لصالح الواردات من هذا التكتل.

وفي مجموعة **السكر والحلويات السكرية**، استحوذت دول تجمع بريكس على نحو 90% من واردات مصر، والتي بلغت نحو 648 مليون دولار، في حين بلغت صادرات مصر من هذه المجموعة نحو 454 مليون دولار، لم تمثل أسواق بريكس منها سوى نحو 6%، ما يشير إلى ضعف الاستفادة التصديرية من هذا التكتل في هذا البند.

أما بالنسبة لمجموعة **الكاكاو ومستحضرات الكاكاو**، فقد بلغت صادرات مصر منها نحو 175 مليون دولار، استحوذت دول تجمع بريكس على نحو 43% منها، بينما بلغت الواردات المصرية نحو 177 مليون دولار، مثلت أسواق بريكس نحو 11% منها.

وأخيرًا، تُعد دول تجمع بريكس من أهم موردي **القطن** لمصر، حيث استحوذت على نحو 44% من إجمالي واردات القطن، والتي بلغت في المتوسط نحو 737 مليون دولار خلال الفترة (2020–2024). وفي المقابل، بلغت صادرات القطن المصري نحو 521 مليون دولار، استحوذت أسواق دول تجمع بريكس على نحو 30% منها، وهو ما يعكس أهمية استراتيجية متبادلة في تجارة القطن بين مصر وهذا التكتل.

تشير نتائج التحليل إلى تباين واضح في درجة أهمية دول تجمع بريكس ضمن الهيكل السلعي للتجارة الزراعية والغذائية المصرية، حيث تبرز هذه الدول كمصدر رئيس للواردات في السلع الاستراتيجية كثيفة الاعتماد على الخارج مثل الحبوب، اللحوم، الزيوت، والسكر، في حين تمثل في بعض المجموعات الأخرى أسواقًا تصديرية واعدة للمنتجات المصرية، خاصة الفاكهة، الخضروات، القطن، والكاكاو. ويعكس هذا النمط الحاجة إلى تبني سياسات تجارية وزراعية

تستهدف تعظيم الإفادة من فرص النفاذ التصديري إلى أسواق بريكس، بالتوازي مع تقليل درجة الاعتماد الاستيرادي في السلع الغذائية الاستراتيجية، بما يدعم الأمن الغذائي ويُحسّن من كفاءة الميزان التجاري الزراعي المصري.

جدول (3-1)

الأهمية النسبية لصادرات وواردات مصر مع دول تجمع بريكس طبقًا للمجموعات السلعية الرئيسة للفترة 2020-2024. (مليون دولار)

البند	الصادرات متوسط الفترة 2020-2024		الواردات متوسط الفترة 2020-2024	
1- الحيوانات الحية	الصادرات	36,086	الواردات	490,961
	تجمع بريكس	21,164	تجمع بريكس	68,935
	%	59%	%	14%
2- اللحوم ومخلفات اللحوم الصالحة للأكل	الصادرات	6,845	الواردات	1,422,389
	تجمع بريكس	1,103	تجمع بريكس	1,133,348
	%	16%	%	80%
3- منتجات الألبان؛ بيض الطيور؛ العسل الطبيعي؛ المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني،	الصادرات	249,075	الواردات	722,663
	تجمع بريكس	56,581	تجمع بريكس	21,227
	%	23%	%	3%
4- خضراوات صالحة للأكل وبعض الجذور والدرنات	الصادرات	1,494,669	الواردات	616,373
	تجمع بريكس	351,740	تجمع بريكس	53,476
	%	24%	%	9%
5- فاكهة ومكسرات صالحة للأكل؛ قشر الحمضيات أو البطيخ	الصادرات	1,989,458	الواردات	589,332
	تجمع بريكس	737,688	تجمع بريكس	24,975
	%	37%	%	4%
6- القهوة والشاي والمتة والتوابل	الصادرات	82,095	الواردات	636,315
	تجمع بريكس	19,574	تجمع بريكس	215,097
	%	24%	%	34%
7- الحبوب	الصادرات	26,949	الواردات	6,474,788
	تجمع بريكس	882	تجمع بريكس	3,356,148
	%	3%	%	52%
8- منتجات صناعة الطحن؛ الشعير؛ النشويات؛ الإينولين؛ جلوتين القمح	الصادرات	330,450	الواردات	49,681
	تجمع بريكس	4,121	تجمع بريكس	6,260
	%	1%	%	13%
9- أنواع من البذور الزيتية والفواكه الزيتية؛ حبوب وبذور وفواكه متنوعة؛ صناعية أو طبية	الصادرات	474,545	الواردات	2,616,698
	تجمع بريكس	103,715	تجمع بريكس	250,403
	%	22%	%	10%
10- دهون وزيوت حيوانية أو نباتية أو ميكروبية ونواتج تحللها؛ دهون صالحة للأكل محضرة؛	الصادرات	351,964	الواردات	2,140,211
	تجمع بريكس	26,017	تجمع بريكس	1,394,640
	%	7%	%	65%
11- السكر والحلويات السكرية	الصادرات	454,123	الواردات	647,793
	تجمع بريكس	29,111	تجمع بريكس	584,404
	%	6%	%	90%
12- الكاكاو ومستحضرات الكاكاو	الصادرات	174,821	الواردات	176,699
	تجمع بريكس	75,445	تجمع بريكس	19,218

	%	43%	%	11%
13- مستحضرات من الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب؛ منتجات طهاة المعجنات	الصادرات	290,198	الواردات	175,210
	تجمع بريكس	41,505	تجمع بريكس	18,336
	%	14%	%	10%
14- مستحضرات من الخضراوات والفواكه والمكسرات أو أجزاء أخرى من النباتات	الصادرات	669,519	الواردات	82,067
	تجمع بريكس	130,063	تجمع بريكس	19,829
	%	19%	%	24%
15- القطن	الصادرات	521,229	الواردات	736,985
	تجمع بريكس	158,184	تجمع بريكس	325,729
	%	30%	%	44%

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتوفرة على موقع www.trademap.com

3-2- تطور الهيكل السلعي لصادرات وواردات مصر الزراعية والغذائية مع تجمع بريكس خلال الفترة 2010 -2024

يتناول هذا الجزء من البحث تحليل تطوّر الهيكل السلعي للتجارة الزراعية بين مصر ودول تجمع بريكس خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024. ولتحقيق قدر أعلى من الدقة في رصد التغيرات، تم تقسيم الفترة الزمنية إلى ثلاث فترات متساوية، بما يتيح المقارنة بين مكونات الهيكل السلعي للصادرات والواردات المصرية عبر هذه الفترات، ومن ثمّ الوقوف على أبرز التحولات التي طرأت على نمط التجارة الزراعية بين الجانبين.

3-2-1 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى المملكة العربية السعودية:

شهدت الصادرات الزراعية المصرية إلى المملكة العربية السعودية تطورًا ملحوظًا خلال فترات البحث الثلاث، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من نحو 592 مليون دولار في الفترة الأولى (2010–2014) إلى 640 مليون دولار خلال الفترة الثانية (2015–2019)، محققة معدل زيادة يقارب 8%. ويعكس هذا النمو توسّع الطلب السعودي على السلع الزراعية المصرية، فضلًا عن تحسّن قدرات التصدير والبنية اللوجستية بين البلدين.

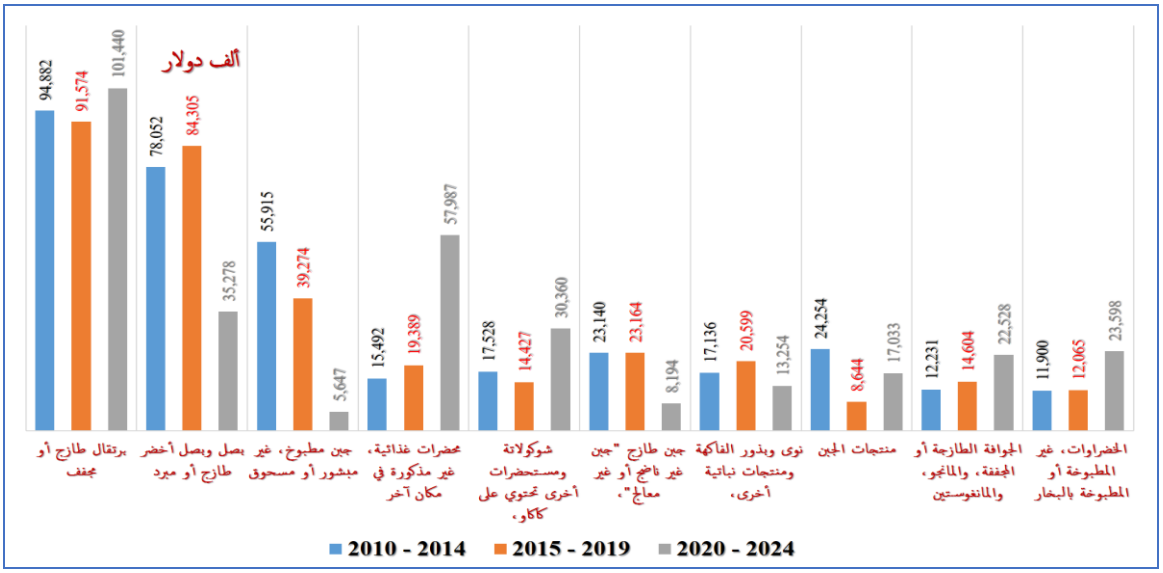

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-1) أ

صادرات مصر الزراعية للسعودية

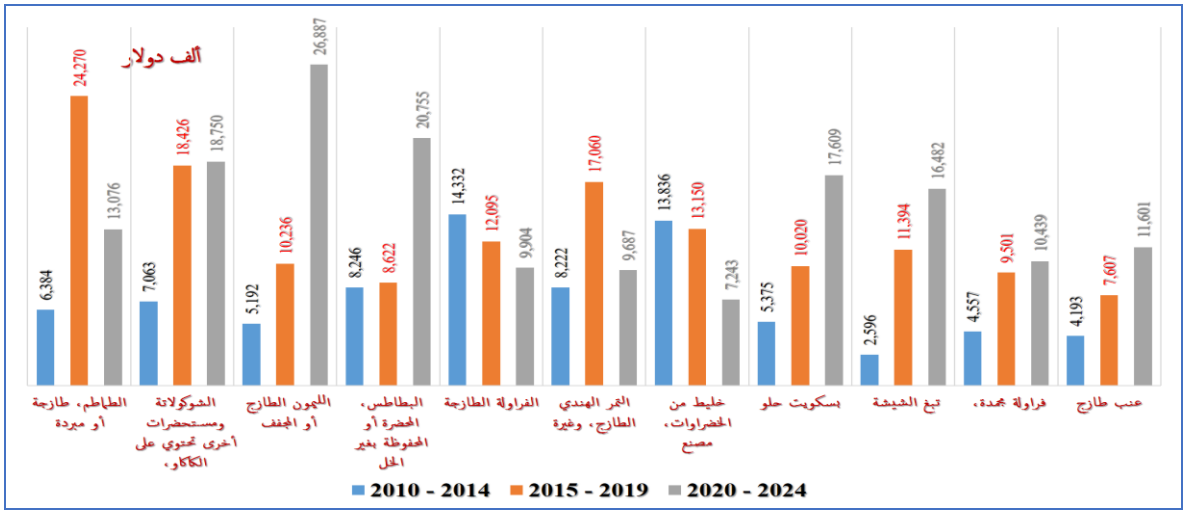

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

تابع شكل (3-1) ب

صادرات مصر الزراعية للسعودية

وخلال الفترة الأولى، هيمنت صادرات الخضر والفاكهة الطازجة على الهيكل السلعي للصادرات المصرية، مستحوذة على نحو 40% من إجمالي قيمة الصادرات، وتشمل أصنافًا متنوعة مثل البرتقال الطازج (16%)، والبصل الطازج (13%)، والجوافة والمانجو الطازجة (2% لكل منهما)، والفراولة والطماطم الطازجة (2% و1%)، والليمون الطازج والتمر هندي والطماطم الطازجة والعنب الطازج (1% لكل صنف تقريبًا). وتلتها منتجات الألبان الثلاثة (الجبن المطبوخ، الجبن الطازج، ومنتجات الألبان الأخرى) بنسبة 17%، بينما بلغت منتجات الشوكولاتة 4%، وتباينت باقي الصادرات الزراعية بين سلع متنوعة بنسب منخفضة نسبيًا. (شكل 3-1)

وفي الفترة الثانية، استمر نمو صادرات الخضر والفاكهة الطازجة لتصل نسبتها إلى أكثر من 43%، بينما تراجعت صادرات منتجات الألبان الثلاثة لتصل إلى 11% من إجمالي قيمة الصادرات إلى السعودية. وجاءت منتجات الشوكولاتة بنسبة 5%، في حين استقرت واردات بذور الفاكهة وبعض المنتجات النباتية على نحو 2%، بينما توزعت باقي الصادرات على سلع متنوعة بنسب صغيرة. ويشير هذا التحول إلى إعادة هيكلة نسبية في التركيب السلعي للصادرات، حيث بدأت بعض السلع ذات القيمة العالية، مثل الشوكولاتة، تحظى بأهمية أكبر.

وخلال الفترة الثالثة، ارتفعت قيمة الصادرات المصرية إلى 709 ملايين دولار، بزيادة نسبتها 11% عن الفترة السابقة. وقد تراجعت نسبة الخضر والفاكهة الطازجة إلى نحو 35% من إجمالي الصادرات، في حين شهدت المحضرات الغذائية المتنوعة ارتفاعًا لتصل إلى 8%. كما تطورت صادرات منتجات الشوكولاتة ومستحضراتها إلى 7%، بينما انخفضت صادرات منتجات الألبان الثلاثة إلى 4%. وتوزعت باقي الصادرات على سلع متنوعة بنسب منخفضة، مما يعكس تنوعًا أكبر في الهيكل السلعي للمرحلة الأخيرة.

وبشكل عام، تُظهر معدلات النمو السنوية للصادرات الزراعية المصرية إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010–2024 اتجاهًا تصاعديًا محدودًا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 1.7%. وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي، فإن صادرات بعض السلع التقليدية، لا سيما الخضر والفاكهة الطازجة، قد شهدت تراجعًا، مثل البصل الطازج والفراولة الطازجة بمعدلات تناقص سنوية بلغت 7.6% و3.9% على التوالي، إضافة إلى تراجع صادرات منتجات

الألبان، حيث سجل الجبن المطبوخ انخفاضًا بنسبة 14%، والجبن الطازج بنسبة 7.6%، ومنتجات الجبن الأخرى بنسبة 5.6%. بالمقابل، حققت سلع أخرى معدلات نمو إيجابية، مثل الشوكولاتة بنوعيها بنسبة 7.4% و6.2% على التوالي، وكذلك بعض أنواع الخضر والفاكهة الطازجة مثل الجوافة والمانجو والطماطم الطازجة والليمون الطازج والعنب الطازج، بمعدلات نمو سنوية بلغت 6.1% و3.5% و15.2% و10% على التوالي. ويشير هذا التباين إلى تغير في أنماط الطلب السعودي على السلع الزراعية المصرية ومرونة السوق تجاه بعض المنتجات ذات القيمة المضافة.

2-2-3 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من المملكة العربية السعودية

يوضّح الشكل (2-3) حدوث تراجع ملحوظ في واردات مصر الزراعية من المملكة العربية السعودية خلال الفترة الثانية من البحث، إذ انخفضت قيمة الواردات من نحو 55 مليون دولار إلى 43 مليون دولار، مسجلة انخفاضًا قدره 22% مقارنة بالفترة السابقة. وقد تصدرت مخاليط عصائر الفاكهة هيكل الواردات بنسبة 14%، تلتها محضرات الصلصات بنسبة 13%، ثم البسكويت المحلّى والمشروبات غير الكحولية بنسب متساوية بلغت 9% لكلٍ منهما، في حين بلغت واردات زيت النخيل والعلكة 5% و4% على التوالي. كما تساوت واردات كلٍّ من الجبن المعالج والتمور الطازجة بنسبة 3% لكل منهما، مما يعكس محدودية تنوع الهيكل السلعي خلال هذه الفترة.

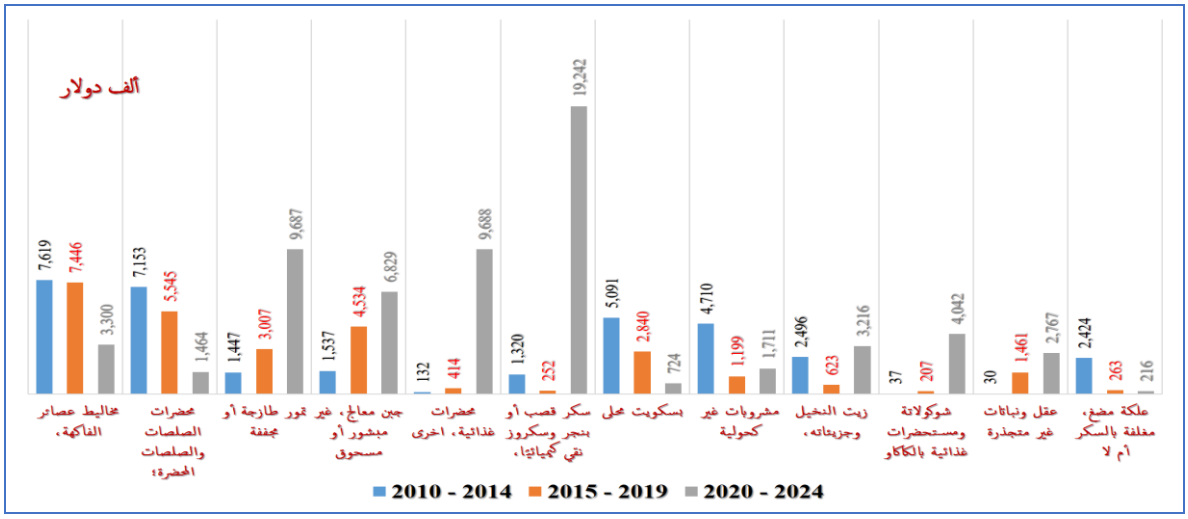

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (2-3)

واردات مصر الزراعية من السعودية

وخلال الفترة الثانية، استمرت مخاليط العصائر في صدارة الواردات بنسبة 17%، تلتها محضرات الصلصات بنسبة 13%، ثم الجبن المعالج بنسبة 10%، والبسكويت المحلّى بنسبة 7%. كما جاءت المشروبات غير الكحولية وعقل النباتات بنسبة 3% لكل منهما. ويُظهر هذا التطور استمرار اعتماد السوق المصري على مجموعة محددة من المنتجات السعودية، مع بقاء التركيب السلعي للواردات دون تغيرات جوهرية.

أما في الفترة الثالثة، فقد شهدت واردات مصر الزراعية من السعودية ارتفاعًا كبيرًا لتصل إلى 77 مليون دولار، بزيادة بلغت 79% عن الفترة السابقة، ما يعكس توسعًا ملحوظًا في الطلب المحلي أو تحسنًا في تدفقات التجارة الثنائية. وقد طرأت تغيرات جوهرية على الهيكل السلعي للواردات خلال هذه الفترة؛ إذ تصدّر سكر القصب الواردات بنسبة مرتفعة بلغت 25%، تلتها المحضرات الغذائية المتنوعة والتمور الطازجة بنسب متساوية بلغت 13% لكلٍ منهما. كما سجلت

واردات الجبن المعالج والشكولاتة نسبًا بلغت 9% و5% على التوالي، بينما تساوت واردات زيت النخيل وعقل النباتات عند نسبة 4%.

وبصورة عامة، تُظهر معدلات النمو السنوية لواردات مصر الزراعية من السعودية خلال الفترة (2010–2024) اتجاهًا تصاعديًا متذبذبًا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 4.2%. وتكشف البيانات عن تراجع واضح في نمو واردات بعض السلع، وعلى رأسها محضرات الصلصات ومخاليط عصائر الفاكهة والمشروبات غير الكحولية والبسكويت المحلّى والعلكة، إذ سجلت معدلات تناقص سنوية بلغت نحو 11.9%، 7.7%، 15.2%، 14.4%، و19.6% على التوالي. في المقابل، حققت واردات التمور الطازجة والجبن المعالج وسكر القصب والشكولاتة معدلات نمو سنوية إيجابية مرتفعة بلغت نحو 17.4%، 12.4%، 31.3%، و19% على التوالي، وهو ما يشير إلى تغيّر في أنماط الطلب المحلي، وربما تحسّن القدرة التنافسية للمنتجات السعودية في هذه الفئات خلال السنوات الأخيرة.

3-2-3 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى روسيا

شهدت الصادرات الزراعية المصرية إلى السوق الروسي تطورًا ملحوظًا خلال فترات البحث الثلاث. فقد ارتفعت قيمة الصادرات من 246 مليون دولار في الفترة الأولى إلى 306 ملايين دولار في الفترة الثانية، محققة زيادة بلغت نحو 24.4%. وقد تركزت الصادرات المصرية إلى روسيا خلال الفترة الأولى في مجموعة الخضر والفاكهة الطازجة بنسبة تجاوزت 82% من إجمالي الصادرات، حيث جاء البرتقال الطازج في المرتبة الأولى بنسبة 43%، تليه البطاطس الطازجة بنسبة 23%. كما شكّلت صادرات كلٍّ من البصل الطازج وبذور البطاطس والعنب الطازج نسبًا بلغت 10% و8% و4% على التوالي، في حين بلغت صادرات تمر هندي وغيرها نحو 3%. وشهدت الصادرات تنوّعًا شمل النباتات العطرية والفراولة والثوم والطماطم والليمون والجوافة والمانجو الطازجة. (شكل 3-3)

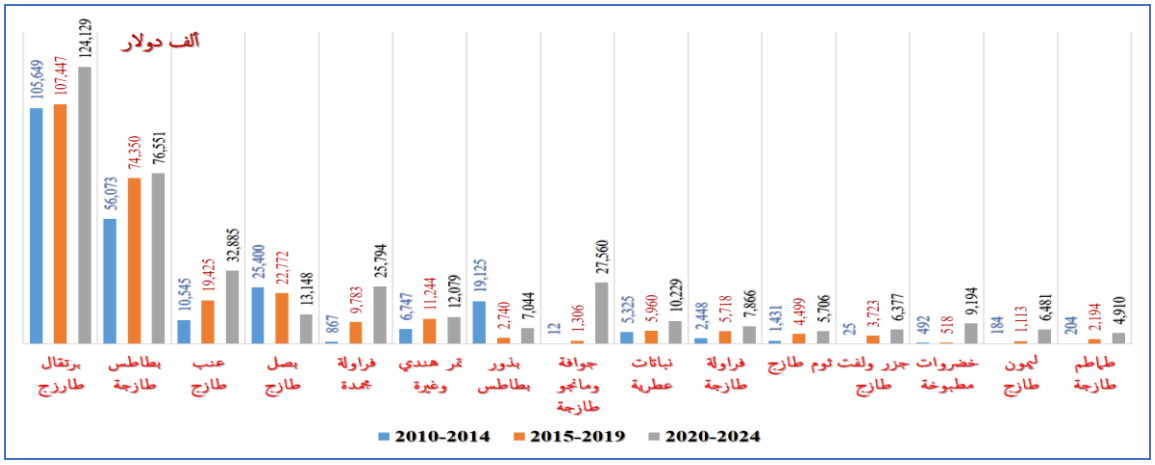

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-3)

صادرات مصر الزراعية لروسيا

وخلال الفترة الثانية، استمرت الخضر والفاكهة الطازجة في تصدر هيكل الصادرات المصرية إلى روسيا، حيث حافظ البرتقال الطازج على المركز الأول بنسبة 35%، تليه البطاطس الطازجة بنسبة 24%. وعلى الرغم من تراجع صادرات البصل الطازج، إلا أنها احتفظت بموقعها بنسبة 7%. كما ارتفعت صادرات العنب الطازج لتصل إلى 6%، وتزايدت

صادرات كل من تمر هندي وغيره والفراولة المجمدة إلى 4% و3% على الترتيب. وبالمقابل، تراجعت صادرات بذور البطاطس، بينما استمرت صادرات الثوم والجزر واللفت والطماطم والليمون في التوجه إلى السوق الروسي.

وفي الفترة الثالثة، سجلت الصادرات الزراعية المصرية إلى روسيا ارتفاعًا واضحًا، حيث بلغت نحو 450 مليون دولار، بزيادة قدرها 47% مقارنة بمتوسط الفترة الثانية. ولم يطرأ تغير جوهري على الهيكل السلعي للصادرات، إذ استمر البرتقال الطازج في المركز الأول بنسبة 28%، تليه البطاطس الطازجة بنسبة 17%، ثم العنب الطازج بنسبة 7%. كما تطورت صادرات الجوافة والمانجو الطازجة لتحتل المرتبة الرابعة متساوية مع الفراولة المجمدة، بينما تراجع البصل الطازج إلى 3%، وهي ذات النسبة التي سجّلها تمر هندي وغيره. وشهدت باقي أصناف الخضر والفاكهة الطازجة استمرارًا في التصدير بمعدلات متزايدة.

وعلى مستوى الاتجاه العام، تشير معدلات النمو السنوية للصادرات الزراعية المصرية إلى السوق الروسي خلال الفترة (2010–2024) إلى وجود اتجاه صعودي واضح، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 6.2%. وقد سيطرت صادرات الخضر والفاكهة الطازجة على الهيكل السلعي للصادرات، وسجلت صادرات الجوافة والمانجو أعلى معدل نمو سنوي بلغ نحو 30%، تلتها صادرات الليمون الطازج والفراولة المجمدة بمعدلات نمو سنوية بلغت 23.4% و20.7% على التوالي. وفي المقابل، شهدت بعض السلع تراجعًا ملحوظًا، وعلى رأسها بذور البطاطس والبصل الطازج، اللذان حققا معدلات انخفاض سنوية قدرت بنحو 9.8% و6.7% على الترتيب.

4-2-3 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من روسيا

شهدت واردات مصر الزراعية من روسيا تطورًا ملحوظًا عبر فترات البحث، إذ ارتفعت قيمتها من نحو 1.2 مليار دولار في الفترة الأولى إلى 1.7 مليار دولار في الفترة الثانية، محققة زيادة نسبتها 41%. وقد تركزت الواردات المصرية من روسيا خلال هذه الفترة في سلعتين رئيستين هما القمح، الذي استحوذ على نحو 80% من إجمالي الواردات، يليه زيت عباد الشمس بنسبة 15%، ليشكّلا معًا نحو 95% من إجمالي الواردات السلعية من روسيا. كما شملت الواردات بعض السلع الأخرى مثل التبغ وزيت فول الصويا بنسبة 2% و1% على الترتيب. (شكل 3-4)

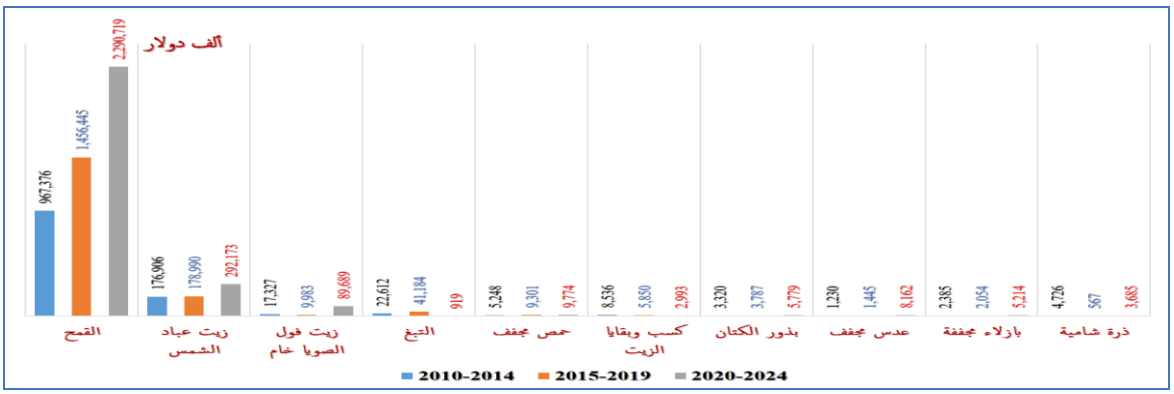

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-4)

واردات مصر الزراعية من روسيا

وخلال الفترة الثانية، لم يشهد الهيكل السلعي للواردات تغيرًا جوهريًا، حيث ارتفعت واردات القمح لتشكل 85% من إجمالي الواردات، تليها واردات زيت عباد الشمس بنسبة 11%. بينما حافظ كلٌّ من التبغ وزيت فول الصويا على نسبتهما البالغة 2% و1% على الترتيب.

أما في الفترة الثالثة، فقد استمرت واردات مصر من روسيا في الارتفاع لتصل إلى نحو 2.7 مليار دولار، بزيادة قدرها 60% مقارنة بالفترة السابقة. كما واصل القمح الروسي تصدر هيكل الواردات بنسبة 84%، تليه واردات زيت عباد الشمس بنسبة 11%. وفي الوقت ذاته، ارتفعت نسبة واردات زيت فول الصويا لتصل إلى 3%، بينما تراجعت واردات التبغ مقارنة بالفترتين السابقتين.

وعلى المستوى العام، تُظهر معدلات النمو السنوية لواردات مصر الزراعية من روسيا خلال الفترة (2010–2024) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 8.4%. كما تشير البيانات إلى تراجع ملحوظ في نمو واردات كلٍّ من الكسب وبقايا الزيت والتبغ، بمعدلات انخفاض سنوية بلغت 8.5% و4.5% على التوالي. في المقابل، سجلت واردات زيت فول الصويا والقمح وزيت عباد الشمس معدلات نمو إيجابية مرتفعة بلغت نحو 17.9% و8.5% و7.9% على الترتيب.

5-2-3 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى الأمارات

تُظهر الصادرات الزراعية المصرية إلى الإمارات عبر الفترات الثلاث نمطًا تصاعديًا ملحوظًا، فقد ارتفع إجمالي الصادرات من 223.6 مليون دولار خلال الفترة (2010-2014) إلى نحو 252 مليون دولار في الفترة (2015-2019)، ثم إلى أكثر من 313 مليون دولار في الفترة (2020-2024). وفي الفترة الأولى (2010-2014) تركزت صادرات مصر إلى الأمارات في ثلاث مجموعات رئيسية يوضحها الشكل المبين أدناه: البرتقال، والبطاطس، وبعض المنتجات الغذائية. وقد شكل البرتقال نحو 14 %من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس تفضيل السوق الإماراتية للموالح المصرية التي تتميز بجودة عالية. في الوقت نفسه، جاءت البطاطس المحمرة أو المحفوظة بنسبة 5 %، والبطاطس الطازجة أو المبردة بنسبة 3%. كما برزت خلال هذه الفترة فئة جديدة ذات أهمية نسبية وهي المستحضرات الغذائية، التي مثلت 3 % من الصادرات.

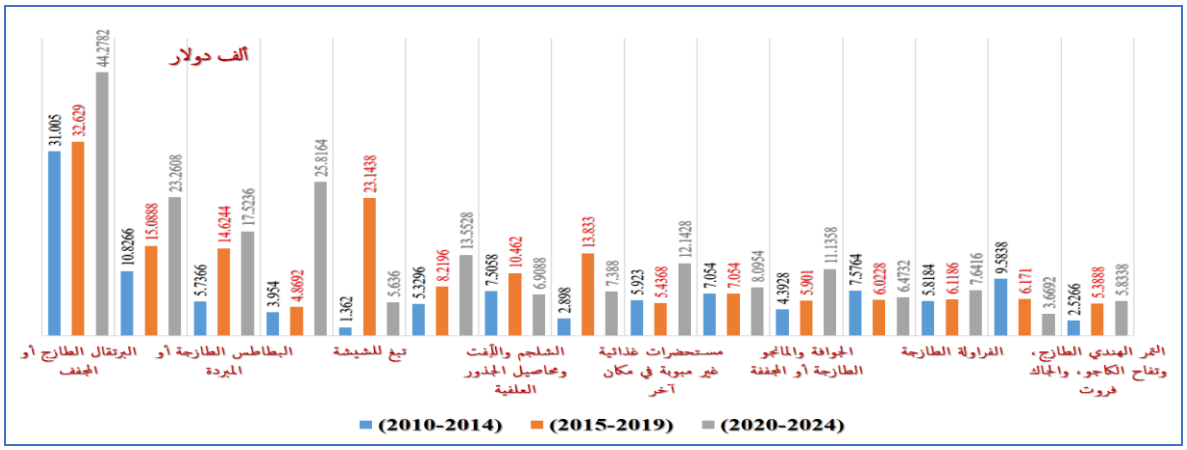

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-5)

صادرات مصر الزراعية للإمارات

ومع الانتقال إلى الفترة الثانية (2015-2019)، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية إلى 252 مليون دولار، فقد شهدت الأهمية النسبية للسلع تغييرات مرتبطة باحتياجات السوق الإماراتية. فقد حافظ البرتقال على موقعه

بنسبة 13%، ما يشير إلى استمرار الطلب المستقر عليه. كما ارتفعت أهمية البطاطس المحمرة أو المحفوظة إلى 6%، في انعكاس للتوسع الكبير في قطاع المطاعم والوجبات السريعة في الإمارات خلال تلك السنوات. كما ارتفعت أهمية البطاطس الطازجة إلى 6% أيضًا. لم تظهر الفترة الثالثة (2020-2024) تغيرًا جوهريًا بهيكل الصادرات، حيث حافظ البرتقال على أهميته بنسبة 14%، ما يؤكد استمرار مكانته كأحد أعمدة الصادرات المصرية. ولا يختلف الحال فيما يخص البطاطس المحمرة أو المحفوظة والبطاطس الطازجة، بينما ارتفعت أهمية التبغ والبصل إلى 9%، و5% على التوالي. ومن المثير للاهتمام الارتفاع في أهمية المستحضرات الغذائية والجوافة والمانجو الطازجة أو المجففة.

وفيما يخص معدلات النمو، فقد حققت بعض السلع معدلات نمو مرتفعة مثل البطاطس الطازجة أو المبردة التي حققت معدل نمو بلغ 3.7%. وينطبق الأمر أيضًا على البرسيم الذي سجل معدل نمو يقارب 17.8%. وفي المقابل، سجلت بعض السلع معدلات نمو معتدلة مثل العنب الطازج (1.8%)، بينما حقق الجبن المعالج والخضروات الطازجة معدلات نمو سالبة (-0.7%، و8.4% على التوالي). وفي المحصلة توضح البيانات أن مصر انتقلت تدريجيًا من الاعتماد على سلع قليلة مثل البرتقال والبطاطس إلى سلة أكثر تنوعًا تشمل منتجات صناعية ومكونات غذائية ذات طلب ثابت، ما يشير إلى إمكانات توسع مستقبلية إذا ما جرى تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

6-2-3 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من الأمارات

تشير بيانات الواردات الزراعية المصرية من دولة الإمارات إلى وجود مسار غير مستقر عبر الفترات الثلاث، يعكس طبيعة خاصة لهذه العلاقة التجارية التي تعتمد بدرجة كبيرة على سلع يعاد تصديرها من الإمارات بوصفها مركزًا تجاريًا إقليميًا، أكثر من كونها سلعًا ناتجة عن إنتاج زراعي إماراتي مباشر. فقد بلغت الواردات خلال الفترة الأولى (2010-2014) نحو 95 مليون دولار، وهي قيمة تتوزع على مجموعة متنوعة من السلع، أبرزها عصائر الفاكهة، التي تحتل النسبة الأكبر بنحو 24.9% من إجمالي الواردات، تليها الشوكولاتة، وغيرها من المستحضرات الغذائية المحتوية على الكاكاو بنسبة 20%، إلى جانب واردات محدودة من الشاي والمشروبات غير الكحولية وخليط عصائر الفاكهة، وذلك على النحو المبين من شكل (6-3).

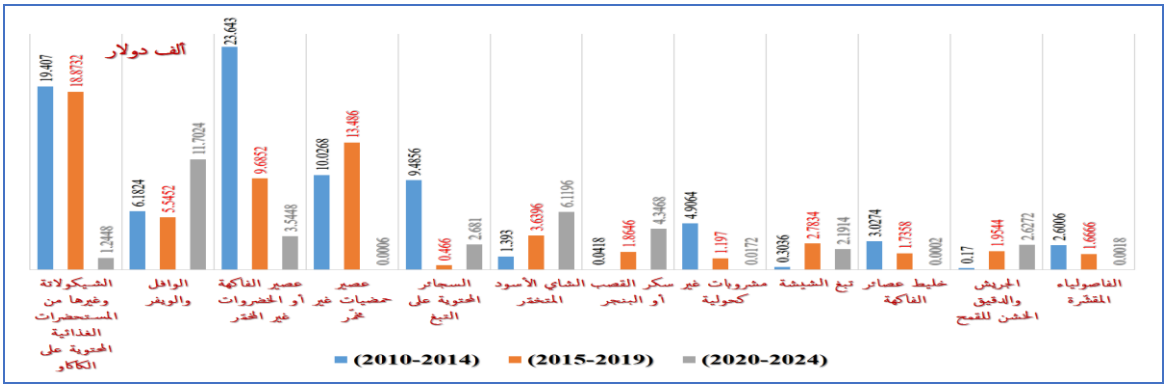

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (6-3)

واردات مصر الزراعية من الإمارات

وفي الفترة (2015-2019) انخفضت الواردات إلى نحو 77.4 مليون دولار، وهو تراجع يرتبط بعدة عوامل؛ من بينها التغير في أنماط الاستهلاك المصرية خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على مصادر بديلة قد تكون أقل تكلفة خاصةً مع ارتفاع الأسعار العالمية، مما ساهم في انخفاض الأهمية النسبية لمعظم السلع التقليدية، حيث تراجعت

حصة عصائر الفاكهة إلى 13%. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض السلع شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في وارداتها مثل عصير حمضيات غير مخمر الذي وصلت حصته نحو 17% من الواردات.

أما الفترة الأخيرة (2020-2024) فقد شهدت تحولات أوضح، حيث انخفض إجمالي الواردات إلى نحو 55 مليون دولار، وهو ما يمثل أدنى مستوى ضمن الفترة محل البحث، ويرجع هذا الانخفاض الكبير في قيمة الواردات إلى تأثيرات جائحة كورونا وما تبعها من اضطرابات في سلاسل التوريد، إضافة إلى تراجع الطلب المصري على عدد من المنتجات الغذائية المستوردة ذات الأسعار المرتفعة. كما ساهمت سياسة الإحلال محل الواردات التي اتجهت إليها مصر عقب 2020 في تقليل الاعتماد على الواردات غير الضرورية، خصوصًا للمستحضرات الغذائية التي يمكن إنتاج بدائل محلية لها، وهو ما انعكس على تراجع كبير في أهمية أغلب السلع التي كانت تحتل مواقع متقدمة سابقًا، وعلى رأسها عصير الفاكهة الذي أصبح يستحوذ على 6% من الواردات. وعلى الرغم من هذا التراجع العام، فقد شهدت بعض السلع مثل الشاي الأسود (11% من الواردات) وسكر القصب أو البنجر (8% من الواردات) زيادة في أهميتها النسبية.

كما تُظهر معدلات النمو عبر الفترات اختلافًا واضحًا بين السلع؛ فبعض السلع سجلت معدلات نمو موجبة قوية مثل سكر القصب أو البنجر (13.6%) والشاي الأسود (593%) والسجائر (12.4%)، بينما انخفضت واردات سلع أخرى بنسبة كبيرة مثل المشروبات غير الكحولية، حيث تراجع بنسبة 22%، ولا يختلف الحال فيما يخص خليط عصائر الفاكهة (-20.3%). وهو ما يعكس تغيير أولويات التصنيع الغذائي في مصر.

بشكل عام، يعكس الانخفاض الكبير في الواردات الإماراتية إلى مصر في الفترة الأخيرة إلى تغيرات هيكلية في السوق المصرية، خاصة مع الاتجاه نحو تصنيع بدائل محلية، وزيادة قدرة سلسلة الإمداد الوطنية على توفير منتجات غذائية منافسة. ومن المتوقع أن تستمر هذه التحولات في ظل سعي البلدين لتطوير علاقات اقتصادية أكثر استدامة، خاصة مع انضمام الطرفين إلى البريكس، والتي قد تفتح المجال أمام إعادة صياغة مسارات التجارة الزراعية بينهما.

7-2-3 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى الصين

شهدت الصادرات الزراعية المصرية إلى السوق الصينية تطورًا ملحوظًا خلال فترات البحث الثلاث، بما يعكس تغيرًا في كلٍّ من حجم الصادرات وهيكلها السلعي. ووفقًا للشكل (3-7)، ارتفعت قيمة الصادرات من نحو 52.8 مليون دولار في الفترة الأولى (2010–2014) إلى 76.3 مليون دولار خلال الفترة الثانية (2015–2019)، محققة معدل زيادة يقارب 44%. ويُعزى هذا النمو إلى توسّع الطلب الصيني على عدد من السلع الزراعية المصرية ذات الميزة النسبية، إلى جانب تحسّن القدرة التصديرية لبعض المحاصيل.

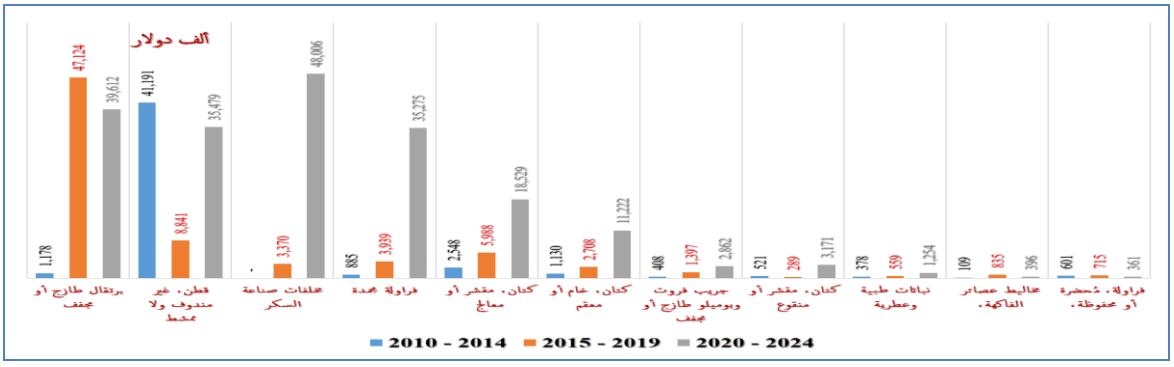

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-7)

صادرات مصر الزراعية للصين

خلال الفترة الأولى، هيمن القطن على هيكل الصادرات الزراعية إلى الصين مستحوذًا على نحو 78% من إجمالي الصادرات، تلاه الكتان - سواء المقشور أو الخام - بنسبة 8% كمجموع لأنواعه المختلفة، بينما شكّل كلٌّ من البرتقال الطازج والفراولة المجمدة والفراولة المحفوظة نسبًا محدودة بلغت 2%، 2%، 1% على الترتيب. ويعكس هذا التركيب اعتماد الصادرات المصرية على مجموعة ضيقة من السلع التقليدية خلال تلك المرحلة.

أما في الفترة الثانية، فقد شهدت الصادرات تحولًا واضحًا في هيكلها، حيث تصدّر البرتقال الطازج قائمة الصادرات بنسبة 62%، مدفوعًا بارتفاع الطلب الصيني على الحمضيات المصرية، تلاه القطن الذي تراجع نصيبه إلى 12% فقط، وهو ما قد يشير إلى تغيرات في الأسواق العالمية للقطن أو انخفاض تنافسيته. كما حافظ الكتان بأنواعه على نسبة مماثلة 12%، بينما جاءت الفراولة المجمدة ومخلفات صناعة السكر بنسب 5% و4% على التوالي، مما يعكس دخول سلع جديدة إلى قائمة الصادرات المصرية بوزن نسبي متزايد.

وخلال الفترة الثالثة، ارتفع إجمالي الصادرات الزراعية المصرية إلى الصين بشكل كبير ليصل إلى 202 مليون دولار، مسجلًا زيادة قدرها 165% مقارنة بالفترة السابقة. وقد تزامن هذا النمو مع إعادة هيكلة جوهرية في التركيب السلعي، حيث قفزت صادرات مخلفات صناعة السكر لتحتل المركز الأول بنسبة 24%، في حين تراجع البرتقال الطازج إلى المركز الثاني بنسبة 20%. كما شهدت صادرات القطن انتعاشًا نسبيًا لتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 18%، تليها الفراولة المجمدة بنسبة 17% والكتان بأنواعه بنسبة 16%. ويعكس هذا التحول تنوعًا أكبر في السلع المصدّرة، فضلًا عن دخول منتجات مصنّعة أو نصف مصنّعة - مثل مخلفات صناعة السكر - بقوة إلى السوق الصينية.

وبشكل عام، تُظهر معدلات النمو السنوية للصادرات الزراعية المصرية إلى الصين خلال الفترة 2010–2024 اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 12.8%. و على الرغم من هذا الأداء الإيجابي، فإن بعض السلع التقليدية، وعلى رأسها القطن المصري، شهدت تراجعًا في صادراتها بمعدل تناقص سنوي يقدر بنحو 3%، بينما حققت سلع أخرى معدلات نمو مرتفعة، مثل الفراولة المجمدة (24.6%)، والبرتقال الطازج (12.1%)، والكتان بأنواعه (20%)، إلى جانب مخلفات صناعة السكر (8.7%). ويشير هذا إلى تغير في تفضيلات السوق الصينية وتطور القدرات الإنتاجية والتصديرية المصرية تجاه بعض السلع ذات القيمة المضافة.

8-2-3 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من الصين

يوضّح شكل (3-8) حدوث زيادة ملحوظة في واردات مصر الزراعية من الصين خلال الفترة الثانية من البحث، إذ ارتفعت قيمة الواردات من نحو 168 مليون دولار إلى 241 مليون دولار، مسجلة زيادة قدرها 44% مقارنة بالفترة السابقة. وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة بذور دوار الشمس على هيكل الواردات بنسبة 41%، بينما توزعت باقي السلع على نسب محدودة، حيث بلغت واردات بعض الأعلاف الحيوانية والتبغ وبذور الخضروات نحو 4% لكل منها. كما جاءت واردات الثوم الطازج وبعض المحضرات الغذائية وحبوب الفاكهة ومنتجات نباتية أخرى بنسب متقاربة بلغت 3% لكلٍ منها، وهو ما يعكس تنوعًا محدودًا في التركيب السلعي للواردات.

وفي الفترة الثانية، استمر تركيز الواردات على بذور دوار الشمس التي ارتفع نصيبها إلى 43%، مما يشير إلى استمرار الطلب المحلي المرتفع عليها، سواء للاستخدامات الغذائية أو الصناعية. كما شهدت واردات الأرز المطحون تطورًا كبيرًا لتحتل المركز الثاني بنسبة 26%، الأمر الذي يمكن ربطه بزيادة الطلب الاستهلاكي أو فجوات العرض المحلي. وفي المقابل، استقرت واردات بعض الأعلاف الحيوانية والتبغ عند نسب متساوية بلغت 6% لكل منهما، بينما حافظت بذور الخضروات على نسبة أقل بلغت 3.%.

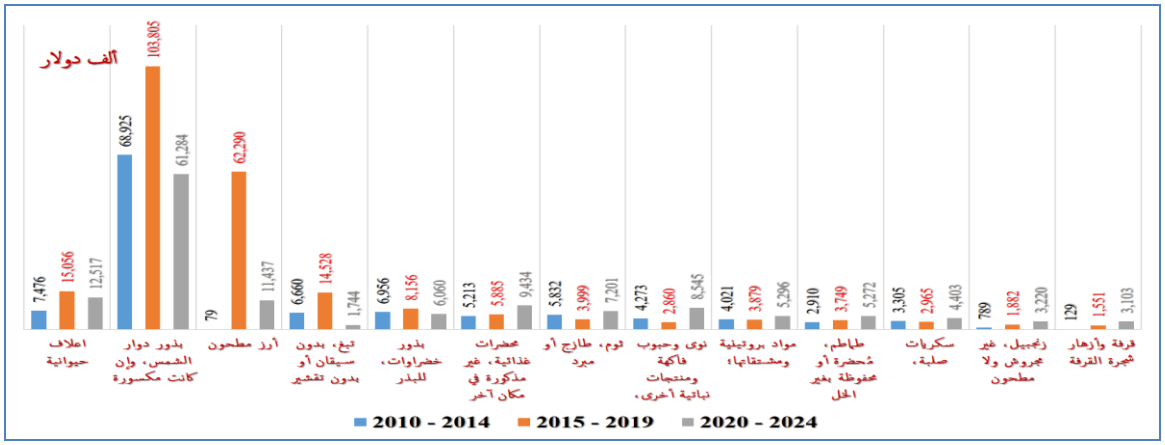

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-8)

واردات مصر الزراعية من الصين

أما خلال الفترة الثالثة، فقد تراجعت واردات مصر الزراعية من الصين إلى 183 مليون دولار، بانخفاض نسبته 24% مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما قد يرتبط بتغيرات في المعروض المحلي أو تحسن نسبي في الإنتاج المحلي لبعض السلع البديلة. وقد شهدت واردات بذور دوار الشمس انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 33%، على الرغم من احتفاظها بالمركز الأول. تلتها الأعلاف الحيوانية بنسبة 7%، بينما تراجعت واردات الأرز المطحون بشكل حاد إلى 6% فقط. كما بلغت واردات كلٍّ من بعض المحضرات الغذائية وحبوب الفاكهة نسبة 5% لكل منهما، في حين ارتفعت واردات الثوم الطازج إلى 4%. كما سجلت واردات بذور الخضروات وبعض المنتجات البروتينية والطماطم المحضرة أو المحفوظة بغير الخل نسبًا متقاربة بلغت 3%.

وبصورة عامة، تُظهر معدلات النمو السنوية لواردات مصر الزراعية من الصين خلال الفترة (2010–2024) اتجاهًا تصاعديًا ضعيفًا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 1.5% فقط، مما يشير إلى درجة من الاستقرار النسبي في حجم الواردات على المدى الطويل. كما تكشف البيانات عن تراجع معدلات نمو واردات بعض السلع التقليدية، وعلى رأسها التبغ وبذور دوار الشمس وبذور بعض الخضروات، بمعدلات تناقص سنوية بلغت نحو 2.7%، 1.1%، و0.7% على الترتيب. في المقابل، حققت واردات الأرز المطحون وبعض الأعلاف الحيوانية وبعض المحضرات الغذائية معدلات نمو إيجابية بلغت نحو 12.3%، 4.4%، و6.6% على التوالي، مما يعكس تغيرًا في أنماط الطلب المحلي وربما تحسّن القدرة التنافسية للمنتجات الصينية في هذه الفئات.

3-2-9 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى الهند

شهدت الصادرات الزراعية المصرية إلى الهند تطورًا محدودًا خلال الفترتين الأولى والثانية، إذ ارتفعت قيمتها من نحو 96 مليون دولار إلى 109 ملايين دولار، محققة معدل زيادة بلغ 13%. وقد تصدّر القطن قائمة الصادرات خلال الفترة الأولى بنسبة 56%، تليه صادرات الشوكولاتة وبذور البرسيم والبرتقال الطازج بنسب بلغت 29% و13% و10% على الترتيب. (شكل 3-9)

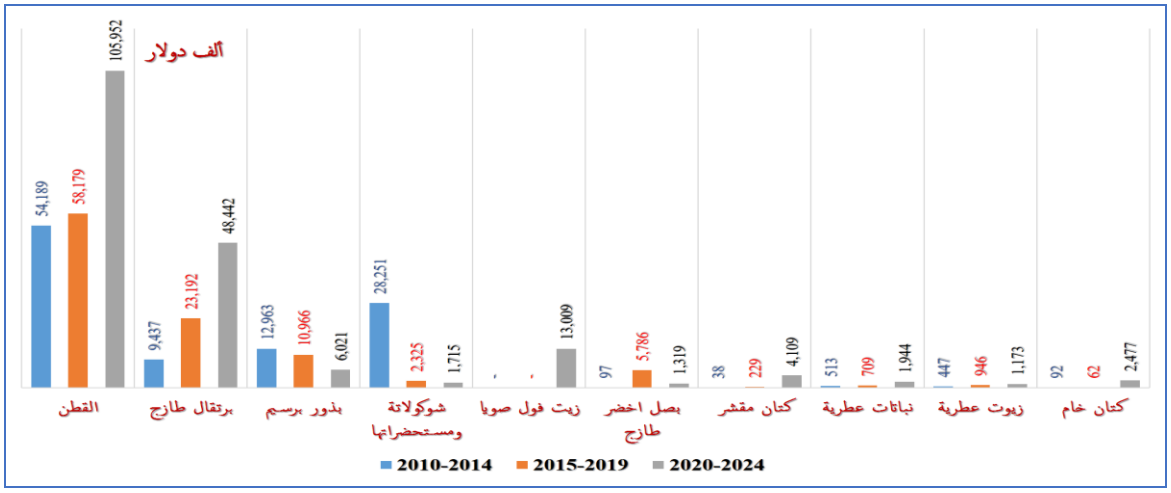

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-9)

صادرات مصر الزراعية للهند

وفي الفترة الثانية، حافظ القطن على المركز الأول بنسبة 53% من إجمالي الصادرات، في حين ارتفعت صادرات البرتقال الطازج لتحتل المركز الثاني بنسبة 21%. كما بلغت نسبة صادرات بذور البرسيم نحو 10%، بينما تطورت صادرات البصل الأخضر الطازج لتتقدم إلى المركز الرابع بنسبة 5%. وفي المقابل، تراجعت صادرات الشوكولاتة بشكل ملحوظ لتصل إلى 2% فقط.

أما في الفترة الثالثة، فقد شهدت الصادرات المصرية إلى الهند نموًا كبيرًا، حيث سجلت نحو 201 مليون دولار، بزيادة قدرها 84% مقارنة بالفترة الثانية. وقد واصل القطن تصدر هيكل الصادرات بنسبة 53%، كما حافظ البرتقال الطازج على المركز الثاني بنحو 24%. وبرزت صادرات زيت فول الصويا لأول مرة ضمن الهيكل السلعي محتلة المركز الثالث بنسبة 6%. في حين انخفضت نسبة صادرات بذور البرسيم إلى نحو 3%، وارتفعت صادرات الكتان المقشر لتصل إلى 2%. بينما تراجعت صادرات البصل الأخضر مرة أخرى خلال هذه الفترة.

وبصورة عامة، تشير معدلات النمو السنوية للصادرات الزراعية المصرية إلى الهند خلال الفترة (2010–2024) إلى وجود اتجاه تصاعدي واضح، حيث بلغ متوسط النمو السنوي نحو 7.3%. وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي، فقد سُجلت معدلات تراجع سنوية لكل من صادرات الشوكولاتة وبذور البرسيم بلغت نحو 28.9% و7.2% على الترتيب. في المقابل، حققت صادرات البرتقال الطازج والقطن والكتان المقشر معدلات نمو سنوية إيجابية بلغت نحو 14.8% و6.2% و31.8% على الترتيب.

3-2-10 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من الهند

شهدت الواردات الزراعية المصرية من الهند تطورًا متباينًا عبر فترات البحث، إذ ارتفعت قيمتها من نحو 518 مليون دولار في الفترة الأولى إلى 555 مليون دولار في الفترة الثانية، محققة معدل زيادة محدود بلغ 7%. وخلال الفترة الأولى، جاءت واردات لحوم الأبقار المجمدة في المرتبة الأولى بنسبة 63% من إجمالي الواردات، تلها واردات الأرز نصف المطحون وبذور الكمون بنسبة 6% و4% على الترتيب، في حين تساوت نسب واردات كلٍّ من بذور السمسم والشاي الأسود والحليب والقشطة المجمدة عند مستوى 3% لكل منها. (شكل 3-10)

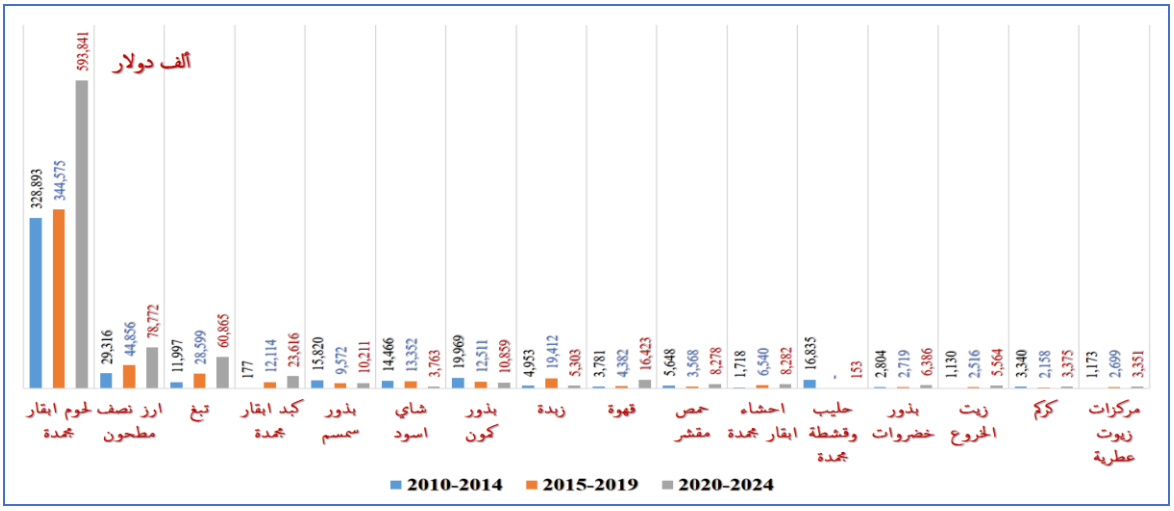

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-10)

واردات مصر الزراعية من الهند

وخلال الفترة الثانية، استمرت لحوم الأبقار المجمدة في تصدر الواردات بنسبة 62%، تليها واردات الأرز نصف المطحون بنسبة 8%. كما ارتفعت واردات كل من التبغ والزبدة لتحتل المرتبتين الثالثة والرابعة بنسب 5% و3% على الترتيب. في حين بلغت واردات كبد الأبقار المجمدة وبذور السمسم والشاي الأسود وبذور الكمون نحو 2% لكل منها.

أما في الفترة الثالثة، فقد ارتفعت الواردات الزراعية من الهند بشكل كبير لتصل إلى نحو 904 ملايين دولار، مسجلة زيادة قدرها 63% مقارنة بالفترة السابقة. وحافظت لحوم الأبقار المجمدة على مركزها الأول بنسبة 66%، تليها واردات الأرز نصف المطحون بنسبة 9%، ثم التبغ وكبد الأبقار المجمدة بنسب 7% و3% على الترتيب. كما شهدت واردات القهوة ارتفاعًا ملحوظًا لتسجل 2% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية من الهند.

وعلى المستوى العام، تُظهر معدلات النمو السنوية لواردات مصر الزراعية من الهند خلال الفترة (2010–2024) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، حيث بلغ متوسط النمو السنوي نحو 5.7%. وتشير البيانات إلى تراجع سنوي ملحوظ في واردات كلٍّ من الشاي الأسود وبذور الكمون وبذور السمسم بمعدلات بلغت 7.7% و7.2% و4.8% على التوالي. في المقابل، حققت واردات كبد الأبقار المجمدة والأرز نصف المطحون والتبغ ولحوم الأبقار المجمدة معدلات نمو إيجابية مرتفعة بلغت نحو 13.7% و11.1% و10.9% و5.7% على الترتيب.

11-2-3 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى البرازيل

شهدت الصادرات الزراعية المصرية إلى البرازيل تطورًا ملحوظًا عبر فترات البحث الثلاث. فوفقًا للشكل (3-11)، ارتفعت قيمة الصادرات من نحو 10.9 مليون دولار خلال الفترة الأولى (2010–2014) إلى 25.2 مليون دولار خلال الفترة الثانية (2015–2019)، محققة معدل زيادة بلغ نحو 132%. وقد رافق هذا النمو تغيرٌ واضح في التركيب السلعي لهذه الصادرات.

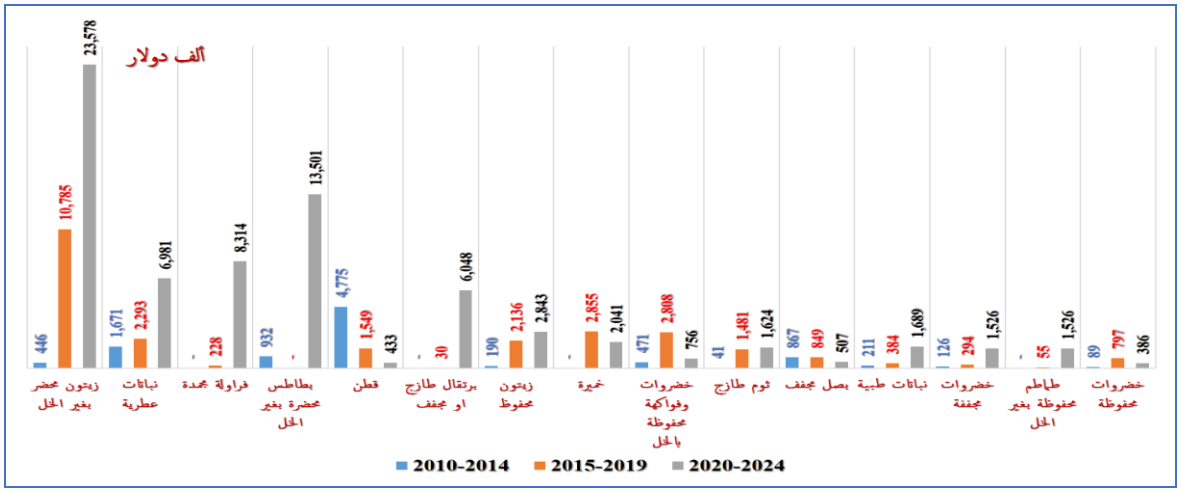

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-11)

صادرات مصر الزراعية للبرازيل

ففي الفترة الأولى، استحوذ القطن على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية إلى البرازيل، بنسبة بلغت نحو 44%، تليه النباتات العطرية بنسبة 15%. كما ساهمت الصادرات البطاطس المحضّرة بغير الخل والبصل المجفف بنسب 9% و8% على الترتيب، إضافة إلى الزيتون المحضّر بغير الخل والخضروات والفواكه المحفوظة بالخل بنسبة 4% لكل منهما.

وخلال الفترة الثانية، طرأت تغيرات جوهرية على الهيكل السلعي، حيث ارتفعت حصة الزيتون المحضّر بغير الخل لتصل إلى 43%، ليصبح السلعة الأكثر تصديرًا خلال هذه الفترة. كما زادت أهمية الخضروات والفواكه المحفوظة بالخل إلى 11%، وظهرت صادرات الخميرة لأول مرة بنسبة 11%. وعلى الرغم من ارتفاع القيمة المطلقة لصادرات النباتات العطرية، فإن أهميتها النسبية انخفضت إلى 9%. كما بلغت حصة كل من الزيتون المحفوظ والثوم الطازج نحو 8% و6% على التوالي، بينما تراجعت حصة صادرات القطن إلى 6% فقط من إجمالي الصادرات.

أما في الفترة الثالثة (2020–2024)، فقد قفزت قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى البرازيل لتصل إلى 71.4 مليون دولار، محققة زيادة نسبتها 184% مقارنة بالفترة السابقة. وقد تواصلت التغيرات في التركيب السلعي للصادرات، إذ حافظ الزيتون المحضّر غير المضاف إليه الخل على صدارته بنسبة 33%، تليه البطاطس المحضّرة بغير الخل بنسبة 19%، وهي سلعة لم تظهر ضمن أهم الصادرات في الفترة الثانية. وبرزت الفراولة المجمدة ضمن أهم البنود لتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 12%. كما ارتفعت أهمية النباتات العطرية لتصل إلى 10%، تليها صادرات البرتقال والزيتون المحفوظ والخميرة بنسب 8% و4% و3% على الترتيب، فيما واصل القطن تراجعه إلى أن اختفى من هيكل الصادرات السلعية عام 2024.

وبصورة عامة، تشير معدلات النمو السنوية للصادرات الزراعية المصرية إلى البرازيل نموًا واضحًا خلال فترة البحث (2010-2024)، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 18%. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، فقد تراجعت صادرات بعض السلع التقليدية، وعلى رأسها القطن المصري، الذي سجّل معدل تناقص سنوي يقدَّر بنحو 18%، بما يعكس تحوّلًا في بنية الصادرات المصرية واتجاهها نحو سلع زراعية أخرى أكثر قدرة على المنافسة في السوق البرازيلية.

12-2-3 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من البرازيل

يوضح شكل (12-3)، حدوث زيادة ملحوظة في واردات مصر الزراعية من البرازيل خلال الفترة الثانية من البحث، إذ ارتفعت قيمة الواردات إلى نحو 1.9 مليار دولار، بزيادة بلغت 26% مقارنة بالفترة الأولى. وخلال هذه الفترة، تصدّرت لحوم الأبقار المجمدة قائمة الواردات بنسبة 30%، تلتها الذرة الشامية بنسبة 21%. كما تساوت الأهمية النسبية لكل من الدواجن المجمدة، وسكر القصب الخام، وفول الصويا بنسبة 10% لكل منها.

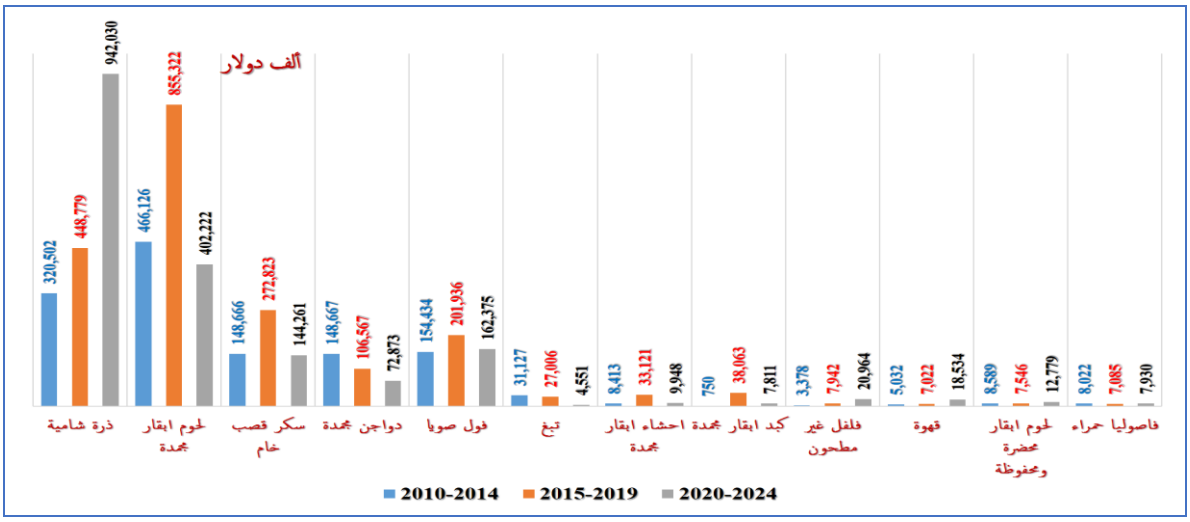

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (12-3)

واردات مصر الزراعية من البرازيل

وفي الفترة الثانية، واصلت لحوم الأبقار المجمدة احتلالها المرتبة الأولى بين أهم الواردات، لترتفع نسبتها إلى 44%، تليها الذرة الشامية بنسبة 23%. كما بلغت حصة كل من سكر القصب الخام وفول الصويا نحو 14% و10% على الترتيب، بينما تراجعت واردات الدواجن المجمدة إلى 5% فقط من إجمالي الواردات الزراعية المصرية من البرازيل.

أما في الفترة الثالثة، فقد ارتفعت الواردات الزراعية إلى 2.3 مليار دولار، محققة زيادة نسبتها 18% مقارنة بالفترة الثانية. وشهد الهيكل السلعي للواردات تغيرًا واضحًا خلال هذه الفترة، إذ جاءت الذرة الشامية في المرتبة الأولى بنسبة 41%، في حين تراجعت واردات لحوم الأبقار المجمدة إلى المركز الثاني بنسبة 17%. كما بلغت حصة فول الصويا وسكر القصب الخام والدواجن المجمدة نحو 7% و6% و3% على الترتيب.

وبشكل عام، تُظهر معدلات النمو السنوية لواردات مصر الزراعية من البرازيل خلال الفترة (2010–2024) اتجاهًا تصاعديًا معتدلًا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 4.3%. كما تكشف البيانات عن تراجع ملحوظ في نمو واردات كل من الدواجن المجمدة ولحوم الأبقار المجمدة بمعدلات تناقص سنوية بلغت نحو 6.6% و1% على الترتيب، في حين سجلت واردات الذرة الشامية معدلات نمو مرتفعة بلغت نحو 11.5%.

13-2-3 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى إندونيسيا

تشير البيانات الموضحة في شكل (13-3) إلى تطور ملحوظ في الصادرات الزراعية المصرية إلى إندونيسيا عبر الفترات الزمنية الثلاث، حيث شهدت تطورًا تصاعديًا واضحًا من مستويات محدودة بلغت 23.5 مليون دولار خلال الفترة (2010-2014) إلى 35.1 مليون دولار في الفترة (2015-2019)، ثم إلى 48.3 مليون دولار خلال الفترة (2020-2024) على الرغم من الظروف العالمية المتعلقة بجائحة كورونا واضطرابات سلاسل الإمداد. ويُعزى هذا التوسع إلى زيادة الطلب

الإندونيسي على عدد من السلع الزراعية المصرية، بالإضافة إلى تحسن القدرة التنافسية لعدد من المنتجات المصرية في الأسواق الآسيوية، فضلًا عن تغير في هيكل الصادرات لصالح السلع نصف المصنعة والسلع الموجهة للصناعة الغذائية الإندونيسية على حساب السلع التقليدية الخام.

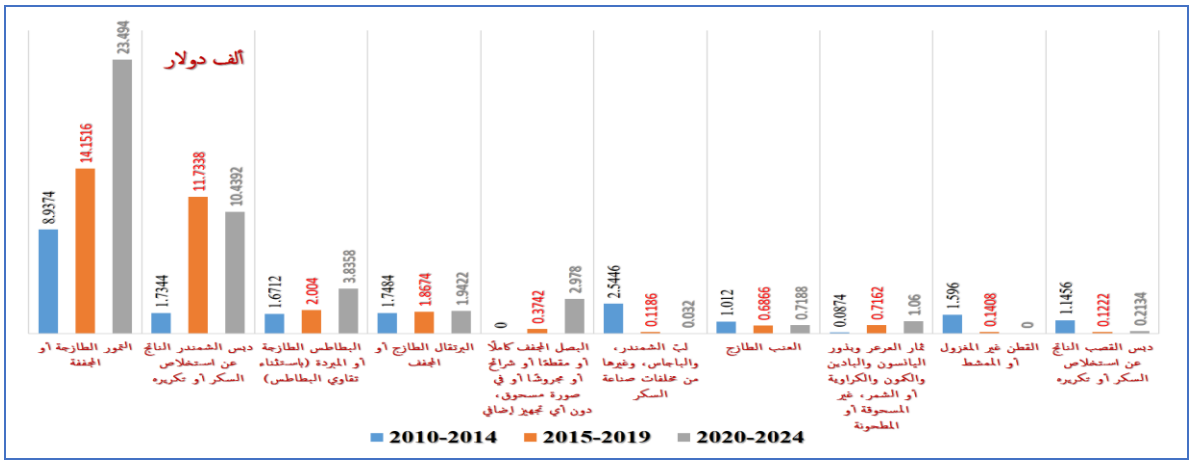

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-13)

صادرات مصر الزراعية لإندونيسيا

تتميز المرحلة الأولى (2010-2014) بتركز كبير للتمور، التي تشكل العمود الفقري للصادرات إلى السوق الإندونيسية، حيث استحوذت على نحو 38% من إجمالي الصادرات (نحو ثلث الصادرات)، وهو ما يمكن تفسيره بالقبول الذي يتسم به التمر المصري في السوق الإندونيسية بسبب سعره التنافسي مقارنة بالموردين الخليجيين. وقد توزعت النسبة المتبقية على سلع مثل العنب ودبس الشمندر والبرتقال والبطاطس. ويعكس هذا التركز انخفاض مستوى التنوع في الصادرات المصرية الموجهة لأسواق جنوب شرق آسيا خلال المرحلة الأولى.

ومع الدخول إلى الفترة الثانية (2015-2019) حدث تحول مهم في هيكل الأهمية النسبية للصادرات، فعلى الرغم أن التمور ظلت السلعة الأكثر تصديرًا، إلا أنها شهدت زيادة الكبيرة في صادرات دبس الشمندر، التي قفزت من نحو 7% في الفترة السابقة (2010-2014) إلى أكثر من 30% من إجمالي الصادرات. ويعكس هذا النمو اعتماد الصناعات الغذائية الإندونيسية على واردات دبس الشمندر كمادة أولية منخفضة التكلفة مقارنة بالبدائل المستوردة من أوروبا أو أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن بعض السلع الأخرى مثل البطاطس والبرتقال والبصل المجفف بدأت تسجل حضورًا أكبر، إلا أن نموها ظل محدودًا بسبب المنافسة الإقليمية.

أما الفترة الأخيرة (2020-2024) فقد اتسمت بمواصلة التمور تعزيز موقعها لتصل حصتها إلى ما يقرب من نصف إجمالي السلع المصدرة. كما حافظ دبس الشمندر على مكانته كسلعة رئيسة وإن تراجعت حصته النسبية لصالح سلع أخرى، حيث شهد صادرات البطاطس طفرة حقيقية مع ارتفاع قيمتها إلى ما يزيد عن 8 ملايين دولار. كما سجل البصل المجفف ارتفاعًا كبيرًا يعكس زيادة الطلب من الصناعات الغذائية الإندونيسية.

وفي سياق معدلات النمو، يُلاحظ أنها تظهر تفاوتًا كبيرًا، إذ تسجل التمور معدل نمو سنوي يبلغ 7.2%، وفي المقابل تظهر بعض السلع الأخرى مثل العنب الطازج والقطن غير المغزول معدلات نمو سالبة (-2.6%، -32.3% على التوالي). أما دبس الشمندر فيسجل معدل نمو يبلغ 10.4%. كما تُظهر البطاطس والبرتقال معدلات نمو إيجابية معتدلة (6.5% و1.9% على التوالي). من ناحية أخرى، يسجل البصل المجفف معدلات نمو استثنائية، حيث يقفز إلى 35.2%.

بشكل عام، يعكس هذا المسار التصاعدي للصادرات الزراعية المصرية إلى إندونيسيا وجود فرص واعدة لمزيد من التوسع داخل السوق الآسيوية، لا سيما مع توجه مصر نحو تعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع دول الشرق، ومع اندماجها في تجمع البريكس الذي من شأنه أن يوسع من قنوات الوصول إلى الأسواق غير التقليدية. كما يُظهر التحليل التحول في نمط الصادرات المصرية إلى إندونيسيا التي تتجه بوضوح إلى خليط من منتجات خام تقليدية مثل التمور والبرتقال ومنتجات وسيطة ذات قيمة مضافة مثل دبس الشمندر والبصل المجفف. ومع ذلك، لا يزال التركز في عدد محدود من السلع مرتفعًا، مما يستدعي العمل على تنويع الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للسلع المصرية الأخرى.

14-2-3 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من إندونيسيا

تظهر الواردات الزراعية المصرية من إندونيسيا نمطًا تصاعديًا واضحًا، على النحو المبين في الشكل الموضح أدناه. ففي الفترة الأولى من التحليل (2010-2014) بلغ إجمالي الواردات نحو 406.7 مليون دولار، وتتسم الواردات الزراعية المصرية من إندونيسيا بتركيز شديد على سلعة واحدة هي زيت النخيل ومشتقاته، التي شكلت أكثر من 80 % من إجمالي الواردات. ويعود هذا التركز إلى أن زيت النخيل يمثل أحد أهم المدخلات الأساسية للصناعات الغذائية المحلية، خاصة في قطاعات الزيوت النباتية والمخبوزات والمنتجات المصنعة، كما أن أسعاره المنخفضة نسبيًا مقارنة بزيوت أخرى مثل زيت دوار الشمس أو الذرة تجعل منه خيارًا اقتصاديًا مفضلًا لدى الشركات المصرية. أما السلع الأخرى مثل البن ومسحوق الكاكاو وزبدة الكاكاو وزيت نواة النخيل، فقد شكلت نسبًا صغيرة من إجمالي الواردات.

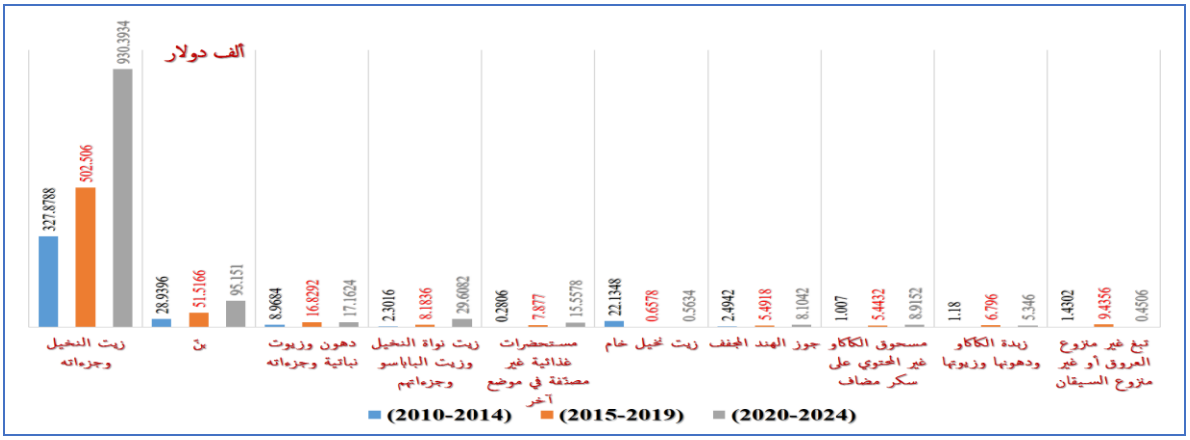

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-14)

واردات مصر الزراعية من إندونيسيا

وخلال الفترة الثانية (2015-2019) ارتفع إجمالي الواردات إلى 625.2 مليون دولار، واستمر زيت النخيل في تمثيل نحو 80% من إجمالي الواردات، ما يشير إلى استقرار هيكل الطلب عليه وغياب بدائل اقتصادية تنافسه على نطاق واسع. كما سجل البن زيادة نسبية ليصل إلى أكثر من 51.5 مليون دولار، وهو ما يرتبط بارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي للبن في السنوات الأخيرة. وشهدت السلع المستخدمة كمدخلات صناعية - مثل زيوت نواة النخيل، مستحضرات غذائية غير

مصنفة، وجوز الهند المجفف - زيادات تعكس توسع الصناعات الغذائية التي تستخدم مواد خام مستوردة من جنوب شرق آسيا.

أما الفترة الأخيرة (2020-2024) فقد شهدت أكبر زيادة في الواردات، حيث تضاعف إجمالي الواردات تقريبًا ليبلغ 1.129 مليار دولار، وهي زيادة تُعد انعكاسًا مباشرًا لتداعيات جائحة كورونا واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية التي أدت إلى ارتفاع أسعار معظم السلع. وقد واصل زيت النخيل ومشتقاته الحفاظ على مكانته، حيث استحوذ على 82% من الواردات. وهو ما ينطبق كذلك على البن وجوز الهند المجفف ومساحيق الكاكاو التي لا تزال تحافظ على أهميتها النسبية على الرغم من ارتفاع وارداتها من حيث القيمة المطلقة، وهو ما يعكس أن هذه الفترة لم تشهد تغير في جوهر هيكل الواردات. ويُظهر تحليل معدلات النمو، النمو المستدام في إجمالي الواردات بنسبة تقارب 9.8 %. ويبرز في هذا السياق النمو القوي لواردات زيت النخيل (10.1%)، الذي يمثل العمود الفقري للواردات من إندونيسيا. كما يُظهر البن معدل نمو إيجابي يصل إلى 11.6%. في المقابل، تسجل بعض السلع معدلات نمو سالبة مثل زيت نخيل خام (–29.5%).

بشكل عام، هذه الصورة التحليلية توضح بجلاء أن الواردات الزراعية من إندونيسيا إلى مصر تعتمد على علاقة مستقرة تستند بشكل أساسي إلى زيت النخيل بوصفه مادة خام أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. وهو ما يجعل هيكل الواردات شديد التركز.

15-2-3 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى جنوب أفريقيا

شهدت الصادرات الزراعية المصرية إلى جنوب إفريقيا تطورًا ملحوظًا عبر فترات البحث الثلاث، حيث ارتفعت قيمتها من نحو 18.4 مليون دولار خلال الفترة الأولى (2010–2014) إلى نحو 20.6 مليون دولار في الفترة الثانية (2015–2019)، مسجلة زيادة بنحو 12% مقارنة بالفترة الأولى. وقد احتل العنب الطازج المرتبة الأولى في هيكل الصادرات خلال الفترة الأولى بنسبة 16% من إجمالي الصادرات، تليه كل من المربى والشكولاتة بنسبة 13% و12% على الترتيب، ثم جاءت الفراولة الطازجة والعلكة للمضغ بنسبة 6% لكل منهما، وهو ما يعكس تنوعًا نسبيًا في مكونات الصادرات المصرية خلال تلك المرحلة. (شكل 3-15)

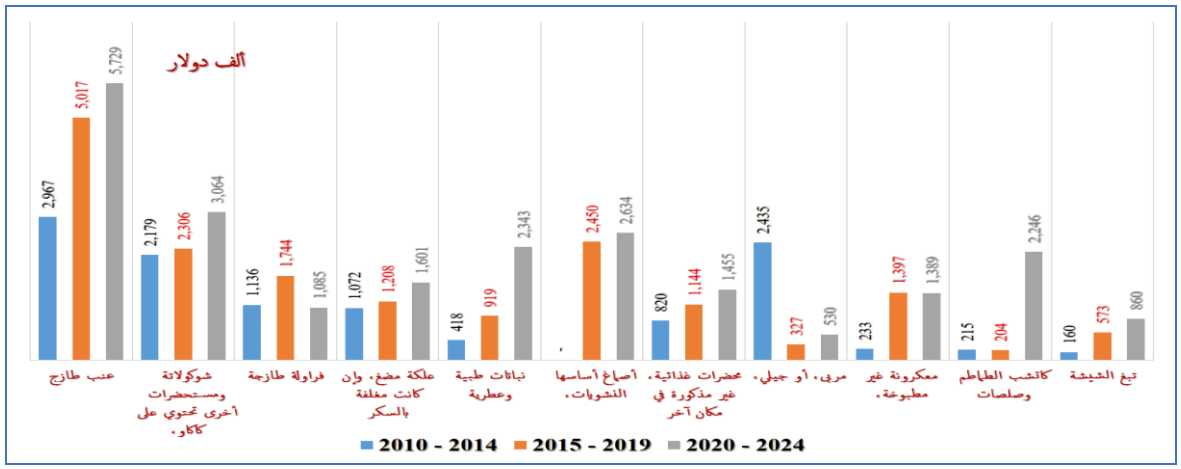

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-15)

صادرات مصر الزراعية لجنوب أفريقيا

وفي الفترة الثانية، استمر العنب الطازج في تصدر قائمة الصادرات بنسبة أعلى بلغت 24%، بينما برزت صادرات الأصماغ لتحتل المركز الثاني بنسبة 12%، وهو تطور يعكس اتساع قاعدة السلع المصرية القابلة للنفاذ إلى السوق

الجنوب إفريقي. كما حافظت الشكولاتة والفراولة الطازجة والمكرونة غير المطبوخة على مواقع متقدمة بنسب بلغت 11% و8% و7% على التوالي، تلتها المحضرات الغذائية والعلكة بنسبة 6% لكل منهما. ويُشير ذلك إلى تطور واضح في الطلب الجنوب إفريقي على السلع الغذائية المصنعة وشبه المصنعة المصرية.

أما في الفترة الثالثة، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى جنوب إفريقيا ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى 31.3 مليون دولار، بزيادة قدرها 52% مقارنة بالفترة الثانية. وظل هيكل الصادرات مستقرًا نسبيًا، حيث واصل العنب الطازج والشكولاتة تصدرهما بنسب 18% و10% على التوالي. كما جاءت الأصماغ في المرتبة التالية بنسبة 8%، فيما تساوت صادرات النباتات العطرية و"كاتشب" الطماطم بنسبة 7% لكل منهما، تليهما العلكة والمحضرات الغذائية بنسبة 5%. ويُعد هذا الاستقرار دليلًا على رسوخ مجموعة من السلع المصرية في السوق الجنوب إفريقي، مع تحسن تدريجي في قدراتها التنافسية.

وعلى مستوى الاتجاهات العامة، تُظهر معدلات النمو السنوية للصادرات الزراعية المصرية إلى جنوب إفريقيا خلال الفترة (2010–2024) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 6.3%. ومع ذلك، تكشف البيانات عن تراجع ملحوظ في صادرات بعض السلع، وعلى رأسها المربى والجيلي بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 7.8%. وفي المقابل، حققت سلع أخرى معدلات نمو مرتفعة، مثل كاتشب الطماطم (25.9%)، النباتات الطبية والعطرية (15%)، والمكرونة غير المطبوخة (10.4%). ويعكس هذا التباين تغيرًا في الطلب الجنوب إفريقي، فضلًا عن اختلاف مستويات القدرة التنافسية بين السلع المصرية المختلفة، بما يشير إلى فرص واعدة لتعميق النفاذ التجاري في السلع ذات النمو المرتفع.

16-2-3 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من جنوب أفريقيا

يُظهر شكل (3-16) حدوث تراجع ملحوظ في واردات مصر الزراعية من جنوب أفريقيا خلال الفترة الثانية من البحث، إذ انخفضت قيمة الواردات من نحو 25 مليون دولار إلى 12.2 مليون دولار، مسجّلة انخفاضًا نسبته 51% مقارنة بالفترة الأولى. وقد تركزت الواردات في الفترة الأولى في تبغ المضغ الذي استحوذ على 56% من إجمالي الواردات، تليه الصوف المجزور بنسبة 27%، ثم الذرة بنسبة 11%، بينما جاءت واردات لحوم الأبقار المجمدة والعنب الطازج في مراتب تالية بنسب 3% و2% على الترتيب. ويعكس هذا التركيب اعتمادًا واضحًا على عدد محدود من السلع ذات الطابع الخام أو شبه الخام خلال هذه المرحلة.

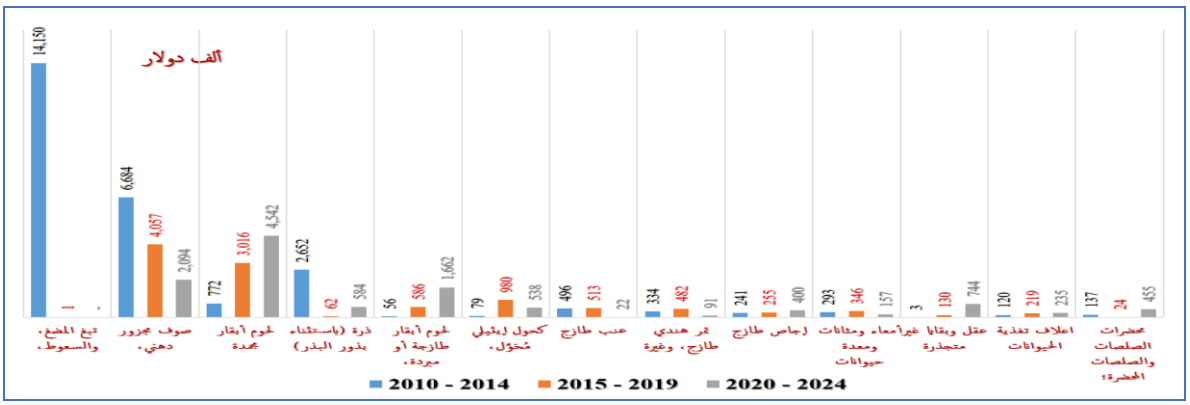

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-16)

واردات مصر الزراعية من جنوب أفريقيا

وفي الفترة الثانية، شهد الهيكل السلعي للواردات المصرية من جنوب إفريقيا تغيرًا ملحوظًا، حيث تصدّر الصوف المجزور قائمة الواردات بنسبة 33%، في حين ارتفعت واردات لحوم الأبقار المجمدة لتبلغ 25%، مما يشير إلى زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية خلال هذه المرحلة. كما ظهرت سلعتا الكحول الإيثيلي ولحوم الأبقار الطازجة بنسب 8% و5% على التوالي، إضافة إلى واردات العنب الطازج والتمر هندي الطازج بنسب متساوية بلغت 4%. ومن الجدير بالملاحظة اختفاء تبغ المضغ تمامًا من هيكل الواردات، وهو ما يدل على تغيّر في نمط الطلب أو تحوّل في مصادر التوريد.

أما خلال الفترة الثالثة، فقد شهدت الواردات الزراعية المصرية من جنوب إفريقيا ارتفاعًا طفيفًا لتصل إلى 12.6 مليون دولار، بزيادة قدرها 3% عن الفترة السابقة. وقد تركزت الواردات في لحوم الأبقار المجمدة بنسبة 36%، تليها الصوف المجزور (17%) ثم لحوم الأبقار الطازجة (13%)، بينما جاءت كل من العقل والبقايا غير المتجذّرة والذرة والكحول الإيثيلي بنسب 6% و5% و4% على التوالي. ويعكس هذا التوزيع استمرار هيمنة السلع الحيوانية على هيكل الواردات المصرية من جنوب أفريقيا خلال هذه المرحلة.

وبشكل عام، تُظهر معدلات النمو السنوية لواردات مصر الزراعية من جنوب أفريقيا خلال الفترة (2010–2024) اتجاهًا تنازليًا، حيث بلغ معدل التراجع السنوي نحو 9%. كما تكشف البيانات عن انخفاض حاد في نمو واردات عدد من السلع، أبرزها تبغ المضغ والذرة والصوف المجزور والعنب الطازج والتمر هندي، والتي سجلت معدلات تناقص سنوية بلغت 63.9%، 19.3%، 11.2%، 14.1%، و8% على التوالي. وفي المقابل، حققت واردات لحوم الأبقار المجمدة والطازجة معدلات نمو إيجابية بلغت 13.8% و13.6% على الترتيب، وهو ما قد يعكس تحولًا في أنماط الطلب المحلي وارتفاع الاعتماد على السوق الجنوب إفريقي كمصدر مهم للمنتجات الحيوانية.

17-2-3 الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية إلى إيران و إثيوبيا

تتسم حركة التجارة الزراعية بين مصر وكل من إثيوبيا وإيران بقدر كبير من المحدودية، وهو ما يرتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والهيكلية التي حدت من تطور العلاقات التجارية. فعلى الرغم من القرب الجغرافي بين مصر وإثيوبيا، فإن العلاقات التجارية بينهما تأثرت بشكل واضح بالتوترات السياسية المرتبطة بملف مياه النيل. كما تواجه الصادرات المصرية إلى إثيوبيا حواجز لوجستية ناتجة عن كونها دولة حبيسة تعتمد على موانئ دول أخرى، إضافة إلى ضعف البنية التحتية للنقل الداخلي وكذلك محدودية القدرة الشرائية للقطاع الاستهلاكي الإثيوبي، ما يجعل نفاذ السلع الزراعية المصرية إلى أسواقها يتم في نطاق ضيق جدًا. وبالمثل، فإن الواردات الزراعية من إثيوبيا تظل محدودة بسبب محدودية الفائض التصديري الإثيوبي في السلع التي تحتاجها مصر، وافتقار البلدين إلى اتفاقيات تفضيلية أو مسارات نقل مباشرة ومنخفضة التكلفة.

أما فيما يتعلق بإيران، فعلى الرغم من امتلاكها قطاعًا زراعيًا واسعًا وقدرة إنتاجية مرتفعة في بعض السلع، إلا أن التبادل التجاري بينها وبين مصر ظل شبه جامد لسنوات طويلة نتيجة القيود السياسية وغياب علاقات دبلوماسية واقتصادية مستقرة. وتزيد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من تعقيد التجارة الثنائية، إذ تؤثر على نظام المدفوعات وتعوق التحويلات المالية، ما يجعل التعاقدات التجارية أكثر مخاطرة بالنسبة للشركات المصرية. كما أن غياب خطوط شحن مباشرة، وارتفاع تكاليف النقل، كلها عوامل تجعل فرص التبادل الزراعي محدودة حتى في السلع التي تمتلك فيها إيران ميزة نسبية. ما يحد من إمكانية توسع تجارة السلع الطازجة أو المصنعة.

تتسم الصادرات الزراعية المصرية إلى كل من إيران وإثيوبيا بقدر واضح من المحدودية، إلا أن طبيعة هذا القيد تختلف بين الدولتين وتعكس عوامل هيكلية وسياسية واقتصادية متباينة. ففي حالة إيران، تبدو الصادرات المصرية شديدة

التقلب وتعتمد بصورة شبه كاملة على سلعة واحدة في كل فترة، ما يكشف هشاشة العلاقة التجارية وضعف الطلب الإيراني على السلع الزراعية المصرية. ففي الفترة الأولى، شكل البرتقال أكثر من 60%من إجمالي الصادرات، يليه التبغ بنسبة تجاوزت ثلث الصادرات. ومع انتقال الصادرات إلى الفترة الثانية، وعلى الرغم من انخفاض القيمة الإجمالية إلى أقل من ربع مستواها السابق، أصبحت الأهمية النسبية للبرتقال أعلى من 80%. وفي الفترة الثالثة، اختفى البرتقال تمامًا من هيكل الصادرات، على النحو المبين في الشكل أدناه، لتحل محله مكونات صغيرة الحجم مثل بذور عباد الشمس وبعض المستحضرات الغذائية بنسبة تراوحت بين 2% و35 %. هذا التحول يعكس بشكل مباشر أثر القيود السياسية والعقوبات الدولية التي أدت إلى تشتت كبير في الأهمية النسبية وغياب أي نمط تجاري مستقر.

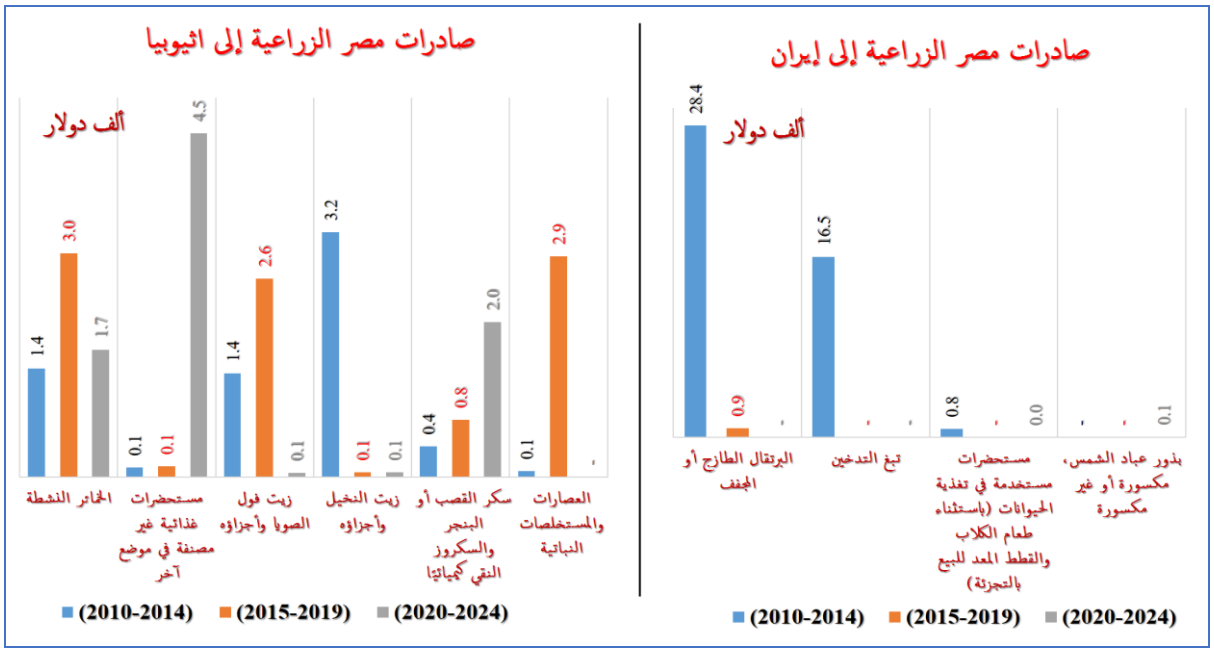

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-17)

صادرات مصر الزراعية لإيران و إثيوبيا

وعلى النقيض من ذلك، تُظهر الصادرات المصرية إلى إثيوبيا درجة أكبر نسبيًا من الاستقرار النسبي وإن كانت تظل محدودة القيمة. ففي الفترة الأولى، تركزت الصادرات في سلع وأغذية مصنعة مثل زيت النخيل ومنتجات غذائية نصف مصنعة، حيث بلغت أهميتها النسبية نحو 33 % و14 %على التوالي. أما الفترة الثانية، فقد شهدت ارتفاعًا للصادرات المصرية وتغير التركيب السلعي بصورة أكثر اتساقًا مع التحولات الصناعية في إثيوبيا؛ فقد اكتسبت العصارات والمستخلصات النباتية وزنًا نسبيًا أكبر يصل إلى 15%، كما زادت أهمية زيت عباد الشمس الخام الذي استحوذ على 11%. أما في الفترة الثالثة، فقد أصبح التحول أكثر وضوحًا، إذ قفزت أهمية المستحضرات الغذائية إلى 34%، بينما اختفت سلع كانت مهمة سابقًا مثل الزيوت النباتية. (شكل 3-17)

وبمقارنة الدولتين يتضح أن النمط الإيراني يتسم بالتقلب الحاد في الأهمية النسبية، بينما يتسم النمط الإثيوبي بقدر من الاستقرار النسبي وبنية طلب تتطور مع الزمن، وتتجه إلى السلع ذات القيمة المضافة التي تخدم عمليات التصنيع الغذائي.

18-2-3 الهيكل السلعي لواردات مصر الزراعية من إيران و إثيوبيا

تتسم الواردات الزراعية المصرية من إيران وإثيوبيا بقدر من المحدودية، وأن اختلفت الأنماط السلعية بشكل كبير بين البلدين، بما يعكس اختلاف دور كل منهما في التجارة الإقليمية. ففي حالة إيران، جاءت الفترة الأولى (2010-2014) بقيمة واردات بلغت نحو 12.2 مليون دولار، كما يتضح من شكل (3-18) وتوزعت الأهمية النسبية للسلع على العنب المجفف بنسبة 34 %، يليه الفستق الطازج أو المجفف بنسبة 45%، وهي نسب تعكس اعتماد مصر على إيران كمركز لتوريد منتجات استهلاكية رئيسة. كما ظهرت سلع أخرى ذات وزن محدود مثل التفاح، والكيوي لكنها لم تتجاوز مجتمعة 13% من الواردات، مما يدل على أن العلاقة التجارية الزراعية بين البلدين كانت قائمة على سلع استهلاكية مباشرة وليست مدخلات صناعية.

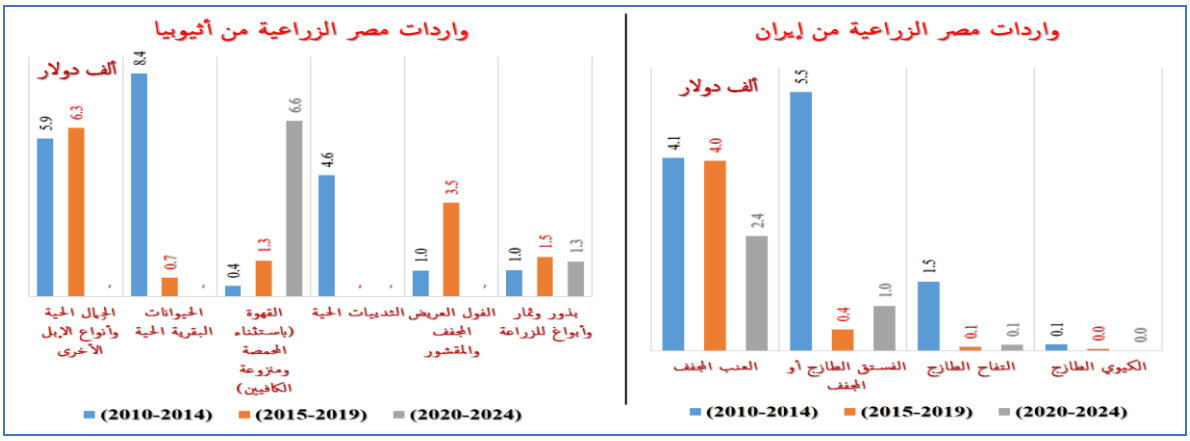

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية المتاحة على موقع https://www.trademap.org/

شكل (3-18)

وارادات مصر الزراعية من إيران و أثيوبيا

ومع الانتقال إلى الفترة الثانية، تراجع إجمالي الواردات إلى نحو 4.8 مليون دولار، وتغير التركيب السلعي بصورة لافتة. فقد ارتفعت الأهمية النسبية للعنب المجفف إلى 83 %من إجمالي الواردات، بينما تراجعت أهمية الفستق الطازج إلى 9 % فقط، وهو تحول يشير إلى أن الواردات من إيران أصبحت شبه مقتصرة على سلعة واحدة ترتبط مباشرة بالطلب الاستهلاكي.

وفي الفترة الثالثة (2020–2024)، انخفضت الواردات إلى مستوى أقل بلغ نحو 4.3 مليون دولار، وتبدلت الأهمية النسبية مرة أخرى؛ فقد تراجع العنب المجفف إلى 56 %، بينما ارتفعت حصة الفستق إلى 22 %، ويعكس ذلك اعتمادًا متجددًا على منتجات محدودة القيمة يمكن لإيران تصديرها على الرغم من العقوبات الدولية. أما السلع الأخرى مثل التفاح فبقيت عند مستويات ضئيلة لا تتجاوز 3 %.

وعلى الجانب الآخر، تتخذ الواردات المصرية من إثيوبيا نمطًا مشابهًا للواردات الإيرانية من حيث تميزها بتركيب سلعي شديد الضيق، تهيمن عليه مجموعة صغيرة من السلع ذات الاستخدامات التقليدية. ففي الفترة الأولى (2010–2014)، بلغت الواردات نحو 26.7 مليون دولار، وتركزت بصورة شبه كاملة على الحيوانات الحية التي استحوذت على أكثر من70% من الواردات، إلى جانب حصة صغيرة من بذور السمسم لا تتجاوز 4%. (شكل 3-18)

وفي الفترة الثانية، وعلى الرغم من الحفاظ على مستوى واردات قريب من السابق، حيث واصلت الحيوانات الحية على الرغم من من تراجعها استحواذها على الواردات بنسبة تزيد عن 40%. وقد جاء هذا التراجع لصالح ارتفاع الأهمية النسبية للبن والفول، حيث شكل البن وحده نحو 8%، بينما بلغت حصة الفول نحو 21%. أما الفترة الثالثة، فقد

شهدت تحولًا جذريًا، حيث اختفت الحيوانات الحية بينما برز البن بشكل لافت حيث وصل نصيبه إلى ما يزيد عن 60% من قيمة الواردات، كما ارتفعت الأهمية النسبية للبذور والثمار. ويعكس هذا التحول تطويرًا في سلسلة التوريد الإثيوبية، لكنه لا يغير من حقيقة أن واردات مصر من إثيوبيا تظل محصورة في مجموعة صغيرة للغاية من السلع الأولية.

نخلص من العرض السابق إلى تركز التبادل التجاري الزراعي المصري داخل تجمع بريكس في عدد محدود من الشركاء الرئيسين، وفي عدد محدود كذلك من السلع الزراعية، فضلًا عن تباين الأداء التجاري وعدم استقرار الهيكل السلعي خلال فترات الدراسة.

الفصل الرابع
أهم مؤشرات التجارة الخارجية والزراعية لمصر مع دول تجمع بريكس

1-4 أهمية تجمع بريكس في هيكل التجارة الخارجية لمصر

في عام 2024 بلغت قيمة الصادرات المصرية الكلية إلى دول تجمع بريكس نحو 9.4 مليار دولار، بما يعادل 20.9% من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم. وفي المقابل، بلغت الواردات المصرية من هذه الدول نحو 41.4 مليار دولار، أي ما يمثل 43.8% من إجمالي الواردات. وبذلك بلغ إجمالي حجم التجارة بين مصر ودول بريكس نحو 50.8 مليار دولار، وهو ما يعادل 36.4% من إجمالي التجارة الخارجية لمصر، الأمر الذي يعكس بوضوح أهمية التجمع كشريك تجاري استراتيجي لمصر.

كما تُظهر البيانات أن نسبة تغطية الصادرات للواردات في العلاقة التجارية مع دول بريكس لم تتجاوز 22.65%، مما أدى إلى عجز تجاري كبير بلغ نحو 32 مليار دولار. ويؤكد مؤشر معدل التبادل التجاري على هذا الخلل، حيث يتضح أن كل دولار تحققه مصر من صادراتها إلى دول التجمع يقابله إنفاق قدره 4.42 دولار على الواردات منها، وهي نسبة تفوق ضعفي معدل التبادل التجاري مع بقية شركاء مصر التجاريين على مستوى العالم (جدول 4-1).

جدول (4-1)

التجارة الخارجية المصرية مع دول العالم ودول تجمع بريكس ومعدلات التبادل التجاري عام 2024.

تجارة مصر الخارجية مع:	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة	العجز في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات	معدل التبادل
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	%	
دول العالم	44,847	94,698	139,545	-49,851	47.36	(2.11 : 1)
تجمع بريكس (11 دولة)	9,384	41,431	50,815	-32,047	22.65	(4.42 : 1)
%تجارة تجمع بريكس للعالم	**20.92**	**43.75**	**36.41**			

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

2-4 تطور الميزان التجاري لمصر مع دول تجمع بريكس

شهد معدل نمو صادرات مصر الكلية إلى دول تجمع بريكس نموًا ضعيفًا بلغ نحو 0.6% سنويًا، خلال الفترة 2010-2024، بينما زادت واردات مصر الكلية بمعدل نمو سنوي بلغ 6.5% خلال الفترة نفسها.

ويظهر الميزان التجاري لمصر مع دول تجمع بريكس خلال الفترة (2010–2024) عجزًا مزمنًا اتسم بالتذبذب في قيمته عبر السنوات. ففي عام 2010 بلغ العجز أدناه بقيمة قدرها نحو 8.75 مليار دولار، وارتفع تدريجيًا ليصل إلى 23.82 مليار دولار عام 2018، قبل أن يتراجع إلى 18.23 مليار دولار عام 2020. وخلال الفترة (2021–2024) اتسع العجز ليبلغ ذروته عام 2024 مسجلًا 32.05 مليار دولار (شكل 4-1).

كما شهد انضمام مصر إلى تجمع البريكس في عام 2024 استمرار تفاقم العجز التجاري، حيث بلغ مستوى قياسيًا قدره 32.05 مليار دولار، بزيادة نسبتها 29.4% مقارنة بعام 2023 (العام السابق للانضمام). ويُعزى هذا الاتساع بالأساس إلى الارتفاع الكبير في قيمة الواردات من دول التجمع بمعدل 25.2%، مقابل زيادة أقل نسبيًا في الصادرات المصرية إليها بلغت 12.9%.

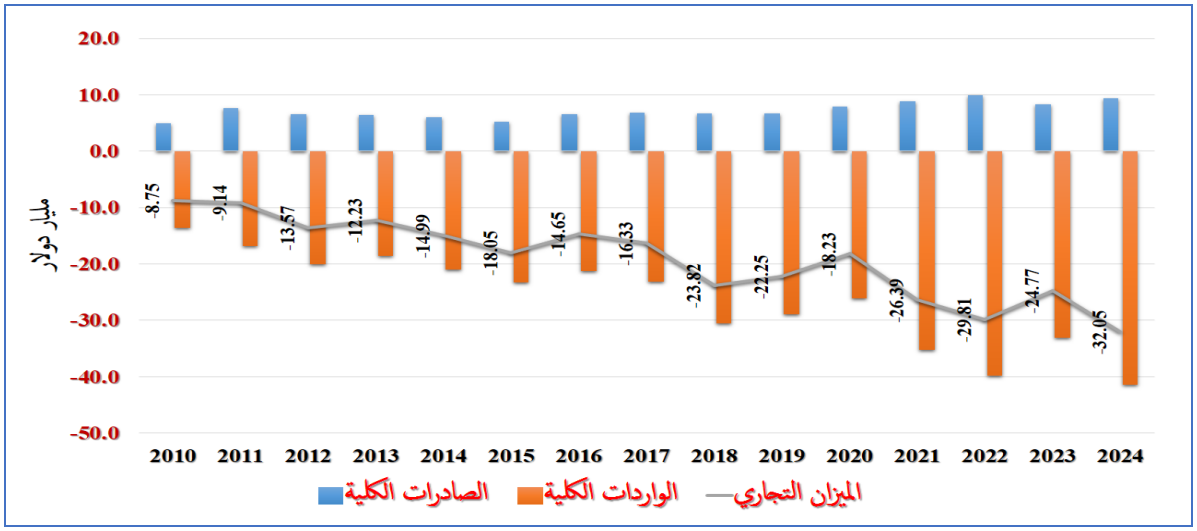

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

شكل (4-1)

تطور الميزان التجاري الكلي لتجارة مصر مع دول (تجمع بريكس) خلال الفترة 2010 – 2024.

4-3- أهمية تجمع بريكس في هيكل تجارة مصر الزراعية

في عام 2024 بلغت قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى دول تجمع بريكس نحو 2.4 مليار دولار، أي ما يمثل 23.6% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية إلى العالم. وفي المقابل، بلغت قيمة الواردات الزراعية من هذه الدول نحو 9.1 مليار دولار، بما يعادل 47.5% من إجمالي الواردات الزراعية لمصر. وبذلك بلغ إجمالي حجم التجارة الزراعية بين مصر ودول تجمع بريكس نحو 11.5 مليار دولار، وهو ما يعادل 39.2% من إجمالي التجارة الزراعية الخارجية لمصر، الأمر الذي يعكس بوضوح الأهمية الكبيرة للتجمع كشريك رئيس لمصر في مجال تجارة المنتجات الزراعية.

وتشير البيانات إلى أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات لم تتجاوز 26.4%، مما أسفر عن وجود عجز تجاري زراعي بلغ نحو 6.7 مليار دولار. كما يظهر مؤشر معدل التبادل التجاري عمق هذا الخلل، حيث يتضح أن كل دولار من الصادرات الزراعية المصرية إلى دول تجمع بريكس يقابله إنفاق قدره 3.78 دولار على الواردات منها، وهي نسبة تفوق معدل التبادل التجاري الزراعي لمصر مع بقية الشركاء التجاريين على مستوى العالم (جدول 4-2).

وعلى الرغم من استمرار العجز، فإن التجارة الزراعية مع دول بريكس اتسمت بنمو ملحوظ خلال الفترة (2010–2024)، إذ سجلت الصادرات الزراعية المصرية معدل نمو سنوي بلغ 8.4%، في حين نمت الواردات الزراعية من دول التجمع بمعدل 6.2% سنويًا، وهو ما قد يعكس ديناميكية متزايدة في العلاقات التجارية الزراعية بين الجانبين.

4-4 تطور الميزان الزراعي لمصر مع دول تجمع بريكس:

في سياق مماثل لتطور الميزان التجاري الكلي، اتسم الميزان الزراعي بين مصر ودول تجمع بريكس خلال الفترة (2010–2024) بعجز مستمر تميز بالتذبذب السنوي. ففي عام 2010 بلغ العجز نحو 1.46 مليار دولار، وارتفع إلى 4.34 مليار دولار عام 2012، وخلال الفترة (2021–2023) واصل العجز تزايده إلى أعلى مستوى له عام 2022 مسجلًا 5.97 مليار دولار، قبل أن يتراجع إلى 5.35 مليار دولار عام 2023 بنسبة انخفاض بلغت 10.4% مقارنة بالعام السابق (وهو ما يمثل الوضع قبل انضمام مصر إلى الاتفاقية) (شكل4-2).

جدول (4-2)

التجارة الزراعية المصرية مع دول العالم ودول تجمع بريكس ومعدلات التبادل التجاري عام 2024.

تجارة مصر الخارجية مع:	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	إجمالي التجارة	العجز في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات	معدل التبادل
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	%	
دول العالم	10,213	19,181	29,394	-8,968	53.25	**(1.88 : 1)**
تجمع بريكس (11 دولة)	2,410	9,114	11,524	-6,704	26.44	**(3.78 : 1)**
%تجارة تجمع بريكس للعالم	**23.60**	**47.52**	**39.21**			

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

أما في عام 2024، فقد ظهر أثر الانضمام بشكل واضح، حيث بلغ العجز التجاري الزراعي مستوى قياسيًا قدره 6.7 مليار دولار، مسجلًا زيادة نسبتها 25.2% مقارنة بعام 2023. ويعود هذا التوسع بالأساس إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الواردات الزراعية من دول التجمع بمعدل 22.1%، في حين ارتفعت الصادرات الزراعية المصرية إليها أيضًا ولكن بوتيرة أقل بلغت 13.7%.

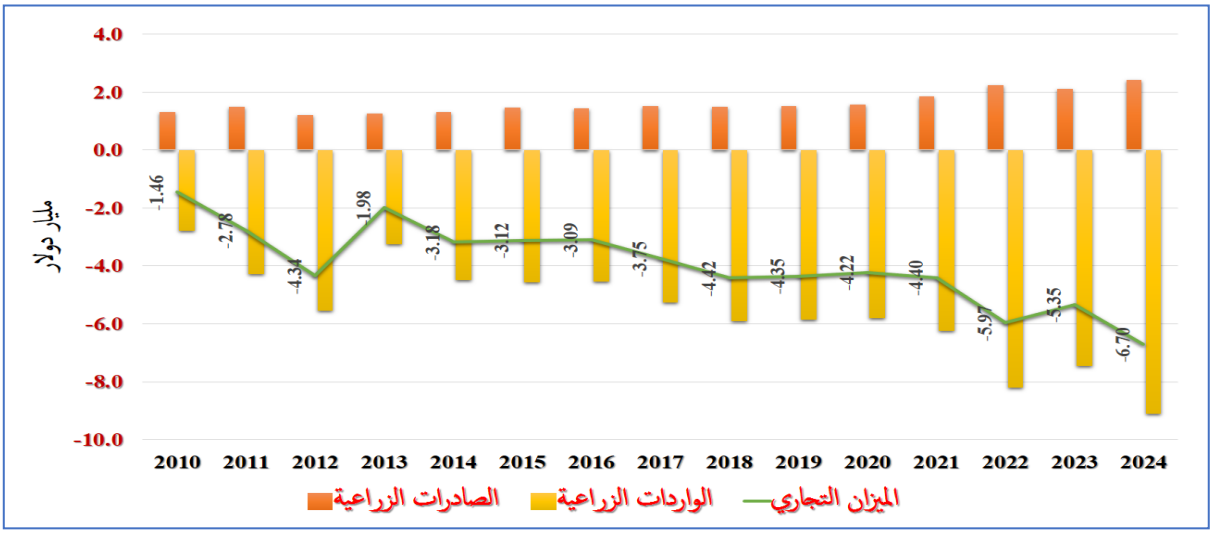

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

شكل (4-2)

تطور الميزان التجاري الزراعي لتجارة مصر الزراعية مع دول (تجمع بريكس) خلال الفترة 2010 – 2024.

ويمكن القول في هذا السياق أن الخلل الهيكلي في الميزان التجاري الكلي والزراعي يفرض تحديات على الاقتصاد المصري. وفي المقابل، يُظهر الاتجاه العام نموًا في حجم الصادرات المصرية – خاصة الزراعية – بمعدلات سنوية إيجابية، وهو ما يشير إلى وجود فرص واعدة لتعزيز القدرة التصديرية لمصر نحو أسواق بريكس إذا ما جرى توجيه السياسات التجارية والقطاعية بالشكل الملائم. ومن ثم، فإن تعظيم المكاسب من الشراكة مع تجمع بريكس يتطلب العمل على رفع تنافسية الصادرات المصرية، وتوسيع قاعدة المنتجات المصدَّرة، إلى جانب تعزيز الإفادة من الفرص المتاحة في هذه الأسواق، بما يسهم في الحد من تفاقم العجز وتحقيق قدر أكبر من التوازن في العلاقات التجارية الكلية والزراعية.

5-4 التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري لمصر مع دول تجمع بريكس:

يُظهر التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري بين مصر ودول تجمع بريكس تباينًا واضحًا في هيكل العلاقات التجارية. **فعلى جانب الواردات**، تتصدر الصين قائمة الشركاء التجاريين لمصر، إذ بلغت قيمة الواردات المصرية منها نحو 14.4 مليار دولار بما يعادل 37.9% من إجمالي واردات مصر من التجمع كمتوسط للفترة (2022-2024). ويعكس ذلك المكانة المحورية للصين كمصدر رئيس للسلع الوسيطة والرأسمالية في السوق المصرية. وتأتي المملكة العربية السعودية وروسيا في المرتبتين الثانية والثالثة بنسبة 18.4% و13.3% على التوالي، وهو ما يعكس اعتماد مصر على واردات الطاقة والمواد الخام من هذين البلدين. كما تبرز كل من البرازيل والهند والإمارات وإندونيسيا كمصادر مهمة وإن كانت أقل وزنًا نسبيًا، بنسب تراوحت بين 9.5% و4.3%، بينما لم تتجاوز حصة باقي دول بريكس 1%، وهو ما يشير إلى محدودية اندماجها في السوق المصرية.

أما فيما يتعلق **بالصادرات المصرية** إلى دول تجمع بريكس خلال الفترة ذاتها، فيحتل السوق السعودي المرتبة الأولى باستيعابه نحو 2.8 مليار دولار من الصادرات المصرية (31%)، وهو ما يعكس قوة الروابط التجارية والإقليمية وأهمية الطلب الخليجي على المنتجات المصرية. وتأتي الإمارات والهند والصين في المراتب التالية بنسب 26.9%، 13.4%، و11.4% على التوالي، مما يشير إلى تنوع نسبي في هيكل الأسواق التصديرية المصرية داخل التجمع. في المقابل، سجلت البرازيل وروسيا وإندونيسيا حصصًا أقل (6.3%، 6.2%، و2.3%)، بينما جاءت كل من جنوب أفريقيا وإثيوبيا وإيران في المراتب الأخيرة من حيث الصادرات والواردات، الأمر الذي يعكس ضعف الروابط التجارية مع هذه الدول. (جدول 4-3)

جدول (4-3)

الأهمية النسبية لدول تجمع بريكس طبقًا لتجارتها الكلية مع مصر كمتوسط للفترة (2022-2024).

الصادرات الكلية				الواردات الكلية			
ترتيب دول البريكس		مليون دولار	%	ترتيب دول البريكس		مليون دولار	%
1	السعودية	2,852.1	**31.0**	1	الصين	14,418.2	**37.9**
2	الإمارات	2,479.0	**26.9**	2	السعودية	7,012.9	**18.4**
3	الهند	1,236.6	**13.4**	3	روسيا	5,079.4	**13.3**
4	الصين	1,052.3	**11.4**	4	البرازيل	3,634.5	**9.5**
5	البرازيل	578.7	**6.3**	5	الهند	3,526.7	**9.3**
6	روسيا	574.5	**6.2**	6	الإمارات	2,652.4	**7.0**
7	إندونيسيا	209.5	**2.3**	7	إندونيسيا	1,617.9	**4.3**
8	جنوب أفريقيا	119.6	**1.3**	8	جنوب أفريقيا	129.1	**0.34**
9	إثيوبيا	110.1	**1.2**	9	إثيوبيا	13.8	**0.04**
10	إيران	1.9	**0.02**	10	إيران	4.8	**0.01**
الإجمالي		**9,214.4**	**100**	**الإجمالي**		**38,089.5**	**100**

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics

6-4 التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الزراعي لمصر مع دول بريكس:

يُظهر تحليل التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول تجمع بريكس أن **واردات مصر الزراعية** تتركز بشكل كبير في عدد محدود من الدول. إذ تستحوذ روسيا والبرازيل مجتمعين على نحو 71.3% من إجمالي هذه الواردات بقيمة تقدَّر بنحو 5.9 مليار دولار، مما يعكس اعتماد مصر الكبير على هذين السوقين لتلبية جانب رئيس من احتياجاتها الزراعية (النباتية والحيوانية). وتأتي إندونيسيا والهند في المرتبتين التاليتين بنسبة 13.8% و10.9% على

التوالي، بينما تسهم الصين بنسبة محدودة بلغت 1.9%. أما باقي دول التجمع مجتمعة فلم تتجاوز حصتها 2% من إجمالي الواردات الزراعية، وذلك كمتوسط للفترة 2022-2024.

أما على صعيد **الصادرات الزراعية المصرية** إلى دول بريكس، فيبرز السوق السعودي مرة أخرى في المرتبة الأولى بقيمة صادرات بلغت نحو 0.8 مليار دولار، أي ما يعادل 35.1% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية إلى التجمع، الأمر الذي يعكس قوة الروابط التجارية الإقليمية وأهمية الطلب الخليجي على السلع الزراعية المصرية. وتأتي روسيا والإمارات والصين والهند في المراتب التالية بنسب 22.2%، 15.8%، 10.1%، و8.6% على التوالي (جدول 4-4)، بما يشير إلى تنوع نسبي في الأسواق المستقبِلة. وفي المقابل، جاءت البرازيل وإندونيسيا في مراتب أدنى، بينما تذيلت كل من إثيوبيا وإيران قائمة دول بريكس من حيث استيعاب الصادرات المصرية.

جدول (4-4)

الأهمية النسبية لدول تجمع بريكس طبقًا لتجارتها الزراعية مع مصر كمتوسط للفترة (2022-2024).

صادرات مصر الزراعية				واردات مصر الزراعية			
ترتيب دول البريكس		مليون دولار	%	ترتيب دول البريكس		مليون دولار	%
1	السعودية	793.5	**35.1**	1	روسيا	3,147.8	**38.1**
2	روسيا	501.7	**22.2**	2	البرازيل	2,747.3	**33.2**
3	الإمارات	357.0	**15.8**	3	إندونيسيا	1,138.7	**13.8**
4	الصين	227.3	**10.1**	4	الهند	904.0	**10.9**
5	الهند	195.3	**8.6**	5	الصين	154.4	**1.9**
6	البرازيل	89.3	**4.0**	6	السعودية	90.3	**1.1**
7	إندونيسيا	48.3	**2.1**	7	الإمارات	54.1	**0.7**
8	جنوب أفريقيا	33.8	**1.5**	8	جنوب أفريقيا	12.9	**0.2**
9	إثيوبيا	11.9	**0.5**	9	إثيوبيا	12.1	**0.1**
10	إيران	0.2	**0.01**	10	إيران	2.4	**0.03**
الإجمالي		**2,258.3**	**100**	**الإجمالي**		**8,263.9**	**100**

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

وتكشف هذه النتائج عن تركز التبادل التجاري الزراعي المصري داخل التجمع في عدد محدود من الشركاء الرئيسين، وهو ما يفرض ضرورة العمل على تنويع الأسواق وتوسيع قاعدة الشركاء داخل بريكس بما يدعم استقرار الصادرات الزراعية المصرية ويعزز قدرتها التنافسية في مواجهة التغيرات المحتملة في الأسواق الدولية.

7-4 تنافسية التبادل التجاري لأهم المحاصيل الزراعية بين مصر وأهم الشركاء التجاريين بتجمع البريكس:

تُعد مؤشرات التنافسية من الأدوات التحليلية الأساسية في تقييم أداء وهيكل الصادرات المصرية، ولا سيما في علاقتها التجارية مع دول تجمع البريكس التي تمثل تجمعًا اقتصاديًا ذا ثقل متزايد في التجارة الدولية، وفي هذا السياق فقد تم تحليل العلاقات التجارية الكلية والزراعية بين مصر وكل دولة من دول تجمع بريكس من خلال دراسة هيكل التجارة الخارجية ومعدلات التبادل التجاري والميزان التجاري وذلك على النحو السابق بيانه، وفيما يلي نستعرض عددًا من مؤشرات التجارة والتنافسية السعرية للوقوف على كفاءة وتنافسية التجارة الخارجية الزراعية المصرية لدول تجمع بريكس.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن العلاقات التجارية المصرية مع كل من إثيوبيا وإيران قد شهدت مستويات متدنية خلال فترة البحث. إذ يعدا من أقل الشركاء التجاريين لمصر سواء على صعيد الصادرات أو الواردات نظرًا لمحدودية الفرص التجارية المتاحة، فضلًا عن تأثير الخلافات السياسية القائمة بين مصر وهاتين الدولتين من جهة، ومن ثم محدودية فرص التوسع التجاري معهما مستقبلًا من جهة أخرى، وبناءً عليه سيتم في الجزء التالي من هذا الفصل التركيز على التجارة الزراعية لدول تجمع بريكس الثمانية ذات الوزن التجاري الأكبر.

1-7-4 العلاقات التجارية الزراعية بين مصر والمملكة العربية السعودية

تُعدّ مصر من أبرز الدول المصدّرة للسلع الزراعية إلى المملكة العربية السعودية، إذ تحتل المرتبة السابعة بين مورّدي السلع الزراعية -طازجة ومصنعة- للمملكة بحصة سوقية بلغت نحو 2.9% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية السعودية عام 2024. وتتصدر كلٌّ من البرازيل والهند والولايات المتحدة الأمريكية قائمة الشركاء الرئيسيين في هذا القطاع، بحصص سوقية بلغت 10.9% و8.6% و5.4% على التوالي.أما فيما يتعلق بالواردات السعودية من السلع الزراعية المصنّعة، فتحتل مصر المرتبة الثالثة عشرة بحصة سوقية تُقدّر بنحو 2.5%، في حين تتصدر الهند والبرازيل والإمارات العربية المتحدة المراتب الثلاثة الأولى بحصص سوقية بلغت 10.8% و7.8% و6.2% على الترتيب. كما بلغت الحصة السوقية لمصر من الأغذية الطازجة نحو 3.4% من إجمالي واردات المملكة في هذا المجال عام 2024.

وتشير بيانات الجدول (4-5) إلى أن الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية ضمن إجمالي الصادرات إلى المملكة العربية السعودية بلغت نحو 28% كمتوسط خلال الفترة 2020–2024، مما يعكس مكانة القطاع الزراعي كأحد المكونات الرئيسة في هيكل الصادرات المصرية إلى السوق السعودية.

جدول (4-5)

أهم مؤشرات التجارة بين مصر والسعودية خلال الفترة 2020-2024.(القيمة بالألف دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو
الصادرات الكلية	1,879,584	2,241,117	2,515,921	2,671,807	3,363,183	**14.3%**
الصادرات الزراعية	**572,348**	**589,847**	**765,894**	**765,887**	**851,277**	**11.1%**
الأهمية النسبية %	**30%**	**26%**	**30%**	**29%**	**25%**	
الميزان التجاري الزراعي	**526,887**	**523,461**	**702,995**	**664,901**	**739,874**	**9.6%**
الصادرات المصنعة	**269,355**	**298,598**	**395,842**	**385,910**	**435,273**	**12.9%**
الصادرات الطازجة	**302,993**	**291,249**	**370,052**	**379,977**	**416,004**	**9.4%**

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

كما يُظهر الميزان التجاري الزراعي بين مصر والمملكة العربية السعودية فائضًا لصالح مصر، حيث تجاوزت قيمة الصادرات الزراعية المصرية الواردات بنحو 740 مليون دولار عام 2024. ويُلاحظ أن هذا الفائض يتزايد باطراد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 9.6% خلال الفترة (2020-2024).

وعند تحليل مكونات صادرات السلع الزراعية، يتضح أن الصادرات من السلع الزراعية المصنّعة حققت معدل نمو سنوي أعلى مقارنةً بالصادرات من السلع الزراعية الطازجة، إذ بلغ 12.9% للأولى مقابل 9.4% للثانية، مما يشير إلى تطور نسبي في قدرة مصر التصديرية ضمن سلاسل القيمة الزراعية ذات القيمة المضافة الأعلى.

- **تنافسية أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة في الأسواق السعودية**

تشير نتائج تحليل مؤشرات تنافسية الصادرات المصرية من السلع الزراعية عام 2024 (جدول 4-6) إلى تفوق مصر في صادرات المنتجات الزراعية الطازجة، حيث احتلت المركز الأول في تصدير كل من البطاطا والبرتقال والليمون والجوافة

والمانجو إلى السوق السعودي، بينما جاءت في المرتبة الثانية في صادرات العنب الطازج. وقد بلغت الحصص السوقية لهذه المنتجات نحو 95% للبطاطا، و57% للبرتقال، و49% للجوافة والمانجو، و44% لليمون، و22% للعنب الطازج.

جدول (4-6)

أهم مؤشرات التنافسية لأهم صادرات السلع الزراعية الطازجة والمصنعة في السوق السعودي عام 2024.

	الصادرات	معدل النمو	المركز السوقي	النصيب السوقي	الأسعار النسبية	منافس 1	نصيب السوقي	منافس 2	نصيب السوقي	منافس 3	نصيب السوقي
الطازج	البرتقال	3%	1	57%	0.82	جنوب أفريقيا	32.0	إسبانيا	4.9	سوريا	0.6
	الليمون	11%	1	44%	0.81	جنوب أفريقيا	35.4	تركيا	7.9	الصومال	7.6
	الجو افة والمانجو	26%	1	49%	0.98	اليمن	33.7	باكستان	10.5	الهند	6.3
	البطاطا الحلوة	48%	1	95%	0.96	أمريكا	1.3	هولندا	1.1	جنوب أفريقيا	1.0
	العنب	33%	2	22%	0.82	جنوب أفريقيا	31.9	الهند	20.1	تشيلي	8.0
المصنعات الغذائية	مستحضرات غذائية	3%	4	5%	1.15	أيرلندا	30.6	الإمارات	9.0	ألمانيا	6.2
	الشوكولاتة	63%	1	70%	1.24	ألمانيا	19.5	الصين	9.5	إيطاليا	9.3
	البطاطس المحضرة	50%	3	9%	0.86	بلجيكا	33.5	هولندا	32.1	الإمارات	9.2
	الخضروات المجهزة	16%	1	64%	0.86	إندونيسيا	10.4	بلجيكا	7.3	إسبانيا	6.0
	منتجات الجبن	20%	3	7%	0.73	نيوزيلاندا	20.0	بولندا	19.9	أمريكا	7.3
	البسكويت الحلو	2%	3	8%	1.05	البحرين	16.2	تركيا	15.7	بريطانيا	9.2

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

وتُظهر الأسعار النسبية تمتع الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة بميزة تنافسية سعرية واضحة مقارنة بالدول المنافسة، حيث تتنافس جنوب أفريقيا مع مصر في صادرات كل من البرتقال والليمون، وتعد كل من اليمن وباكستان من أبرز المصدرين للجوافة والمانجو، في حين تتنافس كل من جنوب أفريقيا والهند مع مصر في تصدير العنب، مع اختلاف نسبي في الحصص السوقية بين هذه الدول.

كما تشير البيانات إلى أن الصادرات المصرية إلى السوق السعودي شهدت معدلات نمو سنوي مرتفعة خلال فترة البحث، بلغت نحو 48% للبطاطا، و33% للعنب، و26% للجوافة والمانجو، و11% و3% لليمون والبرتقال على التوالي.
أما في ما يتعلق بـ الصادرات من السلع الزراعية المُصنّعة، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في السوق السعودي في منتجات الشوكولاتة بحصة سوقية بلغت 70% وفي ظل منافسة كل من ألمانيا والصين وإيطاليا على الرغم من عدم تمتع مصر بميزة سعرية تنافسية، بينما احتلت صادرات الخضروات المجهزة نصيب سوقي بلغ 64% محتلة المركز الأول بين المنافسين وأبرزهم إندونيسيا وبلجيكا بحصص سوقية بلغت 10.4%، 7.3% على الترتيب، كما تتمتع صادرات الخضروات المجهزة بميزة سعرية ظاهرة، وقد جاءت كل من صادرات البطاطس المحضّرة ومنتجات الجبن والبسكويت الحلو في المرتبة الثالثة بحصص سوقية بلغت 9%، 7%، 8% على التوالي، في ظل منافسة من بلجيكا وهولندا في البطاطس المحضرة، ونيوزيلندا وبولندا في منتجات الجبن، والبحرين وتركيا في البسكويت الحلو.

وقد بلغت الحصة السوقية للمستحضرات الغذائية المصرية في السوق السعودي نحو 5%، محتلة بذلك المرتبة الرابعة، مع منافسة من أيرلندا والإمارات وألمانيا. وتشير مؤشرات الأسعار النسبية إلى توافر ميزة تنافسية سعرية لصادرات البطاطس المحضرة والخضروات المجهزة ومنتجات الجبن، في حين تفتقر كل من المستحضرات الغذائية والشوكولاتة والبسكويت الحلو إلى هذه الميزة السعرية.

كما تُظهر البيانات أن أعلى معدلات النمو السنوي في صادرات السلع الزراعية المصنعة إلى السوق السعودي خلال الفترة (2020- 2024) سُجلت في كل من الشوكولاتة (63%) والبطاطس المحضّرة (50%)، تليهما منتجات الجبن (20%) والخضروات المجهزة (16%)، بينما كانت معدلات النمو أقل في المستحضرات الغذائية (3%) والبسكويت الحلو (2%). ويُشير ذلك إلى تحسن تنافسي تدريجي في فئات الأغذية ذات القيمة المضافة الأعلى، بما يعزز فرص توسع الصادرات المصرية المصنعة داخل السوق السعودي.

وتُظهر النتائج السابقة أن الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية – سواء الطازجة أو المصنعة – تتمتع بمستوى مرتفع من التنافسية السعرية والنوعية والكمية في السوق السعودي، الذي يُعد أحد أهم الأسواق الخليجية المستوردة للمنتجات الزراعية. ويعكس هذا الأداء الإيجابي تحسن موقع مصر التنافسي الإقليمي، ويدل على قدرتها على تعزيز حصتها السوقية تدريجيًا في مواجهة المنافسين الرئيسيين بتجمع بريكس مثل البرازيل والهند.

2-7-4 العلاقات التجارية الزراعية بين مصر وروسيا

تمثل صادرات السلع الزراعية المصرية -طازجة ومصنعة- إلى السوق الروسي نحو 85% من إجمالي الصادرات المصرية إلى روسيا كمتوسط للفترة (2020-2024)، مما يعكس الأهمية النسبية الكبيرة لهذا القطاع في هيكل التجارة الثنائية بين البلدين. وتحتل مصر المرتبة العشرين بين الدول المصدِّرة للسلع الزراعية إلى السوق الروسي، بحصة سوقية تقارب 2.5% من إجمالي الواردات الزراعية الروسية، مع تركّزٍ واضحٍ في السلع الزراعية الطازجة. وفي المقابل، تأتي الصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة في المرتبة السادسة والأربعين ضمن قائمة الدول المورِّدة لروسيا، بحصة سوقية محدودة بلغت نحو 0.5% من إجمالي الواردات الروسية.

وتُظهر بيانات (جدول 4-7) أن صادرات السلع الزراعية المصنعة المصرية حققت أعلى معدل نمو سنوي بين فئات الصادرات المصرية إلى روسيا، إذ بلغت نسبة الزيادة السنوية نحو 22%، في حين سجلت صادرات السلع الزراعية الطازجة معدل نمو سنوي يقارب 8.7%، مما يشير إلى تحسّن تدريجي في تنافسية السلع الزراعية المصنعة المصرية داخل السوق الروسي.

جدول (4-7)

أهم مؤشرات التجارة بين مصر وروسيا خلال الفترة 2020-2024. (القيمة بالألف دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو
الصادرات الكلية	423,639	489,576	597,611	523,957	606,786	**8.2%**
الصادرات الزراعية	**355,761**	**390,609**	**538,632**	**403,896**	**560,740**	**9.9%**
الأهمية النسبية%	**84%**	**80%**	**90%**	**77%**	**92%**	-
الميزان التجاري الزراعي	**(1,741,486)**	**(1,648,739)**	**(2,113,523)**	**(2,780,758)**	**(3,088,643)**	**18.2%**
الصادرات المصنعة	**24,509**	**33,885**	**47,966**	**56,197**	**51,731**	**22.1%**
الصادرات الطازجة	**331,252**	**356,724**	**490,666**	**347,699**	**509,009**	**8.7%**

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي في أداء الصادرات المصرية، يُظهر الميزان التجاري الزراعي بين مصر وروسيا استمرار العجز التجاري لصالح الجانب الروسي، حيث تجاوزت قيمة الواردات الزراعية المصرية من روسيا قيمة الصادرات بنحو 3.1 مليار دولار في عام 2024. كما يتضح أن هذا العجز يتزايد باطراد، إذ بلغ معدل نموه السنوي المركب نحو 18.2% خلال الفترة (2020-2024)، نتيجة ارتفاع معدل نمو الواردات الزراعية المصرية من روسيا بمستوى يفوق نمو الصادرات الزراعية الذي بلغ نحو 9.9%. وتُبرز هذه المؤشرات الحاجة إلى تعزيز القدرات التصديرية الزراعية المصرية وتنويع هيكل الصادرات بهدف تقليص العجز وتحقيق قدر أكبر من التوازن في العلاقات التجارية الزراعية بين البلدين.

- **تنافسية أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة في الأسواق الروسية**

تشير نتائج تحليل مؤشرات تنافسية الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية إلى تمتع مصر بموقع متقدم داخل السوق الروسي، ولا سيما في فئة المنتجات الزراعية الطازجة. فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى ضمن مورّدي كل من البرتقال والجوافة والمانجو والبطاطس إلى السوق الروسي، بينما احتلت المركز الثالث في صادرات العنب الطازج. وقد بلغت الحصص السوقية لهذه السلع نحو 54% للبرتقال، و42% لكل من الجوافة والمانجو، و51% للبطاطس، و13% للعنب الطازج، وهو ما يعكس قدرة تنافسية ملموسة على النفاذ إلى السوق الروسي في عديد من السلع ذات الطلب المرتفع.
وعلى الرغم من هذا التفوق الكمي، تُظهر مؤشرات الأسعار النسبية غياب ميزة تنافسية سعرية واضحة للصادرات المصرية مقارنة بالدول المنافسة؛ إذ تُعد تركيا وجنوب أفريقيا أبرز المنافسين في سوق البرتقال، بينما تتنافس الصين وهولندا مع مصر في سوق الجوافة والمانجو، كما تمثل كل من أذربيجان والصين منافسين رئيسيين في سوق البطاطس الطازجة. وفيما يتعلق بالعنب الطازج، تستحوذ أوزبكستان وتركيا على الحصص الأكبر داخل السوق الروسي بنحو 40% و15% على الترتيب.

وتشير البيانات (جدول 4-8) إلى تسجيل الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة إلى روسيا معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2020- 2024)؛ حيث ارتفعت صادرات الجوافة والمانجو بمعدل 75%، وصادرات العنب بنسبة 15%، والبرتقال بنسبة 2%. وفي المقابل، شهدت صادرات البطاطس تراجعًا سنويًا بنحو 8.2%، بما يعكس تباين الأداء التصديري وفقًا لتقلبات السوق ومستويات المنافسة الدولية.

أما فيما يتعلق بـ صادرات السلع الزراعية المُصنّعة، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في السوق الروسي في صادرات الفراولة المجمدة بحصة سوقية مرتفعة بلغت 87%. كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة في صادرات كل من الزيتون المصنع والخضروات المصنعة بحصص سوقية بلغت 4.4% و12.3% على التوالي، في ظل منافسة قوية من الصين في الفراولة المجمدة، وإسبانيا واليونان في الزيتون المصنع، وتركيا وإيطاليا في الخضروات المصنعة. وتُظهر مؤشرات الأسعار النسبية كذلك عدم تمتع الصادرات المصرية من الأغذية المصنعة بميزة تنافسية سعرية مقارنة بالموردين الرئيسيين، على الرغم من ارتفاع معدلات نموها التراكمية بشكل ملحوظ، حيث بلغت 121% للخضروات المصنعة، و117% للزيتون المصنع، و13.4% للفراولة المجمدة خلال فترة الدراسة.

جدول (4-8)

أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للسوق الروسي

المؤشر		معدل النمو	المركز السوقي	النصيب السوقي	الأسعار النسبية	منافس 1	نصيب السوقي	منافس 2	نصيب السوقي	منافس 3	نصيب السوقي
الطازج	البرتقال	2.0%	1	54.2%	1.29	تركيا	20.2	جنوب أفريقيا	18.5	الصين	3.9
	العنب	14.8%	3	12.9%	2.37	أوزبكستان	39.7	تركيا	14.9	الهند	8.2
	الجوافة والمانجو	75.3%	1	41.8%	1.22	الصين	19.3	هولندا	18.5	فيتنام	6
	بطاطس	-8.2%	1	50.8%	1.29	أذربيجان	21.9	الصين	20.6	جورجيا	4
المصنعات الغذائية	فراولة مجمدة	13.4%	1	87.3%	1.10	الصين	9.7	صربيا	1.1	هولندا	0.7
	زيتون مصنع	116.5%	3	4.4%	1.20	إسبانيا	71.9	اليونان	8	أرمينيا	4.1
	خضروات مصنعة	120.8%	3	12.3%	1.19	تركيا	21.1	إيطاليا	15.9	بولندا	11.7

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

وتشير هذه النتائج مجتمعةً إلى أن صادرات السلع الزراعية المصرية، سواء الطازجة أو المصنعة، تمتلك فرص تصديرية واعدة في عدد من السلع الاستراتيجية داخل السوق الروسي، إلا أن غياب الميزة السعرية وارتفاع حدة المنافسة الدولية يفرضان ضرورة تعزيز الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لتحسين موقع الصادرات المصرية في هذا السوق الكبير.

3-7-4 العلاقات التجارية الزراعية بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة

على الرغم من نمو حجم التجارة الزراعية بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الأخيرة، فإن مصر ما زالت تحتل المرتبة السادسة عشرة بين مورّدي السلع الزراعية - طازجة ومصنعة- إلى السوق الإماراتي، بحصة سوقية ضئيلة بلغت نحو 1.7% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية للإمارات. وتتصدر كلٌّ من الهند والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية قائمة الشركاء الرئيسيين في هذا القطاع، بحصص سوقية بلغت 9.6% و8.6% و6.3% على التوالي عام 2024.

أما بالنسبة للواردات الإماراتية من السلع الزراعية المُصنّعة، فتحتل مصر المرتبة الثامنة عشرة بحصة سوقية صغيرة أيضًا تُقدّر بنحو 1.5%، في حين تتصدر الهند وفرنسا والمملكة العربية السعودية المراتب الأولى بحصص سوقية بلغت 9.6% و7.5% و6% على الترتيب. كما بلغت الحصة السوقية لمصر من الأغذية الطازجة نحو 1.9% من إجمالي واردات الإمارات في هذا المجال، وهو ما يعكس محدودية النفاذ التصديري المصري مقارنة بالمنافسين الإقليميين والدوليين.

وتشير بيانات الجدول (4-9) إلى أن الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية ضمن إجمالي الصادرات المصرية إلى الإمارات بلغت نحو 13.4% كمتوسط للفترة 2020–2024، مما يدل على انخفاض الوزن النسبي للقطاع الزراعي في هيكل الصادرات المصرية إلى السوق الإماراتي، لصالح قطاعات أخرى أكثر نموًا.

جدول (4-9)

أهم مؤشرات التجارة بين مصر والإمارات خلال الفترة 2020-2024. (القيمة بالألف دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو
الصادرات الكلية	2,936,198	1,759,192	1,955,242	2,223,717	3,267,831	4.6%
الصادرات الزراعية	250,119	249,350	344,838	328,505	393,528	12.5%
%	9%	14%	18%	15%	12%	
الميزان التجاري الزراعي	182,816	204,106	290,934	261,017	352,122	16.8%
الصادرات المصنعة	144,427	138,902	206,723	193,604	201,910	10.5%
الصادرات الطازجة	105,692	110,448	138,115	134,901	191,618	14.9%

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

وعلى الرغم من ذلك، يُظهر الميزان التجاري الزراعي بين مصر والإمارات العربية المتحدة وجود فائض لصالح مصر، حيث تجاوزت قيمة صادرات السلع الزراعية المصرية إلى السوق الإماراتي للواردات منها بنحو 394 مليون دولار في عام 2024. كما يُلاحظ أن هذا الفائض يشهد اتجاهًا تصاعديًا بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 16.8% خلال فترة البحث، مما يعكس تحسّن القدرة التصديرية المصرية في السوق الإماراتي.

ويُظهر تحليل مكونات الصادرات الزراعية المصرية إلى الإمارات أن الصادرات من السلع الزراعية الطازجة حققت معدل نمو سنوي أعلى مقارنةً بالسلع الزراعية المصنعة، إذ بلغ نحو 14.9% للأولى مقابل 10.5% للثانية، وهو ما يشير إلى تميز الصادرات المصرية من المنتجات الطازجة، مع الحاجة إلى تطوير سلاسل القيمة والتصنيع الزراعي لزيادة القيمة المضافة وتعزيز الحصة السوقية المصرية في هذا السوق الحيوي.

- **تنافسية أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى السوق الإماراتي**

تشير نتائج تحليل مؤشرات التنافسية (جدول 4-10) إلى أن الصادرات المصرية من السلع الزراعية تواجه مستوى مرتفعًا من المنافسة في السوق الإماراتي، خصوصًا في فئة المنتجات الطازجة. فقد احتلت مصر المرتبة الثانية في تصدير كل من البرتقال والبطاطس، بينما جاءت في المرتبة الثالثة بالنسبة لصادرات الجوافة، المانجو، البصل، والكرات، مع حصص سوقية بلغت نحو 39% للبرتقال، و26.3% للبطاطس، و14.8% للجوافة والمانجو، و9.5% للبصل والكرات. ويعكس هذا التوزيع حضورًا ملحوظًا للمنتجات المصرية في بعض السلع الزراعية الطازجة، على الرغم من شدة المنافسة الإقليمية والدولية من قبل دول مثل جنوب أفريقيا والهند وباكستان.

وعلى صعيد المؤشرات السعرية النسبية، تشير البيانات إلى غياب كبير في الميزة التنافسية السعرية للصادرات المصرية من الأغذية الطازجة مقارنة بالدول المنافسة، مع تفاوت الحصص السوقية بين المنافسين. كما يوضح تحليل معدلات النمو السنوي خلال الفترة (2020- 2024) اختلاف الأداء التصديري للمنتجات المصرية، حيث ارتفعت صادرات الجوافة والمانجو بنسبة 25.6%، وصادرات البصل والكرات بنسبة 23%، والبرتقال بنسبة 10.4%، في حين شهدت صادرات البطاطس الطازجة تراجعًا سنويًا قدره 1.5%. وتعكس هذه النتائج تباين الأداء التصديري تبعًا لتقلبات الطلب وظروف المنافسة في السوق، مما يستدعي تبني استراتيجيات تصديرية مرنة ومتوسطة الأجل لتعزيز القدرة التنافسية المصرية في الإمارات.

جدول (4-10)

أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للسوق الإماراتي خلال عام 2024

	المؤشر	معدل النمو	المركز السوقي	النصيب السوقي	الأسعار النسبية	منافس 1	نصيب السوقي	منافس 2	نصيب السوقي	منافس 3	نصيب السوقي
الطازج	البرتقال	**10.4%**	2	39.1%	1.34	**جنوب أفريقيا**	53.2	إسبانيا	2.6	**أستراليا**	1.8
	الجوافة والمانجو	**25.6%**	3	14.8%	2.20	**الهند**	26.8	باكستان	24.9	**جنوب أفريقيا**	9.1
	بطاطس	**-1.5%**	2	26.3%	2.25	**باكستان**	42.2	الهند	8.4	**ألمانيا**	4.6
	البصل والكرات	**23.0%**	3	9.5%	1.49	**باكستان**	36.7	الهند	29.1	**الصين**	9.1
السلع المصنعة	بطاطس مصنعة	**17.8%**	2	19.9%	1.01	**هولندا**	35.2	بلجيكا	19.1	**الهند**	7.7
	برسيم مصنع	**27.3%**	1	41.5%	1.03	**جنوب أفريقيا**	33.6	إسبانيا	10.9	**أمريكا**	9.2
	شوكولاتة ومستحضراتها	**29.8%**	2	17.5%	1.04	**هولندا**	38.8	ألمانيا	6.7	**سنغافورا**	5.8

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

أما فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية المُصنّعة، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في السوق الإماراتي في تصدير علف البرسيم المصنع(Alfalfa meal and pellets) ، بحصة سوقية مرتفعة بلغت 41.5%. كما جاءت في المرتبة الثانية في صادرات كلٍّ من البطاطس المصنعة ومنتجات الشوكولاتة، بحصص سوقية بلغت 19.9% و17.5% على التوالي. وتواجه هذه الصادرات منافسة قوية من عدد من الدول، من بينها هولندا وبلجيكا في فئة البطاطس المصنعة، وجنوب أفريقيا وإسبانيا في علف البرسيم المصنع، وهولندا وألمانيا في فئة الشوكولاتة ومنتجاتها. وتُظهر مؤشرات الأسعار النسبية غياب الميزة السعرية التنافسية للصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة، مما يشير إلى اعتماد تنافسيتها بالأساس على الجودة والتوافر الموسمي والاتفاقات التجارية.

وتُبرز البيانات كذلك أن أعلى معدلات النمو السنوي في الصادرات المصرية إلى السوق الإماراتي خلال الفترة (2020-2024) سجلت في الشوكولاتة (30%)، تليها علف البرسيم المصنع (27.3%)، ثم البطاطس المصنعة (17.8%)، وهو ما يؤكد اتساع الفرص أمام تعزيز تنافسية الصادرات الزراعية المُصنّعة في السوق الإماراتي، لا سيما مع تطوير القدرات التصنيعية وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد والتسويق.

4-7-4 العلاقات التجارية الزراعية بين مصر وجمهورية الصين الشعبية

تشير بيانات الجدول (4-11) إلى أن صادرات السلع الزراعية المصرية -طازجة ومصنعة- إلى السوق الصيني تمثل نحو 21.1% من إجمالي الصادرات المصرية إلى الصين كمتوسط للفترة (2020-2024)، وعلى الرغم من تراجع الصادرات المصرية الكلية إلى جمهورية الصين الشعبية بمعدل تناقص سنوي بلغ 14.8% خلال الفترة (2020- 2024)، فإن الصادرات الزراعية المصرية قد شهدت اتجاهًا تصاعديًا بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 4.8%. على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية في هيكل الصادرات الإجمالية الموجهة إلى الصين. تحتل مصر المرتبة الستين بين مورّدي السلع الزراعية الطازجة للسوق الصيني، بحصة سوقية محدودة للغاية بلغت 0.1% فقط من

إجمالي الواردات الزراعية الصينية. وتتصدر كلٌّ من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا قائمة الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين في هذا القطاع، بحصص سوقية بلغت 26.7%، و13.4%، و6% على التوالي، وهو ما يعكس شدة المنافسة التي تواجهها الصادرات المصرية في هذا السوق الضخم.

أما بالنسبة إلى الواردات الصينية من السلع الزراعية المصنّعة، فتحتل مصر المرتبة السابعة والخمسين بحصة سوقية متدنية بلغت 0.1% أيضًا، في حين تتصدر إندونيسيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأولى بحصص سوقية بلغت 11.7%، و9.1%، و7.2% على الترتيب.

جدول (4-11)

أهم مؤشرات التجارة بين مصر والصين خلال الفترة 2020-2024. (القيمة بالألف دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو
الصادرات الكلية	753,945	1,475,373	1,854,062	1,086,580	393,650	-14.8%
الصادرات الزراعية	**122,846**	**207,090**	**302,743**	**230,762**	**147,284**	**4.8%**
%	**16%**	**14%**	**16%**	**21%**	**37%**	-
الميزان التجاري الزراعي	**(109,414)**	**(12,745)**	**125,435**	**93,429**	**(2,694)**	
الصادرات المصنعة	**33,265**	**128,186**	**113,928**	**115,188**	**56,357**	**9.9%**
الصادرات الطازجة	**89,581**	**78,904**	**188,815**	**115,574**	**90,927**	**4.2%**

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

ويُظهر الميزان التجاري الزراعي بين مصر وجمهورية الصين الشعبية تذبذبًا ملحوظًا خلال الفترة (2020- 2024)، حيث سجل عجزًا تجاريًا خلال الأعوام 2020 و2021 و2024، بينما حقق فائضًا لصالح مصر خلال عامي 2022 و2023، مما يعكس عدم استقرار الأداء التجاري الزراعي بين البلدين.

ومن خلال تحليل مكونات الصادرات الزراعية المصرية إلى الصين، يتضح أن الصادرات من السلع الزراعية المصنّعة حققت معدل نمو سنوي أعلى مقارنةً بالصادرات من السلع الطازجة، إذ بلغ نحو 9.9% للأولى مقابل 4.2% للثانية. ويشير ذلك إلى تطور نسبي في القدرة التصديرية المصرية ضمن سلاسل القيمة الزراعية ذات القيمة المضافة الأعلى، ما يعزز فرص مصر في توسيع حصتها السوقية المستقبلية في هذا السوق المهم.

- **تنافسية أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى السوق الصيني**

تشير نتائج تحليل مؤشرات تنافسية الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية -جدول 4-12- إلى تباين مستويات المنافسة التي تواجهها الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية الطازجة داخل السوق الصيني. فقد احتلت مصر المرتبة الثالثة في تصدير البرتقال بحصة سوقية بلغت 12.1%، بينما جاءت في المرتبة الرابعة في صادرات الجريب فروت بحصة سوقية بلغت 3.1%، وحلت مصر في المرتبة الحادية عشرة في صادرات القطن المصري بحصة سوقية متدنية بلغت 0.2% . وهو ما يعكس محدودية المكانة التصديرية المصرية داخل السوق الصيني، على الرغم من تمتع الصادرات المصرية من الأغذية الطازجة بميزة تنافسية سعرية واضحة لكلٍّ من البرتقال والجريب فروت مقارنة بالدول المنافسة، ولا سيما جنوب أفريقيا والبرازيل وتايلاند، مع اختلاف نسبي في الحصص السوقية بين هذه الدول.

كما تُظهر البيانات أن الصادرات المصرية الزراعية الطازجة إلى السوق الصيني قد سجلت معدلات نمو متباينة خلال الفترة (2020- 2024)، حيث بلغت نحو 30% للقطن، في حين تراجعت صادرات البرتقال بمعدل تناقص سنوي بلغ

24%، وصادرات الجريب فروت بمعدل تناقص بلغ 6.4%، مما يتطلب دراسة دقيقة للفرص الحقيقية في السوق الصيني، ورصد أسباب تراجع الصادرات من تلك السلع.

أما فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية المُصنّعة، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في السوق الصيني في تصدير الفراولة المجمدة بحصة سوقية مرتفعة بلغت 77%، كما جاءت في المرتبة الثانية في صادرات مخلفات صناعة السكر بحصة سوقية بلغت 8.6%. واحتلت كذلك المرتبة الخامسة في صادرات الكتان المصنع والمرتبة الثانية عشرة في صادرات الزيوت العطرية. وتواجه هذه الصادرات منافسة قوية من عدة دول، أبرزها تشيلي في الفراولة المجمدة، وفرنسا وبيلاروسيا في الكتان المصنع، وروسيا في مخلفات صناعة السكر، والولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا في الزيوت العطرية.

جدول (4-12)

أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى السوق الصيني خلال عام 2024.

	المؤشر	معدل النمو	المركز السوقي	النصيب السوقي	الأسعار النسبية	منافس 1	نصيب السوقي	منافس 2	نصيب السوقي	منافس 3	نصيب السوقي
الطازج	البرتقال	-23.8%	3	12.1%	0.65	جنوب أفريقيا	36.7	أستراليا	32.9	أمريكا	11.2
	القطن	29.9%	11	0.2%	1.72	البرازيل	41.6	أمريكا	34.9	أستراليا	12.9
	جريب فروت	-6.4%	4	3.1%	0.64	تايلاند	39.7	لاو	30.4	جنوب أفريقيا	25.8
السلع المصنعة	الفراولة المجمدة	34.2%	1	76.5%	0.95	شيلي	11	المغرب	2.9		
	الكتان المصنع	44.3%	5	5.0%	1.38	فرنسا	48.1	بيلاروسيا	32	الهند	8.1
	مخلفات صناعة السكر	-19.4%	2	8.6%	1.08	روسيا	90.7	ألمانيا	0.65		
	الزيوت العطرية	56.4%	12	1.3%	0.73	أمريكا	32.8	إندونيسيا	13.7	فرنسا	11.9

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

وتشير مؤشرات الأسعار النسبية إلى تمتع الصادرات المصرية من الفراولة المجمدة والزيوت العطرية بميزة تنافسية سعرية واضحة، في حين تفتقر صادرات الكتان المصنع ومخلفات صناعة السكر إلى هذه الميزة السعرية، مما يقلل من قدرتها التنافسية في السوق الصيني.

كما تُظهر البيانات أن أعلى معدلات النمو السنوي في الصادرات المصرية من السلع الزراعية المُصنعة إلى السوق الصيني سُجلت في الزيوت العطرية (56.4%) والكتان المصنع (44.3%)، تليهما الفراولة المجمدة (34.2%)، بينما سجلت مخلفات صناعة السكر معدل تناقص سنوي بلغ 19.4%. وتشير هذه النتائج إلى تحسن نسبي في تنافسية الصادرات المصرية ذات القيمة المضافة الأعلى، مما يعزز الفرص المستقبلية لتوسيع الحصة السوقية المصرية في قطاع السلع الزراعية المصنعة داخل السوق الصيني.

4-7-5 العلاقات التجارية الزراعية بين مصر والهند

تشير بيانات الجدول (4-13) إلى أن الصادرات الزراعية المصرية -طازجة ومصنعة- إلى السوق الهندي تمثل نحو 18% من إجمالي الصادرات المصرية إلى الهند، وهو ما يعكس أهمية نسبية منخفضة للصادرات الزراعية ضمن هيكل التجارة الثنائية بين البلدين. وتحتل مصر المرتبة الرابعة والثلاثين بين الدول المصدّرة للسلع الزراعية إلى السوق الهندي، بحصة

سوقية محدودة بلغت نحو 0.6% من إجمالي الواردات الزراعية الهندية، مع تركزٍ واضح في قيمة الصادرات من السلع الزراعية الطازجة مقارنة بالأغذية المُصنّعة. حيث، تأتي الصادرات المصرية من السلع الزراعية المُصنّعة في المرتبة التاسعة والأربعين ضمن قائمة الدول المورّدة للهند، بحصة سوقية متواضعة بلغت نحو 0.1% فقط من إجمالي الواردات الهندية، مما يعكس ضعف القدرة التنافسية لهذه الفئة من الصادرات داخل السوق الهندي. وتُظهر البيانات أن صادرات السلع الزراعية المُصنّعة قد شهدت تراجعًا سنويًا كبيرًا، حيث بلغ معدل التناقص السنوي نحو 20%، في حين سجلت الصادرات الزراعية الطازجة معدل نمو سنوي موجب بلغ 8.8%، بما يشير إلى تحسن نسبي في أداء الصادرات الطازجة مقابل تراجع مستمر في الصادرات المُصنّعة.

جدول (4-13)

أهم مؤشرات التجارة بين مصر والهند خلال الفترة 2020-2024 (القيمة بالألف دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو
الصادرات الكلية	1,397,190	2,046,854	2,016,883	1,159,367	517,445	-22.5%
الصادرات الزراعية	150,264	264,863	155,426	218,284	214,516	5.3%
%	11%	13%	8%	19%	41%	-
الميزان التجاري الزراعي	(734,634)	(654,348)	(829,876)	(578,153)	(721,439)	-1.6%
الصادرات المصنعة	25,456	38,599	9,984	18,979	12,053	-19.8%
الصادرات الطازجة	124,808	226,264	145,442	199,305	202,463	8.8%

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

ويُظهر الميزان التجاري الزراعي بين مصر والهند استمرار العجز التجاري لصالح الجانب الهندي، حيث تجاوزت قيمة الواردات الزراعية المصرية من الهند قيمة الصادرات الزراعية المصرية إليها بنحو 721 مليون دولار في عام 2024. إلا أن هذا العجز يتناقص تدريجيًا بمعدل تناقص سنوي بلغ 1.6% خلال الفترة (2020- 2024)، ويمكن تفسير هذا الاتجاه التنازلي بارتفاع معدل نمو الصادرات الزراعية المصرية إلى الهند بنسبة 5.3%، مما أسهم نسبيًا في تقليص فجوة العجز التجاري الزراعي بين البلدين.

- **<u>تنافسية أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى السوق الهندي</u>**

تشير نتائج تحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الزراعية المصرية -جدول 4-14- إلى وجود مستوى مرتفع من المنافسة التي تواجهها الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية الطازجة في السوق الهندي. فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في تصدير البرتقال، بينما جاءت في المرتبة الثالثة في صادرات القطن، والمرتبة الرابعة في الكتّان، والمرتبة الثانية عشرة في صادرات النباتات الطبية والعطرية الطازجة. وقد بلغت الحصص السوقية لهذه المنتجات نحو 72.3% للبرتقال، و11.5% للقطن، و11.1% للكتّان، و2.5% للنباتات الطبية والعطرية، مما يعكس حضورًا ملحوظًا للمنتجات المصرية في بعض القطاعات التصديرية المتخصصة، على الرغم من حدة المنافسة الإقليمية والدولية في السوق الهندي.

وتُظهر مؤشرات الأسعار النسبية أن الصادرات المصرية من البرتقال والكتّان تتمتع بميزة تنافسية سعرية، في حين تفتقر صادرات القطن والنباتات الطبية والعطرية لهذه الميزة تمامًا، مقارنة بالدول المنافسة، ولا سيما بلجيكا، وأستراليا، وجنوب أفريقيا، وفيتنام، التي تُعد من أبرز منافسي مصر في هذه الفئة من السلع، مع تباينٍ نسبي في الحصص السوقية بين الجانبين. كما تُظهر البيانات أن الصادرات المصرية إلى السوق الهندي شهدت معدلات نمو متباينة خلال الفترة

(2020- 2024)، بلغت نحو 164% للكتّان، و30.4% للنباتات الطبية والعطرية، و23.6% للبرتقال، و3.1% للقطن المصري، وهو ما يعكس تحسنًا ملحوظًا في أداء بعض السلع التصديرية.

أما فيما يتعلق بـ صادرات السلع الزراعية المُصنّعة، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في السوق الهندي في تصدير الزيتون المحضّر بحصة سوقية مرتفعة بلغت 50.7%، كما جاءت في المرتبة الخامسة في صادرات الشوكولاتة ومستحضراتها بحصة سوقية بلغت 3.2%، والمرتبة السابعة عشرة في صادرات الزيوت العطرية بحصة سوقية بلغت 1.2%. وتواجه هذه الصادرات منافسة قوية من عدة دول، من أبرزها إسبانيا في الزيتون المحضّر، وهولندا وبلجيكا في الشوكولاتة ومستحضراتها، وإندونيسيا ومدغشقر في الزيوت العطرية.

جدول (4-14)

أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للسوق الهندي خلال عام 2024

	المؤشر	معدل النمو	المركز السوقي	النصيب السوقي	الأسعار النسبية	منافس 1	نصيب السوقي	منافس 2	نصيب السوقي	منافس 3	نصيب السوقي
الطازج	القطن	**3.1%**	3	11.5%	1.58	أستراليا	24.8	أمريكا	20.3	البرازيل	8.1
	البرتقال	**23.6%**	1	72.3%	0.94	جنوب أفريقيا	19.6	أستراليا	3.1	الصين	3
	الكتان المقشر	**163.6%**	4	11.1%	1.00	بلجيكا	36.2	فرنسا	30.8	ليتوانيا	14.2
	طبية وعطرية	**30.4%**	12	2.5%	1.44	فيتنام	19.3	أفغانستان	17.9	إندونيسيا	16.9
السلع المصنعة	الزيتون المحضر	**112.1%**	1	50.7%	0.79	إسبانيا	40.3	تركيا	3.3	اليونان	2.2
	الشوكولاتة ومنتجاتها	---	5	3.2%	2.18	هولندا	53.8	بلجيكا	26.9	ماليزيا	4.7
	زيوت عطرية	**12.5%**	17	1.2%	2.36	إندونيسيا	36.9	مدغشقر	12.8	فرنسا	8.6

(---) بيان غير متوفر

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

وتُظهر مؤشرات الأسعار النسبية وجود ميزة تنافسية سعرية واضحة لصادرات الزيتون المحضّر، في حين تغيب الميزة التنافسية السعرية عن الصادرات المصرية من الشوكولاتة والزيوت العطرية. كما تُبرز البيانات أن أعلى معدلات النمو السنوي في الصادرات الزراعية المصنعة إلى السوق الهندي سُجلت في الزيتون المحضّر (112%)، تليها الزيوت العطرية (12.5%)، مما يعكس تناميًا في الطلب على المنتجات المصرية المصنعة ذات القيمة المضافة في هذا السوق.

4-7-6 العلاقات التجارية الزراعية بين مصر والبرازيل

تشير بيانات الجدول (4-15) إلى أن الصادرات الزراعية المصرية -طازجة ومصنعة- إلى السوق البرازيلي تمثل نحو 15% من إجمالي الصادرات المصرية إلى البرازيل كمتوسط للفترة 2020–2024، وهو ما يعكس أهمية نسبية منخفضة للصادرات الزراعية ضمن هيكل التجارة الثنائية بين البلدين. وتحتل مصر المرتبة العشرين بين الدول المصدِّرة للسلع الزراعية إلى السوق البرازيلي، بحصة سوقية متدنية تقارب 1% من إجمالي الواردات الزراعية البرازيلية، مع تركّزٍ واضحٍ في السلع الزراعية المُصنّعة. كما تأتي الصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة في المرتبة الحادية والعشرين ضمن

قائمة الدول المورِّدة للبرازيل، بحصة سوقية بلغت نحو 1.1% من إجمالي الواردات البرازيلية، في ظل سيطرة تنافسية كبيرة من كل من الأرجنتين وأورجواي.

وتُظهر البيانات أن الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية الطازجة حققت أعلى معدل نمو سنوي بين فئات الصادرات المصرية إلى البرازيل، إذ بلغت نسبة الزيادة السنوية نحو 35.2%، في حين سجّلت صادرات السلع المُصنّعة معدل نمو سنوي بلغ نحو 30%، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في أداء الصادرات المصرية، خصوصًا في السلع ذات القيمة المضافة.

جدول (4-15)

أهم مؤشرات التجارة بين مصر والبرازيل خلال الفترة 2020-2024 (القيمة بالألف دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو
الصادرات الكلية	213,149	490,317	438,109	480,821	854,383	31.7%
الصادرات الزراعية	53,188	37,358	43,379	79,242	143,861	31.5%
%	25%	8%	10%	16%	17%	
الميزان التجاري الزراعي	(1,545,765)	(1,521,144)	(2,957,463)	(2,131,056)	(3,004,266)	18.0%
الصادرات المصنعة	38,175	26,165	24,017	56,434	96,366	30.0%
الصادرات الطازجة	15,013	11,193	19,362	22,808	47,495	35.2%

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي، يُظهر الميزان التجاري الزراعي بين مصر والبرازيل استمرار العجز التجاري لصالح الجانب البرازيلي، حيث تجاوزت قيمة الواردات الزراعية المصرية من البرازيل نظيرتها من الصادرات بنحو 3 مليارات دولار في عام 2024. كما يتضح أن هذا العجز يتزايد باطراد، إذ بلغ معدل نموه السنوي المركب نحو 18% خلال الفترة (2020-2024)، مما يعكس استمرار اختلال هيكل التبادل التجاري الزراعي بين البلدين وهيمنة الصادرات البرازيلية على السوق المصرية.

- **تنافسية أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى السوق البرازيلي:**

تشير نتائج تحليل مؤشرات تنافسية الصادرات المصرية من السلع الزراعية -جدول 4-16- إلى وجود مستويات تنافسية جيدة للمنتجات الزراعية المصرية الطازجة داخل السوق البرازيلي. فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في تصدير البرتقال، بينما جاءت في المرتبة الثالثة في صادرات كلٍّ من النباتات الطبية والعطرية الطازجة والثوم. وقد بلغت الحصص السوقية لهذه المنتجات نحو 40.3% للبرتقال، في ظل منافسة قوية من إسبانيا وأوروغواي، وبلغت 28.1% للنباتات الطبية والعطرية الطازجة في مواجهة منافسة من الهند وبيرو، في حين بلغت الحصة السوقية 1.9% للثوم المصري الطازج في ظل منافسة من كبيرة من الأرجنتين والصين.

وتُظهر مؤشرات الأسعار النسبية أن الصادرات المصرية من الأغذية الطازجة تتمتع بميزة تنافسية سعرية واضحة لكلٍّ من البرتقال والنباتات الطبية والعطرية الطازجة، بينما تفتقر صادرات الثوم إلى هذه الميزة مقارنة بالدول المنافسة. كما تُشير البيانات إلى أن الصادرات الزراعية الطازجة المصرية إلى السوق البرازيلي حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (2020- 2024)، حيث بلغت نحو 107.4% للبرتقال، و24.3% للثوم، و11.7% للنباتات الطبية والعطرية الطازجة خلال فترة البحث.

جدول (4-16)

أهم مؤشرات التنافسية لأهم صادرات مصر من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة بالسوق البرازيلي خلال عام 2024

	المؤشر	معدل النمو	المركز السوقي	النصيب السوقي	الأسعار النسبية	منافس 1	نصيب السوقي	منافس 2	نصيب السوقي	منافس 3	نصيب السوقي
الطازج	البرتقال	**107.4%**	1	40.3%	0.79	إسبانيا	23.8	أورجواي	17.2	الأرجنتين	16.3
	نباتات طبية وعطرية	**11.7%**	3	28.1%	0.44	الهند	25.3	بيرو	22.8	أمريكا	8
	الثوم	**24.3%**	3	1.9%	1.72	الأرجنتين	71.1	الصين	25.8	تشيلي	0.75
السلع المصنعة	البطاطس المجهزة	---	4	6.9%	0.75	الأرجنتين	51.4	بلجيكا	28.9	هولندا	12.2
	الزيتون المحضر	**-2.1%**	2	20.8%	0.89	الأرجنتين	58.4	بيرو	17.3	إسبانيا	4
	فراولة مجهزة	**117.7%**	1	76.3%	0.94	الصين	9.4	تشيلي	2.7	هونج كونج	2.5
	طماطم محضرة	**158.0%**	5	9.8%	0.96	إيطاليا	37.4	تشيلي	19.4	أمريكا	12.4
	خضروات مجففة	**63.1%**	2	9.0%	0.81	الصين	80.3	الهند	3.3	تركيا	3

(---) بيان غير متوفر

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

أما فيما يتعلق بـ صادرات السلع الزراعية المُصنّعة، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في السوق البرازيلي في تصدير الفراولة المجهزة بحصة سوقية مرتفعة بلغت 76.3%، كما جاءت في المرتبة الثانية في صادرات كلٍّ من الزيتون المحضّر والخضروات المجففة بحصص سوقية بلغت 20.8% و9% على التوالي. كذلك احتلت المرتبة الرابعة في صادرات البطاطس المجهزة، والمرتبة الخامسة في صادرات الطماطم المحضّرة بحصص سوقية بلغت نحو 6.9%، 9.8%. وتواجه هذه الصادرات منافسة قوية من عدد من الدول، أبرزها الأرجنتين والصين وإيطاليا.

وتشير مؤشرات الأسعار النسبية إلى أن الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية المُصنّعة تتمتع بميزة تنافسية سعرية واضحة في السوق البرازيلي، وهو ما يعكس قدرتها على المنافسة ضمن السلع ذات القيمة المضافة الأعلى. كما تُظهر البيانات ارتفاع معدلات النمو السنوي في الصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة إلى السوق البرازيلي حيث بلغت في الطماطم المحضّرة (158%) والفراولة المجهزة (118%)، تليهما الخضروات المجففة (63.1%)، بينما سجّلت صادرات الزيتون المحضّر معدل تناقص سنوي بلغ 2.1.%

وتشير هذه النتائج في مجملها إلى تحسّن نسبي في تنافسية الصادرات المصرية ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزّز من الفرص المستقبلية لتوسيع الحصة السوقية المصرية في قطاع السلع الزراعية المُصنّعة داخل السوق البرازيلي، ويساهم في تعزيز دور الصادرات الزراعية المصرية في سلاسل القيمة العالمية.

4-7-7 العلاقات التجارية الزراعية بين مصر وإندونيسيا

تشير نتائج تحليل العلاقات التجارية الزراعية بين مصر وإندونيسيا إلى انخفاض أهمية الصادرات الزراعية المصرية داخل السوق الإندونيسي. إذ تحتل مصر المرتبة الثالثة والأربعين بين مورّدي السلع الزراعية الطازجة لإندونيسيا خلال الفترة (2020- 2024)، بحصة سوقية لا تتجاوز نحو 0.2% من إجمالي الواردات الزراعية الإندونيسية. وتتصدر قائمة الشركاء الرئيسيين في هذا القطاع كلٌّ من البرازيل والصين وأستراليا بحصص سوقية بلغت 15.7% و12.2% و10.8% على التوالي. أما فيما يتعلق بالواردات الإندونيسية من السلع الزراعية المُصنّعة، فتأتي مصر أيضًا في المرتبة الثالثة

والأربعين بحصة سوقية محدودة للغاية بلغت نحو 0.1%، بينما احتلت البرازيل وتايلاند والصين المراتب الثلاث الأولى بحصص سوقية بلغت 25.1% و11.9% و8% على الترتيب.

وتوضح بيانات الجدول (4-17) أن الأهمية النسبية لصادرات السلع الزراعية المصرية -طازجة ومصنعة-ضمن إجمالي الصادرات المصرية إلى إندونيسيا بلغت نحو 30% في المتوسط خلال الفترة (2020–2024)، وهو ما يعكس أهمية إسهام القطاع الزراعي في هيكل الصادرات المصرية إلى السوق الإندونيسي. كما يُظهر الميزان التجاري الزراعي بين البلدين وجود عجز تجاري واضح، حيث تجاوزت قيمة الواردات الزراعية المصرية من إندونيسيا الصادرات بنحو 995 مليون دولار عام 2024، مع تزايد هذا العجز بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 2.2% خلال الفترة (2020- 2024).

جدول (4-17)

أهم مؤشرات التجارة بين مصر و إندونيسيا خلال الفترة 2020-2024. (القيمة بالألف دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو
الصادرات الكلية	122,861	139,827	339,424	136,657	151,337	4.0%
الصادرات الزراعية	38,139	58,210	55,580	43,850	45,792	0.8%
%	31%	42%	16%	32%	30%	
الميزان التجاري الزراعي	(812,152)	(1,310,397)	(1,202,990)	(1,086,245)	(994,954)	2.2%
الصادرات المصنعة	14,657	25,663	18,408	14,347	7,489	-17.5%
الصادرات الطازجة	23,482	32,547	37,172	29,503	38,303	9.2%

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

ويُلاحظ من تحليل مكونات الصادرات الزراعية أن صادرات السلع المُصنّعة المصرية إلى السوق الإندونيسي سجلت تراجعًا ملموسًا، بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 17.5%، في حين حققت الصادرات الزراعية الطازجة معدل نمو إيجابي بلغ نحو 9.2%. وتشير هذه النتائج إلى أن فرص التوسع في السوق الإندونيسي تتركز بصورة أكبر في فئة المنتجات الزراعية الطازجة، بينما لا تزال صادرات السلع الزراعية المُصنّعة تواجه تحديات تتعلق بالمنافسة السعرية والنفاذ إلى الأسواق.

- **تنافسية أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى السوق الإندونيسي**

تشير نتائج تحليل مؤشرات تنافسية الصادرات المصرية من السلع الزراعية -جدول 4-18- إلى ضعف نسبي في تنافسية المنتجات الزراعية المصرية الطازجة داخل السوق الإندونيسي. فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى بين مورّدي البلح، والمرتبة الثالثة في صادرات البطاطس، والرابعة في صادرات البرتقال، والثامنة في صادرات العنب الطازج. وبلغت الحصص السوقية لهذه المنتجات نحو 25.3% للبلح في ظل منافسة قوية من تونس والمملكة العربية السعودية، و13.5% للبطاطس في مواجهة منافسة من الهند وألمانيا، و13% للبرتقال، بينما لم تتجاوز حصة العنب الطازج 0.1% في ظل منافسة من الصين وأستراليا.

وتُظهر مؤشرات الأسعار النسبية أن الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة تمتلك ميزة تنافسية سعرية واضحة في كلٍّ من البلح والبرتقال، بينما تفتقر صادرات البطاطس والعنب إلى هذه الميزة مقارنة بالدول المنافسة. كما تُشير البيانات إلى تحقيق الصادرات الزراعية المصرية إلى السوق الإندونيسي معدلات نمو مرتفعة في حالة البرتقال بنسبة بلغت نحو 27.6%، في حين سجلت معدلات تناقص سنوية لكلٍّ من العنب والبلح بلغت 17.2% و1% على الترتيب وذلك خلال الفترة (2020- 2024).

جدول (4-18)

أهم مؤشرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للسوق الإندونيسي خلال عام 2024.

	المؤشر	معدل النمو	المركز السوقي	النصيب السوقي	الأسعار النسبية	منافس 1	نصيب السوقي	منافس 2	نصيب السوقي	منافس 3	نصيب السوقي
الطازج	البلح	-1.0%	1	25.3%	0.74	تونس	22.1	السعودية	18.7	الإمارات	14
	البطاطس	---	3	13.5%	1.11	الهند	40.3	ألمانيا	24.4	أمريكا	6.9
	البرتقال	27.6%	4	13.0%	0.53	الصين	36.1	أستراليا	28.8	جنوب أفريقيا	15.3
	العنب	-17.2%	8	0.1%	1.06	الصين	70.2	أستراليا	22	بيرو	2.6
المصنعات الغذائية	بصل مجفف	57.7%	3	18.3%	1.42	الهند	44.1	الصين	34.9	أمريكا	5.5
	دبس البنجر	-21.7%	1	41.7%	0.95	هولندا	34.8	بولندا	19.4	ماليزيا	1.5
	زيت الزيتون	---	3	3.3%	0.84	إيطاليا	46.6	إسبانيا	44.7	تركيا	2.2

(---) بيان غير متوفر

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

أما فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية المُصنّعة، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في السوق الإندونيسي في تصدير دبس البنجر بحصة سوقية مرتفعة بلغت 41.7%، كما جاءت في المرتبة الثالثة في صادرات كلٍّ من البصل المجفف وزيت الزيتون بحصص سوقية بلغت 18.3% و3.3% على التوالي. وتواجه هذه الصادرات منافسة قوية من عدد من الدول، أبرزها الهند وهولندا وإيطاليا.

وتشير مؤشرات الأسعار النسبية إلى تمتع الصادرات المصرية من السلع الزراعية المُصنّعة بميزة تنافسية سعرية واضحة في السوق الإندونيسي لكلٍّ من دبس البنجر وزيت الزيتون، في حين لم تظهر هذه الميزة لصادرات البصل المجفف. كما تُظهر البيانات أن أعلى معدلات النمو السنوي في الصادرات المصرية إلى السوق الإندونيسي خلال الفترة (2020- 2024) سُجلت في البصل المجفف بنسبة 57.7%، بينما تراجعت صادرات دبس البنجر بمعدل تناقص سنوي بلغ 21.7%. وتؤكد هذه النتائج تباين مستويات الأداء التنافسي للسلع الزراعية المصرية باختلاف طبيعتها ومدى القيمة المضافة المتضمنة فيها.

8-7-4 العلاقات التجارية الزراعية بين مصروجنوب أفريقيا

تشير بيانات الجدول (4-19) إلى أن الصادرات الزراعية المصرية -الطازجة والمصنعة- إلى جنوب أفريقيا شكّلت نحو 29% من إجمالي الصادرات المصرية إلى السوق الجنوب إفريقي خلال الفترة (2020–2024)، مما يعكس دور القطاع الزراعي في هيكل التجارة الثنائية بين البلدين. وتُظهر البيانات أن مصر تحتل المرتبة الخامسة والثلاثين بين الدول المصدّرة للسلع الزراعية المصرية إلى جنوب أفريقيا، بحصة سوقية متواضعة تبلغ نحو 0.5% من إجمالي الواردات الزراعية الجنوب إفريقية. وتُواجه الصادرات المصرية منافسة قوية من عدد من الموردين الرئيسيين، لا سيما تايلاند والبرازيل والصين، فيما تتركز الصادرات المصرية أساسًا في فئة السلع الزراعية المُصنّعة أكثر من السلع الطازجة.

وفيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية المُصنّعة، تحتل مصر المرتبة السابعة والعشرين ضمن قائمة الدول المورّدة لجنوب أفريقيا، بحصة سوقية مماثلة تبلغ 0.5% من إجمالي الواردات الجنوب إفريقية. وتشير الاتجاهات خلال فترة البحث إلى تراجع الصادرات الزراعية الطازجة المصرية بمعدل سنوي بلغ 2.6%، في مقابل نمو صادرات الأغذية المُصنّعة بمعدل سنوي مركب بلغ 17.4%، وهو ما يعكس تحسّنًا نسبيًا في أداء الصادرات ذات القيمة المضافة الأعلى، وتزايد الاعتماد على الصناعات التحويلية كأداة لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الإفريقية.

جدول (4-19)

أهم مؤشرات التجارة بين مصر وجنوب أفريقيا خلال الفترة 2020-2024. (القيمة بالألف دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو
الصادرات الكلية	75,375	128,935	126,544	123,771	114,034	**8.2%**
الصادرات الزراعية	**28,616**	**26,438**	**28,531**	**35,521**	**37,329**	**8.6%**
%	**38%**	**21%**	**23%**	**29%**	**33%**	
الميزان التجاري الزراعي	**15,789**	**14,882**	**16,367**	**24,132**	**22,191**	**12.3%**
الصادرات المصنعة	**14,668**	**13,118**	**14,561**	**22,198**	**25,120**	**17.4%**
الصادرات الطازجة	**13,948**	**13,320**	**13,970**	**13,323**	**12,209**	**-2.6%**

Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics.

على جانب الميزان التجاري، تُظهر البيانات أن العلاقات الزراعية بين مصر وجنوب أفريقيا تميل لصالح الجانب المصري، حيث سجل الميزان التجاري الزراعي فائضًا بلغ نحو 22 مليون دولار في عام 2024. كما ارتفع هذا الفائض بمعدل نمو سنوي مركب يُقدّر بنحو 12.3% خلال الفترة 2020–2024، مما يشير إلى تحسّن تدريجي في موقع الصادرات الزراعية المصرية داخل السوق الجنوب إفريقي، مدعومًا بزيادة تنويع السلع المُصدّرة وتطور تنافسية بعض المنتجات المصنعة.

- **<u>تنافسية أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى السوق الجنوب أفريقي</u>**

تشير نتائج تحليل مؤشرات التنافسية إلى أن المنتجات الزراعية المصرية الطازجة تُظهر أداءً تنافسيًا جيدًا في السوق الجنوب إفريقي. فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في تصدير كلٍّ من النباتات الطبية والعطرية الطازجة والفراولة الطازجة، كما جاءت في المرتبة الثانية في صادرات العنب. وبلغت الحصص السوقية لهذه المنتجات نحو 78% للفراولة الطازجة في ظل منافسة من إثيوبيا، و47.5% للنباتات الطبية والعطرية الطازجة في مواجهة منافسة من الهند وألمانيا، في حين بلغت 34.1% للعنب الطازج في ظل منافسة من إسبانيا وناميبيا.

وتُظهر مؤشرات الأسعار النسبية أن الصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية الطازجة تتمتع بميزة تنافسية سعرية واضحة، في حين تفتقر صادرات العنب والفراولة الطازجة إلى هذه الميزة مقارنة بالدول المنافسة. وتشير البيانات كذلك إلى أن الصادرات المصرية إلى السوق الجنوب إفريقي حققت معدلات نمو سنوية إيجابية بلغت 2.7% للعنب و4.3% للنباتات الطبية والعطرية الطازجة، بينما حققت الفراولة معدلات تناقص سنوية بلغت 9.5% خلال الفترة (2020 -2024).

أما فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية المُصنّعة، فقد جاءت مصر في المرتبة الثالثة في السوق الجنوب إفريقي في تصدير صلصة الطماطم والكاتشب بحصة سوقية بلغت 35.6%، وفي المرتبة السابعة في صادرات الشوكولاتة ومستحضراتها بحصة سوقية بلغت 8.6%، بينما احتلت المرتبة الرابعة والأربعين في صادرات المستحضرات الغذائية

الأخرى بحصة سوقية متواضعة بلغت نحو 0.6%. وتُواجه هذه الصادرات منافسة قوية من عدد من الدول أبرزها عُمان وأيرلندا وألمانيا.

جدول (4-20)

أهم مؤشرات التنافسية لأهم صادرات السلع المصرية الطازجة والمصنعة في السوق الجنوب أفريقي خلال عام 2024

	المؤشر	معدل النمو	المركز السوقي	النصيب السوقي	الأسعار النسبية	منافس 1	نصيب السوقي	منافس 2	نصيب السوقي	منافس 3	نصيب السوقي
الطازج	العنب	2.7%	2	34.1%	1.22	إسبانيا	48.9	ناميبيا	16	---	---
	نباتات طبية وعطرية	4.3%	1	47.5%	0.59	الهند	15.4	ألمانيا	13.9	الصين	8.9
	فراولة طازجة	-9.5%	1	78.0%	1.02	أثيوبيا	17.6	زيمبابوي	4	---	---
السلع المصنعة	صلصة طماطم وكاتشب	59.2%	3	35.6%	0.86	عمان	37.1	إيطاليا	23.9	الصين	5.7
	الشكولاتة ومنتجاتها	-8.6%	7	8.6%	0.87	أيرلندا	18.6	بولندا	13.7	هولندا	13.7
	مستحضرات غذائية	6.4%	44	0.6%	0.57	ألمانيا	14.4	بولندا	12.5	أمريكا	8

(---) بيان غير متوفر

.Sources: ITC's calculations based on UN COMTRADE statistics

وتُشير مؤشرات الأسعار النسبية إلى أن الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية المُصنّعة تتمتع بميزة تنافسية سعرية واضحة في السوق الجنوب إفريقي، الأمر الذي يعزز موقعها ضمن فئة السلع ذات القيمة المضافة الأعلى. كما تُظهر البيانات أن أعلى معدلات النمو السنوي خلال الفترة (2020- 2024) سُجلت في صادرات صلصة الطماطم والكاتشب (59.2%) والمستحضرات الغذائية (6.4%)، بينما تراجعت صادرات الشوكولاتة ومستحضراتها بمعدل تناقص سنوي بلغ 8.6%.

وتُبرز هذه النتائج أن الصادرات المصرية ذات القيمة المضافة الأعلى تمتلك فرصًا واعدة لتعزيز حضورها في السوق الجنوب إفريقي، لا سيما مع استمرار التحسن في مؤشرات التنافسية السعرية وتزايد الطلب الإقليمي على الأغذية المصنعة.

نخلص من العرض السابق إلى أن تحليل مؤشرات التجارة الزراعية بين مصر ودول مجموعة بريكس (الثمانية) تُبرز الأهمية المتنامية لهذه المجموعة كشريك استراتيجي رئيس في التجارة الخارجية المصرية، لا سيما في قطاع المنتجات الزراعية. فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة نحو 2.4 مليار دولار في عام 2024، تمثل نحو 23.6% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية إلى العالم، بينما بلغت الواردات الزراعية من هذه الدول نحو 9.1 مليار دولار، أي ما يعادل 47.5% من إجمالي الواردات الزراعية المصرية. وأسفر ذلك عن عجز تجاري زراعي بلغ نحو 6.7 مليار دولار، بنسبة تغطية للصادرات لم تتجاوز 26.4%، الأمر الذي يعكس عمق اختلال ميزان التبادل التجاري الزراعي لصالح دول المجموعة.

وتكشف النتائج عن تركز التبادل التجاري الزراعي المصري داخل المجموعة في عدد محدود من الشركاء الرئيسيين، وهو ما يفرض ضرورة العمل على تنويع الأسواق وتوسيع قاعدة الشركاء داخل بريكس بما يدعم استقرار الصادرات الزراعية المصرية ويعزز قدرتها التنافسية في مواجهة التغيرات المحتملة في الأسواق الدولية، حيث تظهر النتائج تباينًا واضحًا في الأداء التصديري بين أسواق دول بريكس إذ حققت الصادرات المصرية نموًا ملحوظًا في أسواق روسيا والإمارات والبرازيل، مدفوعة بزيادة الطلب على السلع الزراعية الطازجة والمنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة، في حين ظلت

الصادرات إلى الصين والهند وجنوب أفريقيا محدودة من حيث الكمية والقيمة، نتيجة القيود الفنية والتنافس القوي من الدول الآسيوية واللاتينية.

وعند تحليل مؤشرات التنافسية، يتضح أن مصر تتمتع بميزة نسبية في صادرات المنتجات الطازجة مثل البرتقال والبطاطس والفراولة والنباتات الطبية والعطرية، بينما تزداد القدرة التنافسية تدريجيًا في السلع المصنعة مثل الفراولة المجمدة والزيوت العطرية والصلصات الغذائية. ومع ذلك، لا تزال الميزة السعرية محدودة في العديد من المنتجات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل وضعف تنوع الأسواق المستهدفة.

وتشير معدلات النمو خلال الفترة (2020–2024) إلى تحسن نسبي في معدلات نمو الصادرات الزراعية المصرية إلى دول بريكس، إلا أن وتيرة نمو الواردات ظلت أعلى، مما أدى إلى اتساع العجز التجاري الزراعي. كما تُظهر البيانات أن الأسواق الروسية والبرازيلية تمثلان الوجهتين الأكثر أهمية لصادرات الأغذية المصنعة، في حين تمثل الأسواق الصينية والهندية أسواقا واعدة لم تُستغل بعد بالقدر الكافي.

ويمكن القول في هذا السياق إلى أن تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية لدول بريكس يتطلب تبني سياسات أكثر استدامة تقوم على تنويع هيكل الصادرات، ودعم التحول نحو السلع الزراعية المصنعة ذات القيمة المضافة الأعلى وخاصة في دولة جنوب أفريقيا، وتحسين المعايير الصحية والفنية لزيادة النفاذ إلى الأسواق الآسيوية. كما يتطلب ذلك تعزيز التعاون الفني والتجاري مع دول بريكس في مجالات سلاسل القيمة الزراعية، وتبني استراتيجيات تسويقية وتكنولوجية أكثر فاعلية بما يسهم في رفع الحصة السوقية المصرية وتقليص العجز التجاري الزراعي مع المجموعة، وتعظيم الإفادة من الفرص التصديرية غير المستغلة.

8-4 المعوقات التنموية والتصديرية في قطاع السلع الزراعية (طازجة ومصنعة)

1-8-4 المعوقات التنموية في قطاع الإنتاج الزراعي

يعاني قطاع الزراعي المصري من العديد من المعوقات الإنتاجية والتمويلية والمؤسسية والتنظيمية التي تحول دون زيادة الإنتاج بالكمية والجودة والمواصفات وفي التوقيت المناسب لدول بريكس. وهذه المعوقات تنعكس على قطاع التصنيع الزراعي والغذائي وقطاع التصدير بصفة عامة والتصدير لدول بريكس بصفة خاصة. وفيما يلي نعرض أهم تلك المعوقات:

- **محدودية الموارد الأرضية والمائية والتفتت الحيازي للأراضي الزراعية**

تتسم الزراعة المصرية بضيق القاعدة المورديه الزراعية الفيزيقية والتي تتمثل في رقعة أرضية زراعية نحو 9.8 مليون فدان (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2023)، وموارد مائية عذبة تبلغ 59.7 مليار متر مكعب سنويا (وزارة الموارد المائية والري، 2023)، وهي كمية لا يتوقع أن تزيد مستقبلًا، مما قد يحد من القدرة على توفير كميات كبيرة وثابتة من السلع الزراعية القابلة للتصدير على مدار العام مستقبلًا.

- **محدودية حجم الإنتاج القابل للتصدير**

وتواجه هذه الموارد المحدودة ضغوطا سكانية تتمثل في الوقت الراهن (2024) في 106 مليون نسمة يتزايدون سنويا بمعدل 1.5% ويتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى 120 مليون نسمة في عام 2030، حيث يتدنى حينئذ متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى 0.08 فدان، ويتدنى متوسط نصيب الفرد من المياه إلى أقل من 500 متر مكعب سنويًا، والذي يعد هامش الفقر المائي المطلق. ويعني ذلك أن هذه الموارد المحدودة تواجه حاليًا ومستقبلًا ضغوطًا كبيرة تقيد قدرتها على زيادة الإنتاج الزراعي سواء لأغراض الاستهلاك المحلي أو للتصدير.

وفضلًا عن ذلك، يعد التفتت الحيازي للأراضي الزراعية بمثابة المشكلة الجذرية التي ينبثق منها الشطر الأكبر من مشكلات الزراعة المصرية ومن أهمها صغر حجم المزارع وافتقاد اقتصاديات الحجم وانخفاض القدرة المالية والقدرة على التسويق وانخفاض الجودة والإنتاجية الزراعية.

باستثناء الإنتاج من الخضر والفاكهة هناك محدودية وتفاوت في حجم الإنتاج المتاح سنويًا للتصدير، فضلًا عن تفاوت جودته بين المزارع المصدرة، وعدم التزام بعض الشركات بالمواصفات الدولية حيث إن بعض المنتجات المصرية من السلع الزراعية الخام قد لا تكون ذات جودة أو تكنولوجيا منافسة، وكذا ارتفاع تكلفة الإنتاج، أو ضعف سلاسل التوريد. وفى المقابل، تعد دول البريكس من أكبر المنتجين للعديد من السلع والخدمات التي تنتجها مصر أيضًا مما قد يؤدي إلى اشتداد المنافسة التي تواجهها الشركات المصرية بدول البريكس.

- **ضعف الاستثمارات الزراعية**

تعد الاستثمارات الزراعية أحد الأدوات الرئيسة للسياسة الزراعية لتحسين معدلات النمو في القطاع الزراعي. ومع ذلك، لم يحظ القطاع بالأولوية المناسبة فيما يتعلق بنصيبه في الاستثمارات الكلية، مما يعد أحد الانحيازيات التاريخية ضد القطاع الزراعي في إطار السياسات الاقتصادية. بالرغم مما شهدته الاستثمارات الزراعية من قفزة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فإن نسبتها للاستثمارات القومية ما زالت ضئيلة، حيث بلغ المتوسط السنوي للاستثمارات الزراعية خلال الفترة (2020/19- 2024/23) نحو 33.2 مليار جنيه، تمثل نحو4.4% من إجمالي الاستثمارات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المخصصات لا تتناسب مع أهمية القطاع ومساهماته في الاقتصاد الكلي، سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في الصادرات الكلية. فضلا عن أن القسم الأعظم من هذه الاستثمارات يتجه إلى مشروعات البنية التحتية لشبكة المياه ومشروعات الاستصلاح بعيدة المدى.

- **ضآلة الإنفاق العام على البحوث الزراعية**

لا تولي الحكومة البحوث الزراعية في الوقت الحالي القدر الكافي من الاهتمام، يتضح ذلك من تضاؤل مخصصات الإنفاق العام على البحوث الزراعية إلى نحو 4.3 مليار جنيه سنويًا، أي ما يمثل تقريبا 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في 2023/2022. وهذا القدر من المخصصات لا يساعد على تحقيق معدلات نمو عالية في التقدم التكنولوجي، ومن ثم في الإنتاجية الزراعية، ويعمل على بقاء الزراعة المصرية بعيدًا عن دائرة التقدم، في الوقت الذي لا مخرج آخر لها غير التقدم التكنولوجي والتكثيف الرأسمالي في ضوء المحدودية الشديدة في الموارد الأرضية والمائية المتاحة.

- **قصور السياسة الائتمانية في القطاع الزراعي**

على الرغم من الاتجاه التصاعدي لإجمالي القروض الممنوحة للقطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة فإن حجم هذه القروض ما زال محدودًا، حيث بلغ متوسطها خلال الفترة (2020/19- 2023/22) نحو 49 مليار جنيه فقط، تمثل ما يعادل 1.4% فقط من إجمالي التمويل المصرفي خلال تلك الفترة.

- **ضعف أداء المؤسسات الزراعية والتصديرية**

لم تعد التعاونيات الزراعية بوضعها الحالي قادرة على مسايرة التغيرات الاقتصادية التي تسير نحو المزيد من التنافسية في إطار الحرية الاقتصادية خاصة في ظل تقادم قانون التعاون الزراعي، وأصبحت غير قادرة على تشجيع صغار المزارعين على الاستثمار في تعاونياتهم في ظل اقتصاديات السوق وآلياته. كذلك فإن من أهم المعوقات الحالية التعددية في التشريع الحالي ومكوناته، وكذلك تعدد الهيكل التعاوني ومستوياته، والكم الكبير في أعداد الجمعيات في المجالات الزراعية المختلفة وفي المستويات التنظيمية المتعددة. وهو الأمر الذي جعل من التشابك في الهيكل التعاوني

بالإضافة إلى اقتران الأداء التعاوني تاريخيًّا بالتدخل الحكومي سببًا في ظهور تشوهات في الأداء التعاوني مما حد من كفاءة الجمعيات الأساسية (متعددة الأغراض) على مستوى القرى، كما أن تعقيد البنية التشريعية لهذه التنظيمات أوجد نوع من التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية.

وبجانب ضعف التعاونيات، يوجد قصور شديد في أداء الهياكل الإرشادية الزراعية ونقص عدد العاملين من المرشدين الزراعيين بصورة كبيرة مما يحول دون الاضطلاع بمسئولية توصيل ونشر المعلومات والتكنولوجيات الحديثة للمزارعين.

2-8-4 المعوقات الإنتاجية في قطاع الصناعات الزراعية والغذائية

- **صغر قطاع تصنيع الأغذية الزراعية المصري:**

يعد قطاع الأغذية الزراعية المصري قطاعًا صغيرًا نسبيًا بالمقارنة بنظرائه في دول بريكس الأساسية. وهناك العديد من المؤشرات تدل على الصغر النسبي لقطاع الأغذية الزراعية المصري، مثل حجم القوة العاملة بالقطاع، وحجم الصادرات ونصيبها في الصادرات العالمية. ومن ناحية أخرى يعد قطاع الأغذية والزراعة المصري أقل تقدمًا بالمقارنة للقطاعات المناظرة في الدول الخمس الأساسية. ويتضح ذلك من خلال بعض المؤشرات، والتي من أهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع، وإنتاجية العامل، ونسبة تصنيع الإنتاج الأولي، ونسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من الأغذية الزراعية.

فضلًا عن ذلك فإن هذا القطاع يواجه مشكلات هيكلية وتصديرية عديدة تعرقل تنافسيته في الأسواق العالمية بوجه عام وفي أسواق دول بريكس بوجه خاص.

- **معوقات ترتبط بالإنتاج الزراعي**

إن المعوقات التي تعترض التنمية والاستثمار في قطاع التصنيع الزراعي والغذائي تعد بشكل ضمني معوقات للتنمية والاستثمار في القطاع الزراعي، وعكس ذلك صحيح في ضوء العلاقة التفاعلية الوثيقة بين القطاعين. وعلى ذلك تنعكس المعوقات السابق عرضها فيما يتعلق بالقطاع الزراعي بالعديد من الآثار السلبية على التصنيع الزراعي. وبالتحديد، هناك مشكلات تتعلق بالمواد الخام الموردة من القطاع الزراعي الأولي إلى قطاع الصناعات الغذائية. وأولى هذه المشكلات تتمثل في عدم انتظام التوريد بسبب موسمية بعض المحاصيل والتذبذب السنوي في إنتاجها، ومن ثم عدم استقرار الكميات المعروضة للتصدير. وتتمثل المشكلة الثانية في الفاقد الكبير بعد الحصاد نتيجة ضعف تقنيات التخزين والنقل. وثالثة المشكلات تتمثل في تفاوت جودة المحاصيل مما يؤثر على جودة المنتج النهائي. وهناك معوقات بالنسبة لصناعات معينة مثل عدم إقبال المزارعين على زراعة المحاصيل الزيتية بصفة خاصة مثل فول الصويا وعباد الشمس لانخفاض ربحيتها. وعدم توافر الكميات من الأسماك وبخاصة سمك التونة اللازم لصناعة الأسماك المحفوظة. وارتفاع أسعار كسب القطن والصويا وهي المواد الأساسية بصناعة الأعلاف، ومن معوقات الإنتاج الزراعي كذلك ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج، (الطاقة/ الأسمدة...) وذلك بجانب ضعف روابط التكامل بين المزارعين والمصدرين.

- **معوقات تتعلق بسياسات وشركات التصنيع الزراعي**

من أبرز المعوقات التي تواجه التصنيع الزراعي، غياب سياسة واضحة للتصنيع الزراعي ترتبط بسياسات الإنتاج والتصدير، كما أن القوانين والتشريعات المنظمة لإنتاج وتداول الغذاء قد تقادمت كثيرًا وأصبحت لا تتلاءم مع الظروف الحالية والتطورات المتلاحقة في أسواق الغذاء على الصعيدين المحلي والعالمي. وتتعدد الجهات الرقابية التي تتابع المصانع مما ينطوي على التداخل والتضارب وتنازع الاختصاصات، وعرقلة العمل في المصانع الملتزمة.

فضلًا عن ذلك فإن الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل النسبة الأكبر من الشركات العاملة المسجلة رسميًّا في قطاع الصناعات الزراعية. ويترتب على هذه الظاهرة الكثير من المعوقات التنموية والتصديرية التي تعرقل نمو

الإنتاج التصديري للأغذية الزراعية، ومن أهمها محدودية استخدام التكنولوجيا الحديثة في خطوط الإنتاج، وصعوبة حصول المصانع الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم، وضعف الاعتماد على البحث العلمي والابتكار لتطوير منتجات جديدة، نقص الكفاءات الفنية المدربة على استخدام المعدات الحديثة. ومن ناحية أخرى، يمثل القطاع غير الرسمي النسبة الأكبر من القطاع ككل. حيث تمثل شركات الصناعات الغذائية المحلية والمسجلة رسميًّا النسبة الأقل من منتجي السلع الغذائية المعروضة في السوق، وبجانب عدم كفاية منشآت التصنيع الزراعي، فإن العديد منها يتواجد بعيدًا عن مناطق تركز إنتاج السلع الزراعية الطازجة، مما يزيد من التكلفة والفاقد.

3-8-4 المعوقات التصديرية للسلع الزراعية (الطازجة والمصنعة)

- **ضعف أنظمة التصدير المحلية**

يعد ضعف أنظمة التصدير، أحد المعوقات الرئيسة للتنمية في قطاع تصدير السلع الزراعية الطازجة والمصنعة ويشمل ذلك ضعف الالتزام بمعايير الجودة والسلامة الغذائية الدولية في بعض المنشآت، والاعتماد الكبير على السوق المحلي وضعف اختراق الأسواق الخارجية، وضعف العلامات التجارية المصرية القوية مقارنة بالمنتجات المنافسة، والبيروقراطية وصعوبة الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والتصدير، وتداخل اختصاصات الجهات الرقابية على الصادرات مما يؤدي إلى بطء في الإجراءات. فضلًا عن ضعف التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وضعف حوافز الاستثمار، وكلها أمور غير مشجعة للمستثمرين، للعمل في هذا القطاع.

- **معوقات تتعلق بأسواق دول بريكس وسياستها:**

- وجود منافسين كبار في أسواق تلك الدول: مثل تركيا والمغرب وتشيلي، فضلًا عن المنافسة السعرية العالية في الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية المشابهة.
- التشدد والتباين في المعايير والمواصفات الفنية: تشدد العديد من الدول في معايير سلامة الغذاء ومتبقيات المبيدات وشهادات الصحة النباتية ويأتي في مقدمة هذه الدول الصين (اشتراطات عالية للسلامة الغذائية) والهند (اشتراطات لمتبقيات المبيدات خصوصًا الموالح) وروسيا (اشتراطات صحة نباتية صارمة وخاصة للبطاطس والبصل) وجنوب أفريقيا (إجراءات تسجيل دقيقة)
- وجود العديد من القيود الإجرائية: تأتي في مقدمة تلك القيود عدم سماح بعض الدول في فتح أسواقها أمام السلع الزراعية المصرية، ووجود بيروقراطية عالية في الفحص والإفراج الجمركي للشحنات المصدرة من السلع الزراعية الطازجة مما يؤثر على جودتها ويرفع التكلفة.
- تفاوت السياسات الجمركية: تفرض بعض دول بريكس رسومًا جمركية مرتفعة على السلع الزراعية والغذائية المصنعة، ويأتي في مقدمة هذه الدول الهند والبرازيل.
- غياب المراكز اللوجستية وخاصة في دولة جنوب أفريقيا
- التوترات جيوسياسية: تواجه الصادرات الزراعية العديد من الصعوبات المتعلقة بالشحن والمعاملات المالية في ظل العقوبات التي فرضت على روسيا في ظل استمرار حربها على أوكرانيا.

- **معوقات لوجستية**

إن البُعد الجغرافي لبعض بلدان بريكس عن مصر البرازيل وجنوب أفريقيا وروسيا يرفع من تكاليف الشحن والتأمين. فضلًا عن النقص في خطوط الشحن المباشر والمنتظمة بين مصر وبعض الدول كالبرازيل وجنوب أفريقيا والهند مما يزيد من التكلفة ويزيد زمن الوصول.

وذلك فضلًا عن ارتفاع تكاليف المواني والتخزين وتداول الحاويات والنقل الداخلي في العديد من دول بريكس، والتي قد يعزي بعضها لأسباب غير مبررة أحيانًا.

- **معوقات تتعلق بالسياسات التجارية والتنظيمية**

- عدم وجود اتفاقيات تجارية شاملة بين مصر وتجمع بريكس تغطي كافة السلع الزراعية المصرية التصديرية (وخاصة مع الصين والهند) فيما يخفض من فرص النفاذ التفضيلي لدول التجمع.
- محدودية مكاتب التمثيل التجاري والمعارض المصرية بدول بريكس مقارنة بالدول المنافسة مما يضعف من القدرة على الترويج والتسويق.
- ضعف المعرفة الجيدة بأسواق دول بريكس نتيجة النقص في البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة المتوفرة لدى شركات التصدير الصغيرة والمتوسطة حول الأسعار والمنافسة، والفرص المتاحة للتصدير لأسواق دول البريكس.

الفصل الخامس

تحليل الآثار المحتملة للسياسات الناجمة عن انضمام مصر لتجمع بريكس على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي المصري

مقدمة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الفصل في تحليل الآثار المحتملة للسياسات الناجمة عن انضمام مصر إلى تجمع بريكس على أداء كل من الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي والتجارة الزراعية الخارجية لمصر، من خلال تحليل الملامح الاقتصادية لدول التجمع، ورصد العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية القائمة والمحتملة مع مصر، وقياس انعكاسات السياسات الناتجة عن انضمام مصر على مستوى الرفاهة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات وغيرها من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، وكذلك على مؤشرات الأداء الزراعي مثل الناتج الزراعي والميزان التجاري الزراعي وتوزيع الدخل داخل القطاع. كما يتناول البحث تأثير الاتفاقيات التجارية الراهنة والمرتقبة على الصادرات والواردات الزراعية، ودور التجمع في تشكيل ديناميكيات التجارة الزراعية المصرية.

من منظور تنموي، ومهما كانت السياسات التجارية التي تتبناها الدولة لتحقيق أهدافها التنموية، فإن المصلحة الوطنية تقتضي غالبًا تقليل تكاليف التجارة[*] (Moïsé and Le Bris، 2013؛ Hoekman and Nicita ، 2011). فعلى سبيل المثال، فإن تكاليف التجارة الناتجة عن الروتين الإداري أو غياب الشفافية في المتطلبات التنظيمية السائدة، أو عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بكيفية تعامل مسؤولي الجمارك مع السلع، أو الإجراءات الإدارية المكررة أو المتداخلة، أو الفساد وغير ذلك، جميعها تولد هدرًا اجتماعيًا ولا تعزز التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية. وتستهدف الجهود المبذولة لخفض هذه التكاليف التجارية-كما يتجلى في اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة- وتعزيز كفاءة التجارة وخفض تكاليف المعاملات للمصدرين والمستوردين، بما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة دوليًا (Saslavsky and Shepherd، 2014) وفي حين أن الاتفاقيات التجارية السابقة ركزت غالبًا على الوصول المتبادل إلى الأسواق، فقد أصبح خفض تكاليف التجارة -بسبب تخفيض الحواجز غير الجمركية- محورًا رئيسًا للعديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية الحديثة والتجمعات التجارية الناشئة حديثًا، بما في ذلك تجمع البريكس في شكله الجديد بعد انضمام كل من مصر، السعودية، إيران، إثيوبيا، الإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا.

في سياق متصل، توجد أسباب عديدة لارتفاع تكاليف التجارة (الناشئة بسبب الحواجز غير الجمركية) بشكل غير مُبرر. إذ تؤثر السياسات التجارية للدولة، وسياسات الشركاء التجاريين، وجودة البنية التحتية للنقل، وضعف الحوكمة الاقتصادية جميعها على حجم التكلفة التي تتحملها الشركة عند الانخراط في الأسواق الدولية. وفي هذا السياق، يتمثل جانب مهم في معالجة تكاليف التجارة في التمييز بين التدابير التي تخدم أهداف السياسات العامة، وتلك التي تزيد التكاليف دون أن تولد فوائد تُذكر. فالتدابير غير الجمركيةNon-Tariff Measures (NTMs) التي تؤدي بشكل غير مُبرر إلى تضخم النفقات في أثناء المعاملات الحدودية تمثل أهدافًا ملموسة للتدخلات السياسية (UNCTAD، 2018). ومن خلال تبسيط الإجراءات وتقليص العقبات البيروقراطية المرتبطة بهذه التدابير، يمكن لصانعي السياسات التخفيف بفاعلية من الأعباء المالية المفروضة على التجار(Cadot et al., 2012) . كما أن معالجة التكاليف المرتبطة بالتدابير غير

[*] يُشير إلى جميع النفقات والعبء المالي واللوجستي الذي يتحمّله الأطراف (المصدرون والمستوردون) عند تبادل السلع والخدمات عبر الحدود.

الجمركية على الحدود لا يقتصر فقط على زيادة حجم التجارة عبر الحدود، بل يعزز أيضًا الكفاءة العامة للعملية التجارية، بما يعود بالنفع على المنتجين والشركات المحلية والأجنبية على حد سواء.

وعليه يمكننا التمييز بين كل من التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على النحو الآتي:

في سياق سياسات التجارة لدول البريكس، من المهم التمييز بين التعريفات الجمركية التقليدية (tariffs) والحواجز غير الجمركية .(Non-Tariff Barriers / NTBs) فبينما ترفع التعريفات الجمركية أسعار الواردات بشكل مباشر، فإن الحواجز غير الجمركية تؤثر على التجارة بطرق غير مباشرة، مثل فرض قيود كمية، عوائق تنظيمية، تكاليف إدارية، أو معايير فنية معقدة(Nicita & Koloskova, 2025) . ويرتبط هذا التمييز بطبيعة الواقع التجاري لدول البريكس، حيث إن معظم الدول الأعضاء تحتفظ بتعريفات جمركية متفاوتة حسب نوع السلعة ومستوى التبادل التجاري مع كل شريك. بالنسبة لبعض الدول، وخاصة الأعضاء الجدد في التجمع، قد يكون من المهم اقتصاديًا الحفاظ على مستويات التعريفات الجمركية الحالية لحماية إنتاجها المحلي من الإغراق الناجم عن الدول ذات القاعدة الإنتاجية والصناعية الكبيرة، مثل الصين والهند على مستوى الصناعة، والبرازيل وروسيا على مستوى الزراعة.

تسعى دول البريكس بدلًا من ذلك إلى تحسين إجراءات تيسير التجارة، من خلال تعزيز كفاءة الموانئ والخدمات اللوجستية، تحديث الإجراءات الجمركية، رفع كفاءة النقل والاتصالات، وضبط المعايير واللوائح الفنية (World Bank, 2020). ومن هذا المنطلق، تمثل الحواجز غير الجمركية محور التركيز في السيناريو الرئيس لهذا الفصل من البحث، حيث يُطبق تخفيض تدريجي في الحواجز غير الجمركية بنحو 50٪ على مدى خمس سنوات، لتقدير أثر تيسير التجارة على التجارة الدولية والإنتاج والرفاهية، بدلًا من خفض الرسوم الجمركية، وهو ما يعكس استراتيجية عملية أكثر ملاءمة لدول البريكس ذات الاقتصادات المتفاوتة والقدرات الإنتاجية المتباينة (Nicita & Koloskova, 2025; UNCTAD, 2021).

يمكن القول إن تركيز دول البريكس على تخفيض الحواجز غير الجمركية بدلًا من التعريفات الجمركية التقليدية يعكس طبيعة التجارة المعاصرة، حيث إن قيود الحواجز غير الجمركية أصبحت أكثر تأثيرًا على حركة السلع والخدمات من الرسوم الجمركية نفسها، وخاصة مع الاندماج التجاري العالمي واعتماد سلاسل الإمداد على معايير الجودة والسلامة والتصنيع(OECD, 2019) . بالتالي، يتيح التركيز على خفض الحواجز غير الجمركية تحقيق تيسير التجارة بشكل أسرع وأكثر فعالية من خفض الرسوم، مع الحفاظ على السياسة الصناعية وحماية الإنتاج المحلي عند الحاجة.

5-1 منهجية البحث ومصادر البيانات:

5-1-1 إطار النموذج وقاعدة البيانات

النموذج المستخدم في هذه البحث هو **نموذج التوازن العام الإقليمي Regional Computable General Equilibrium (RCGE)**، والذي يسمح بتحليل الأثر الاقتصادي للسياسات التجارية على مختلف القطاعات والدول بشكل متكامل. نموذج RCGE يحاكي تفاعل الأسواق للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، ويتيح دراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغيير السياسات التجارية مثل الحواجز الجمركية وغير الجمركية (Aguiar et al., 2019). باستخدام هذا النموذج، يمكن دراسة كيفية تأثير خفض الحواجز غير الجمركية على التجارة الدولية، الإنتاج المحلي، توزيع الموارد الاقتصادية، ورفاهية الدول.

استند النموذج على قاعدة بيانات Global Trade Analysis Project **GTAP 11** التي تُعد المصدر الرئيس للبيانات في النموذج، حيث توفر معلومات شاملة عن التجارة الدولية والإنتاج والاستهلاك وعوامل الإنتاج في 141 دولة ومنطقة عبر 65 قطاعًا اقتصاديًا. وبناءً على هدف البحث تم تقسيم الدول في التحليل إلى مصر، وباقي دول البريكس، والاتحاد الأوروبي وباقي الدول العربية، ويعزي السبب في إضافة كل من الاتحاد الأوروبي وباقي الدول العربية إلى التحليل كونهم الشركاء التجاريين الأساسين لمصر، ومن ثم الوقوف على ما إذا كان انضمام مصر إلى تجمع البريكس سوف يخلق تجارة جديدة أم يحول مسار التجارة من الشركاء التجاريين الأساسين إلى التجمع الجديد. وفى سياق متصل لقاعدة البيانات المستخدمة، فإنها تحتوي على بيانات تفصيلية عن التجارة بين الدول، وإنتاج كل قطاع، والاستهلاك المحلي، مما يجعلها مناسبة لتحليل سياسات التجارة الدولية وتأثيراتها الاقتصادية على المستوى الكلي والإقليمي.

استخدام GTAP 11 يتيح تحليل تأثير الإصلاحات التدريجية على المدى المتوسط والطويل. من خلال تحديد نقطة الأساس (benchmark) للبيانات، يمكن للنموذج محاكاة سيناريوهات متعددة لتخفيض الحواجز غير الجمركية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وتقدير كيف تتغير الأسعار والتجارة والاستهلاك وعوامل الإنتاج في كل دولة أو قطاع (Nicita & Koloskova, 2025). هذه المرونة تجعل GTAP أداة قوية لدعم اتخاذ القرار والسياسات الاقتصادية القائمة على الأدلة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن دمج بيانات **ad-valorem equivalents** (AVE) الخاصة بالحواجز غير الجمركية في GTAP 11بطريقة تسمح بتقدير أثرها على التكاليف التجارية والتجارة الدولية بشكل مباشر. هذا يتيح قياس حجم وفترة الأثر الاقتصادي لتقليل القيود غير الجمركية، مع مراعاة التباين بين الدول من حيث جاهزيتها اللوجستية والبنية التحتية للتجارة(UNCTAD, 2021) .

2-1-5 دمج بيانات الحواجز غير الجمركية (NTMs) في GTAP

يتم دمج بيانات الحواجز غير الجمركية في نموذج GTAP عبر **تحويل NTMs إلى معادلات(AVEs)** ، والتي تعبر عن نسبة التكلفة الإضافية على السلعة المستوردة نتيجة قيود الامتثال والمعايير الفنية والصحية (Nicita & Koloskova, 2025). تعتمد هذه المعادلات على بيانات **UNCTAD TRAINS** وCOMTRADE، حيث يتم تحليل التدابير غير الجمركية لكل سلعة ودولة، وتقدير تكلفتها المضافة على التجارة.

تُستخدم AVEs لتطبيق **"iceberg trade cost"**[(*)] في النموذج، حيث تُترجم التكلفة الإضافية للحواجز غير الجمركية إلى فقدان جزئي للسلع في أثناء النقل، مما يعكس فعليًا ارتفاع تكلفة التجارة الناتجة عن القيود غير الجمركية (UNCTAD, 2021). هذه الطريقة تسمح لمحاكاة GTAP بقياس الأثر الكمي لتخفيض NTMs على التجارة والرفاهية بشكل دقيق، مع مراعاة العلاقة بين التكاليف التجارية والقدرة المؤسسية على تطبيق المعايير.

أخيرًا، منهجية دمج NTMs في GTAP تتيح رصد الفروق بين الدول من حيث كثافة الحواجز والقدرة المؤسسية على التخفيض. على سبيل المثال، الدول ذات البنية المؤسسية المتقدمة والبنية التحتية اللوجستية القوية، مثل الصين والبرازيل، يمكنها تحقيق تخفيضات سريعة نسبيًا، بينما تحتاج الدول الأقل تطورًا إلى إصلاحات هيكلية أعمق قبل أن يكون لها أثر فعلي على التجارة(UNCTAD, 2021) .

(*) يُشير إلى أن جزءًا من السلعة «يذوب» أو «يختفي» في أثناء عملية النقل بسبب القيود التجارية، كما لو أن السلعة تقلّ تدريجيًا في أثناء عبورها الحدود، دون أن يتم تسجيلها مباشرة كمصاريف نقدية.

5-1-3سيناريوهي البحث:

(1) **سيناريو المسار المرجعي/ خط الأساس**

يُشير خط الأساس إلى سيناريو المسار المرجعي (Reference scenario/ business-as-usual scenario) المتوقع للاقتصاد الإقليمي من سنة الأساس 2017 حتى 2030، استنادًا إلى البيانات الفعلية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2017 وافتراضات النمو الاقتصادي، إنتاجية عناصر الإنتاج، النمو السكاني، كل من العمالة الماهرة وغير الماهرة، وتراكم رأس المال. ويتم تحديث المتغيرات الاقتصادية سنويًا وفقًا لاتجاهات تاريخية أو التقديرات الرسمية لهذه البيانات، مما يسمح بمحاكاة التطورات المحتملة في القطاعات الإنتاجية، الأسعار، والتجارة. ويُستخدم خط الأساس كمرجع لمقارنة السيناريوهات البديلة بصفة عامة في الدراسات التي تستعين بمنهجية مشابهة، مثل تأثير الصدمات الاقتصادية والتجارية، مما يساعد صانعي القرار على تقييم الخيارات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

(2) سيناريو تخفيض الحواجز غير الجمركية

يهدف هذا السيناريو إلى تحليل الآثار الاقتصادية المتوقعة لخفض الحواجز غير الجمركية بين مصر وتجمع البريكس الموسَّع، الذي يضم 11 دولة بعد انضمام أعضاء جدد عامي 2024، 2025. ينطلق السيناريو من فرضية أن إزالة أو تخفيض هذه الإجراءات التنظيمية والفنية يمثل رافعة رئيسة لتعزيز النفاذ التجاري للسلع المصرية، خصوصًا الزراعية والصناعية التحويلية، إلى أسواق دول التجمع، بما يسهم في دعم مستهدفات رؤية مصر 2030 المتعلقة بالتنويع التصديري والتعاون الإقليمي والدولي.

استنادًا إلى منهجية UNCTAD (2025) التي استخدمت قاعدة بيانات GTAP-11 NTM Satellite Database لمحاكاة خفض تكاليف المعاملات الحدودية، يُفترض في هذا السيناريو أن يتم تخفيض متوسط القيود غير الجمركية بنسبة 50% تدريجيًا خلال الفترة (2030–2026)، بمعدل خفض سنوي قدره 10%. ويمثل هذا التخفيض صدمة إيجابية في تكاليف التجارة بين مصر ودول البريكس، يتم توجيهها إلى نموذج التوازن العام الإقليمي ضمن إطار GTAP 11.

تم بناء الافتراضات الكمية استنادًا إلى تقديرات Kravchenko (2022) التي قدمت معاملات مكافئة بالقيمة النسبية (Ad-Valorem Equivalents – AVEs)للقيود غير الجمركية على مستوى البنود السلعية(HS6) ، وتكييفها بما يتوافق مع بنية التجارة المصرية مع دول البريكس. كما يُستند إلى التحليل المنهجي لـ Keeو Nicita (2022).

وقد وُظفت الخبرة التطبيقية لدراسة Corong et al. (2024) التي قيّمت آثار خفض الحواجز غير الجمركية داخل الاتفاقات التجارية الإقليمية عبر نموذج GTAP-CGE، لتصميم سيناريو مماثل يُحاكي حالة مصر والبريكس. كما تم الاسترشاد بنتائج Webb (2020)حول تأثير إزالة القيود غير الجمركية على سلاسل الإمداد الإقليمية في رابطة دول جنوب شرق آسيا Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) لتقدير الانعكاسات القطاعية على التجارة الزراعية والصناعية المصرية (نصار وآخرون، 2025).

في سياق مُتصل -وقبل الانخراط في تحليل نتائج المحاكاة، سيتم فيما يلي الإشارة إلى الاختلافات الجوهرية بين دول التجمع وخاصة في مدى قدرة هذه الدول على الخفض في الحواجز غير الجمركية وفق مجموعة من المؤشرات (مؤشر الأداء اللوجستي وقواعد بيانات وتعاريف الحواجز غير الجمركية - Non-Tariff Measures (NTMs) / Non-Tariff Barriers)، وإشعارات ومجال الاتفاقين الفنيين Sanitary and Phytosanitary (SPS) :و Technical Barriers to Trade (TBT):

(1) مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index (LPI)

يُعَدّ مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) الصادر عن البنك الدولي أحد أبرز المؤشرات العالمية التي تقيس كفاءة بيئة النقل وسلاسل الإمداد في الدول، من خلال ستة أبعاد تشمل فعالية إجراءات الجمارك، جودة البنية التحتية المرتبطة

بالتجارة، سهولة الشحن، كفاءة مقدمي الخدمات اللوجستية، إمكانات التتبع، والالتزام بمواعيد التسليم. ويهدف هذا المؤشر إلى توفير أداة موضوعية تساعد صانع السياسات في تقييم أداء منظومة اللوجستيات وتحديد الاختناقات التي تعيق انسياب التجارة، بما يسهّل وضع استراتيجيات إصلاح موجهة لتحسين الخدمات اللوجستية وخفض تكاليف التجارة وتعزيز القدرة التنافسية (World Bank, 2023).

(2) الحواجز غير الجمركية (NTMs)

أما الحواجز غير الجمركية (NTMs) فتشير إلى مجموعة واسعة من التدابير التنظيمية أو الإدارية – غير الرسوم الجمركية – التي قد تؤثر على التجارة الدولية، وتشمل إجراءات فنية وصحية، متطلبات الترخيص، ضوابط الجودة، المواصفات القياسية، والقيود الكمية. وتُعد قواعد البيانات الدولية مثل UNCTAD TRAINS وWITS مصادر أساسية لرصد هذه التدابير وتصنيفها وفق نظام موحّد يسمح بتحليل مدى انتشارها وتأثيرها على تدفقات التجارة. ويسهم هذا التصنيف في تعزيز الشفافية وتوفير قاعدة معلومات دقيقة تساعد الباحثين وصنّاع السياسات على تقييم أثر الحواجز التنظيمية وتحديد المجالات ذات الأولوية للإصلاح بما يدعم جهود خفض العوائق غير المبررة وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي .(UNCTAD, 2024)

(3) تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) والحواجز الفنية أمام التجارة (TBT)

وفيما يتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) والحواجز الفنية أمام التجارة(TBT) ، فإنهما يمثلان ركيزتين أساسيتين في الإطار التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية، إذ تختص تدابير SPS بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات من المخاطر المرتبطة بالغذاء أو الأمراض، بينما تغطي تدابير TBT اللوائح الفنية، المعايير، ومتطلبات تقييم المطابقة التي قد تؤثر في حركة السلع. وتُلزم اتفاقيات WTO الدول الأعضاء بتقديم إشعارات رسمية لأي تعديل أو مشروع لائحة قد يكون له تأثير على التجارة، وذلك من خلال منصات الشفافية مثل WTO ePing. ويهدف هذا النظام إلى ضمان وضوح التدابير التنظيمية ومنح الدول الأخرى فرصة للتعليق أو الاعتراض، مما يعزز الانسجام التنظيمي الدولي، ويحد من مخاطر استخدام اللوائح كحواجز تجارية مقنّعة، ويدعم قابلية التوافق الفني بين الشركاء التجاريين (WTO, 2020) .

في سياق مؤشرات الجاهزية المؤسسية واللوجستية لخفض الحواجز غير الجمركية، يُظهر الجدول (5-1) تفاوتًا ملحوظًا بين الدول الحادية عشرة، سواء من أعضاء بريكس القدامى أو الجدد، في قدرتها على تنفيذ إصلاحات فعّالة لتقليل الإجراءات غير الجمركية. فالدول ذات الأداء اللوجستي المرتفع مثل الصين والإمارات والهند والبرازيل تمتلك بنى تحتية متقدمة، وإجراءات جمركية فعّالة، وقدرات تقنية عالية على إشعارات SPS/TBT ، مما يجعلها قادرة على تنفيذ إصلاحات تدريجية بشكل أسرع وأكثر سلاسة، مع إمكانية إعادة هيكلة NTMs دون تعطيل كبير لسلاسل الإمداد. على النقيض، تواجه دول مثل إثيوبيا وإيران تحديات كبيرة بسبب ضعف البنية التحتية اللوجستية وتدني مستوى الشفافية المؤسسية، مما يجعل عملية خفض الحواجز غير الجمركية طويلة الأمد وتستدعي مزيدًا من الاستثمارات في القدرات المؤسسية والرقمنة.

في هذا الإطار، تحتل مصر موقعًا متوسطًا بين هذه الدول؛ فدرجة LPI لها (≈3.1) تعكس جاهزية لوجستية أقل من الصين والهند والبرازيل والإمارات، لكنها أعلى من إثيوبيا وإيران، مما يشير إلى إمكانية البدء في إصلاحات تدريجية، خاصة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة العمليات الجمركية. فيما يخص الحواجز غير الجمركية، تمتلك مصر تغطية مرتفعة في بعض القطاعات، مما يستدعي إعادة هيكلة NTMs بشكل تدريجي لضمان تقليل العبء على التجارة دون تعطيل الأسواق المحلية. كذلك، يظهر نشاط مصر في إشعارات SPS/TBT بمستوى متوسط، مما يعكس وجود إطار مؤسسي نشط لكنه يحتاج إلى تعزيز الحوكمة والشفافية لتسهيل التنسيق الفني مع الشركاء التجاريين وتقليل العقبات الفنية أمام الصادرات والواردات.

بناءً على هذا التحليل، يمكن استنتاج أن خفض الحواجز غير الجمركية في مصر سيكون عملية تدريجية تمتد لعدة سنوات، تعتمد على تحسين البنية التحتية اللوجستية، تطوير نظم الرقابة والإشراف، تعزيز الشفافية في تطبيقNTMs، وتقوية القدرات الفنية والإجرائية لإدارةSPS/TBT . ومع تحسين هذه العناصر، يمكن لمصر أن تعزز مكانتها ضمن تجمع بريكس الجديد، وتحقق تقدمًا ملموسًا في تيسير التجارة وتقليل التكاليف المرتبطة بالإجراءات غير الجمركية مقارنة بالدول ذات الأداء اللوجستي والقدرات المؤسسية الأعلى.

جدول (5-1).

تحليل مقارن لمؤشرات الجاهزية المؤسسية واللوجستية لخفض الحواجز غير الجمركية بين دول بريكس تقييم قائم على مؤشرات LPI و NTMsو"SPS/TBT

الدولة	LPI 2023(الترتيب – الدرجة)	NTMs (تغطية / تكرار)	مستوى نشاط TBT / SPS (مؤشر نوعي)
الصين	رتبة 19، درجة 3.7 (مؤشر أداء اللوجستيات)	تغطية NTMs مرتفعة حسب قواعد CEPII NTM-MAP) (cepii.fr	**عالٍ** - الصين نشطة جدًا في إشعارات TBT وSPS (بسبب قدراتها الفنية الكبيرة)
الهند	رتبة 38، درجة تقريبًا 3.4 (حسب موقع LPI) (pib.gov.in)	تغطية NTMs مرتفعة جدًا وفق CEPII NTM-MAP	**متوسط-مرتفع** -إشعارات SPS/TBT موجودة، لكن بعض القضايا التنفيذية (البنية المؤسسية) ما تزال تشكل تحديًا
البرازيل	رتبة 51، درجة 3.2 (مؤشر أداء اللوجستيات)	للبرازيل مؤشر التغطية والتكرار متوسط-مرتفع (مثال في تقرير البنك الدولي)	**متوسط** - نشاط إشعاري جيد، لكن قد تكون بعض الحواجز غير الجمركية مترابطة مع الحماية الصناعية / الزراعية
روسيا	درجة LPI نحو 2.6	تغطية NTMs أقل مقارنة ببعض الدول الأخرى مثل الصين والهند (حسب CEPII)	**منخفض-متوسط** - إشعارات أقل كثافة، وقد تواجه تحديات في شفافية المعايير والإجراءات
جنوب أفريقيا		لديها NTMs متعددة، خصوصًا في السلع الزراعية والصناعية، حسب دراسات NTMs العامة	**متوسط-مرتفع** - لديها نظام إخطارات وتمويل فني جيد، لكن التحدي في التطبيق خاصة عبر الحدود الإقليمية
الإمارات العربية المتحدة	**رتبة 7 — درجة 4.0**	نظام تنظيمي NTMs متوسط / متنوع	**عالٍ** - قدرات تقنية جيدة، وقدرة كبيرة على التبليغ والتنفيذ
المملكة العربية السعودية	رتبة ≈38، درجة ≈3.4	تغطية NTMs مرتفعة نسبيًا، خاصة في القطاعات الزراعية والغذائية والصناعات الخاضعة لمتطلبات المطابقة) وفق / CEPII UNCTAD)	متوسط–مرتفع – نشاط ملحوظ في إشعارات SPS/TBT، مع تحسن في الإطار المؤسسي
مصر	رتبة ≈57، درجة ≈3.1	تغطية NTMs مرتفعة في بعض القطاعات	**متوسط** - لديها إطار SPS/TBT نشط لكن تحتاج تعزيز الحوكمة والشفافية
إثيوبيا	درجة ~2.38 (رتبة ~126)	تغطية NTMs مرتفعة نسبيًا في بعض السلع الأساسية	**منخفض-متوسط** - بناء القدرات SPS/TBT لا يزال في مراحل متقدمة من التطوير
إيران	**رتبة 123 — درجة 2.3** (أداء لوجستي منخفض نسبيًا)	NTMsكثيرة (إجراءات إدارية، قيود فنية، ترخيص)	**منخفض-متوسط** - إشعارات SPS/TBT أقل انتظامًا أو قد تكون شفافية بعض اللوائح منخفضة
إندونيسيا	**رتبة 61 — درجة 3.0** .أداء متوسط.	NTMsواسعة التغطية (تكرار/تغطية عالية) خصوصًا في قطاعات الزراعة/الغذاء والطاقة.	**متوسط-مرتفع** - نشاط جيد في الإخطارات الفنية (SPS/TBT)، لكنها قد تواجه تحديات مؤسسية في بعض المناطق

المصدر: العمود الأول: مؤشر الأداء اللوجستي 2023، https://lpi.worldbank.org/international/global ، **والعمود الثاني:** برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS) https://wits.worldbank.org/tariff/non-tariff-measures/en/country/ARE?utm_source=chatgpt.com، **والعمود الثالث**: منظمة التجارة العالمية: https://edb.wto.org/

2-5نتائج المحاكاة:

يقيّم هذا القسم الآثار التجارية لخفض انتقائي بنسبة 50% عبر السنوات الخمس القادمة بشكل تدريجي وتراكمي في آن واحد، في التكاليف المرتبطة بالقيود غير الجمركية (NTMs) على الحدود بين أعضاء البريكس القدامى والجُدد، لذا تضمن التحليل الأعضاء القدامى للبريكس وهم الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا وروسيا، إضافة إلى الأعضاء الجدد، وهم كل من مصر، إيران، الإمارات، السعودية، إثيوبيا، وإندونيسيا. تم إضافة مصر منفردة في التحليل، بغية اكتشاف الأثار المحتملة نتيجة لانضمام مصر إلى تجمع البريكس، بالإضافة ذلك تم تجميع كل أعضاء البريكس باستثناء مصر في التحليل تحت مسمي باقي دول البريكس؛ وذلك بهدف الوقوف على الأثار المتبادلة لخفض الحواجز غير الجمركية بين مصر وباقي الدول الأعضاء في تجمع البريكس. علاوة على ذلك تم إضافة أهم الشركاء التجاريين الآخرين لمصر -خارج تجمع البريكس- إلى التحليل وهم كل من الاتحاد الأوروبي، وباقي الدول العربية؛ بغية الوقوف على الآثار المُحتملة لتخفيض الحواجز غير الجمركية على مصر، ومدى التحول المُحتمل في مسارات التجارة بين مصر وكل شركائها التجاريين بعد الانضمام إلى تجمع البريكس.

في سياق متصل، سيعرض التحليل النتائج بأساليب متعددة تتناسب مع طبيعة المؤشرات قيد البحث، فبعضها سيُقدَّم **بقيمة نقدية بالدولار الأمريكي**، بينما سيُعبر عن بعضها الآخر **بنسب مئوية** لتوضيح مدى التغير في المتغيرات المعنية مقارنة بخط الأساس لنفس السنة. تجدر الإشارة إلى أن جميع النتائج الواردة في هذا القسم تمثل **نتائج المحاكاة بحلول عام 2030**، ويرجع ذلك إلى أن عملية إزالة الحواجز غير الجمركية تتطلب فترة زمنية لتطبيقها، لا سيما فيما يتعلق **بتحسين البنية التحتية في** الموانى وتعزيز **كفاءة اللوجستيات التجارية** بين مصر ودول البريكس.

1-2-5النتائج على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي:

تُعد الحواجز غير الجمركية أحد العوائق الرئيسة التي تواجه صادرات الدول، والتي ترفع تكلفة الاستيراد عن طريق تحمل المستوردين تكاليف إضافية تتعلق بالفساد وعوائق اللوجستيات، لذا فإن تخفيض الحواجز غير الجمركية للدول الأعضاء في تجمع البريكس من شأنه أن يخفض من تكاليف استيراد السلع بين أعضاء التجمع، مع الإبقاء على الحواجز غير الجمركية كما هي بين الشركاء التجاريين الآخرين خارج التجمع.

(1) الأثر على مستوى الرفاهية:

يُعد كل من الرفاهية والناتج المحلي الإجمالي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستعرض أثر السياسات التجارية على اقتصاديات الدول، في سياق ذلك يطبق مفهوم الرفاهية أو التغير المكافئ (Equivalent Variation) الذي يستخدم في نموذج RCGE لقياس أثر السياسات الاقتصادية والتجارية على رفاهية المستهلكين. ويقصد به القيمة النقدية التي تعكس مقدار ما يحتاجه الأفراد من تعويض ليبقوا عند نفس مستوى الرفاهية في حالة حدوث سياسات أو صدمات اقتصادية، أو على العكس مقدار ما يكون الأسر مستعدين لدفعه مقابل الحصول على المنافع الناتجة عن هذه السياسات. فإذا كان التغير المكافئ موجبًا دلّ ذلك على تحسنًا في مستوى الرفاهية وزيادة المكاسب، أما إذا كان سالبًا فيعني تراجع الرفاهية والحاجة إلى تعويض. وبذلك يوفر هذا المؤشر أداة مبسطة وكمية لقياس المنافع أو الأعباء الاقتصادية المترتبة على التغيرات في السياسات مثل تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالة العوائق غير الجمركية.

تُشير نتائج المحاكاة (شكل 5-1) إلى أن قيمة التغير المكافئ للرفاهية (Equivalent Variation) لمصر يمثل اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، حيث ترتفع من 276 مليون دولار عام 2026 إلى 1974 مليون دولار عام 2030، أي بزيادة تراكمية قدرها نحو 1.7 مليار دولار خلال خمس سنوات. ويعكس هذا النمو المتواصل الاستجابة الإيجابية للاقتصاد المصري لتيسير

التجارة التدريجي مع دول البريكس، إذ يؤدي خفض الحواجز غير الجمركية إلى تقليص تكاليف المعاملات وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، مما يزيد من قدرة الصادرات المصرية على النفاذ إلى الأسواق الجديدة.

كما أن ارتفاع التغير المكافئ في الرفاهية يشير إلى تحسن رفاه المستهلك المحلي نتيجة انخفاض الأسعار وزيادة تنوع السلع المستوردة، وهو ما يتسق مع نتائج دراسات *(Corong et al., 2024; Kee & Nicita, 2022; UNCTAD, 2025)* التي أكدت أن تخفيض القيود غير الجمركية يعزز مكاسب الرفاهية خاصة في الاقتصادات النامية ذات الهياكل التصديرية المتنوعة مثل مصر. هذا الاتجاه التصاعدي يؤكد أيضًا الآثار التراكمية للتخفيض التدريجي (10% سنويًا)، حيث يزداد أثره بمرور الوقت نتيجة التوسع في التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين مصر ودول البريكس.

أما بالنسبة لباقي دول البريكس -مُجتمعين-، فقد سجلت مكاسب رفاهية إيجابية أيضًا، إذ ارتفعت قيمة التغير المكافئ من 180مليون دولار عام 2026 إلى 1124مليون دولار عام 2030. وتشير هذه النتائج إلى أن تأثير خفض الحواجز غير الجمركية كان مشتركًا ومتبادلًا بين دول التجمع، غير أن المكاسب كانت أقل نسبيًا من المكاسب المصرية، وهو ما يمكن تفسيره بأن أسواق دول البريكس بالفعل تتمتع بمستويات أقل من الحواجز غير الجمركية مقارنة بمصر، كما أن اقتصاداتها أكبر وأكثر تنوعًا -في أغلب الأحيان- مما يقلل من الأثر النسبي لخفض NTMs على الرفاه الإجمالي. وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Kravchenko, 2022) التي أوضحت أن الدول ذات الهياكل الإنتاجية الكبرى تحقق مكاسب نسبية أقل في الرفاه مقارنة بالدول النامية عند تطبيق خفض مماثل في الحواجز غير الجمركية، نظرًا لاختلاف مستويات الكفاءة الحدّية لتكاليف التجارة.

في سياق متصل، من المتوقع أن تشهد الرفاهية في كل من الدول العربية خارج تجمع البريكس والاتحاد الأوروبي تراجعًا طفيفًا، ويعزى ذلك إلى انخفاض حجم التبادل التجاري مع مصر، مما يدفع هذه الدول إلى البحث عن مصادر بديلة للاستيراد لتغطية احتياجاتها من السلع. وينتج عن ذلك ارتفاع نسبي في أسعار السلع، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض رفاهية المستهلكين في تلك الدول، وإن كانت هذه التأثيرات ستظل محدودة نسبيًا مقارنة بالتغيرات داخل نطاق التجمع نفسه.

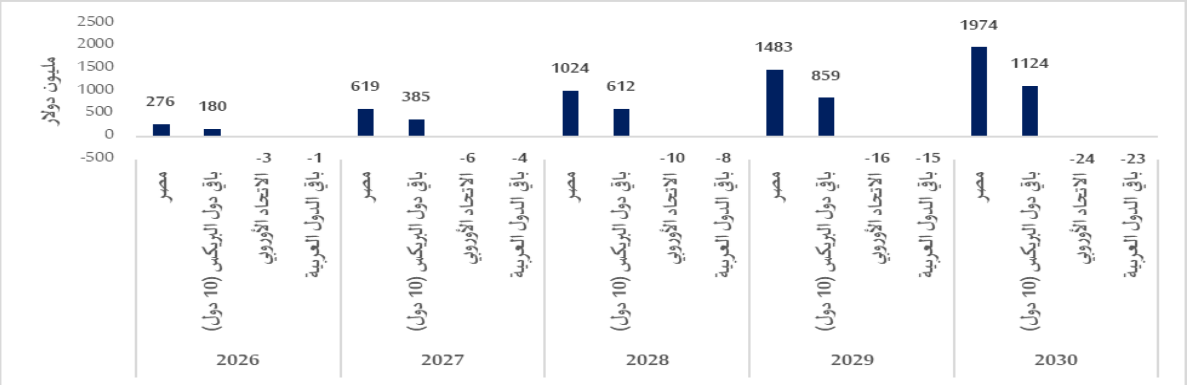

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي.

شكل (5-1)
التغير المكافئ (Equivalent Variation) "الرفاهية"(*).

(*) يُستخدم مفهوم التغير المكافئ (Equivalent Variation – EV) في نموذج GTAP لقياس أثر السياسات الاقتصادية، مثل خفض الحواجز غير الجمركية، على رفاهية المستهلكين من خلال تحديد مقدار المال الذي يحتاجه الفرد للحفاظ على مستوى رضاه السابق بعد التغير في الأسعار والدخل.

(2)الأثر على والناتج المحلي الإجمالي:

في سياق مُتصل، يُعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس النمو في اقتصاد الدولة، وتعكس نتائج التغير في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2026 و2030 مسارًا تصاعديًا واضحًا في أداء الاقتصاد المصري مقارنةً بدول البريكس الأخرى، نتيجة لخفض الحواجز غير الجمركية، حيث يتضح من الشكل (5-2) ما يأتي:

بالنسبة لمصر: يُسجل الناتج المحلي الإجمالي لمصر نموًا متزايدًا ومطّردًا خلال فترة التنبؤ، إذ يرتفع من 0.121% في عام 2026 إلى 0.944% في عام 2030 مقارنة بخط الأساس. هذا الاتجاه الصاعد يعكس أثرًا إيجابيًا -نسبيًا- للسيناريو محل البحث على الاقتصاد المصري.

أما بالنسبة لباقي دول البريكس (10 دول): فهي أيضًا تسجل زيادات طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، إذ ترتفع النسبة من 0.001% في عام 2026 إلى 0.005% في عام 2030. مقارنة بخط الأساس. على الرغم من أن الاتجاه إيجابي، فإن معدل الزيادة محدود جدًا مقارنة بمصر، مما قد يدل على إفادة أقل نسبيًا من التغيرات الاقتصادية أو التجارية المفترضة في السيناريو، أو على استقرار الاقتصادات الكبيرة ضمن مجموعة البريكس، التي تتسم بمعدلات نمو أكثر استقرارًا وتوازنًا.

بالمقابل، يظهر الاتحاد الأوروبي وباقي الدول العربية تراجعًا بسيطًا في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتراجع القيم تدريجيًا مقارنة بخط الأساس من نحو 0.001% إلى -0.005 %خلال الفترة ذاتها. هذا الانخفاض الطفيف يعكس أثرًا سلبيًا محتملًا ناجمًا عن التحولات في الأنماط التجارية أو تدفقات الاستثمار، والتي ربما تصب في صالح الاقتصادات الصاعدة كاقتصاد مصر ضمن تحالف البريكس.

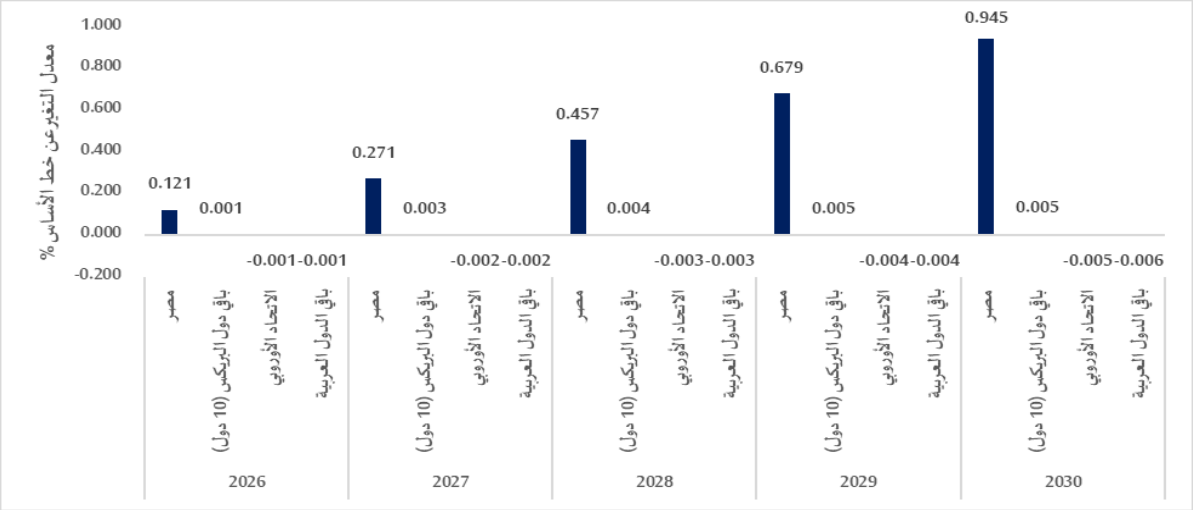

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي.

شكل (5-2)

معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

(3) الأثر على شروط التجارة:

على صعيد شروط التجارة، يُظهر المؤشر مسارًا تصاعديًا لشروط التجارة في مصر (شكل 5-3)، حيث ترتفع من 0.050% عام 2026 إلى 0.447% عام 2030 مقارنة بخط الأساس، وهو ما يعكس تحسنًا مستمرًا في القدرة التبادلية لمصر في

التجارة الدولية. هذا التحسن يعني أن أسعار الصادرات المصرية تتحسن نسبيًا مقارنة بأسعار الواردات، أي أن مصر أصبحت قادرة على استيراد كميات أكبر من السلع والخدمات مقابل نفس الكمية من الصادرات .ويرتبط هذا الاتجاه إيجابيًا بنتائج النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي أُشير إليها سابقًا، مما يدل على أن تحسن شروط التجارة يمثل أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي المصري خلال فترة تطبيق سيناريو خفض الحواجز غير الجمركية بنسبة 50%.

أما على صعيد باقي دول البريكس، فإن هذه الدول سوف تشهد تحسنًا طفيفًا في شروط التجارة، إذ يرتفع المؤشر من 0.002% في عام 2026 إلى 0.006% في عام 2030. وعلى الرغم من أن الاتجاه موجب، إلا أن معدل التحسن محدود مقارنة بمصر، مما يشير إلى أن الأثر الإيجابي لتحرير التجارة أو خفض الحواجز غير الجمركية موزّع بشكل غير متكافئ داخل التجمع، وربما تستفيد بعض الدول بدرجة أكبر من غيرها، خاصة تلك التي تمتلك هياكل تصدير أكثر تنوعًا.

في المقابل، يُظهر الاتحاد الأوروبي اتجاهًا طفيفًا سالبًا في شروط التجارة، حيث تتراجع القيم من 0.000 إلى -0.001 مقارنة بخط الأساس خلال الفترة محل البحث. هذا التراجع المحدود يعكس تأثرًا سلبيًا بسيطًا في القدرة التبادلية للاتحاد الأوروبي، نتيجة لتحولات موازين التجارة لصالح الاقتصادات الصاعدة كدول البريكس ومصر، وهو ما يتماشى مع الاتجاه العام لانخفاض المكاسب الاقتصادية الأوروبية في ظل السيناريو المقترح. كذلك الحال في شروط التجارة مع باقي الدول العربية تسجل هذه المجموعة أيضًا تراجعًا تدريجيًا في شروط التجارة.

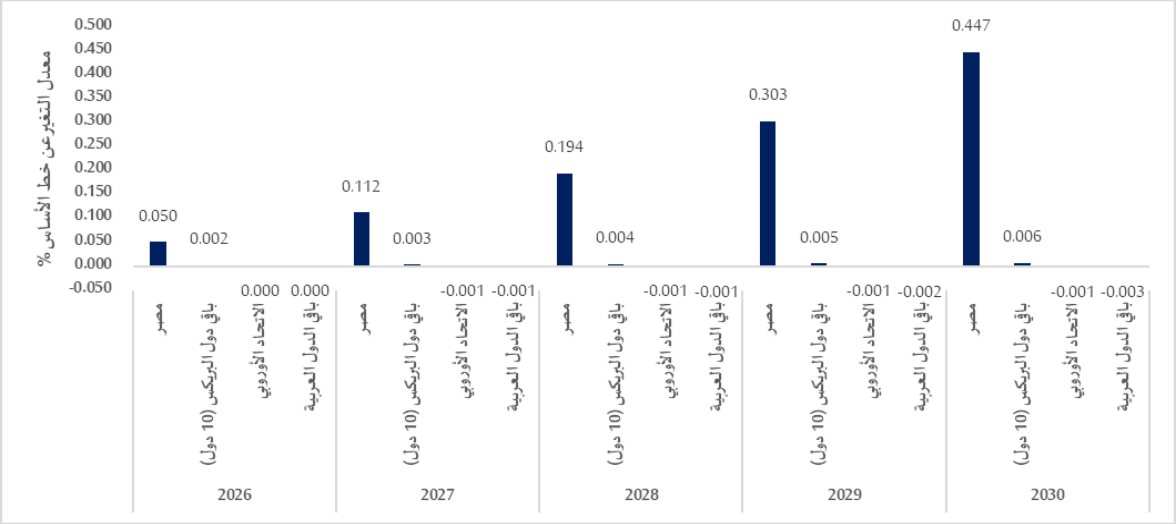

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي

شكل (5-3)

معدل التغير في شروط التجارة(*)

(4) الأثر على الصادرات الكلية:

في سياق مُتصل لشروط التجارة يتضح أن الصادرات الكلية لمصر تشهد زيادة من 0.305% عام 2026 إلى 1.828% عام 2030 مقارنة بخط الأساس، أي ما يعادل نموًا تراكميًا يفوق ستة أضعاف خلال خمس سنوات (شكل 5-4). يعكس هذا

(*) شروط التجارة هي مؤشر اقتصادي يقيس العلاقة بين أسعار الصادرات وواردات الدولة، ويُظهر مدى قدرة الدولة على استيراد السلع والخدمات مقابل كل وحدة من صادراتها. بعبارة أخرى، هو نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات

الاتجاه أثر التحرير التجاري الجزئي (بنسبة 10% سنويًا) على تعزيز النفاذ إلى أسواق دول البريكس، لا سيما في ظل الطلب المتزايد على السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تتمتع بميزة نسبية واضحة في الأسواق النامية .ويشير هذا الارتفاع المتتالي أيضًا إلى تحسن القدرة التنافسية المصرية بفضل انخفاض القيود غير الجمركية (مثل المواصفات الفنية وإجراءات الصحة النباتية) بين مصر وباقي دول تجمع البريكس، مما يؤدي إلى تقليص تكاليف الامتثال وزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية في أسواق تجمع البريكس. كذلك سوف تشهد صادرات دول البريكس الأخرى إلى مصر تحسنًا بسيطًا. وفي سياق معاكس سوف تتراجع كل من صادرات الاتحاد الأوروبي والدول العربية لمصر ولكن بنسب بسيطة للغاية، مما يُشير إلى تحول طفيف في مسار التجارة -الصادرات- من الشركاء التجاريين مثل الاتحاد الأوروبي والدول العربية إلى التجمع الجديد "بريكس". بشكل عام تتوافق هذه النتائج مع نتائج شروط التجارة المُشار إليها أنفًا، وكذلك تتماشى مع توقعات نظرية التجارة الدولية التي تفترض أن تخفيض الحواجز غير الجمركية يوسّع فرص النفاذ إلى الأسواق ويزيد من الطلب الخارجي على السلع المحلية.

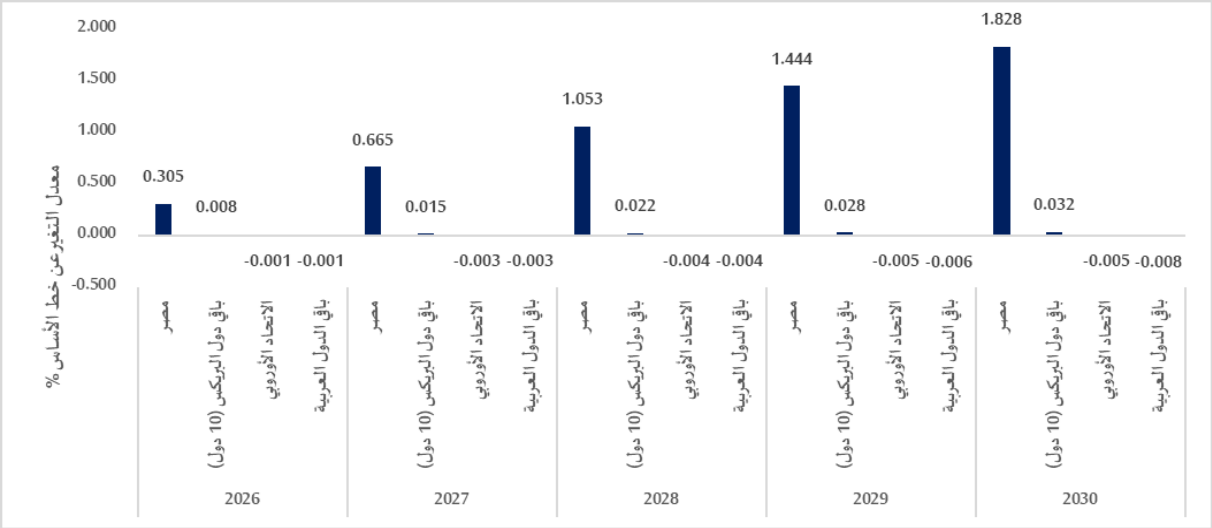

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي

شكل (5-4)

معدل التغير في الصادرات الكلية

(5) الأثر على أسعار استيراد السلع النهائية:

تشير نتائج النموذج الواردة في شكل (5-5) إلى تراجع أسعار الاستيراد في مصر ومعظم شركائها التجاريين ضمن تجمع البريكس مقارنة بمثيلتها بخط الأساس، في حين ظلت الأسعار شبه مستقرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وباقي الدول العربية، وذلك خلال الفترة من 2026 إلى 2030، كنتيجة مباشرة لتخفيض الحواجز غير الجمركية بنسبة 10% سنويًا.

فعلى مستوى مصر، يلاحظ أن أسعار الاستيراد شهدت تراجعًا واضحًا من 2.107% عام 2026 إلى 11.243% عام 2030؛ ويرجع ذلك التراجع إلى تخفيض تكلفة التجارة الناشئ عن تخفيض الحواجز غير الجمركية، بما يعكس تحسن كفاءة التجارة الخارجية وزيادة تنافسية السوق المصرية في الحصول على الواردات بأسعار أقل.

أما بالنسبة لباقي دول البريكس (10 دول)، فقد تراجعت أسعار وارداتها من مصر بوتيرة أقل حدة، حيث انخفضت من 0.106% في عام 2026 إلى 1.117% في عام 2030. ويشير هذا الانخفاض إلى أن هذه الدول استفادت أيضًا من التكامل التجاري المتزايد مع مصر، مما أسهم في خفض جزئي لتكاليف وارداتها من السلع المصرية، نتيجة تخفيض الحواجز غير

الجمركية بين مصر وتجمع البريكس. وبذلك، يُظهر الاتجاه العام تحسنًا واضحًا في شروط التجارة لمصر ودول البريكس، إذ يؤدي انخفاض أسعار الاستيراد إلى تعزيز القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين (للدول الأعضاء في التجمع)، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الكفاءة التنافسية للتجارة الدولية لجميع الدول الأعضاء في التجمع.

في المقابل، من المتوقع أن تشهد أسعار استيراد السلع في الدول العربية -خارج تجمع البريكس - والاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين لمصر ارتفاعًا نسبيًا .ويعزى ذلك إلى تحول مسار التجارة بين مصر وأهم شركائها التجاريين نحو دول البريكس، مما يدفع هذه الدول إلى البحث عن مصادر بديلة للاستيراد، وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات تدريجيًا.

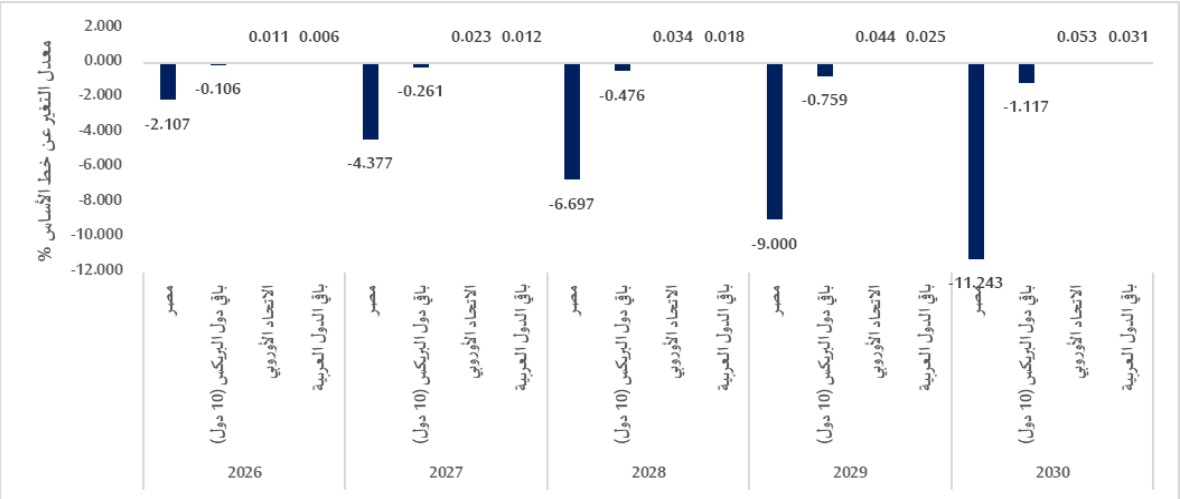

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي.

شكل (5-5).

معدل التغير في أسعار الاستيراد للسلع النهائية.

(6) الأثر على الدخل والاستهلاك الأسري:

تشير نتائج النموذج إلى اتجاه تصاعدي واضح في الدخل الكلي للسكان المصريين خلال الفترة من 2026 إلى 2030، كما يظهر في الشكل (5-6)، حيث ارتفع بنسبة 0.096% عام 2026 ليصل إلى 0.691% عام 2030. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى زيادة الصادرات المصرية الكلية خلال الفترة نفسها، والتي ارتفعت من 0.305% عام 2026 إلى 1.828% عام 2030. ويعكس هذا التغير تحسن النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع عوائد القطاعات الإنتاجية الموجهة نحو التصدير . ويرتبط هذا التحسن بشكل مباشر بخفض الحواجز غير الجمركية، الذي أدى كذلك إلى انخفاض تكاليف الاستيراد، مما خفّض بدوره تكاليف الإنتاج المحلي، وزاد من القدرة التنافسية للسلع المصرية في أسواق البريكس .وبالتالي، يظهر أن تيسير التجارة عبر إزالة نصف الحواجز غير الجمركية قد يعزز النمو الاقتصادي ويزيد من رفاهية المستهلكين.

إذ أدّى تراجع أسعار الاستيراد في مصر من 2.107% عام 2026 إلى 11.243% عام 2030 -الناشئ عن تخفيض الحواجز غير الجمركية- إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد عبر خفض أسعار السلع المستوردة، مما انعكس إيجابيًا على الدخل الأسري. هذا التحسن في الدخل ساهم في تحفيز الاستهلاك الأسري الذي سجل بدوره زيادة تدريجية من 0.124% عام 2026 إلى 0.967% عام 2030 (شكل 5-7)، وهو معدل نمو أعلى من معدل نمو الدخل، مما يشير إلى تحسن الثقة الاقتصادية وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأسر المصرية.

أما بالنسبة إلى باقي دول البريكس (10 دول)، فقد أظهرت النتائج زيادات طفيفة في كل من الدخل الكلي والاستهلاك الأسري، تراوحت بين 0.001% و0.007% للدخل و0.002% و0.006% للاستهلاك. ويُعزى هذا الأداء المعتدل إلى طبيعة اقتصاداتها الكبيرة والمتنوعة، حيث يكون تأثير تخفيض الحواجز غير الجمركية مع مصر محدودًا نسبيًا على مستواها الكلي، لكنه إيجابيًا في الاتجاه العام نتيجة استفادتها من التكامل التجاري وتوسيع أسواقها التصديرية.

وبالربط بين المؤشرات الثلاثة (الصادرات، أسعار الاستيراد، الدخل والاستهلاك)، يمكن ملاحظة أن تحسن الصادرات وتراجع أسعار الواردات أديا إلى تحسن ملحوظ في مستويات الدخل والاستهلاك داخل الاقتصاد المصري، مما يعكس أثرًا إيجابيًا مزدوجًا لسياسة خفض الحواجز غير الجمركية :من جانبٍ، تعزيز تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية، ومن جانبٍ آخر، تخفيض تكاليف المعيشة والإنتاج محليًا، وهو ما أسهم في دعم النمو الشامل وتحسين الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

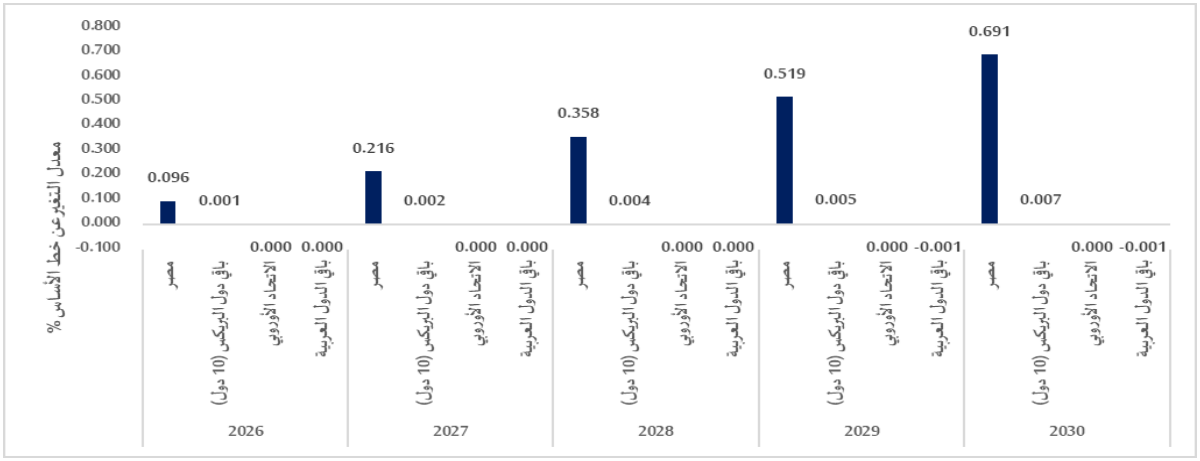

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي.

شكل (5-6)
معدل التغير في الدخل الأسري.

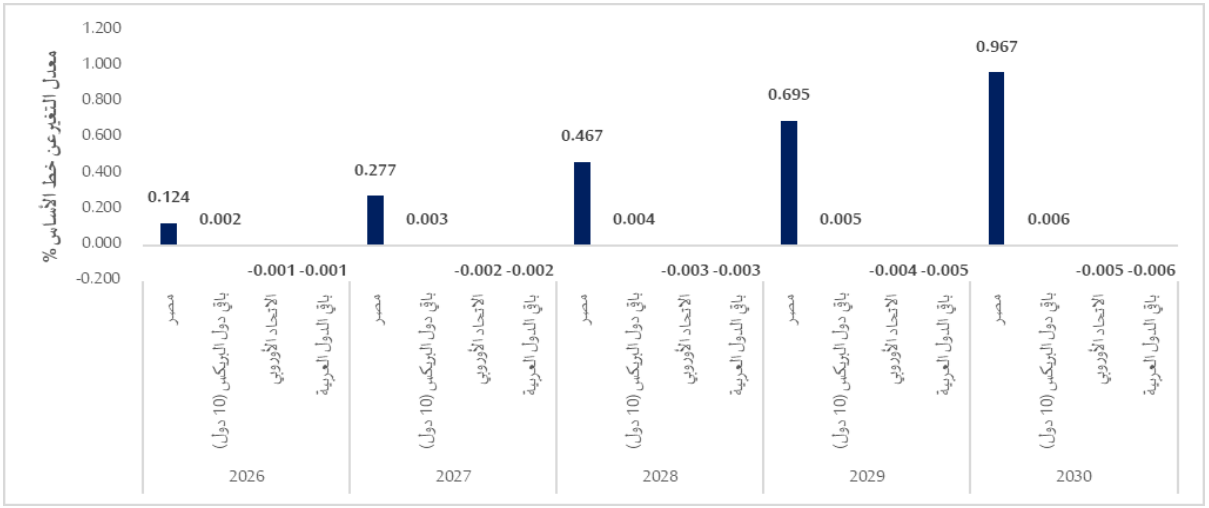

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي.

شكل (5-7).
معدل التغير في الاستهلاك الأسري.

أظهرت نتائج النموذج المشار إليها إلى أن تخفيض الحواجز غير الجمركية بنسبة 50% تدريجيًا خلال الفترة من 2026 إلى 2030 سيُسهم في تحقيق تحولات اقتصادية إيجابية واضحة في الاقتصاد المصري .إذ يؤدي هذا التخفيض إلى انخفاض تكاليف الاستيراد بصورة ملموسة، مما ينعكس في تراجع أسعار الواردات بنسب متصاعدة خلال فترة التطبيق. هذا الانخفاض في الأسعار يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ويُسهم في تحسين الصادرات الكلية لمصر عامًا بعد عام، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسن شروط التجارة لصالح الاقتصاد المصري.

ومع تحسن شروط التجارة، يتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي والرفاه الاقتصادي العام ارتفاعًا تدريجيًا، مدفوعًا بزيادة معدلات الإنتاج والاستهلاك المحلي. كما تشير النتائج إلى تحسن الدخل الأسري والاستهلاك الكلي، حيث يزداد دخل السكان نتيجة انخفاض أسعار السلع المستوردة وارتفاع عوائد الصادرات، مما يُترجم إلى تحسن في مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي.

أما بالنسبة إلى باقي دول البريكس (العشر الأخرى)، فقد أظهرت النتائج تحسنًا مشابهًا في الاتجاه ذاته، لكنه بمعدلات أقل مقارنة بمصر. ويُعزى ذلك إلى ضخامة وتنوع اقتصادات دول البريكس، التي تجعل تأثير تخفيض الحواجز التجارية مع مصر محدودًا نسبيًا على مستواها الكلي، وإن ظل إيجابيًا في المجمل من حيث دعم التجارة البينية وتعزيز التكامل الاقتصادي داخل التجمع.

وبوجه عام، تؤكد هذه النتائج أن تخفيض العوائق غير الجمركية بين مصر ودول البريكس يُسُهم في تحول مسار التجارة جزئيًا إلى التجمع الجديد، وهو ما يتفق مع جوهر النظرية الاقتصادية التي تذهب إلى أن إزالة الحواجز التجارية ترفع من الكفاءة الاقتصادية وتحقق مكاسب صافية للدول الأعضاء في التجمعات التجارية.

2-2-5 نتائج المؤشرات القطاعية:

1.) الآثار المحتملة على الإنتاج الزراعي المحلي.

تشير نتائج التحليل القطاعي لتخفيض الحواجز غير الجمركية بنسبة 50% بحلول عام 2030 إلى تباين في استجابة القطاعات الإنتاجية الزراعية المختلفة في مصر (شكل 5-8)، وهو ما يعكس طبيعة كل سلعة وموقعها في هيكل التجارة الخارجية المصرية، سواء كانت سلعة تصديرية أو استيرادية.

- الألبان ومنتجاتها (0.40%): يسجل قطاع الألبان زيادة طفيفة في الإنتاج المحلي نتيجة انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج المستوردة، مثل الأعلاف ومعدات التصنيع، مما يعزز تنافسية المنتج المحلي دون أن ينعكس ذلك في زيادة كبيرة نظرًا لاعتماد القطاع على مدخلات محلية مرتفعة الكلفة نسبيًا.
- المنتجات الغذائية المصنعة الأخرى(0.53%): يشهد هذا القطاع تحسنًا ملحوظًا في الإنتاج مع ارتفاع الطلب المحلي والخارجي على المنتجات الغذائية المصنعة. يعود ذلك إلى انخفاض تكاليف الاستيراد لمكونات الإنتاج، وتحسن فرص النفاذ إلى أسواق البريكس بعد خفض الحواجز غير الجمركية.
- اللحوم ومنتجاتها :(1.81%) يرتفع إنتاج اللحوم نتيجة لانخفاض تكاليف الأعلاف والمواد البيطرية المستوردة، وهو ما يعزز قدرة المنتجين المحليين على التوسع في الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات من اللحوم المجمدة.
- القطن والكتان :(3.53%) يسجل هذا القطاع نموًا واضحًا في الإنتاج، إذ يعد القطن من السلع التصديرية التقليدية لمصر. ويؤدي خفض الحواجز غير الجمركية إلى توسيع فرص التصدير للأسواق الجديدة داخل تجمع البريكس، خاصة مع زيادة تنافسية الأسعار.

- قطاع السكر ومشتقاته :**(0.29%)** يحقق هذا القطاع زيادة طفيفة في الإنتاج نظرًا لتحسن كفاءة التصنيع المحلي وتراجع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة مثل المعدات والطاقة، إلا أن تأثيره محدودًا لأن مصر تتمتع بالاكتفاء الذاتي من السكر بنسب تزيد عن 90%.
- البذور الزيتية(5.95-%) : يسجل هذا القطاع انخفاضًا في الإنتاج المحلي نتيجة زيادة الاعتماد على الواردات الأرخص بعد خفض الحواجز غير الجمركية، إذ تُعد هذه السلع استيرادية بالأساس، ما يؤدي إلى تراجع الحافز على الإنتاج المحلي.
- الخضروات والفاكهة (5.01%): يحقق هذا القطاع زيادة قوية في الإنتاج، نظرًا لكونه من القطاعات التصديرية الرئيسة لمصر. يؤدي خفض الحواجز إلى زيادة فرص النفاذ إلى أسواق البريكس، لا سيما الصين والهند وجنوب أفريقيا، مما يعزز الطلب الخارجي ويدفع نحو توسيع إنتاجها محليًا.
- الأرز(0.47%) : يحقق الأرز زيادة طفيفة في الإنتاج، إذ يُعد من السلع ذات الميزة النسبية في الزراعة المصرية. تسهم تخفيضات الحواجز في تحسين فرص التصدير دون التأثير سلبًا على السوق المحلي، مما يؤدي إلى نمو محدود لكنه إيجابي في الإنتاج.
- القمح (-25.93%) :على العكس، سوف يتراجع إنتاج القمح بشكل كبير، نظرًا لأنه سلعة استيرادية تعتمد على المنافسة من القمح الروسي والهندي، إضافة إلى محدودية الكفاءة التنافسية المحلية. وهذا يشير إلى أهمية حماية الإنتاج المحلي للسلع الاستراتيجية مع تخفيض الحواجز غير الجمركية.

وبوجه عام، تعكس هذه النتائج منطقية الاستجابة القطاعية لتخفيض الحواجز غير الجمركية، حيث استفادت القطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية والصناعات التصديرية المكثفة في العمل والموارد من هذه الخطوة بشكل أكبر، مثل القطاعات الزراعية التصديرية وأهمها الخضروات والفاكهة والقطن. في المقابل، بقيت القطاعات ذات الارتباط بالسوق المحلي أو التي تتطلب متطلبات فنية صارمة أقل استفادة، كما يظهر بوضوح في تراجع إنتاج القمح بنسبة كبيرة، نظرًا لاعتماد هذا القطاع على الواردات المنافسة وانخفاض القدرة التنافسية المحلية. وتؤكد هذه النتائج صحة التوقعات النظرية والدراسات التطبيقية التي ترى أن إزالة الحواجز غير الجمركية تعزز الكفاءة الاقتصادية، تخفض تكاليف الإنتاج، وتزيد القدرة التنافسية للقطاعات ذات الجاهزية التصديرية العالية.

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي.

شكل (5-8)

الإنتاج المحلي من السلع والخدمات في مصر (%)

2.) الآثار المحتملة على الميزان التجاري:

تشير النتائج الواردة في شكل (5-9) إلى تحسن الميزان التجاري القطاعي في مصر (بالمليون دولار أمريكي) نتيجة خفض الحواجز غير الجمركية بنسبة 50% بحلول عام 2030. وقد تحقق ذلك بشكل متباين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، تبعًا لطبيعة كل سلعة وموقعها في الهيكل التجاري المصري بين السلع التصديرية والسلع الاستيرادية.

فقد حققت القطاعات التصديرية بوضوح مكاسب كبيرة، حيث سجّل قطاع الخضروات والفاكهة أعلى تحسّن في الميزان التجاري بمقدار 1336مليون دولار، وهو ما يعكس قدرة هذا القطاع على الإفادة من تيسير التجارة عبر تخفيض الحواجز غير الجمركية، وتراجع تكاليف المدخلات، إضافةً إلى ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية المصرية ذات الجودة العالية، والتي أضحي سعرها منخفضًا؛ بعد تخفيض الحواجز غير الجمركية عليها.

كما أظهر قطاع القطن تحسنًا ملموسًا بقيمة 193مليون دولار، متأثرًا بانخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج وتنامي القدرة التصديرية في ظل تحسن شروط التجارة، الناشئ عن تراجع تكاليف التصدير. كذلك ارتفع الميزان التجاري بقيم أقل لكل من الألبان (13 مليون دولار) والصناعات الغذائية الأخرى (28 مليون دولار) واللحوم (9 ملايين دولار) والأرز (32 مليون دولار) وباقي الحبوب (39 مليون دولار) والسكر (6 ملايين دولار)، وكلها تعكس استفادة القطاعات شبه التصديرية (سلع تصدر وتستورد) من انخفاض تكاليف الواردات وتحسن القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

بصورة عامة، توضح هذه النتائج أن تخفيض الحواجز غير الجمركية ساهم في تعزيز الفائض التجاري الكلي لمصر عبر تحسين أداء القطاعات التصديرية الأساسية، على الرغم من استمرار العجز في بعض السلع الغذائية الأساسية التي يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي منها. ويعكس ذلك تحول الميزان التجاري المصري نحو بنية أكثر كفاءة وتنافسية في ظل الانفتاح التجاري التدريجي بحلول عام 2030.

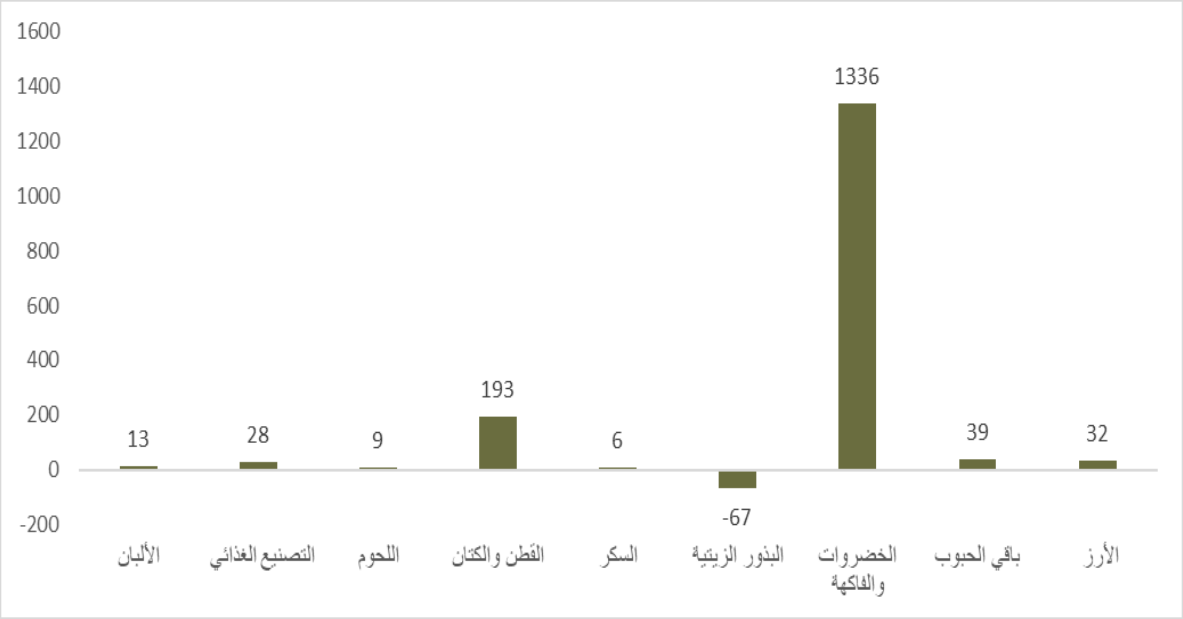

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي.

شكل (5-9)

معدل التغير في الميزان التجاري بالمليون دولار أمريكي.

نخلص من العرض السابق إلى أن انضمام مصر رسميًا إلى تجمع البريكس اعتبارًا من يناير 2024 يمثل نقطة تحول استراتيجية في مسار التجارة والسياسات الاقتصادية للبلاد، حيث أصبح لمصر موقعًا محوريًا يمكنها من خلاله تعزيز نفاذ منتجاتها الزراعية والصناعية إلى أسواق دول هذا التجمع، والإفادة من الفرص التصديرية الناتجة عن تخفيض الحواجز غير الجمركية وتحسين التنسيق الاقتصادي مع الأعضاء الآخرين. وانطلاقًا من هذا السياق، ركز البحث على تحليل الآثار الاقتصادية والتجارية المُحتملة لانضمام مصر إلى تجمع البريكس.

استند البحث في منهجيته إلى استخدام نموذج التوازن العام الإقليمي (RCGE) لتحليل تأثير تخفيض الحواجز غير الجمركية على التجارة والإنتاج ورفاهية الدول، مع الاعتماد على قاعدة بيانات GTAP 11 التي توفر معلومات مفصلة عن التجارة الدولية والإنتاج والاستهلاك وعوامل الإنتاج عبر 65 قطاعًا اقتصاديًا و141 دولة ومنطقة، بما يشمل تقسيمًا خاصًا لمصر ودول البريكس (قدامى وجدد) وباقي الدول العربية والاتحاد الأوروبي .كما استند سيناريو البحث إلى تخفيض تدريجي بنسبة 50% في الحواجز غير الجمركية خلال الفترة 2026–2030، بهدف محاكاة أثر هذا الإصلاح على مصر ودول البريكس وشركائها التجاريين الرئيسيين، وقياس التغيرات في الأسعار والتجارة والإنتاج والرفاهية.

أظهرت نتائج البحث أن خفض الحواجز غير الجمركية بين مصر وباقي دول البريكس يؤدي إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي لمصر بحلول عام 2030، حيث ارتفع التغير المكافئ للرفاهية من 276 مليون دولار عام 2026 إلى 1974 مليون دولار عام 2030، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي من 0.121% إلى 0.944%، مع تحسن شروط التجارة وزيادة الصادرات الكلية من 0.305% إلى 1.828%. وتعكس هذه المؤشرات تحسن القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، وانخفاض تكاليف الاستيراد، وزيادة الدخل الأسري والاستهلاك، مما يدل على أثر إيجابي مزدوج لتيسير التجارة ممثلًا في: تعزيز النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية داخليًا. أما باقي دول البريكس، فقد سجلت مكاسب إيجابية أيضًا، لكنها أقل نسبيًا من المكاسب المصرية نظرًا لحجم اقتصاداتها الأكبر واستقرار هيكلها الإنتاجي، مما يجعل تأثير خفض الحواجز مع مصر محدودًا نسبيًا لكنه داعم للتكامل التجاري داخل التجمع.

وعلى المستوى القطاعي، أظهرت النتائج تفاوتًا في الاستجابة للإصلاحات التجارية؛ فقد استفادت القطاعات التصديرية مثل الخضروات والفاكهة والقطن بشكل أكبر، حيث زاد إنتاجها وتحسن ميزانها التجاري بشكل ملموس، بينما شهد إنتاج قطاع القمح تراجعًا كبيرًا بنسبة 25.93% نتيجة المنافسة مع القمح المستورد وضعف القدرة التنافسية المحلية. كما حققت القطاعات شبه التصديرية مثل اللحوم والصناعات الغذائية والألبان زيادات معتدلة في الإنتاج والميزان التجاري، في حين بقيت القطاعات المرتبطة بالسوق المحلي أو التي تعتمد على مدخلات منخفضة التكلفة أقل استفادة. وتشير هذه النتائج إلى أن تخفيض الحواجز غير الجمركية يعزز كفاءة القطاعات القادرة على النفاذ للأسواق الخارجية، ويعيد تشكيل بنية الإنتاج والتجارة الزراعية المصرية بما يدعم تنافسيتها داخل تجمع البريكس، مما يؤكد جدوى السياسات الاقتصادية المفتوحة في تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن.

استنادًا إلى نتائج البحث، يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز إادة مصر ودول البريكس من تخفيض الحواجز غير الجمركية، ودعم التكامل الاقتصادي داخل التجمع:

- تعزيز الوعي بالمكاسب الاقتصادية المشتركة: بالعمل على إقناع الدول الأعضاء بأن تخفيض الحواجز غير الجمركية يحقق مكاسب متبادلة لجميع الأطراف، من خلال عرض دراسات تحليلية مفصلة توضح الفوائد المحتملة على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، الرفاهية، شروط التجارة، وزيادة الصادرات. يمكن استخدام

نتائج المحاكاة والنماذج الاقتصادية لإظهار أثر التخفيضات على النمو الاقتصادي وخلق فرص استثمارية جديدة، مما يجعل الحوافز الاقتصادية واضحة ومقنعة للدول المشاركة.

- اعتماد آليات تدريجية ومؤسساتية للتخفيض: يمكن تحقيق التخفيض التدريجي للتعريفات غير الجمركية عبر آليات متفق عليها مثل جدول زمني تدريجي يحدد نسب التخفيض السنوية، مع تحديد أولويات القطاعات ذات الأثر الأكبر على التجارة والاستثمار. كما يمكن إنشاء لجنة متابعة مشتركة لتقييم النتائج والتقدم، بما يعزز الثقة بين الدول الأعضاء ويقلل المخاطر المرتبطة بالتغييرات الاقتصادية المفاجئة.
- تعزيز الشفافية وتبادل البيانات الاقتصادية: إن توفير بيانات دقيقة وشفافة حول التجارة واستهلاك الموارد يساعد في بناء الثقة بين الدول الأعضاء ويُظهر أثر تخفيض الحواجز بشكل ملموس. كما يمكن الإفادة من قواعد بيانات مشتركة مثل GTAP 11 لإجراء تحليلات محايدة ودقيقة تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.
- التركيز على القطاعات الاستراتيجية: وذلك بتحديد القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة التصديرية، الصناعات الغذائية، والقطن، والعمل على خفض الحواجز غير الجمركية في هذه القطاعات أولًا، مع ضمان حماية القطاعات الاستراتيجية الضرورية للأمن الغذائي. هذا التدرج يجعل الدول أكثر اقتناعًا بأن التخفيضات لن تضر باقتصاداتها الوطنية، بل ستزيد من فرص النمو والتكامل.
- تعزيز نقل تكنولوجيا الإنتاج بين الدول الأعضاء: وذلك من خلال تيسير نقل تكنولوجيا الإنتاج، خاصة بين الدول ذات القدرات التكنولوجية المتقدمة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا وباقي أعضاء تجمع بريكس، بهدف تعزيز الإنتاجية وتحسين الميزة النسبية لكل دولة عضو. يسهل هذا النقل في رفع مستويات الإنتاج المحلي، وزيادة الكفاءة التنافسية، وتوسيع حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، بما يدعم التكامل الاقتصادي وتعزز المكاسب المشتركة بين دول التجمع.

الفصل السادس
سياسات وسُبل تعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى دول البريكس

1.6 أهمية تعزيز السياسات الداعمة للسلع الزراعية في إطار تجمع بريكس

يخلق انضمام مصر إلى تجمع البريكس، فرصًا وتحديات في آنٍ واحد فيما يتعلق بقطاع السلع الزراعية المصري. فدول التجمع تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي العالمي، وقد طورت آليات وخطط عمل تركز على الإنتاج المستدام، وتسهيل التجارة، وتعزيز الأمن الغذائي. وهي مجالات تتقاطع مباشرة مع أولويات السياسة الزراعية المصرية. ولذلك، فإن تطوير سياسات داعمة وموجهة يعد أمرًا أساسيًا لتمكين مصر من اغتنام فرص التصدير، وتقليل الهشاشة في أسواق السلع الأساسية، وجذب التمويل والتكنولوجيا، وضمان دمج صغار المزارعين في بيئة تجارية عالمية آخذة في التحول.

- **الفرص التجارية والحاجة إلى سياسة أغذية زراعية موجهة نحو التصدير**

منذ انضمامها إلى البريكس، شهدت التجارة بين مصر ودول المجموعة نموًا سريعًا. وكما أشار البحث سابقًا، إلى زيادة ملحوظة في صادرات مصر إلى أسواق البريكس، مع توسع في التجارة المتبادلة، مما يعكس طلبًا متزايدًا على المنتجات الغذائية والزراعية المصرية (كالخضر والفواكه الطازجة والمجمدة، وبعض الأغذية المصنعة). ولتحقيق استفادة مستدامة من هذا النمو، ينبغي أن تركز السياسات العامة على تعزيز جاهزية التصدير، من خلال تطوير البنية التحتية لسلاسل التبريد، وتسهيل شهادات الجودة، وتحسين الامتثال لمعايير الصحة النباتية والغذائية (SPS)، وتبسيط الإجراءات التجارية. (IDSC,2025)

- **التعاون في مجال الأمن الغذائي**

تضع البريكس قضية الأمن الغذائي والتغذوي ضمن أولوياتها، وقد وضعت خطط عمل تشمل الإنتاج المستدام، وكفاءة استخدام المياه، وإنشاء احتياطيات استراتيجية، وتبادل المعلومات. وبالنظر إلى اعتماد مصر الكبير على واردات القمح وغيره من الحبوب، فإنها يمكن أن تستفيد من هذه الآليات بشرط مواءمة سياساتها المحلية مع برامج التعاون متعددة الأطراف. وينبغي على مصر أن تعزز مشاركتها المؤسسية في حوارات الأمن الغذائي ضمن البريكس، وأن تدمج نظم الإنذار المبكر وتبادل البيانات، وأن تطور برامج لتحديث التخزين الاستراتيجي تتوافق مع عروض الدعم الفني والمالي من شركاء البريكس.

- **التمويل، ونقل التكنولوجيا، وفرص بنك التنمية الجديد**

تعد أدوات التمويل البديلة، وعلى رأسها بنك التنمية الجديد (NDB) التابع للبريكس، من أبرز مزايا الانضمام إلى التجمع. ويمكن لمصر أن تعبئ موارد مالية ميسرة لمشروعات البنية التحتية الزراعية (الري الحديث، وسلاسل التبريد)، بشرط إعداد مشروعات جاهزة للتمويل ضمن أطر تنظيمية شفافة (وضوح حقوق الانتفاع بالأراضي، شراكات القطاعين العام والخاص، قواعد المشتريات).

إن تبني سياسات عامة تقلل المخاطر الاستثمارية مثل الضمانات الائتمانية الجزئية والشفافية في الشراكات، يمكن أن يساعد في جذب استثمارات كبيرة إلى مجالات التصنيع الزراعي واللوجستيات.

- **إدارة المخاطر والتنوع والتكامل بين السياسات**

إن الانضمام إلى البريكس يمكن أن يغير ديناميكيات الأسواق، سواء من حيث مصادر المدخلات أو وجهات الصادرات أو آليات التمويل، مما يجعل من الضروري وضع سياسة متكاملة عبر الوزارات (الزراعة، التجارة، المالية، البيئة) لتحقيق

الاتساق بين استراتيجيات التجارة والغذاء والمناخ. ويجب العمل على تنويع مصادر الاستيراد، وتطوير احتياطيات استراتيجية، واستخدام أدوات تحوط مالية ضد تقلبات أسعار السلع والعملات. وتُظهر تجارب التمويل الدولي الحديث (مثل التعاون مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي) إمكانية الجمع بين التمويل الخارجي والإصلاحات المحلية لتعزيز الأمن الغذائي، وهو ما يمكن تكراره عبر آليات البريكس مع الحفاظ على شراكات متنوعة.

- **الميزان التجاري للأغذية الزراعية بين مصر ودول بريكس يميل بشدة لصالح الأخيرة**

كما تبين فيما سبق، أن الميزان التجاري للأغذية الزراعية المصري، يعاني من عجز كبير لصالح دول بريكس وخاصة الدول الخمس الأساسية سواء بصورة مجتمعة أو منفردة. وطبيعي أن استمرار هذا العجز على المدى المتوسط أو الطويل، أمر من شأنه عرقلة القطاع عن تحقيق معدلات أداء مرضية في إطار المنافسة المتكافئة الأمر الذي يتطلب أهمية العمل على تحسين الميزان التجاري.

2.6 السياسات والسُبل المعززة لصادرات السلع الزراعية والغذائية لدول البريكس

1-2-6 السياسات المعززة لإنتاج السلع الزراعية الطازجة التصديرية

يعد توفير الإنتاج من السلع الزراعية الطازجة بالكميات المطلوبة والجودة العالية والمواصفات الملائمة للتصنيع والتصدير من أولويات سُبل تعزيز الصادرات الزراعية لدول البريكس، الأمر الذي يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد على التوسع الرأسي والأفقي للسلع التصديرية والتغلب على ما يواجه إنتاجها من معوقات ونعرض فيما يلي لأهم تلك السياسات والسُبل

- **رفع القدرة الإنتاجية الزراعية**

وذلك من خلال التوسع في زراعة المحاصيل التصديرية والاستراتيجية كالقمح وفول الصويا وعباد الشمس (للإحلال محل الواردات من دول بريكس) بالأراضي الجديدة التي تخلو من الأمراض والآفات الزراعية المنتشرة بالأراضي القديمة مما يقلل من استخدام المبيدات بأنواعها. كما يسهل ذلك التوسع في الزراعة العضوية وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة (Global GAP) بتلك الأراضي، بما يضمن الالتزام بمعايير الجودة والسلامة الغذائية. وقد يتطلب ذلك تشديد الرقابة على متبقيات المبيدات وتطوير معامل الفحص.

وبجانب السياسات المشجعة على التوسع الزراعي الأفقي من المهم تعزيز التوسع الزراعي الرأسي باستنباط أصناف المحاصيل التصديرية مرتفعة الإنتاجية والجودة والملائمة لمتطلبات أسواق البريكس. وتدعيمًا لسلسلة الإنتاج الزراعي لابد من تطوير سياسات ما بعد الحصاد ويأتي في مقدمتها دعم سلاسل التبريد من الحقل للميناء، وتحسين نُظم التكويد والتتبع Traceability الإلكتروني من المزرعة حتى المستورد. والتوسع في إنشاء معامل معتمدة دوليًا لتحليل متبقيات المبيدات والأمان الحيوي. وذلك بالإضافة إلى تحفيز الشركات الزراعية على الحصول على الشهادات الدولية للجودة والسلامة الصحية للسلع الزراعية، وقد يتطلب رفع جودة الإنتاج الزراعي والامتثال للمواصفات الدولية للصادرات إطلاق برنامج وطني لتأهيل وتدريب المزارعين والمصدرين على معايير الممارسات الزراعية الجيدة.

- **تحسين نفاذ المزارعين إلى التمويل الزراعي والخدمات المالية**

يعد تحسين النفاذ إلى التمويل للمزارعين وخاصة لصغارهم أمرًا أساسيًا للتوسع في زراعة محاصيلهم التصديرية وتبني التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة. ومن شأن التدابير التالية زيادة التمويل الريفي. 1) تحويل البنك الزراعي المصري بالكامل إلى بنك تجاري لضمان تكافؤ الفرص أمام البنوك التجارية الأخرى الراغبة في تمويل الزراعة؛ (2) تطوير

القروض الصغيرة لأغراض الإنتاج الزراعي بشكل يستهدف زيادة الاستثمارات في هذا القطاع وبصفة خاصة لتلبية الطلب المتزايد على التمويل الأصغر (Microfinance)من قبل الأفراد وأصحاب المشروعات الصغيرة. 3) تبني المحفظة الإلكترونية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالاتICT، لربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة القروض وحزم المدخلات. وهو ما يساعد على إزالة مخاطر الإقراض الزراعي. 4) تعزيز أدوات تمويل سلسلة القيمة للسماح بتحسين التدفق النقدي إلى القطاع الزراعي. 5) إنشاء تمويل منظم لتمويل الشراكات المبتكرة المحتملة بين القطاعين العام والخاص. 6) إلغاء احتكار الإعانات الائتمانية. وينبغي لبرامج الدعم الحكومي (وخاصة المطلوبة بأسواق دول بريكس) في قطاع الزراعة أن تكون موجهة بشكل جيد وتخضع لرصد وتقييم جيدين. ويجب أن يكون توجيه هذه البرامج الحكومية مفتوحًا لجميع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية .7) تسجيل ملكية الأراضي من شأنه تمكين أصحابها من استخدامها كضمان وتعزيز إقراض القطاع الخاص للقطاع الزراعي. 8) تحسين نفاذ المزارعين إلى الخدمات المالية المختلفة.

- **تعزيز الإنفاق على البحث والتطوير (R&D)**

تضطلع مؤسسة البحث والتطوير، ومنظومة الابتكار الزراعي بشكل عام بالمسئولية الرئيسة تجاه التطوير التكنولوجي وتحديث القطاع الزراعي، وتعزيز قدرته على المنافسة سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد العالمي. وذلك من خلال إنتاج وتطوير قائمة كبيرة من التكنولوجيات والممارسات المتقدمة، تشمل الأصناف عالية الإنتاجية (HYVs) والسلالات الحيوانية المحسنة والتكنولوجيات الموفرة للمياه سواء من خلال الأصناف قصيرة المكث وقليلة الاحتياجات المائية والمقاومة للجفاف والمقاومة للملوحة، أو تكنولوجيات وأساليب الري الحديث أو إعادة استخدام المياه، فضلًا عن تكنولوجيات تدوير المخلفات الزراعية والاستفادة بممكنات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والزراعة العضوية

ينبغي في هذا السياق وضع سياسات ابتكارية واضحة تستهدف دعم عمليات الابتكار في القطاع الزراعي، مع التركيز على توفير التمويل الكافي. بزيادة نسبة الإنفاق على البحوث الزراعية إلى ما لا يقل عن 1% من الناتج المحلي الزراعي بحلول 2030. فضلًا عن دمج الشراكات بين القطاعين العام والخاص ((Public - Private Partnerships(PPPs) في مجالات البحث والابتكار، وتوفير بنى تحتية بحثية متميزة، والتعاون مع الشركاء الدوليين بهذا الخصوص.

المطلوب في هذا الصدد كمرحلة أولى، تعزيز تمويل البحث والتطوير الزراعي وتحديث مؤسسات البحوث لربط الابتكار بالاحتياجات الحقلية. وقد يفيد في هذا الصدد، إنشاء صندوق وطني لتمويل الابتكار الزراعي. وفى نفس الوقت ينبغي إقامة نظم فعالة لنقل التكنولوجيا والإرشاد، وتنفيذ برامج تدريب تقنية شاملة تستهدف صغار المزارعين والشباب لرفع المهارات وبناء القدرات في مجال إدارة التكنولوجيا.

- **تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي**

يلزم تشجيع وإيجاد دور للقطاع الخاص في مجال الإرشاد الزراعي لاسيما من خلال الزراعات التعاقدية والمنظمات والتعاونيات الزراعية الجديدة. وفيما يتعلق بخدمات الإرشاد الزراعي والتدريب يقترح أن تعيد الدولة جهاز الإرشاد الزراعي إلى الوجود بهيكل جديد قوامه مرشدون متخصصون، وبرامج إرشادية متقدمة تغطي كافة الأنشطة الزراعية، وتستخدم وسائل الاتصال الحديثة والتحول الرقمي.

- **إصلاح التعاونيات الزراعية**

إن قيام منظمات قوية ممثلة للمزارعين يعد أهم ركائز الإصلاح المؤسسي في الزراعة المصرية بل إنها تعد نقطة البداية الحقيقية باعتبارها- إذا قامت على أساس صحيح - شرطًا ضروريًا للإصلاح، بينما تعد الحلقات المؤسسية الأخرى (

البحث والتطوير، الإرشاد الزراعي، التمويل) شرطًا كافيًا كوسيلة لتحقيق مزايا اقتصاديات الحجم Economies of scaleفي مجالات إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية وتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي، الأمر الذى يساعد بدوره على مواجهة مشكلة التفتت الزراعي ويخفف من آثارها السلبية ويوقف تفاقمها مستقبلًا. ولا شك أن نقطة البدء لقيام منظمات أو تعاونيات قوية ممثلة للمزارعين هو إصدار قانون جديد للتعاون الزراعي بديلا عن القانون رقم 122 لسنة 1980، يؤكد على استقلالية التعاونيات ككيانات اقتصادية تنافسية، وإعادة هيكلة التعاون الزراعي، وتفعيل مبدأ الشراكة بين التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والإنتاجية والسمكية، وتمكين التعاونيات من الدخول في تحالفات استراتيجية مع شركات الإنتاج الزراعي ومستلزماته وذلك لخدمة أعضائها

- **نشر الزراعة التعاقدية والعضوية**

تعد الزراعة التعاقدية آلية مؤسسية مهمة في ربط صغار المزارعين بالقطاع التجاري والأسواق وثبات الجودة وانتظام التوريد. ويؤدي اتباع سياسة تشجيع الزراعات التعاقدية والتوسع فيها إلى زيادة دخل المزارع الصغير من ناحية ونقل التكنولوجيا الحديثة إليه من ناحية أخرى. ويقترح في هذا السياق تصميم برنامج حوافز يخصص للجمعيات الأهلية أو التعاونية التي تقوم بربط أعضائها من المنتجين الزراعيين بالمصنعين والمصدرين في إطار الزراعة التعاقدية. كما يقترح ربط المساندة التصديرية المقدمة للمصدرين الزراعيين (بتعاقد المصدر مع صغار المنتجين واستلام محاصيلهم على أساس الزراعة التعاقدية).

ومن ناحية أخرى، تعد الزراعة التعاقدية مقومًا أساسيًا من مقومات سلاسل القيمة للسلع الزراعية. وهي تعد همزة الوصل بين المنتج الزراعي والحلقات الأعلى في سلسلة الإمداد من مصنعين ومصدرين وتجار. ويقع على عاتق الزراعة التعاقدية مهمة التنسيق الرأسي في سلاسل الإمداد والقيمة للأغذية الزراعية. ومن خلال هذا التعاقد، تستطيع الشركات المصدرة للحاصلات الزراعية والمصنعة للأغذية أن تحصل على ما تحتاجه من منتجات زراعية خام بالكمية والجودة المطلوبة وذلك بالتعاقد مع المنتجين الزراعيين، وإمدادهم بالتمويل والخدمات الإرشادية اللازمة.

ولتحسين جودة السلع الزراعية التصديرية الطازجة يوصى بالتوسع في الزراعة العضوية والأسواق الخضراء لضمان الوفاء بمتطلبات وشروط أسواق دول البريكس.

- **تعزيز سلاسل القيمة الرئيسة للسلع التصديرية**

إن تعزيز إضافة القيمة Adding value والحد من الفاقد والهدر وعدم الكفاءة من خلال سلاسل قيمة ذات الإمكانات العالية، أمر من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الصادرات، وارتفاع الدخل، وتحسين فرص العمل. كذلك من شأن إدخال التكنولوجيات الحديثة المساعدة على زيادة الكفاءة وربط المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، الذين يمثلون 80% من قطاع الزراعة، بأسواق دول البريكس.

وتحتاج مصر إلى تعزيز القيمة المضافة المحلية، وتقليل الخسائر، واستغلال وفورات الحجم من خلال تعزيز سلسلة القيمة المستهدفة والحلول المكانية. وتشمل التدابير: (1) تسهيل التعاون بين صغار المزارعين وتجميعهم في وحدات إنتاجية أكبر، مما يسمح للمزارعين بالاندماج بشكل فعال في سلاسل القيمة من خلال تمكين مصدري ومصنعي السلع الزراعية من الاستثمار في إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال توريد المدخلات والتمويل المسبق والمشتريات والتدريب والخدمات الاستشارية. 2) تطوير وتطبيق نظام مناسب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتحسين كفاءة الإنتاج والخدمات اللوجستية على طول سلاسل القيمة. 3) بناء بنية تحتية تسويقية ولوجستية جديدة لسلاسل القيمة الرئيسية. ويشمل ذلك العمل على استكشاف منصات التجميع الممكنة والمتطلبات اللوجستية لكل سلسلة من

سلاسل القيمة الرئيسية في مصر، بما في ذلك أوجه القصور داخل سلاسل التوريد والحلول الاستثمارية مثل المناطق الصناعية الزراعية ذات الموقع الاستراتيجي. ويمكن الإفادة من تجربة تايلاند حيث تكون سلاسل القيمة الزراعية شاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة وحيث يتمتع القطاع الزراعي بالقدرة التنافسية على المستوى العالمي. 4) إجراء عملية تخطيط/ تقسيم المناطق لرسم خريطة لمناطق الإنتاج الزراعي ومناطق التصنيع الزراعي والمراكز اللوجستية وطرق وأنظمة النقل.

- **تعزيز الحقوق الآمنة لحيازة الأراضي**

يُعَد ضمان الحقوق الآمنة في ملكية الأراضي عنصرًا جوهريًا لتشجيع المزارعين على الاستثمار في ممارسات تحسين الأراضي. كما أن تأمين الملكية يُسهِّل على المزارعين الحصول على قروض أفضل، ويُعد بمثابة بديل للتأمين في حالات الصدمات الاقتصادية، ويُعزز قاعدة الأصول، خصوصًا بالنسبة للنساء اللواتي غالبًا ما تُهمَل حقوقهن في الأرض. ولا يقتصر الأمر على إصدار سندات الملكية الرسمية، بل يشمل أيضًا الاعتراف القانوني بالحقوق العرفية السائدة، وتدوين القواعد الداخلية، وإنشاء آليات لحل النزاعات، وهو ما يسهم بشكل كبير في تعزيز الأمان وتحقيق كفاءة وعدالة أعلى.

- **تيسير تبني المزارعين للتكنولوجيات الجديدة والتحول الرقمي**

يمكن تعزيز تبني وتوسيع نطاق ممارسات الزراعة المحدثة تكنولوجيًّا والزراعة الدقيقة والري الذكي من خلال تبادل الخبرات التكنولوجية مع دول البريكس الرائدة في هذه المجالات ومنها الصين والهند والبرازيل، واتباع النهج التشاركي والذي بفضله يشعر المزارعون بالإنصاف ويشاركون بفاعلية في تنفيذ تلك الممارسات، وقد يتطلب ذلك إطلاق برامج تدريب وتأهيل المزارعين على التقنيات والتوسع في برامج التدريب والبحوث المشتركة مع دول البريكس. وذلك بجانب العمل على تطوير منصات إلكترونية لتسويق السلع الزراعية المصرية في أسواق دول البريكس.

وتشجيعًا للمزارعين على تبني التقنيات الزراعية الحديثة على الدولة الإسراع بإعداد وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التكافل الزراعي (التأمين الزراعي) الصادر في 2014 لتمكين المزارعين من التعامل مع المخاطر المترتبة على تبني التقنيات الحديثة. وكذا مخاطر التغيرات المناخية.

2-2-6 السياسات المعززة لقطاع تصنيع السلع الزراعية والغذائية التصديرية

يأتي النهوض بالصناعات الزراعية والغذائية للسلع التصديرية ضمن أولويات سُبل النهوض بالصادرات الزراعية لدول بريكس والتي تعتمد بشكل أساسي على مدى توفر الخامات الزراعية الطازجة بالكميات والجودة والمواصفات اللازمة لاستيفاء متطلبات التصنيع والتصدير. ويرتكز النهوض بتلك الصناعات على عدد من السياسات والسُبل التكنولوجية والتسويقية والتمويلية والتنظيمية، نعرض لأهمها فيما يأتي:

- تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية الزراعية التصديرية.
- تحديث خطوط الإنتاج بالمصانع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيزها على تبني التكنولوجيا الحديثة في التصنيع والتعبئة والتعقيم والتجفيف والتجميد وغيرها من المعاملات التصنيعية وما بعدها.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة: من أجل استغلال الإمكانات الكاملة لقطاع تصنيع السلع الزراعية والغذائية ومعالجة الازدواجية الراهنة في هذا القطاع وتقليلها إلى أدنى حد. ويمكن معالجة ذلك بدعم تلك الصناعات حتى تتوافق مواصفات ومعايير منتجاتها الفنية والصحية مع متطلبات أسواق كل دولة من دول بريكس ولعل أبرز صور هذا الدعم ما يأتي:

- توفير المعدات والتكنولوجيا الجديدة المصممة لتحسين إدارة الجودة في الإنتاج والتوزيع بأسعار مناسبة.
- تقديم الدعم الفني والخدمات الإرشادية، حيث تُعد المساعدة الفنية والخدمات الإرشادية والدورات التدريبية والتدريب المهني لتنمية مهارات العاملين في تلك الصناعات من أفضل عناصر تنمية قطاع التصنيع الزراعي والغذائي، ويمكن لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومركز تحديث الصناعة القيام بهذه المهمة من أجل ضمان تطوير وتحسين جودة منتجات هذا القطاع من السلع التصديرية، وذلك بجانب توفير التمويل الميسر اللازم لمصنعي السلع الزراعية والغذائية التصديرية من أجل تحسين قدرتهم المالية على الحصول على مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة. هناك حاجة كذلك إلى تسهيل الوصول إلى التمويل بتوسيع المبادرات الهادفة إلى التخفيف من قيود التمويل على تلك الصناعات، وابتكار أدوات تمويلية جديدة.

- تحديث العلامات التجارية وجودة الملصقات، حيث تعد العلامات التجارية والسمعة الخاصة بالمنتجات الزراعية والغذائية المصنعة عاملًا مهما في تحسين صورة مصر التجارية وخيارًا واعدًا لزيادة القيمة المضافة وزيادة تنافسية المنتجات المصرية لاختراق أسواق دول البريكس. ويمكن لمصر في هذا السياق الاستفادة من الجغرافيا والتاريخ والثقافة الفريدة لها بالإشارة إلى الجودة مقابل منافسيها بالأسواق التصديرية.
- جذب الاستثمار المباشر للقطاع الخاص المصري، واستثمارات دول البريكس للعمل في مجال التصنيع الزراعي والغذائي للسلع التصديرية. ويمكن في هذا الإطار تشجيع إقامة شراكات بين الشركات التصنيعية المحلية مع نظيرتها بدول بريكس بهدف تطوير المنتجات الزراعية المصرية التصديرية وزيادة جودتها لتلبية المعايير المطلوبة بتلك الدول وزيادة تنافسيتها. ويمكن من خلال تلك الشراكات تدريب وتأهيل المصنعين ومصدري تلك المنتجات.
- إنشاء مناطق صناعية في مصر مشتركة مع دول بريكس متخصصة في الصناعات الزراعية والغذائية التصديرية مما يساعد على رفع قدرة تلك الصناعات على الامتثال لمعايير الجودة وتطوير نظم التتبع.

3-2-6 السياسات والسُبل المعززة لصادرات السلع الزراعية الطازجة والمصنعة

لكي تتمكن مصر من تعظيم قدراتها وإمكاناتها التصديرية للسلع الزراعية (الطازجة والمصنعة) وزيادة تنافسيتها بأسواق دول بريكس فإن ذلك يقتضي الأخذ بعدد من السياسات والسُبل التنظيمية والمؤسسية والتمويلية، أهمها ما يأتي:

- **سياسات تعزيز النفاذ التجاري:**

يأتي في مقدمة تلك السياسات عقد المزيد من الاتفاقيات التجارية، وتعظيم الإفادة من الاتفاقيات التجارية والتفضيلية الراهنة مع دول بريكس لتسهيل دخول السلع الزراعية المصرية إلى أسواقها، وذلك من خلال التفاوض على:

- فتح أسواق جديدة بدول بريكس أمام الصادرات من السلع الزراعية المصرية، وتسهيل النفاذ إليها، وتوسيع قائمة تلك السلع المسموح بها في دول بريكس.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والغذائية ذات الميزة التنافسية
- إزالة العوائق غير الجمركية بالتفاوض حول تبسيط الإجراءات (خفض إجراءات وعدد أيام فحص الشحنات بالموانى المختلفة، وطلب الشهادات الإضافية وغيرها) وتوحيد معايير الفحص والحجر الزراعي بين مصر ودول بريكس، واعتماد المعامل المصرية من قبل تلك الدول.
- تفعيل دور المكاتب التجارية المصرية بدول بريكس للتأكد من تطبيق بنود الاتفاقيات تجاه مصر، واتخاذ رد الفعل المناسب في حالة عدم تطبيقها، ورصد التغيرات التشريعية واتجاهات الطلب بتلك الدول
- إنشاء وحدة للاتفاقيات الزراعية للبريكس تكون مسئولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقيات، وتحليل الفرص الجديدة للتصدير لدول بريكس، وتقديم توصيات بشأنها إلى واضعي السياسات التصديرية للسلع الزراعية.

- إعداد خريطة للصادرات الزراعية لدول بريكس تتضمن الفجوات السلعية والاحتياجات، مع تحديد ميزة مصر النسبية في كل سوق من أسواق تلك الدول.
- الإفادة من شبكة بريكس لتوسيع قاعدة العملاء المستوردين للسلع الزراعية المصرية

- **السياسات المالية والتمويلية والاستثمارية**

- استخدام العملات المحلية في التجارة الزراعية مع دول بريكس، وذلك باستخدام الجنية المصري مقابل اليوان الصيني، والروبل الروسي، والروبية الهندية.
- الإفادة من التمويل المتاح من بنك التنمية الجديد (NDB) بفتح خطوط تمويل لدعم المشروعات الزراعية التصديرية مثل تطوير الري الحديث والتصنيع الغذائي والزراعي، والبنية التحتية اللوجستية الزراعية ومراكز التجميع.
- اعتماد نظام مقايضة السلع الزراعية التصديرية مقابل معدات/ آلات زراعية/ مستلزمات إنتاج متطورة بدول البريكس.
- تسهيل تعامل البنوك المصرية مع عائدات التصدير طالما أن مصدر الأموال مرتبط بصفقات تصديرية واضحة
- إنشاء صندوق وطني لدعم الصادرات الزراعية إلى أسواق بريكس.
- توفير آليات تأمين ضد مخاطر التصدير وتقلب الأسعار
- تقديم خطوط ائتمان ميسرة لمصدري السلع الزراعية ودعم تكاليف الشحن والتغليف والتعبئة لمواجهة بُعد المسافة بين مصر وبعض دول بريكس وخاصة لصغار المصدرين من القطاع الخاص.
- تشجيع الشراكات الاستثمارية الزراعية بين الزراع والمصانع المصرية ونظيرتها في دول البريكس.

- **سياسات تطوير الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد**

- فتح خطوط شحن مباشرة بين الموانى المصرية وموانى بعض دول بريكس وخاصة موانى الصين والهند وروسيا.
- تطوير نُظم التتبع الرقمي للصادرات والربط الإلكتروني بين الحجر الزراعي المصري وهيئات الفحص بدول بريكس، واعتماد شهادات صحية رقمية لتسريع عمليات التخليص.
- تشجيع الاستثمار في إنشاء مجمعات تصديرية زراعية متكاملة تشمل مراحل الفرز والتعبئة والتخزين والتصدير وفي إنشاء مراكز لوجستية ومناطق تخزين مبردة بالقرب من مناطق الإنتاج الزراعي والموانى التصديرية.
- تحسين منظومة النقل والتعبئة والتغليف عبر دعم التحول إلى التعبئة الذكية والصديقة للبيئة.
- تعزيز ربط سلاسل القيمة الزراعية من المزرعة إلى أسواق دول بريكس.
- إنشاء جهاز لتنظيم النقل البحري

- **سياسات الترويج**

- إعداد خطة تسويق وترويج قوية لمنتجات مصر الزراعية في أسواق دول البريكس.
- تنظيم حملات ترويجية للسلع الزراعية المصرية في أسواق دول البريكس، وإطلاق شعار موحد للسلع الزراعية والغذائية المصرية.
- التوسع في التسويق الرقمي عبر منصات دول بريكس.
- إقامة شراكات مع سلاسل التجزئة الكبرى بدول بريكس.
- تنظيم المعارض الدولية والمنتديات التجارية الزراعية بالشراكة بين مصر ودول بريكس.
- استخدام عضوية مصر في البريكس لتسويق مصر كمركز تجاري واستثماري في أفريقيا

- إنشاء وحدة متخصصة لدعم الصادرات الزراعية لدول بريكس داخل هيئة تنمية الصادرات تتولى توفير قاعدة بيانات ومعلومات مركزية عن فرص الطلب على السلع الزراعية المصرية بدول بريكس وما قد يواجهها من تهديدات، وفرص النفاذ إلى أسواق تلك الدول، فضلًا عن متابعة مؤشرات الأسعار والمنافسة بتلك الأسواق وتنظيم البعثات التجارية لدول بريكس لتعزيز الصادرات المصرية إليها، فضلًا عن تلك المهام يمكن لتلك الوحدات بجانب إعداد الدراسات التسويقية توفير البرامج التدريبية والتأهيلية للمصدرين وخاصة الصغار منهم وتنظيم ورش عمل حول سُبل تعزيز الصادرات الزراعية لدول بريكس، وتقديم برامج استشارية فنية للالتزام بمعايير السلامة النباتية والامتثال الصحي.

- **سُبل تحسين جودة الإنتاج والامتثال للمواصفات الدولية**

- إطلاق برنامج وطني لتأهيل الصادرات الزراعية والغذائية لدول البريكس يشمل تدريب المصدرين والمزارعين على معايير الممارسات الزراعية الجيدة (Global GAP).
- إنشاء معامل معتمدة دوليًا لتحليل متبقيات المبيدات والأمان الحيوي.
- تحفيز شركات تصنيع السلع الزراعية والغذائية التصديرية على الحصول على الشهادات الدولية للجودة والسلامة الغذائية.
- تعزيز نُظم التتبع الزراعي (Traceability Systems) باستخدام التقنيات الرقمية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن نجاح تلك السياسات والسُبل المشار إليها أعلاه يتطلب تعزيز الحوكمة والشفافية والرقابة المؤسسية على منظومة التصدير للسلع الزراعية إلى دول البريكس، وقد يتطلب ضمان تحقيق ذلك تأسيس مجلس وطني للتجارة الزراعية مع دول البريكس.

ملخص الدراسة ونتائجها

يمثل تجمع بريكس (11 دولة) كتلة اقتصادية ضخمة لها تأثيرٌ متزايدٌ على الاقتصاد العالمي نظرًا لما تتمتع به من إمكانيات بشرية وصناعية وزراعية وتكنولوجية وثروات طبيعية ساهمت كلها في استحواذها على حصة كبيرة في الاقتصاد العالمي. ويُشكل هذا التجمع في ذات الوقت فرصًا كبيرة للدول النامية (ومنها مصر) التي تسعى لتعزيز اقتصاداتها من خلال الشراكات الدولية.

ومصر تجد في تجمع بريكس فرصًا فريدة لتوسيع آفاقها الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للتعاون الزراعي التجاري من خلال تخفيض الحواجز غير التجارية، وتبادل الخبرات، والإفادة من التكنولوجيا الزراعية المتقدمة -التي تتمتع بها بعض الدول الأعضاء في التجمع -وجذب الاستثمارات إلى مصر وخاصة في مجال التصنيع الزراعي وسلاسل القيمة، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية وخاصة الزراعية منها إلى دول التجمع، وذلك بجانب تأمين احتياجات مصر من السلع الاستراتيجية وخاصة الحبوب (واللحوم) والتي تستحوذ دول التجمع على نحو نصف الإنتاج العالمي منها.

وعلى الرغم من أهمية دول بريكس كسوق استراتيجية للصادرات والواردات الزراعية المصرية، وسعي مصر الدائم لتحسين ميزانها التجاري، فما زال صافي الميزان التجاري الزراعي بين مصر ودول التجمع يعاني عجزًا سنويًا بلغ عام 2024 نحو 6.7 مليار دولار، يمثل ما يقرب من 20.9% من العجز الكلي التجاري مع دول بريكس، فضلًا عن محدودية وعدم تنوع الصادرات الزراعية المصرية لهذه الدول وتركزها في عدد قليل من الدول، وتذبذبها من عام لآخر.

وفي سبيل تحسين هذا الوضع استهدف البحث تحديد وقياس الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى تجمع بريكس -وما قد يتتبعه من سياسات تجارية- على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي المصري والتجارة الزراعية الخارجية لمصر، كما يسعى البحث إلى طرح مجموعة من السياسات أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى دول بريكس، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ارتكزت منهجية البحث بصورة أساسية على تطبيق أسلوب التحليل الكمي باستخدام نموذج التوازن العام الإقليمي، بجانب التحليل الوصفي.

يشمل البحث ستة فصول بخلاف المقدمة والملخص والنتائج، حيث تناول الفصل الأول الملامح الرئيسة لتجمع واقتصادات دول البريكس، واستعرض الفصل الثاني الملامح الرئيسة للاتفاقيات التجارية والزراعية بين مصر والتجمعات الاقتصادية وتجمع البريكس، والفصل الثالث تناول تطور الهيكل الجغرافي والسلعي للتجارة الخارجية الزراعية لمصر مع دول التجمع، أما الفصل الرابع فقد استعرض أهم مؤشرات التجارة الخارجية والزراعية لمصر مع دول تجمع بريكس، وركز الفصل الخامس على تحليل الآثار المحتملة للسياسات الناجمة عن انضمام مصر على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي المصري، أما الفصل السادس والأخير فقد استعرض سياسات وسُبل تعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى دول بريكس.

واستهدف **الفصل الأول** بيان نشأة تجمع بريكس وتطوره، وأهمية هذا التجمع وأهدافه، وأهم المؤشرات الاقتصادية والزراعية المتعلقة به. حيث تبين أن التجمع ساهم عام 2024 بنحو 30.7% من الناتج الإجمالي العالمي، وبنحو 21.6% من الإجمالي العالمي للصادرات من السلع والخدمات، وبنحو 16.2% من الإجمالي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. ويبلغ عدد سكان دول التجمع خلال نفس العام نحو 3.9 مليار نسمة تمثل نحو 48.5% من إجمالي سكان العالم، ويستحوذ هذا التجمع على 50.8% من إجمالي القوى العاملة في العالم. وبالنسبة للمؤشرات الزراعية فقد تبين أن التجمع يستحوذ على ما يقرب من ثلث الإجمالي العالمي للأراضي الزراعية، وعلى نحو نصف الإنتاج العالمي من الحبوب، وعلى نحو 20.3% من إجمالي صادرات الغذاء عالميًا. استعرض هذا الفصل كذلك الدوافع الاقتصادية والسياسية لانضمام مصر لتجمع

بريكس، واختتم بعرض الفرص الاقتصادية والتجارية، وفرص التمويل والاستثمار، والفرص الجيوسياسية التي يمكن لمصر الاستغلال الكفء لها والتغلب على ما قد يواجهها من تحديات ومخاطر.

أما **الفصل الثاني** من البحث فقد قدم تحليلًا لعدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التي ترتبط مصر بها، وتطور التبادل التجاري بين مصر والدول الأخرى الموقعة على تلك الاتفاقيات، والتي تشمل الكوميسا، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، واتفاقية التجارة العربية الكبرى، واتفاقية الميركسور، واتفاقية الإفتا، واتفاقية أغادير.

تناول هذا الفصل بالتحليل كذلك الاتفاقيات التجارية الزراعية بين مصر ودول بريكس، حيث كشف التحليل عن عدم وجود اتفاق تجاري شامل لتجمع بريكس تفاصيله معلنة، يوضح ضوابط وآليات تيسير التجارة السلعية الزراعية بين دول التجمع وبعضها، إلا أنه ثمة اتفاقيات تجارية (غير مباشرة) بين مصر وبعض دول التجمع (منها البرازيل والإمارات والسعودية وإثيوبيا) باعتبار هذه الدول أعضاء في تجمعات أو تجمعات أخرى. وكما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات التجارية لا توجد اتفاقية معلنة وشاملة بشأن التبادل التجاري في السلع الزراعية بين مصر وتلك الدول، إنما يتم التبادل في السلع الزراعية بين مصر ودول التجمع في إطار ما تضمنته الاتفاقيات السابقة على انضمام مصر إلى التجمع والتي تعد مصر وهذه الدول طرفًا فيها.

هذا وقد استعرض **الفصل الثالث** الهيكل الجغرافي والسلعي للتجارة بين مصر ودول تجمع بريكس من خلال تقسيم الفترة 2010- 2024 إلى ثلاث فترات متساوية. وقد أسفرت نتائج التحليل إلى أنه بالنسبة لصادرات مصر الزراعية إلى البرازيل فإنها قد شهدت ارتفاعًا من 10.9 مليون دولار خلال الفترة الأولى (2010-2014) إلى 25.2 مليون دولار خلال الفترة الثانية (2015- 2019)، وقفزت الصادرات خلال الفترة الثالثة (2020- 2024) إلى 71.4 مليون دولار، واستحوذ القطن على النسبة الأكبر (44%) من صادرات مصر الزراعية للبرازيل خلال الفترة الأولى، حدث بعدها تغير جوهري في الهيكل السلعي حيث استحوذ الزيتون المحضر (43%) على النسبة الأكبر خلال الفترة الثانية والثالثة (33%)، وسجلت الصادرات معدل نمو سنوي بلغ 18% خلال فترة البحث، وسجل القطن معدل نمو متناقص (18%).

وبالنسبة لواردات مصر الزراعية من البرازيل فقد تصدرت لحوم الأبقار المجمدة، وتلتها الذرة الشامية واردات مصر خلال الفترة الأولى والثانية، أما خلال الفترة الثالثة فقد تغير الهيكل حيث جاءت الذرة الشامية في المرتبة الأولى وتراجعت لحوم الأبقار المجمدة والدواجن المجمدة. وسجلت الواردات معدل نمو سنوي قدره 4.35% خلال فترة البحث.

أما صادرات مصر الزراعية إلى روسيا فقد شهدت تطورًا ملحوظًا مسجلة 226، و306، و450 مليون دولار خلال فترات البحث الثلاث على التوالي. وقد شهد الهيكل السلعي تطورًا حيث تركزت الصادرات خلال المرحلة الأولى في مجموعة الخضر والفاكهة (82%)، بينما تصدر البرتقال والبطاطس المرحلة الثانية والثالثة. وقد حققت الصادرات الزراعية لروسيا خلال فترة البحث معدل نمو قدره 6.2%، وبالنسبة للواردات الزراعية من روسيا فقد تركزت في سلعتين رئيستين هما القمح (82%) وزيت عباد الشمس (15%) خلال الفترة الأولى، وكذلك خلال الفترة الثانية والثالثة. وقد حققت الواردات معدل نمو تصاعدي قدره 8.4% خلال فترة البحث.

وبالنسبة للهند شهدت صادرات مصر الزراعية إليها تطورًا كبيرًا خاصة خلال الفترة الثالثة. وقد تصدر القطن (56%) يليه الشوكولاتة (29%) هيكل الصادرات خلال الفترة الأولى، وفي الفترة الثانية احتلت صادرات البرتقال المركز الثاني (21%) وحافظ القطن على المركز الأول، واستمر وجود هاتين السلعتين خلال الفترة الثالثة على قمة هيكل الصادرات. وقد حققت الصادرات للهند معدل نمو سنوي بلغ 7.3% خلال فترة البحث، أما واردات مصر الزراعية والغذائية من

الهند فقد شهدت قيمتها ارتفاعات كبيرة، وقد تصدرت لحوم الأبقار المجمدة خلال الفترات الثلاث هيكل الواردات مسجلة نحو ثلثي قيمة الواردات، وسجلت تلك الواردات معدل نمو قدره 5.7% سنويًا خلال فترة البحث.

وقد شهدت صادرات مصر للصين تطورًا ملحوظًا كذلك خلال فترات البحث وقد هيمن القطن (78%) على هيكل صادرات مصر الزراعية للصين خلال الفترة الأولى، بينما تصدر البرتقال الطازج (62%) قائمة الصادرات، تلاه القطن (12%) خلال الفترة الثانية، وتراجع مركز البرتقال للمركز الثاني (20%)، بينما احتلت صادرات مشتقات السكر المركز الأول (24%)، تلاها البرتقال الطازج (20%) خلال الفترة الثالثة. وقد حققت الصادرات معدل نمو قدره 12.8% خلال فترة البحث، أما واردات مصر من الصين فقد احتلت بذور عباد الشمس المركز الأول خلال فترات البحث الثلاثة ولكن بأهمية نسبية متناقصة، وقد سجلت الواردات معدل نمو سنوي قدره 1.55% فقط خلال فترة البحث.

وبالنسبة لصادرات مصر الزراعية للسعودية فقد شهدت تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من 592 مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى 709 ملايين دولار خلال الفترة الثالثة، وقد هيمنت صادرات الخضر والفاكهة الطازجة خلال الفترتين الأولى والثانية (أكثر من 40%) على هيكل الصادرات الزراعية. وعلى الرغم من تناقص أهميتها النسبية في هيكل الصادرات (35%) فإنها ظلت تحتل المركز الأول خلال الفترة الثالثة. وقد سجلت صادرات مصر الزراعية للسعودية معدل نمو محدودٍ (1.7%) خلال فترة البحث.

وبالنسبة لواردات مصر الزراعية من السعودية فعلى الرغم من أن قيمتها شهدت تناقصًا خلال الفترة الثانية (من 55 إلى 43 مليون دولار)، إلا أنها شهدت ارتفاعًا ملحوظًا (77 مليون دولار) خلال المرحلة الثالثة، وقد جاءت مخاليط عصائر الفاكهة، تليها الصلصات في صدارة الواردات خلال الفترتين الأولى والثانية، أما الفترة الثالثة فقد شهدت تغيرات جوهرية على الهيكل السلعي للواردات حيث جاء سكر القصب في الصدارة، تلاه المحضرات الغذائية المتنوعة والتمور.

أما صادرات مصر الزراعية إلى جنوب أفريقيا فقد تطورت تطورًا ملحوظًا حيث ارتفعت من 18.4 مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى 31.3 مليون دولار خلال الفترة الثالثة. وقد تصدر العنب (تلاه المربى والشوكولاتة) صادرات الفترة الأولى والثانية بينما جاءت الأصماغ في المرتبة الثانية خلال الفترة الثانية. وظل هيكل الصادرات مستقرًا نسبيًا خلال الفترة الثالثة. وقد حققت صادرات مصر الزراعية لجنوب أفريقيا اتجاهًا عامًا تصاعديًا محققه 6.3% معدل نمو سنوي خلال فترة البحث.

وبالنسبة لواردات مصر الزراعية من جنوب أفريقيا فقد تباين الهيكل السلعي لها خلال الفترات الثلاثة فيما بين الصوف المجزور ولحوم الأبقار المجمدة والعنب الطازج، وقد سجلت الواردات الزراعية معدل نمو سنوي متناقص قدره (-9%).

وبالنسبة لصادرات مصر الزراعية إلى الإمارات فقد شهدت نمطًا تصاعديًا حيث ارتفعت من 223.6 مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى 313 مليون دولار خلال الفترة الثالثة. وقد تركزت صادرات مصر للإمارات في ثلاث مجموعات رئيسة هي البرتقال، والبطاطس، وبعض المنتجات الغذائية الأخرى خلال فترات البحث وإن كانت الفترة الثالثة قد شهدت تصدير منتجات غذائية مصنعة متعددة، بجانب الطازجة.

أما واردات مصر الزراعية من الإمارات فقد شهدت مسارًا غير مستقر عبر فترات البحث الثلاثة، وقد احتلت عصائر الفاكهة (24.9%) والمستحضرات الغذائية المحتوية على الكاكاو (20%) النسبة الأكبر خلال الفترة الأولى، أما الفترة الثانية فقد تراجعت خلالها عصائر الفاكهة (13%)، بينما احتل عصير الحمضيات غير المخمر (17%)المركز الأول، وشهدت الفترة الثالثة زيادة الأهمية النسبية في واردات مصر من الشاي الأسود وسكر القصب أو البنجر. هذا وقد سجلت واردات مصر الزراعية انخفاضًا من نجو 95 إلى 77.4، ثم إلى 55 مليون دولار خلال فترات البحث الثلاث على التوالي.

وفيما يتعلق بصادرات مصر الزراعية إلى إندونيسيا فقد شهدت تطورًا تصاعديًا حيث ارتفعت من 23.5 إلى 35.1، ثم إلى 48.3 مليون دولار خلال الفترات الثلاث على التوالي. وقد شكلت التمور نحو أكثر من ثلث صادرات مصر خلال الفترة الأولى، تلاها العنب، ثم دبس الشمندر والبرتقال. وقد شهد هذا الهيكل ثباتًا خلال الفترة الثانية والثالثة، مع تباين الأهمية النسبية حيث وصلت حصة التمور إلى 50% من إجمالي صادرات مصر الزراعية لإندونيسيا خلال الفترة الثالثة. وقد سجلت الصادرات معدل نمو سنوي بلغ 7.2% خلال فترة البحث. أما الواردات فقد شهدت كذلك نموًا متصاعدًا بلغ 9.8% سنويًا. وتتسم الواردات بتركيز شديد على سلعة واحدة وهي زيت النخيل أكثر من (80%) خلال فترات البحث الثلاثة، يليه كل من البن ومسحوق الكاكاو وجوز الهند.

أما **الفصل الرابع** فقد استعرض أهم مؤشرات التجارية الخارجية والزراعية لمصر مع دول البريكس، حيث كشف التحليل أن قيمة صادرات مصر الزراعية إلى دول تجمع بريكس عام 2024 قد بلغت 2.4 مليار دولار، بينما بلغت قيمة واردات مصر الزراعية من هذه الدول 9.1 مليار دولار مما أسفر عن وجود عجز تجاري زراعي قدره 6.7 مليار دولار، ويشير إلى عمق هذا الخلل أن كل دولار من الصادرات الزراعية المصرية إلى دول التجمع، يقابله إنفاق قدره 3.78 دولار على الواردات منها. وعلى الرغم من استمرار العجز، فإن التجارة الزراعية بين مصر ودول بريكس قد اتسمت بنمو ملحوظ خلال الفترة (2010- 2024) إذ سجلت الصادرات الزراعية المصرية معدل نمو سنوي بلغ 8.4%، في حين نمت الواردات الزراعية من دول التجمع بمعدل 6.2 % سنويًا، الأمر الذي يعكس ديناميكية متزايدة في العلاقات التجارية الزراعية بين الجانبين

وبشأن التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الزراعي لمصر مع دول بريكس خلال الفترة (2022- 2024) أوضح هذا الفصل أن السوق السعودي يأتي في المرتبة الأولى حيث استحوذ على نحو 35% من إجمالي الصادرات المصرية إلى دول بريكس، تأتي بعد ذلك روسيا والإمارات والصين والهند بنسب نحو 22.2%، و15.8%، و10.1%، و8.6% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية لدول بريكس، بينما جاءت كل من البرازيل وإندونيسيا في مراتب أدنى، وتذيلت كل من إثيوبيا وإيران قائمة دول بريكس من حيث استيعاب الصادرات الزراعية المصرية.

وعلى صعيد الواردات المصرية الزراعية من دول بريكس فإن روسيا والبرازيل يستحوذا معًا على نحو 71.3% من إجمالي هذه الواردات، وتأتي إندونيسيا (13.8%)، والهند (10.9%) في المرتبتين التاليتين، بينما تسهم باقي الدول بنسب محدودة.

تناول هذا الفصل كذلك العلاقات التجارية الزراعية بين مصر ودول التجمع وتنافسية الصادرات من السلع الزراعية والغذائية. حيث تبين أن مصر تُعد من أبرز الدول المصدرة للسلع الزراعية الطازجة إلى المملكة العربية السعودية إذ تستحوذ على حصة سوقية بلغت 2.9 % من إجمالي قيمة واردات السعودية الزراعية عام 2024، لتحتل المرتبة السابعة بين موردي السلع الزراعية إلى المملكة. أما بالنسبة للواردات السعودية من السلع الزراعية المصنعة فتحتل مصر المرتبة الثالثة عشر بحصة سوقية بلغت 2.5%. كما أظهر الميزان التجاري بين مصر والمملكة فائضًا لصالح مصر، ويتزايد هذا الفائض بمعدل نمو سنوي بلغ 9.6% خلال الفترة (2020- 2024). وعلى مستوى السلع الزراعية الطازجة احتلت مصر المركز الأول في تصدير كل من البطاطا والبرتقال والليمون والجوافة إلى السوق السعودي، بينما جاءت في المرتبة الثانية في صادرات العنب. وتمتعت تلك الصادرات بميزة تنافسية سعرية مقارنة بالدول المنافسة. أما فيما يتعلق بصادرات مصر من السلع الزراعية المصنعة فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في السوق السعودي في منتجات الشوكولاتة بحصة سوقية بلغت 70% (على الرغم من عدم تمتعها بميزة تنافسية سعرية)، والمرتبة الأولى كذلك في صادرات الخضروات المجهزة بحصة سوقية بلغت 64%.

وبالنسبة للسوق الروسي فقد تبين أن صادرات السلع الزراعية المصرية (طازجة ومصنعة) شكلت نحو 85% من إجمالي الصادرات المصرية إلى روسيا كمتوسط للفترة (2022- 2024)، مما يعكس الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في هيكل التجارة الثنائية بين البلدين. وقد حققت صادرات السلع الزراعية المصنعة المصرية خلال تلك الفترة معدل نمو قدره 22% مقابل معدل قدره 8.7% لصادرات السلع الزراعية الطازجة، مما يشير إلى تحسن تدريجي في تنافسية السلع الزراعية المصنعة المصرية داخل السوق الروسي، وعلى الرغم من ذلك التحسن فإن الميزان التجاري الزراعي بين مصر وروسيا حقق عجزًا تجاريًا مستمرًا لصالح الجانب الروسي. حيث بلغ معدل نموه السنوي نحو 18.2% خلال الفترة المذكورة. وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى ضمن موردي كل من البرتقال والجوافة والمانجو والبطاطس إلى السوق الروسي، بينما جاءت في المركز الثالث في صادرات العنب الطازج. وبالنسبة لصادرات السلع الزراعية المصنعة احتلت مصر المركز الأول في السوق الروسي في صادرات الفراولة المجمدة، والمركز الثاني في صادرات كل من الزيتون المصنع، والخضروات المصنعة. كما أبرز التحليل أن صادرات مصر من السلع الزراعية للسوق الروسي لم تتمتع بميزة تنافسية سعرية مقارنة بالموردين الرئيسيين.

وفيما يتعلق بسوق دولة الإمارات العربية المتحدة تبين أن مصر تحتل المرتبة السادسة عشرة بين موردي السلع الزراعية إلى هذا السوق بحصة سوقية منخفضة بلغت 1.7% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية للإمارات. ويظهر الميزان التجاري الزراعي بين مصر والإمارات وجود فائض لصالح مصر، شهد هذا الفائض معدل نمو سنوي تصاعدي بلغ نحو 16.8% لإجمالي الصادرات الزراعية، وإن كان معدل نمو صادرات السلع الطازجة يفوق مثيله للسلع الزراعية المصنعة. واحتلت مصر المرتبة الثانية في صادرات كل من البرتقال والبطاطس، والمرتبة الثالثة لصادرات الجوافة والمانجو والبصل بين موردي السلع الزراعية والغذائية بالسوق الإماراتي.

وبالنسبة لأسواق كل من جمهورية الصين الشعبية، والهند، والبرازيل، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، فإن حصة صادرات مصر الزراعية إلى تلك الأسواق خلال الفترة (2020- 2024) كانت محدودة للغاية حيث بلغت 0.1%، و0.6%، و1%، و0.2%، و0.5% على الترتيب من إجمالي واردات تلك الدول من السلع الزراعية (طازجة ومصنعة). ومع ذلك فقد حققت الصادرات المصرية نموًا ملحوظًا في أسواق البرازيل وإندونيسيا (للسلع الطازجة فقط)، في حين ظلت الصادرات المصرية الزراعية لكل من الصين والهند وجنوب أفريقيا محدودة من حيث الكمية والقيمة نتيجة القيود الفنية والتنافس القوي من الدول الأسيوية واللاتينية.

وختامًا أكد هذا الفصل على أن تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية يتطلب تبني سياسات أكثر استدامة تقوم على تنويع هيكل الصادرات، ودعم التحول نحو السلع الزراعية المصنعة ذات القيمة المضافة الأعلى، وتحسين المعايير الصحية والفنية للصادرات الزراعية لزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق الأسيوية. وذلك بجانب العمل على تذليل العقبات التي تواجه تنمية هذه الصادرات.

وقد قسم هذا الفصل تلك المعوقات إلى ثلاث مجموعات تتناول المجموعة الأولى المعوقات التنموية في قطاع الإنتاج الزراعي والتي شملت محدودية الموارد الأرضية والمائية، والتفتت الحيازي للأراضي الزراعية، ومحدودية حجم الإنتاج القابل للتصدير، وتفاوت الكميات المتاحة سنويًا من السلع الزراعية التصديرية، وضعف الاستثمارات الزراعية، وضآلة الإنفاق العام على البحوث الزراعية، وقصور السياسات الائتمانية في قطاع الزراعة، وضعف أداء المؤسسات الزراعية والتصديرية. أما المجموعة الثانية من المعوقات فتتعلق بقطاع الصناعات الزراعية والغذائية، وتشمل محدودية هذا القطاع (من حيث حجم القوة العاملة، وحجم الصادرات، ونمو الناتج وإنتاجية العامل) بالمقارنة بنظرائه في دول بريكس الأساسية، ووجود نسبة كبيرة من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذا الشركات التي تنتمي للقطاع غير

الرسمي، وتقادم القوانين والتشريعات ذات العلاقة، وتعدد الجهات الرقابية. وتتعلق المجموعة الثالثة بالمعوقات التصديرية للسلع الزراعية وتشمل ضعف أنظمة التصدير المحلية (منها ضعف الالتزام بمعايير الجودة والسلامة الغذائية في بعض المنشآت، وضعف العلامة التجارية والغذائية المصرية، وتعقد الإجراءات)، ومعوقات تتعلق بأسواق دول بريكس وسياستها (وجود منافسين أقوياء، التشدد والتباين في المعايير والمواصفات الفنية، وجود قيود إجرائية ورسوم جمركية مرتفعة)، وذلك بجانب المعوقات اللوجستية (نقص خطوط الشحن المباشرة، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين)، والمعوقات المتعلقة بالسياسات التجارية وأهمها عدم وجود اتفاقيات تجارية شاملة بين مصر وتجمع بريكس تغطي كافة السلع الزراعية المصرية التصديرية، ومحدودية مكاتب التمثيل التجاري.

أما **الفصل الخامس** من البحث والذي استهدف تحليل الآثار المحتملة للسياسات الناجمة عن انضمام مصر لتجمع بريكس على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي وتجارة مصر الزراعية، وذلك باستخدام نموذج التوزان العام الإقليمي (RCGE) بالاستناد إلى قاعدة بيانات (GTAP II)، واعتمد التحليل في هذا الفصل على تقسيم مجموعة الدول إلى مصر، وباقي دول البريكس، والاتحاد الأوروبي، وباقي الدول العربية. واستند التحليل على سيناريوهين هما سيناريو المسار المرجعي/ خط الأساس (ويشير إلى السيناريو المتوقع للاقتصاد الإقليمي من سنة الأساس 2017 حتى 2030 استنادًا إلى البيانات الفعلية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2017)، وسيناريو تخفيض الحواجز غير الجمركية (ويتضمن إجراء خفض بنسبة 50% عبر السنوات الخمس القادمة بشكل تدريجي وتراكمي في آن واحد في التكاليف المرتبطة بالقيود غير الجمركية (NTMs) على الحدود بين أعضاء البريكس (القدامى والجدد)، وقد أسفرت نتائج المحاكاة إلى النتائج التالية:

أولًا: النتائج على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي:

- الأثر على مستوى الرفاهية: حدث تحسن تصاعدي في قيمة التغير المكافئ للرفاهية لمصر محققًا زيادة تراكمية قدرها نحو 1.7 مليار دولار خلال خمس سنوات. حققت كذلك باقي دول بريكس (10 دول) مكاسب رفاهية إيجابية أيضًا، ولكنها كانت أقل نسبيًا من المكاسب المصرية. وقد يعزي ذلك إلى تمتع تلك الدول بمستويات أقل من الحواجز غير الجمركية مقارنة بمصر، كما أن اقتصاداتها أكبر وأكثر تنوعًا، أما مستوى الرفاهية في كل من الدول العربية خارج تجمع بريكس والاتحاد الأوروبي فقد شهدت تراجعًا طفيفًا، وقد يعزي ذلك إلى انخفاض حجم التبادل التجاري مع مصر، مما يدفع هذه الدول للبحث عن مصادر بديلة للاستيراد، وقد ينتج عن ذلك ارتفاع نسبي في أسعار السلع.
- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: سجل الناتج المحلي الإجمالي لمصر نموًا متزايدًا ومطردًا خلال فترة التنبؤ، أما باقي دول بريكس فقد حققت معدلات زيادة طفيفة في الناتج مقارنة بمصر مما قد يعزي إلى الإفادة الأقل من التغيرات التجارية والاقتصادية المقترحة في السيناريو، أو إلى استقرار الاقتصادات الكبيرة لتلك الدول. وبالمقابل حقق الاتحاد الأوروبي وباقي الدول العربية تراجعًا بسيطًا في الناتج والذي قد يعكس تحولًا محتملًا في الأنماط التجارية أو تدفقات الاستثمار والتي ربما تصب في صالح الاقتصادات الصاعدة ضمن بريكس.
- الأثر على شروط التجارة: أظهر مؤشر التجارة تحسنًا مستمرًا في القدرة التبادلية لمصر في التجارة الدولية، وكذلك على صعيد باقي دول البريكس ولكن بمعدل أقل. وفي المقابل يظهر الاتحاد الأوروبي اتجاهًا طفيفًا سالبًا في شروط التجارة والذي قد يعزي لتحول موازين التجارة لصالح الاقتصادات الصاعدة لدول بريكس ومصر.
- الأثر على الصادرات الكلية: ستشهد الصادرات الكلية لمصر نموًا تراكميًا يفوق ستة أضعاف خلال خمس سنوات، وهو ما يشير إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات المصرية بفضل انخفاض القيود غير الجمركية (مثل المواصفات الفنية وإجراءات الصحة النباتية) بين مصر ودول بريكس الأخرى. كذلك ستشهد صادرات دول البريكس إلى مصر تحسنًا

بسيطًا. أما صادرات الاتحاد الأوروبي والدول العربية لمصر فسوف تتراجع بنسب بسيطة، مما قد يشير إلى حدوث تحول طفيف في مسار الصادرات من الشركاء التجاريين مثل الاتحاد الأوروبي إلى مصر.

- الأثر على أسعار استيراد السلع النهائية: أشارت نتائج التحليل إلى تراجع أسعار الاستيراد في مصر ومعظم شركائها التجاريين (بوتيرة أقل) ضمن تجمع بريكس مقارنة بمثيلتها بخط الأساس، في حين سجلت الأسعار ارتفاعًا نسبيًا بالنسبة للاتحاد الأوروبي وباقي الدول العربية.
- الأثر على الدخل والاستهلاك الأسري: تشير النتائج إلى اتجاه تصاعدي في الدخل الكلي للسكان المصريين والذي يعزي بشكل رئيس إلى زيادة الصادرات الكلية خلال سنوات التنبؤ. وكذلك حدوث تحسن في القدرة الشرائية للمواطنين المصريين نظرًا لانخفاض أسعار الاستيراد. أما باقي دول بريكس فقد أظهرت النتائج حدوث زيادات طفيفة في كل من الدخل الكلي والاستهلاك الأسري.

ثانيًا: نتائج المؤشرات للقطاع الزراعي:

- الأثار المحتملة على الإنتاج الزراعي المحلي: أشارت نتائج التحليل القطاعي لتخفيض الحواجز غير الجمركية بنسبة 50% بحلول عام 2030 إلى تباين استجابة القطاعات الإنتاجية الزراعية المختلفة في مصر وذلك وفقًا لطبيعة كل سلعة وموقعها في هيكل التجارة الخارجية المصرية. فباستثناء سلعتي القمح والبذور الزيتية اللتين حققتا تناقصًا في الإنتاج (نظرًا لاعتمادهما على الاستيراد) حققت السلع التصديرية زيادة في الإنتاج تراوحت بين 5.01% للفاكهة، و0.29% للسكر.
- الأثر على الميزان التجاري: تشير النتائج إلى تحسن الميزان التجاري الزراعي لمصر نتيجة لخفض الحواجز غير الجمركية بمعدلات متباينة، حيث سجلت الخضروات والفاكهة أعلى تحسن في الميزان التجاري (1336 مليون دولار)، تلاها القطن (193 مليون دولار)، أما السكر فقد احتل المرتبة الأخيرة حيث حقق تحسنًا قدره 6 ملايين دولار فقط.

واستنادًا إلى تلك النتائج تم استخلاص عددٍ من التوصيات لتعزيز استفادة مصر ودول البريكس من تخفيض الحواجز غير الجمركية أهمها تعزيز وعي الدول الأعضاء ببريكس بالمكاسب الاقتصادية المشتركة من جراء خفض تلك الحواجز، واعتماد آليات تدريجية للتخفيض، مع تحديد أولويات القطاعات الاستراتيجية ذات الأثر الأكبر على التجارة والاستثمار مثل الزراعة التصديرية والصناعات الغذائية، وذلك بجانب تعزيز الشفافية وتبادل البيانات الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء ببريكس.

وفيما يتعلق **بالفصل السادس والأخير من البحث** والذي قدم مقترحًا بمجموعة من السياسات والسُبل التي من شأنها تعزيز الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دول البريكس. تضمن هذا المقترح ثلاث مجموعات من السياسات والسُبل وهي:

- السياسات المعززة لإنتاج السلع الزراعية الطازجة: وتشمل رفع القدرة الإنتاجية الزراعية، وتحسين نفاذ المزارعين إلى التمويل الزراعي والخدمات المالية، وتعزيز الإنفاق على البحث والتطوير، وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي، وإصلاح التعاونيات الزراعية، ونشر الزراعة التعاقدية والعضوية، وتعزيز سلاسل القيمة الرئيسية للسلع التصديرية (وذلك من خلال تسهيل التعاون بين صغار المزارعين، وتطبيق نُظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء بنية تحتية تسويقية ولوجستية، ورسم خريطة لمناطق الإنتاج الزراعي ومناطق التصنيع الزراعي والمراكز اللوجستية). كما تضمنت السياسات المعززة للإنتاج الزراعي تيسير تبني المزارعين للتكنولوجيا الجديدة والتحول الرقمي.
- السياسات المعززة لقطاع تصنيع السلع الزراعية والغذائية التصديرية: وتشمل تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية الزراعية، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة (بتوفير المعدات والتكنولوجيا الحديثة، وتقديم الدعم

الفني، والخدمات الإرشادية)، وتحديث العلامات التجارية وجودة المصنعات، وجذب الاستثمار المباشر للقطاع الخاص المصري واستثمارات دول البريكس، وتحديث خطوط الإنتاج بالمصانع الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية في مصر مشتركة مع دول بريكس متخصصة في الصناعات الزراعية والغذائية التصديرية.

- السياسات والسُبل المعززة لصادرات السلع الزراعية والغذائية: وتشمل:

- **سياسات تعزيز النفاذ التجاري:** وذلك من خلال فتح أسواق جديدة بدول بريكس أمام الصادرات من السلع الزراعية المصرية، وتوسيع قائمة تلك السلع، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية ذات الميزة التنافسية، وإزالة العوائق غير الجمركية، وتفعيل دور المكاتب التجارية المصرية بدول بريكس، وإنشاء وحدة للاتفاقيات الزراعية مع دول بريكس، وإعداد خريطة للصادرات الزراعية لدول بريكس.
- **السياسات المالية والتمويلية والاستثمارية:** وتتضمن استخدام العملات المحلية في التجارة الزراعية مع دول بريكس، والإفادة من التمويل المتاح من بنك التنمية الجديد لدعم المشروعات الزراعية التصديرية التي تستخدم التقنيات الحديثة في الري والزراعة والتصنيع، وإنشاء صندوق وطني لدعم الصادرات الزراعية إلى أسواق دول البريكس، وتوفير آليات تأمين ضد مخاطر التصدير وتقلب الأسعار، وتقديم خطوط ائتمان ميسرة لمصدري السلع الزراعية، وذلك بجانب تشجيع الشراكات الاستثمارية الزراعية بين المزارعين والمصانع المصرية ونظيرتها في دول البريكس.
- **سياسات تطوير الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد:** وتشمل فتح خطوط شحن مباشرة بين الموانى المصرية وموانى الصين والهند وروسيا، وتطوير نُظم التتبع الرقمي للصادرات الزراعية، وتشجيع الاستثمار في إنشاء مجمعات زراعية تصديرية، وذلك بجانب تحسين منظومة النقل والتعبئة والتغليف وللسلع الزراعية التصديرية.
- **سياسات الترويج:** وتشمل إعداد خطة تسويق لمنتجات مصر الزراعية في أسواق دول البريكس وتنظيم حملات ترويجية للسلع الزراعية بدول بريكس، والتوسع في التسويق الرقمي عبر منصات دول بريكس، وإقامة شراكات مع سلاسل التجزئة الكبرى بدول بريكس، والمشاركة في تنظيم المعارض الدولية والمنتديات التجارية الزراعية مع دول بريكس.
- **سُبل تحسين جودة الإنتاج والامتثال للمواصفات الدولية:** وذلك من خلال إطلاق برنامج وطني لتأهيل مصدري السلع الزراعية والغذائية لدول بريكس، وإنشاء معامل معتمدة دوليًا، وتحفيز الشركات المصنعة للسلع الزراعية الغذائية التصديرية للحصول على الشهادات الدولية للجودة والسلامة الغذائية، وذلك بجانب تعزيز نُظم التتبع للسلع الزراعية التصديرية باستخدام التقنيات الرقمية.

وقد أكد البحث في الختام على أن نجاح تلك السياسات والسُبل في تحقيق أهدافها إنما يتطلب تعزيز الحوكمة والشفافية والرقابة المؤسسية على منظومة التصدير للسلع الزراعية والغذائية الطازجة والمصنعة إلى دول البريكس.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، عزه نبيه عبد الله، السعدني, مصطفى محمد, ملوك, ألفت على, & جابر عبد العاطي. (2021). محددات التبادل التجاري للسلع الزراعية بين مصر ودول تجمع البريكس باستخدام نموذج الجاذبية. *Journal of Agricultural and Environmental Sciences*, *20*(3), 82-100.
- أحمد عبدالعال، ريمان، عطوة عبد الحكيم، رشا، خليل محمد، & شيماء. (2025). أثر توسيع عضوية مجموعة البريكس على توازن القوى العالمية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 16(1), 146-204.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (1998). الكتاب الإحصائى السنوى 1992-1997. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2002). الكتاب الإحصائى السنوى 1994-2001. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2025). النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام 2024. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2025). مصر في أرقام 2025. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2015). التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (2006 .2015) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2024). *نشرة التجارة الخارجية* . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- العفيفي، ع. م.، &عبد الرحيم، م. أ .(2017) .*دراسة اقتصادية تحليلية لتنافسية الصادرات الزراعية المصرية لتجمع البريكس* .مجلة البحوث الزراعية، جامعة القاهرة.
- الشيخ وبلبخاري (2022). مطبوعة محاضرات في نظريات التجارة الدولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير. الجزائر. https://dspace.univ-guelma.dz/
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . (2025). الاتفاقيات التجارية. تم الاسترداد من الاتفاقيات التجارية: https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/agreements.aspx
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2025). اتفاقية اغادير. تم الاسترداد من اتفاقية اغادير، متاح على : https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/agreementdetails.aspx?id=7:
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2025). اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا). تم الاسترداد من اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا)، متاح على: https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/AgreementDetails.aspx?id=9
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2025). التجارة الحرة التفضيلية مع السوق المشتركة الجنوبية (الميركسور). Retrieved from التجارة الحرة التفضيلية مع السوق المشتركة الجنوبية (الميركسور)، متاح على https://www.investinegypt.gov.eg/arabic/pages/AgreementDetails.aspx?id=29
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2025). التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا). تم الاسترداد من التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) ،متاح على:

https://www.investinegypt.gov.eg/arabic/pages/AgreementDetails.aspx?id=12

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2025). الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي. تم الاسترداد من الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي، متاح على:
https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/agreementdetails.aspx?id=28
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2025). منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. تم الاسترداد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، متاح على:
https://www.investinegypt.gov.eg/arabic/pages/AgreementDetails.aspx?id=30
- جامعة الدول العربية. (2021). اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، متاح على:
https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Agreements/Documents/
- خالد عبده. (2009). تحليل التجارة الخارجية المصرية مع دول الكوميسا. مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم التجارية، 34(5) ،متاح على:
https://jaess.journals.ekb.eg/article_46351_acbdaf539f8db105d4594e6621afe890.pdf
- رانيا طلبة. (2022). دراسة تحليلية لأثر انضمام مصر إلى تكتل البريكس. نيو فالي للعلوم الزراعية، 2(4)، 207-. doi:10.21608/nvjas.2022.151897.1069218
- سميرة ناصري. (2022). مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعددألاقطاب وهدف تعديل الاقتصاد. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 11* (02)، 221-231 ، متاح على:
https://dspace.univ-batna.dz/server/api/core/bitstreams/f0969815-cd14-4386-87ed-154ddd5a6fc3/content
- عزت قناوي. (2023). قياس أثر التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور على الصادرات المصرية خلال الفترة (2010-2021). مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 19. تم الاسترداد من
https://jocu.journals.ekb.eg/article_306852_97b5f4aa4095413d195d8628f50000ee.pdf
- محمد أحمد الشافعى، و عمر سالمان. (2023). تقييم أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجاري المصري. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 37(1). متاح على:
https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_289569_b73185df700b621aa91142bfcae818a9.pdf
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2021). فرص تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا). . مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- مركز معلومات مجلس الوزراء. (2023). *مصر ودول البريكس.... فرص واعدة*. مركز معلومات مجلس الوزراء.، متاح على:
https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/8999/Informational%20Reports20.pdf
- معهد التخطيط القومى. (2023). *المكاسب والتحديات المتوقعة من انضمام مصرلتجمع "بريكس"* . معهد التخطيط القومى.
- منى حسنى جاد على, دينا فاروق محمود, & محمد عبد القادر ع. (2024). دراسة اقتصادية قياسية للتبادل التجاري الزراعي المصري مع تجمع البريكس بين الواقع والمأمول. *Alexandria Science Exchange Journal, 45*(2).

- نصار، سعد. صيام، جمال. أحمد, يسري نصر. صالح، فاروق نصر& محمد سيد. (2025). دور الاتفاقات التجارية الإقليمية في تحقيق الأهداف التصديرية المصرية بعيدة المدى من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة .المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي 35(1)، 144-257.
- هيئة تنمية الصادرات. (2021). خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية. وزارة التجارة والصناعة. متاح على : http://www.expoegypt.gov.eg/resources/Africa_Report_Website_EDA.pdf

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abd El-Aal, M. F., Shrahili, M., Kayid, M., & Balogun, O. S. (2025). Determinants of bilateral trade between Egypt and BRICS: Gravity model with traditional econometrics and machine learning algorithms. Journal of Radiation Research and Applied Sciences, 18(2), 101342.
- Aguiar, A., Chepeliev, M., Corong, E., McDougall, R., & van der Mensbrugghe, D. (2019). *The GTAP database: Version 11*. Journal of Global Economic Analysis, 4(1), 1–27. https://doi.org/10.21642/JGEA.040101AF
- Ahmed, Y. N., Hefnawy, F., & Shaker, V. (2020). Egypt's Engagement with the BRICS: Alternative Development Cooperation Initiative. Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, 11(11), 825-832.
- Al-Azzawi, N. (2024). The translation of "The future of the BRICS countries in the new international system. Hammurabi Journal for Studies, 13(51). doi:https://doi.org/10.61884/hjs.v13i51.525
- Al-Hamati, M. (2022). oreign economic relations between Russia and Egypt in the agricultural sphere: Problems and prospects of development1. INTERNATIONAL TRADE, 30(1). Retrieved from file:///C:/Users/INP/Downloads/Foreign_economic_relations_between_Russia_and_Egyp.pdf
- Ali, B. E., & Zaky, M. (2025). Measuring the impact of Egypt's accession to the BRICS bloc on Egyptian tourism demand. Minia Journal of Tourism and Hospitality Research, 19(2), 64–82.
- Appleyard, D. R., & Field, A. J. (2017). International economics (9th ed.). McGraw-Hill Education.
- Ashraf, K. (2024). Trade Liberalization with BRICS: A CGE Model of Egypt.
- Balassa, B. (1961). The theory of economic integration. Homewood, IL: Richard D. Irwin. https://ia601506.us.archive.org/
- Barasat Government College. (n.d.). International trade [PDF study material]. Retrieved from https://bgc.ac.in/pdf/study-material/International-Trade.pdf
- Cadot, O., Malouche, M., & Sáez, S. (2012). *Streamlining non-tariff measures: A toolkit for policy makers.* World Bank Publications.
- Carbaugh, R. J. (2017). International economics (16th ed.). Cengage Learning. https://wyamaka.wordpress.com/
- Central Bank of Egypt. (2025). *Monthly Statistical Bulletin.* Central Bank of Egypt.

- Cochrane, P. (2025). Bolstering Egypt's trade with Africa. Arabian Gulf Business Insight. Retrieved from https://www.agbi.com/trade/2025/03/cib-egypt-special-report-bolstering-egypts-trade-with-africa/
- Corong, E., Koloskova, K., & Nicita, A. (2024). *Impacts of non-tariff measures (NTMs) on regional trade agreements: An assessment using the GTAP model and GTAP 11 NTMs satellite database.* GTAP Working Paper.
- Developing Eight Organization for Economic Cooperation. (2023, October 1). *D-8 Organization, IOFS sign joint Action Plan to implement MoU on agriculture and food security*. Retrieved December 30, 2025, from https://developing8.org/news/d-8-organization-iofs-sign-joint-action-plan-to-implement-mou-on-agriculture-and-food-security/
- Enany, D. F. M., El-Husseiny, A. M., & Kadho, T. S. (2024). An analytical economic study of the competitiveness of Egyptian agricultural exports to the BRICS bloc. Syrian Journal of Agricultural Research (SJAR), 11(6), 504–525.
- GRAIN. (2025). From land to logistics: UAE's growing power in the global food system. Retrieved from From land to logistics: UAE's growing power in the global food system: https://grain.org/en/article/7170-from-land-to-logistics-uae-s-growing-power-in-the-global-food-system
- Hao Rong, Liu, W., & Guo, W. (2015). The effects of foreign trade and FDI on income distribution: Evidence from BRICS countries [PDF]. BRICS Academic Forum. Retrieved from https://brics.hypotheses.org/files/2015/04/Hao-Rong-et-alii-foreign-trade-FDI-20150330.pdf
- Hassan Anwer Elfeshawi, S. K., Talat Fawzy, S., & Elnoby Ahmed Seleem, T. (2024). Measuring the Impact of some International Variables on Agricultural Trade (Citrus and Grapes) between Egypt and BRICS Using the Gravity Model. Alexandria Science Exchange Journal, 45(3), 479-487.
- Helmy, D. (2024). Egypt's relations with BRICS: One year after joining the group – Future perspectives. Information and Decision Support Center (IDSC), Cairo, Egypt.
- Hoekman, B., & Nicita, A. (2011). Trade policy, trade costs, and developing country trade. *World Development, 39*(12), 2069–2079. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2011.05.013
- Jha, P., & Chakraborty, A. (2013). BRICS in the Contemporary Global Economy: Prospects and challenges.
- Johnston, A. (1997). South African journal of international affairs. Foreign Policy, (108), 179-180.
- Kandil, S., & Mahfouz, A. E. H. (2022). The Egyptian foreign agricultural trade relations with the BRICS countries. Journal of the Advances in Agricultural Researches, 27(1), 100-112.
- Kee, H. L., & Nicita, A. (2022). *Trade costs and non-tariff measures: Estimating ad-valorem equivalents (AVEs).* World Bank Policy Research Working Paper.

- Khodary, Y. F. Y. E., Selmey, M. G. S. G., & Elsayed, E. F. E. M. (2024). The impact of Egypt's accession to the BRICS group on the foreign exchange crisis in Egypt. arXiv preprint arXiv:2412.16927.
- Kravchenko, A. (2022). New price-based bilateral ad-valorem equivalent estimates of non-tariff measures (HS6 level). *Journal of International Economics, 138*, 103715. https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2022.103715
- Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). International economics: Theory and policy (11th ed.). Pearson. https://file.siu.edu.vn/
- Leontief, W. (1953). Domestic production and foreign trade: The American capital position re-examined. Proceedings of the American Philosophical Society, 97(4), 332–349. https://tradef20.classes.ryansafner.com/
- Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (n.d.). *Homepage*. Retrieved December 30, 2025, from https://www.fmprc.gov.cn/
- Mill, J. S. (1848). Principles of political economy. John W. Parker.
- Millingmea. (2025). Egypt and Russia secure formal wheat supply agreement until April 2025. Retrieved from Egypt and Russia secure formal wheat supply agreement until April 2025: https://millingmea.com/egypt-and-russia-secures-formal-wheat-supply-agreement-until-april-2025/
- Moch, E. (2024). The economic and geopolitical significance of the BRICS nations: A comparative analysis of their global influence in the 21st century. East African Journal of Business and Economics, 7(2), 86-100.
- Moïsé, E., & Le Bris, F. (2013). *Trade costs—What have we learned? A synthesis report* (No. 150). OECD Trade Policy Papers. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/5k47x2hjfn48-en
- Nach, M., & Ncwadi, R. (2024). BRICS economic integration: Prospects and challenges. South African Journal of International Affairs, 31(2), 151-166.
- Nicita, A., & Koloskova, K. (2025). *Non-tariff measures at the border: A GTAP-level analysis*. UNCTAD Working Paper No. 9. United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org/system/files/official-document/wp-2025d1_en.pdf
- OECD. (2019). *Non-tariff measures: Economic assessment and policy implications*. OECD Trade Policy Papers, No. 226. https://doi.org/10.1787/32a5a8fa-en
- O'neill, J. (2001). Building better global economic BRICs (Vol. 66, pp. 1-16). New York: Goldman Sachs.
- PERMANENT MISSION OF THE RUSSIAN FEDERATION TO FAO. (2025). The potential of BRICS in the field of agriculture and food security. Retrieved from The potential of BRICS in the field of agriculture and food security: https://rusfao.mid.ru/en/news/the_potential_of_brics_in_the_field_of_agriculture_and_food_security/

- Petropoulos Ph D, S. (2013). The emergence of the BRICS—implications for global governance. Journal of International and Global Studies, 4(2), 3.
- Planalto. (2025). Brazil and Egypt sign agreements to facilitate meat export and to expand cooperation in science and technology. Retrieved from Brazil and Egypt sign agreements to facilitate meat export and to expand cooperation in science and technology: https://www.gov.br/planalto/en/latest-news/2024/02/brazil-and-egypt-sign-agreements-to-facilitate-meat-export-and-to-expand-cooperation-in-science-and-technology
- Porter, M. E. (1990). The competitive advantage of nations. Free Press. https://economie.ens.psl.eu/
- Ricardo, D. (1817). On the principles of political economy and taxation. John Murray.
- Samir, M. (2024, December 19). *Iran president attends D-8 summit in Egypt, first visit in decade*. *Daily News Egypt*. https://www.dailynewsegypt.com/2024/12/19/iran-president-attends-d-8-summit-in-egypt-first-visit-decade/
- Salvatore, D. (2019). International economics (13th ed.). Wiley. https://books.google.com.eg/
- Saslavsky, D., & Shepherd, B. (2014). Facilitating international production networks: The role of trade logistics. *The Journal of International Trade & Economic Development, 23*(7), 979–999. https://doi.org/10.1080/09638199.2013.811534
- Siddiqui, H. (2025). India and Egypt forge a strong strategic partnership for a shared future. Retrieved from India and Egypt forge a strong strategic partnership for a shared future: https://www.financialexpress.com/business/defence-india-and-egypt-forge-a-strong-strategic-partnership-for-a-shared-future-3142522/
- Singh, S., & Dube, M. (2014). BRICS and the world order: A beginner's guide. Available at SSRN 2443652.
- Smith, A. (1776). An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. Strahan and Cadell.
- Soliman, H. A. (2024). Empirical tests of the Marshall–Lerner condition: evidence from Egypt–BRICS commodity trade using ARDL approach. Future Business Journal, 10(1), 121.
- Stolper, W. F., & Samuelson, P. A. (1941). Protection and real wages. The Review of Economic Studies, 9(1), 58–73. http://fpeckert.me/teaching/readings/StolperRESTUD41.pdf
- Swatson, H., Alabi, D., Naidoo, K., Coopoosamy, R., & Arthur, G. (2024). BRICS Agricultural Food System and Innovations: Hope for Global Food Security. In Innovation and Development of Agricultural Systems: Cases from Brazil, Russia, India, China and South Africa (BRICS) (pp. 183-209). Singapore: Springer Nature Singapore.
- trademap. (2025). *Trademap*. Retrieved from Trademap: https://www.trademap.org/
- Unctad. (2025). *Merchandise trade matrix, annual (analytical)*. Retrieved from Merchandise trade matrix, annual (analytical): https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMatrix

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2021). *Ad-valorem equivalents (AVEs) for non-tariff measures: Methodological overview*. https://unctad.org/system/files/information-document/AVE_GTAP_README_rev1.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2021). *Ad-valorem equivalents (AVEs) for non-tariff measures: Methodological overview*. https://unctad.org/system/files/information-document/AVE_GTAP_README_rev1.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2018). *Non-tariff measures: Economic assessment and policy options for development.* United Nations Conference on Trade and Development.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2025). *Non-tariff measures at the border: A GTAP-level analysis.* United Nations Conference on Trade and Development.
- Vernon, R. (1966). International Investment and International Trade in the Product Cycle. Quarterly Journal of Economics, 80(2), 190–207. http://bev.berkeley.edu/
- Viner, J. (1950). The Customs Union Issue. New York: Canergie Endowment for International Peace. https://api.pageplace.de/
- Webb, M. (2020). *Modeling the impact of non-tariff measures on supply chains in ASEAN.* ImpactECON Research Paper.
- Wilson, D., & Purushothaman, R. (2003). Dreaming with BRICs: The path to 2050. In Emerging economies and the transformation of international business. Edward Elgar Publishing.
- World Bank. (2020). *Doing Business 2020: Trading across borders*. World Bank Group. https://www.worldbank.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2020-report_web-version.pdf
- World Bank. (2023). Logistics Performance Index 2023: Connecting to Compete. World Bank. UNCTAD. (2024). UNCTAD Trains: Non-Tariff Measures Classification and Methodology. United Nations Conference on Trade and Development. World Trade Organization. (2020). Understanding the WTO: The agreements — SPS and TBT. WTO Publications.
- worldbank. (2025). World Development Indicators. Retrieved from World Development Indicators: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

Abstract

The main objective of this research was to identify and measure the potential effects of Egypt's accession to the BRICS group and the subsequent trade policies on the performance of the Egyptian macroeconomy and agricultural sector. To achieve this objective, the research methodology relied on applying quantitative analysis (the Regional General Equilibrium Model) alongside descriptive analysis.

The research consists of six chapters, the analysis of which yielded several key findings, most notably the following: The BRICS group contributes approximately 30.7% of global GDP, 21.6% of total global exports, 16.2% of total global foreign direct investment, and represents about 48.5% of the world's population in 2024. Despite this significant contribution, the analysis revealed the absence of a comprehensive trade agreement among BRICS countries, with publicly available details outlining the regulations and mechanisms for facilitating agricultural trade between member states. Furthermore, agricultural trade indicators with BRICS countries revealed an agricultural trade deficit of $6.7 billion in 2024, with agricultural exports concentrated in a limited number of countries and a smaller number of commodities, in addition to their annual fluctuations.

The Saudi market came in first place, accounting for about 35% of Egypt's total agricultural exports during the period 2022-2024, followed by the markets of Russia, the UAE, China and India with percentages of 22.2%, 15.8%, 10.1% and 8.6% of Egypt's total agricultural exports to the BRICS countries, while Brazil, Indonesia, South Africa and Iran came in lower ranks. Regarding Egyptian imports from BRICS countries, Russia and Brazil accounted for approximately 71% of total imports, followed by Indonesia (13.8%) and India (10.9%), as an average for the period 2022-2024. Analysis of the potential policy impacts of Egypt's accession to BRICS on the performance of the Egyptian macroeconomy and agricultural sector, using the Regional General Equilibrium (RCGE) model based on the GTAP II database, under a scenario of gradually reducing non-tariff barriers by 50% over the next five years, revealed that Egypt would experience improvements in key macroeconomic indicators as a result of this reduction. These indicators include the standard of living, GDP, terms of trade, a decrease in total exports, lower import prices for finished goods, and an increase in household income and consumption. Agricultural output indicators also showed an increase in production of the commodities under investigation, with the exception of wheat and oilseeds. Furthermore, the trade balance indicators between Egypt and the BRICS countries for various export and semi-export goods improved. The effects of reducing customs barriers on macroeconomic performance indicators in the remaining BRICS countries, other Arab countries, and the European Union varied considerably.

To boost Egyptian agricultural exports to BRICS countries, the research proposed a set of policies and approaches, addressed in three groups. The first group focused on policies to enhance the production of fresh agricultural goods for export. The second group included policies and approaches to promote the processing of agricultural and food products for export. The third group reviewed policies and approaches to enhance exports of both fresh and processed agricultural and food products.

Keywords: BRICS, trade agreements between Egypt and BRICS, agricultural foreign trade indicators, effects of Egypt joining BRICS, export promotion policies to BRICS countries

أعداد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد فج النور	د. محمد عبد الفتاح منجي، د. هدي صبحي وأخرون
2	Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories.	April 1978	INP	INP
3	Terms of Reference for The Regional Development Plan of South of Egypt.	February 1978	INP	INP
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978	د. محمد فج النور	د. أحمد فرحات ، د.محمد صلاح وأخرون
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978	د. أحمد ذكي عبد الهادي	د. أحمد فرحات، د.حسين حافظ وأخرون
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978	.....	.....
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو 1979	د. الفونس عزيز	د. أحمد شلبي ، د. سيد حسين وأخرون
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د. رمزي ذكي	.....
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	د. علي نصار ، د. أماني عمر وأخرون
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (71/1970-1978)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ	د. أحمد الشرقاوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. الفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون
14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون
15	A study on Development of the Egyptian National fleet	June 1985	د. أحمد فرحات	د. ثروت محمد علي ، د. يحي عبد الرحمن
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979	أبريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. الفونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون
20	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين وآخرون

21	التنمية الزراعية في مصر (جزآن)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد برانية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فوزي رياض، د. ممدوح الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد الشرقاوي	د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم وآخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
28	الأنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج. م. ع. مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد دحيه	د. سعد حافظ محمود
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزآن)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز	د. محمد أحمد العجلان، د. إجلال راتب وأخرون
32	إمكانات وحدود مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. عبد الفتاح حسين	د. حسين الفقير، م. محمود موسي الفرارجي
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق فياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د. علا الحكيم	أ. هشام علي الليثي
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول	د. سعد طه علام، د. بركات الفرا ، د. هدي النمر وأخرون
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986	د. عبد القادر دياب	د. مجدي محمد خليفة وأخرون
37	مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى صالح النمر	د. مجدي محمد خليفة وأخرون
38	آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفي أحمد	د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وآخرون

39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن إبراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى صالح النمر وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفي	.....
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	د. عبد القالدر حمزة، د. عبد العزيز إبراهيم ، وأخرون
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن إبراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د. ابراهيم العيسوي	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد ناصف	د. فادية عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفي	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل

56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د. عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفي	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د. محمد عبد الشفيع	د. مجدي محمد خليفه، د. فادية عبد السلام
62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزآن) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د. صالح مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد الكفراوي وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د. سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د. اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون
69	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د. راجيه عابدين	د. ثروت محمد علي، د.فتحية زغلول وأخرون
70	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير 1992	د. عزه سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج (1991/90) على الاقتصاد المصري	يناير 1992	د. مصطفي أحمد	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة

				وآخرون
72	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحي الحسيني	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د. عثمان محمد عثمان	د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر 1992	د. السيد ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الأولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو 1993	راجيه عابدين	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. اجلال راتب	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	The Current Development In The Methodology and Applications of Operations Research Obstacles and Prospects in Developing Countries	Nov 1993	د. اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وأخرون
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفي	د. هدى صالح النمر د. عبد القادر دياب وآخرون
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج. م. ع. (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء عبد الله	.....

88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز	د. دسوقي عبد الجليل ، د. زينات طبالة وأخرون
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. هدي صالح النمر
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى	.....
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى مرسي وآخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسيني خليل	د. صالح مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996	INP	INP
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد برانية وآخرون
104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون،

	المهددة لاطراد التنمية (المرحلة الأولى)			د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين	د. نفيسة سيد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح الشرقاوي	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن21	يونية 1998	د. وفاء عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د. ابراهيم العيسوي	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد برانية وآخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
121	مدخل محاسبي مقترح للقياس الكمي للأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم في القطاع الصناعي	ديسمبر 1998	د. ايمان الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in	ديسمبر 1998	د. عبد الله الداعوشي	د. أماني عمر، د. سمير ناصر وآخرون

	Toshoku Area			
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة إبراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وآخرون
127	ادارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة إبراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د. عزه سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل- د. زينات طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادي " توشكي "	يونيو 2000	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا الحكيم وآخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون
136	الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزه سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد برانيه	د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون
139	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون

140	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير 2002	د. عزه سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين،د. يمن الحماقي وآخرون
146	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د. ممدوح الشرقاوي	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد برانية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر(مرحلة ثانية)	مارس 2002	د. محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس 2002	د. محمود عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	أبريل 2002	د. وفاء عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو 2002	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح الشرقاوي	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وآخرون

156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزه سليمان	د. اجلال راتب، د. محاسن مصطفي حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد دحيه	د. نيفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د. سلوى مرسي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د. عزه سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وآخرون
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003	د. هدي صالح النمر	أحمد برانية، د. سيد حسين

172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د. ممدوح الشرقاوي	د. حسام محمد مندور، د. إيمان الشربيني وآخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو 2003	د. عزيزة عبد الرزاق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية: القضايا والمعوقات الحاكمة	يوليو 2003	د. مصطفي احمد	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو 2004	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو 2004	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د. محمد سمير مصطفي	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو 2004	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي"	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام مندور ، د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وآخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح و الأسمنت"	يناير 2005	د. محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس2005	د. لطف الله صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون

188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د. علا الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد عبد العال وآخرون
189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سمير رمضان وآخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فاديه عبد السلام	د. اجلال راتب د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكي " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيي وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي	د. سمير مصطفي، د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوي	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض	د. هدي صالح النمر د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د. فريد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا الحكيم وآخرون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د. راجيه عابدين	د. فتحية زغلول ، د. نجوان سعد الدين وآخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع	د. نجلاء علام، د. عبد

	للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)			السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. ايمان الشربيني	د. سحر عبد الحليم الهائي د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وآخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم	د. فادية عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وآخرون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. ايمان الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد عبد المقصود	فريد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموغرافية على	يوليه 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج

	مستوى المحافظات في مصر 2012 – 2032			د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقي عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر2010	د. خضر ابو قوره	د. على عبد الــرازق جلبى د. زينات طبــالة وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير 2011	د. نيفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وآخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وآخرون
233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د. اماني حلمي الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة ابو السعود	د. سحر الهائي، د. أحمد برانية وآخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في	يونيه 2012	د. ايمان الشربيني	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق

	مصر في ظل التغيرات الراهنة			
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء عبد الله	.....
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي، د. محمد عبد الشفيع وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد الكفراوي	.....
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وآخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح الشرقاوي	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د. ايمان الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة- د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د. منى دسوقي	د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون

256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	أبريل 2015	د. سمير مصطفي	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر - دراسة حالة " معهد التخطيط القومي"	مايو 2015	د. ايمان الشربيني	.....
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى مرسي وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر 2015	د. نيفين كمال	د. سهير أبو العينين، د.نفيسة أبو السعود وآخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	أبريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	أبريل 2016	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد برانية وآخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة- (2016 – 2030)	يوليو 2016	د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وآخرون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقي	د. سيد عبد المقصود د. فريد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل	أغسطس2016	د . محمد سمير مصطفي	د. نفيسة سيد محمد أبو

	من أجل اقتصاد متواصل)			السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع ، د.زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر2016	د. إيمان الشربيني	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وآخرون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو2017	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس2017	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة - د. محرم صالح الحداد وآخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر2017	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر2017	د. حسام نجاتي	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وآخرون
285	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان الشربيني	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد

				وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر 2017	د. محرم الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادي وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د. محمد سمير مصطفي	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د. ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أماني حلمي الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون
292	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع وآخرون
293	التأمين وادارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
295	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر2018	د. محمد سمير مصطفي	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوي بكري وآخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د. حجازي الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون
299	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربيني	د. زلفى شلبي

	والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات			د. محمد حسن توفيق وآخرون
301	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى مرسى	د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو 2019	د. حجازي الجزار	د. سهير أبو العنيين ، د. أحمد ناصر وآخرون
304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	د. إجلال راتب، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام، د. زينات طبالة وآخرون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى صالح النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى صالح النمر	د. أحمد برانيه، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د. زينات طبالة	أ.د دسوقي عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى وآخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات	يونيو 2020	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د اماني الريس

	التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI - وسلسلة الكتل: Blockchain)			وآخرون
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون
318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
320	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى وآخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنيين د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003-2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار د. عبد السلام محمد وآخرون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر - محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبراني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون
328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى وآخرون
330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون

332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو 2022	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحي د. سحر عبود وآخرون
336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة عمر الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون
341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون
342	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو 2022	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
343	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	فبراير 2023	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وآخرون
344	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو 2023	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
345	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	أبريل 2023	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
346	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو 2023	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندرى وآخرون
347	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو 2023	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر الهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون
348	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	يوليو 2023	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون
349	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	أبريل 2024	أ.د. خالد عطية	أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود

350	دَوْر التقنيات الزِراعِيَّة الحَدِيثَة وتطبيقاتها فِي تَعزِيز اسْتِدامَة الزِرَاعَة وَالغِذاء فِي مِصر "التحديات والفُرص"	أبريل 2024	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران
351	دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية فى مصر- بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	أبريل 2024	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي
352	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلى	أبريل 2024	أ.د. أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
353	حركة الافروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	أبريل 2024	د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع
354	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	أبريل 2024	د. منى سامى	أ.د. أماني الرئيس د. يحيى حسين
355	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	أبريل 2024	د. نجلاء حرب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى
356	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	أبريل 2024	أ.د. ماجد خشبة	د. مها الشال د. عصام الجوهري
357	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	يناير 2025	أ.د دسوقى عبد الجليل	أ.د لطف الله إمام أ.د زينات طبالة وآخرون
358	التغيرات المُناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للآثار وسياسات وآليات المواجهة	يناير 2025	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د علاء زهران أ.د خالد عطية وآخرون
359	تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص	يناير 2025	أ.د. سحر البهائى	أ.د. هدى النمر أ.د. بركات الفرا وآخرون
360	دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030	يناير 2025	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. حسين صالح وآخرون
361	مراكز فكر المستقبل في ضوء التغيرات العالمية رؤية مستقبلية لمراكز الفكر في مصر	يناير 2025	أ.د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد أ.د. ماجدة إبراهيم وآخرون
362	دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	يناير 2025	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. إجلال راتب أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
363	التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية" بالتطبيق على أقليم شمال الصعيد"	يناير 2025	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود د. امل زكريا
364	تطوير التجمعات الحضرية (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية-الريفية في مصر	يناير 2025	أ.د. أحمد البقلى	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
365	نحو سياسة وطنية لتعزيز قدرات البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي المصري	يناير 2025	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران د. مها الشال
366	السياسات وآليات التنفيذ الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في ظل ندرة المياه وتغير المناخ في مصر	يناير 2025	أ.د. عبد العزيز إبراهيم	أ.د. أحمد برانية أ.د. بركات الفرا
367	المسح التتبعي للقيم الثقافية المصرية	فبراير 2025	أ.د. هويدا رومان	أ.د. سعيد المصرى أ.د. عبير صالح

368	دور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحسين منظومة التأمين الصحي الشامل	أبريل 2025	أ.د. نيفين مكرم	أ.د عزة الفندري أ.د. لطف الله إمام وأخرون
369	تأثير تطبيق الآلية الأوروبية لتعديل حدود الكربون على الصادرات المصرية (دراسة تطبيقية على قطاع الأسمدة).	2026	أ.د. سحر البهائي	أ.د. خالد عطية، أ.د. نفيسة أبو السعود وأخرون
370	دور رأس المال الاجتماعي في تطوير مؤشرات التنافسية بالمحافظات.	2026	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. أحمد البقلي ، د. أمل زكريا وأخرون
371	مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس.	2026	أ.د. نفيسة أبو السعود	أ.د. خالد عطية، أ.د. سحر البهائي وأخرون
372	فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار الخاص المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر.	2026	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. محمود عبد الحي ، د. يحي حسين وأخرون
373	التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات المصرية - التشخيص والعلاج.	2026	أ.د. هويدا رومان	أ.د. فريد عبد العال ، أ.د. حامد هطل وأخرون
374	تقييم أثر انضمام مصر لتجمع بريكس على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي المصري.	2026	أ.د. هدي النمر	أ.د. نيفين كمال، أ.د. بركات الفرا وأخرون

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Assessing The Impact of Egypt's Accession to The BRICS Group on The Performance of The Egyptian Macroeconomy and Agricultural Sector

No. (374) – 2026